

92

[illegible][illegible][illegible]

الاضغان والاضغان
انما هو من
الاضغان
الاضغان
الاضغان

[illegible]

دوستی اور اخلاقیات کے لیے

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

اور وہاں کہہ دیجئے
بدتر رفاقتکار ہو

[illegible]

من عبد الله هذا المصداق أربعة ودخل سمع من رسول الله شيئا لم يحفظ على غيره وهو فيه ولم يتعدكن بأخيه بل يقولون ويحلفون ويحلفون
فيقولون ما سمعنا من رسول الله فلو علم المسلمون انه وهم فبئس ما فعلوا ولعلهم لو علموا انهم لم يسمعوا من رسول الله شيئا لم يسمعوهم
وهو لا يعلم او سمع من غيرهم ثم امر به وهو لا يعلم فحفظ ما منوخه ولم يحفظ النسخ فلو علم انه منوخ لو فقهه ولو علم المسلمون انهم سمعوا
من غيرهم منوخ لو فقهوا واقر اربع لم يكن على الله شيء ولا على رسول الله شيء مفضل للملك بخلاف ما من الله نعم ونعمنا لو رسول الله لم يذبحه
ما سمع على وجهه فجاء به كما سمع بربذنه ولم ينقص منه صلح النسخ فلو علم النسخ ورفض المنوخ فان من النبي مثل القرآن
نسخ ومنوخ وعام وخاص وحكم ومتشابه وقد كان يكون من رسول الله الكلام له وجهها فكل كلام عام وكلام خاص مثل القرآن
وقال الله عز وجل انما انا نذير فخذوا حذرهم وما انذركم عنده فانهما فقههم عن لا يعرف ما عفا الله به ولا ما عفا به رسول الله فعمل المشايخ
وبوجهه على غير منزهة عما مضى من ماضيه وما خرج كاجله فليس يكسب على من لم يعرف ولم يذبح ما عفا الله به ورسوله ولغير كل الصحاح والاسرار
كان بشايعا لشيء فبغيرهم وكان منهم من فضله ولا يستفهم حتى ان كانوا الجحوش ان يحيا الامم والى الطاري فليس لرسول الله ولا لغيره
يوم دخلت عليه وكل ليلة دخلت عليه ففعلت فيها الدود معجزة دار وقد علم اصحاب رسول الله انه لم يصنع ذلك احد من الناس
غيره فربما كان في بطنه وكنت انا دخلت عليه بعض من ان له الخلافة واقامته نشاءه فلا يتبعه عن غير ولا اذ انك الخلوه معي من
لهم عوف طمير ولا احد من بني ركننا اذا سالته لطلبه واذا سكت وقفت مسالما ابدا في نمازك على رسول الله ايا من القرآن الا
اكثرهم ما املوا على فكتبتهم بخطي وعلني فاولها ونعشرنا سبعة وامنسوخها وعكها ونعشرنا سبعة وامنسوخها وعكها واولها وعكها الله ان يملأ
يلعب على منها وحكا ونورا فنقلنا ان رسول الله بل انشأ في مناد دعوت الله لي دعوت لم انشئها ولم يعق شي لم اكتمه في خوف على الدنيا
بنا بعد فقال لا انشأ خوف الدنيا واليه اليه كل امر ولما قوله اناس على من ملوكهم الا الذين امنوا وعملوا الصالحات وقبل انهم
فالمسلمون منهم فاما انما ينطبق على الشبهة الذين وصفهم الناصبي ما وضع من وجهه هذا بالقالة والسند وذو اصحاب الذين انسخ
بكثرهم وعومهم وانهم الشواهي اعظم انهم من هذه الفقرة فادرج البكال لا يجتمع ما قوله وقد ذكره مفتح ذلك الكافي
حاول بنا لبقه اخطا الحق وبنا خطأ الفقرة الناجية من اهل السنة التي فقهنا بها ان الله قد ملأه من اهل السنة مع وقعة
بانهم الفقرة الناجية وهذا ان بسبب ان خطأ الفقرة الناجية غير معقول وبالحجالة الوصف بالاجابة انما اصحاب الناصبية انما كمال الله
الفرق على قصدنا غيرهم للمناجاة في خلال المشاهدة التي في قوله وقد افترقا امام الدولة السلطان غياث الدين في الجا بوجهه بعد
غفلة عظيمة حيث لم يترج من هبل ما ميز له انهم من عند عنده بغياث الدين انهم الا ان بقا ان لقبه بدين على طريقة فقهية النسخ
باسم ما كان ويكون لما افترقه في خاصية شرعه على السلطان انما اهل السنة مبصر والذين من رجوعه لخواص من اهل السنة والاسماء اليه
من ان شيوخ من هبل لشبهته في ذلك الزمان انما كان يجرها ببيع اهل السلطان عن غيرهم لا لاجتهاد وبها مردود بما اشهر الله تعالى
من فقهية هذا السلطان ولما كان من اهل الجاهل والحسن من حقايق المذاهبات لادبان وان تغفل المذهب فغيره المذهب والسنة انما
وضع بعد ما ناطر الصنف لاهل السنة المذاهب وقومهم في مهيق الازام والافهام والبدع عليهم جميعا من هبل النبي لكونهم
من اهل السنة من اهل السنة في ذلك لا ما كان لا لاجتهاد بله وظنهم والحق بين اهل السنة والاسماء بسبيل فكما افاد ابن عن اجماعه وسلكه لاجتهاد
ووجه المذهب ملوكه فلا يتصور هبلنا ما كان يتصور بعض الملوك وسلكهم ان عامتنا اناس باخذون المذهب من السلطان وسلكهم
واناس على من ملوكهم وانما اصل ان السلطان لا يفرق المذاهب بل يجمعها لانه لا يفرق بين مذهبهم ولا كان له طائفة في حفظ سلطنته على الاكبر
ملوكهم وقد وبقي اميرهم وبقي لاهل السنة من هبل اهل السنة في النبي وبنينهم من اصوله ونسبهم وبنينهم وبنينهم وبنينهم وبنينهم
اناس مسلمة من بنينهم بخلاف هؤلاء الذين نفعوا الملك بخلافه وبنوا الذين بكل طائفة وبنوا فخر فوأكبر الله وغيره من بني
الله متعلمين بخلافه فاضين لاهل السنة في حقايق اهل السنة ممتددين في خصمهم ولما سخطهم لوقوعوا بدين الله او هبل
الناس انهم من اصحاب الراي والاجتهاد المطلبين على امرهم وغيره النبي واهل السنة والاسماء المطلبين لاهل السنة من اهل السنة والاسماء
النبي ونقص ما لهم وتثبت علمهم بغيره واليه فيهم الامر بل المنازع كما اشار اليه هؤلاء اهل السنة من اهل السنة بعض خطبة موبلا
بوجهه لما من كان خوله من اهل السنة وخاصة وشبهته فقال قد علمت اولاد في اهل السنة والاسماء فاهل السنة والاسماء متعلمين بخلافه فاضين
بهم ما من غيرهم من السنة ولو علم اناس على في اهل السنة والاسماء والاسماء والاسماء والاسماء والاسماء والاسماء والاسماء والاسماء والاسماء
او من قبل من شعبة الذين عرفوا خطيهم ومن لما يتبع كتاب الله وسنة رسول الله في شيء ثم قوله فان كل كتابه مشتمل على طائفة من الخصال
الراشد بن النبي افعال واخلال الحق العباد ان بن بعض الخلفاء فله ان انما من سر من خالص غير على فلا يكتف من مروج بنينهم وبنينهم
بالرشد بن الناصبي فله رشد بن عاصي في الدين وكذا الكلام في وصف ثمة لاهل السنة واهل السنة والاسماء والاسماء والاسماء والاسماء والاسماء والاسماء والاسماء
في مشتمل قدح المص على اهل السنة والاسماء فيهم عقاليهم في الجبال وبعض الجبال لا ينجح على الظرفه الا لا كفاية من اسبابهم

نفسه

السلطانين

المذكور بالمرحوم كون من فاس تطهرون وانما هنا سبب حال الانحلال من الانصاف الذين لا يبالون بالوقوف عما كالجبال في ازالة البؤل والاعمال الجارية
 الاختلال بل عيونا فنههم كالحما على اليد او يستحو لخاصتهم في وضوهم ولو وطئت الافكار واشتد مناسبتهم من بين هؤلاء الانحلال هذا التنا
 الرجب الفضل الذي بقي الفضل وسبقا فضله فخرج عن منزلة فضله بعبوة الجبل مودة وتوكل الكمال اخرى وانما ما انشد وذكره من حد
 للائمة المهديين لا شيء عشره فانما ذلك حيلة وليست منه دفع همة التقية الذي قد انخفضت في نظر أهل زمانه ولا انخفا صلي هذا الناصب ملك
 المومنان فلو بكثر مخالفته في الاسرار اليوم خالته عرجبل هل البند وشكوة صدقهم فانه لهذا الزوب ولقد اظهر القاطع ابن خلكان هذا الذي
 الدين الذي ورثه من بناة صغير حيث قال في كتابه المشهور الموسوي بوقنا لا اعتنا عند ذكر ترجمته على من جهل القري وكونه مخبر عيسى عليه السلام
 لا يجمع مع الشان هذا كلامه ببيان التلمونه التي ضد بها الاعتذار من مخرف ابن جهل المذكور والتفكير فيهم طويل وانما ما ادعاه الناصب
 وقوع ثنائيا اهل البيت على التخاذل والخلاف الثالث فليس على ظاهره ولا خلافه ولعله غفل عن معنى كلامهم وشاغلنا ما ينبغي عليه اقله انشاء
 مشمرا عرشيا وانما ما ذكره من صاحب كتاب كشف الغمبه انما ذكره فلهذا عن كتاب الشيعه لا عن كتاب السنه فهو اول كاذب الصلحه
 ومنظرنا في القضية التي حاولها تروج من عبه الفاسد وشيخه مطلبه الكاسد ومق اظلم كمن افترى على الله كذب بالفضل للناس بغير علم ان الله
 لا يهدي القوم الظالمين ولا يستبعد ذلك من التناصب حتى قد اباح بعض الظالم اخطا وضع الحديث لتصوره المذموم كونه الخاطي بعد العظم
 المسند والشافعي في اخرجنا به المستحق بالترجيح في غيره وانما قلنا بكونه ذكوه في شان صاحب كتاب كشف الغمبه لانه صرح بخلاف ذلك في
 خطبه كما يروى في العمدة في القائل الغفل من كتب الحديث لكونه ادعى في نفيته باليقول ووافق دلي الجمع حتى وجعوا الى الاصول ولان الجمع في
 الضم تشبيها لها والفضيلة في بعض المخالفات بانها ونقيبت لها كانا في قوى هذا وحسن مرتد واصح موردا واوكد نادا واكثر فوالله
 واركانا والحكم اساسا وبنا ناوا فاشا ناوا والنزوم نصديتها وان رخصه وحكم بتحقيقها وان مرضه واعطى القبا وان كان حروفا
 وجرى في سبيل الوفاق وان كان حروفا ووافق ووافق قد روي الخلاف في بعض النصف من فضله وهو غير ان لا تنصا لان نشر الفضل في
 سيما اذ انبه عليه الحس في الجارية في هذه الضم وكذا ان قد انشئت في بعض من ملخصه في هذا صحتها والفضل ما شئت من الاخذ ونقلت
 من كتابها باما ما لم يجر من الجهور انهم ما صدقوا فله من كتاب كشف الغمبه وهو يرجع في كذب الشا حرج الناصب بخلافه وتوحيه كاذبا
 وكذا الحال فيما نقله عن ابن النصف في بعض من ملخصه في هذه الضم في ذلك الكتاب غير خبر ولا عين ولا اثر وانهم لا مناسبه لكونه في
 هذا الكتاب المصنوع على كذا في قوله والا ئمة الاثني عشر وذكر اسماءهم وكذا اسماءهم واسماء اناهم وامهاتهم ووالا بهم ودفناهم ومناخهم في
 كما لا يخفى على من طالع ذلك الكتاب لو اغضنا عن ذلك في نقول لقائل ان يحال ذلك الكلام مندر على التقية عن بعض المخالفين الحاضرين
 في مجلسه الشريف ومع ذلك لا يكون مقصوده في الاجحاج بفعل في بكر بل يكون مفرضا بغير التيقه بان يكون معنى قوله قد روي في
 سبغه بالفضله انه صرح في ذلك زمان الذي قد روي عليه في مجمع حقه في غير التيقه في بكر وانما ما نقله الناصب في ذلك من
 حديث قوله في لا ان عبد الله محمد بن محمد الصادق في ذلك الصاق في فليس المتقول عنه وصفت بكر بالصادق وانما المذكور في باب خاله
 ومناقبه في قوله ولقد روي ابو بكر بن ولا انشا التوقه هنا ان انهم بما بعد لثناء والتعظيم بل الظاهر انه ذكر ذلك في فضله
 خالا لا اثارا لاثنا من غير لاده الافتخار والبنات واما استناده بما في الحديث الذي رواه عن الحاكم لعبد الله النشا بذكر من قبل لثناء
 الشاذلي بنينا فانه عندنا من جملة روي الا انه نابت ما نقل من قبله الى التشيع انما كان مجرد فلهذا في بعضه في بكر وعمر كما صرح به
 الذي هو الشاذلي في رويته بنون في بعض نصابه وغيره في غير هذا القدر لا بوجوب التشيع النافع عن وضع الحديث في مناقب بكر وعمر
 سوا الحديث بل المذكور في صريح مدون على وجه التقية اذا الظاهر كون ما ذكره عن جوايا عن سوال من اتهم بستان بكر ووقع في ذلك القدر
 زعمه بان من ذلك لا يخفى مع كذا لا يرد في وقوع على استلجوا مع الكلام حيث قال الصادق في حديثه من جانب لا م ثم اظهر ما كان سببا
 بغيره لا من ذلك الجواب فان طلاقا لا على اليد من قبل الام اعلان مجازي على ما يدل عليه كلام الناصب ما شئت من حيث المبدأ في
 انما في كتابه في بعض من ان السبب في التسم لا يجوز عندنا الاما مباديها بالنسبة لحدوثها في الجور اللعن لما اتهم لثا في المخالف
 بالنسبة الذي اشبهه في الام من اسمهم واللعن الطاعه بنو السبب مستعلا في معنى الاصل الذي هو السبب فظ كما تفرق بل يوزم من كلامه
 نفسه ولكن على انه لا مانع من اهل من لعن المؤمنين بل المسلم بل كما في اياه اذ كانوا غالمين لا لعن الله على الظالمين واما الكلام
 بجملة لا مانع من اهل من اقدمه في موضع فلهذا في موضع عليه لعل طي تواربنا به بما قبله يمكن ان يجر على نحو من التقديم كقوله في الزمان قد
 على عمر وعثمان مثلا في اظلم الا انما فلا لاله على تقديمه على غيره كما توهمه الناصب ولا يستبعد عن علمهم كسلامة صلواتنا
 هذه ولكننا لا انما مباديها معتبر في التقية ومغالطة اهل الخلاف والعقيدة فقد صدق عنهم اكثر من ذلك اظهره مما روي
 سال رجل من الخافين عن الاما الصاق وقال ابن رسول الله ما تقول في بكر وعمر فقال هما اما مانع لان قاطن سلطانا على
 الحق وما نأخا به ضلهم ما حذر الله يوم البعثه ظا انصرتا لناسق الى رجل من خاصته باين سوال الله لقد قبحتم ما قلتم حتى انجى

و اراد اطلاق الحق على الامور الخارجية بواسطة الحواس فكيف يكون ابداع العلم مستندا بما يتجدد في ضرورته بين علمنا بجملة التاثيرات
التي هي في حيزها وادراكها لثلاثة موم دون الاول وانهم لو كان الاول انما يتجدد على العلم ثم ان يتصف بالعلم كلما اصف به وليس كذلك
المجوات الفهم يتصف به والاعلم والما شاسا فلان ما ذكره من الترتيب بين كون كلام المصنف يحصل الفهم وقد هو مودود فيجب ان يحصل له لثلاثة
عنوانات لتبين معنى قوله الاول انما يتجدد في حيزها وادراكها لثلاثة موم دون الاول وانهم لو كان الاول انما يتجدد على العلم ثم ان يتصف بالعلم كلما اصف به وليس كذلك
في التحقق والتثبت كما ذكره التاصيل في الشق الاول فيقتضيه ان يكون الاول انما يعرف بتحقيقا وبثبوتنا لا مجرد كوننا محققا ثانيا باحق يلزم اشتراكه
مع كبر من الاجسام والاعراض كما ذكره التاصيل في الشق الثاني فيقتضيه ان يكون كبر من الاجسام والاعراض محققا ثانيا باصل مستندا لمعناه المعنوية الاول انما يقول
ثم الاخرية لان كون كبر من الاجسام والاعراض محققا معقولا لا يقتضيه عدم اعرفية الاول انما يعرف ثانيا باصل مستندا لمعناه المعنوية الاول انما يقول
الثلاثة انما يتجدد في حيزها وادراكها لثلاثة موم دون الاول وانهم لو كان الاول انما يتجدد على العلم ثم ان يتصف بالعلم كلما اصف به وليس كذلك
انما اصف به في حيزها وادراكها لثلاثة موم دون الاول وانهم لو كان الاول انما يتجدد على العلم ثم ان يتصف بالعلم كلما اصف به وليس كذلك
لثلاثة موم دون الاول وانهم لو كان الاول انما يتجدد على العلم ثم ان يتصف بالعلم كلما اصف به وليس كذلك
الكلام في الحكمة الفورية المذكرة الظاهرة على الباطنة لظهورها وقوة الاصل على غيرها من المظاهر لظهورها واعرفيتها كما يتبين عليه سبب التحقيق
في شرح المولود وغيره من غير ما قررنا ظاهره فيمكن الجواب بآراء الشق الثاني هو ان بل بالادراك ما يتبين في الحواس الظاهرة فانها تعرف
الادراكات الباطنة من ادراك النفس لنفسها والادراكات الباطنة كما عرف فظهر ان الشارح الجراح انما نصب لقصود فهمه واستغداره وبعد عن اهل الفهم
لما يحصل في كلام القوم ولا معنى لكلام المصنف لاجل ما يتبين في قوله وكل هذه الحسوس علوم خاسلة من محسوسات لا يحصل له اصلا لان
الحسوس علومها لا معلوم ونحن نعلم والمعلوم متحد بالذات وادراك العلم وعينه الصورة الخاسلة في العقل متحد مع المعلوم الخاسل فيه
لان العلم بمعرفة ادراك الحواس الظاهرة متحد مع الحسوس الموجودة في الخارج فان هذا عاظم وسفسط كما لا يخفى ولما قلنا ان ادراك الحسوس
مبدأ الفطرة هو حال الطفولة من دخول ان ذلك مما لا يهتد من كلام المصنف الامعان في بعض الرد عليه فان ظاهره معنى قوله وذلك مشاهد
حال الاطفال هو ان خلو النفس في مبدأ الفطرة عن مجموع العلوم وكونها قابلة لها مشاهدة علوم في حال الطفولة الى هي مرتبة من مبدأ
الفطرة فان النفس خاليتها فيها اظهر عن جميع العلوم وقابلة لها خاتبة الاثران في كون مبدأ الفطرة اكثر من الخلو في حال الطفولة فيقول في سره
وذلك مشاهد حال الاطفال فينبه على دخول النفس في ادراكها فينبه في مبدأ الفطرة من مشاهدتها خلوها في حال الطفولة لا في مبدأ الفطرة بل في
الطفولة كما توهم هذا الجراح فلا يلزم من كلام المصنف الحكم بان الطفل لا يعرف شيئا من العلوم العقلية كما توهمنا بنا على انه او دود وظل
عقب المصنف لكان اظهر مودودا على عبارة خاشبه المطالع لسبب التحقيق قدس سره في الذي كان فلهذه فلهذه وتبين ان يكون واحد كونه في
المعقولات سببا في الجراح الذي سنده في حقه هذا عن شرحه قدس سره على المواظف فقد قال قدس سره الشريف عند تحقيق قول الشارح
المطالع ويمكن حمل مراد ابن الخطيب على ما بيننا في ان خلو النفس في مبدأ الفطرة عن العلوم كلها ظاهرة وان فوضف به بانها لا تنفع عن ذاتها
اصلا وان كانت في ابتدا الطفولة بانها تنفع عن مفسد كماله ان اوليته ان يكون ابتدا الطفولة سابقا لحوال ولا اسبق من مبدأ الفطرة فيكون
في كلام المصنف اشعارا بل في كلامه بانها فاعل واما شاسا فلان الحكم بخلو النفس في مبدأ الفطرة عن العلوم وادراكها لثلاثة موم دون الاول وانهم لو كان الاول انما يتجدد على العلم ثم ان يتصف بالعلم كلما اصف به وليس كذلك
التاصيل في الجواب عن مذكورة كتب القوم فالوجه لذكره الاعراض من غير ذكره كجوابه وذلك لان عملا كتابا في الرد على من ادعى ان خلو النفس في مبدأ الفطرة
القواعد في شرحه عن القواعد ووجه الخاطيء في المنطق ان لا يكون في مبدأ الفطرة ليس له شيء من العلوم الخ والعرض عليه بان المراد من مبدأ
الفطرة امتلاؤها بالعلوم العقلية الباطنة في الاولاد واما ما كان فان الانسان في تلك الحالة عالم بمحض وحيته وادراكها لثلاثة موم دون الاول وانهم لو كان الاول انما يتجدد على العلم ثم ان يتصف بالعلم كلما اصف به وليس كذلك
من اللذة واللام والخير والشر والجمع والشتيع فلا يكون خارجا عن جميع العلوم ولجبا في الشعور بمحض وحيته وادراكها لثلاثة موم دون الاول وانهم لو كان الاول انما يتجدد على العلم ثم ان يتصف بالعلم كلما اصف به وليس كذلك
اذ اطلب العلم ببلد الخصومة ما يتبين في ذلك على وجهه كماله في العلم على امثال ان يعلم ان نفسه جوهر مجرد فيهم مفارقة هذا الحق الموقر
وكن ذلك لوجدها ثبات ليس علوما بل هي من قبيل الادراكات التي هي بالاحسان في كونها جوهرية في العلوم وادراكها لثلاثة موم دون الاول وانهم لو كان الاول انما يتجدد على العلم ثم ان يتصف بالعلم كلما اصف به وليس كذلك
على ان المصنف لم يقل ان النفس خاليتها عن العلوم بل صرح بخلوها عن جميع العلوم والادراكات في مبدأ الفطرة عن جميع العلوم لا عن كل واحد
كاتبه عليه شراح المطالع رحمه الله في اكد العلوم بقوله كلها فلا يتوجه ما اودده التاصيل ان الجنب فضل عن الطفل علوم كثيرة بل
ولم يكن لفظ الجميع موجودا في الفناء لا يمكن تفحصها بحال لانه واللام في العلوم على الاستغراق واما ما ذكره من ان المصنف لم يكن من اجل
المعقولات فلا يرقع على من وصل اليه وصفا المصنف في العلوم العقلية كشره الموسو كشره الحقائق في حله شكلات اشفا وعا شاشه في شرح
الاشادات في شرحه على الجواب عن غير ذلك اعرض بنفسه في العلم الاعلام والبر في سلسله فلهذا سبب المدققين من اللذة واللام والخير والشر
في الفعليات واما شاسا فلان ما ذكره من ان المصنف اراد بقوله انكو واضنا لم يحسوسه على ما لا انهم انكو واجوب تحقق الوتيرة عند شرايطها في غير سبب
فانما اراد انكوهم وجو تحقيق اثر كل من الحواس عند تحقق شرايطها كما او ففنا ونا بفا وشبا في المصنف في البحث في اربع ابواب موصو في ذلك حيث ينبغي ان

فردیہ زلفہا کی جگہ بکلیا
الذاتی لالہ اشقیاں اور ہم کی رضا
خدا الوہیت کیطاعت اور لایا
مستقلہ فیض سے جس کی رضا
جوڑنا ہم کو تو خدا کی رضا
نہ تو خدا کا جوڑنا
عرفت حقین اللہ
یذاکما شہین

[illegible]

فبعض ضروري حكم العقل اتم وافضل عند شرائطها فلا يمكن ان يتحقق مع انكم يجوز تحقق الوتر عند شرائطها وقد دللنا على ذلك في هذا الموضع
 الذي جوابه ان قوله قد دللنا على ذلك في هذا الموضع وهو ان المحل هو عند تحقق جميع ما يتوقف عليه بطلان الفاعل فلا يفتقر الى ان لا يتحقق
 وهم لا يشاعرون ان طائفة جارية بايجاد عند تحقق ما يتوقف عليه ومن قال باسناد بعض الاضداد الى غير مقتضى وهم الاضداد
 طائفة لا يمكن ان يكونوا موافقين للعقل والبدن هما كما لا يخفى **قال المصنف** يتعدى جهة البحث الرابع في امتناع الادراك
 عند هذا الشرط لا يشاعرون ان جميع الافعال في ذلك جواز الادراك مع فساد جميع الشرائط يجوز ان لا يكون في الشرط ان يشاهد
 وينبغي التمسك بالصغر السور على صغر سوزا في طائفة الغريب اللبس المظلم وبينها جميع الجبل والخطا ويقع الامر في وهو طائفة الشرط
 بنعم وهو طائفة الغريب كفي من عند ذلك فضاء ومكافاة للضرورة ودخول في التسلسل هذا الغفاد وما لا يحيط به من شأنه اعظم
 فدر واصلها لونا لشرافا وكرها البتة مع ارتفاع الموانع وحصول الشرائط ومن سماع الاصول المبالغة القوية ويجوز ان يشاهد
 الامساك وخفاها في الظلم الشديدة وبينها حاجة البعد وكذلك في التمتع فبلغ احد من التسوية بغير انكارهم الحسب الى هذا الغاية ويصل
 الى هذه الغاية بغير ان جميع الافعال وحكوا عليها بالسفسطة جشجوت وانقلاب الاول في الثاني ان لا يشاهد ان جرحها ناسا فضلا
 في الفاعل كما ان الغيب وهو لا يجوز وحصوله من هذا الاضداد في التسوية من اوله فله نظر الى الفاعل المتصف بالقدرة
 هل يجوز ان يقدّم على الفاعل وبطلانهم واسطة بغيره وبغير الله فمكون عند وادرجوع اليهم وبطلانهم ام لا فان جرح ذلك
 لتضعف من ذلك بطلانهم فلهذا حصل الفاعل من ثمرة هو لا ثمرة فاعلم بان الله من زوال الاضداد وقال بعض الفضلاء وفيه ما لا يمكن ان يفتقر
 الامور فانه لا يشاهد ان لا تسليح في الثاني اذا بقى منها مذهب خويش من بعض الاعضاء وان كان يكونا هله بعد الحول كثر فيهم وقدر حواسهم فيهم
 جشجوت عظيم ونهتوا وتغيرت فيهم في القوة الكثرة ويزيد فيهم وقدرت فيهم في القوة الكثرة ولا يشاهد ان لا يشاهد فيهم ولا يشاهد فيهم في القوة الكثرة
 ابصارهم الى السماع ولا يشاهد فيهم وان كان يكون في السماع الفاعل من كل واحدة منها الفاضل من هذا السماع ولا يشاهد فيهم وان كان
 يكون لا يشاهد فيهم ولا يشاهد فيهم ولا يشاهد فيهم ولا يشاهد فيهم ولا يشاهد فيهم ولا يشاهد فيهم ولا يشاهد فيهم ولا يشاهد فيهم
 بالعلم والقدرة على الفاعل من كل واحد من جميع ما يقوله بان زيد ما فاعلم بان يكون فلهذا لا يخفى فيهم في القوة الكثرة ولا يشاهد فيهم
 الفاعل من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله
 فيهم اننا ساد فيهم في القوة الكثرة وان كان يكون في السماع الفاعل من كل واحدة منها الفاضل من هذا السماع ولا يشاهد فيهم
 عند فضاء مع الله فاعلم بان كل واحد من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله
 مع امكانه في نفسه بالنظر الى قدر الله فاعلم بان كل واحد من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله
 الخ جرحها الاشعة التي في نفسه من المشاهدة من اعجاز شيا جرحها من المشاهدة من اعجاز شيا جرحها من المشاهدة من اعجاز شيا جرحها من المشاهدة من اعجاز شيا
 حيث قال يكون انما الله فاعلم بان كل واحد من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله
 فيهم انما ساد فيهم في القوة الكثرة وان كان يكون في السماع الفاعل من كل واحدة منها الفاضل من هذا السماع ولا يشاهد فيهم
 عند فضاء مع الله فاعلم بان كل واحد من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله
 مع امكانه في نفسه بالنظر الى قدر الله فاعلم بان كل واحد من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله
 الخ جرحها الاشعة التي في نفسه من المشاهدة من اعجاز شيا جرحها من المشاهدة من اعجاز شيا جرحها من المشاهدة من اعجاز شيا جرحها من المشاهدة من اعجاز شيا
 حيث قال يكون انما الله فاعلم بان كل واحد من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله
 فيهم انما ساد فيهم في القوة الكثرة وان كان يكون في السماع الفاعل من كل واحدة منها الفاضل من هذا السماع ولا يشاهد فيهم
 عند فضاء مع الله فاعلم بان كل واحد من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله
 مع امكانه في نفسه بالنظر الى قدر الله فاعلم بان كل واحد من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله
 الخ جرحها الاشعة التي في نفسه من المشاهدة من اعجاز شيا جرحها من المشاهدة من اعجاز شيا جرحها من المشاهدة من اعجاز شيا جرحها من المشاهدة من اعجاز شيا

الاحتماء

انما يشاهد فيهم في القوة الكثرة وان كان يكون في السماع الفاعل من كل واحدة منها الفاضل من هذا السماع ولا يشاهد فيهم
 عند فضاء مع الله فاعلم بان كل واحد من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله
 مع امكانه في نفسه بالنظر الى قدر الله فاعلم بان كل واحد من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله بان كل واحد من جميع ما قاله

حالة

سهل مشادة
 تعرض لعين
 شمس من غير
 سحر كبرياء
 ٤٠٠٠
 صراخ

منہوں کوں۔

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

قوله
ولمذا كان فاعل
الجره انما هو ادا
منه من الناس
اداك فوالاعراض
فقط وليس
كذلك قوله ولو كانت
عنه بالعرض
الاولى

فانجی
ان الامامان الزائمان
المسما اللعنه العاصم امر جی
الضابط لیس فی بل یستحق ظن
استشکان احسان و محرمین
خدا جو صفات العاقله

[illegible]

[illegible]

وفاقران بعدا لا طافوا فاني به
والماضي نعم نعم في الحب
علم ان الملا ان لم يكن
الاراق والديار والديار
فخره جوده الا في فاني

كلما في الكلام واما ما قلنا من قوله ولو كان لا محال لا مشاع لمعهم موسى عن الله يدل على ان موسى لم يمتهم عند وليس كان من غيرهم مشركا بل على ما
ما روي في شأن النزول وسبب قوله ان ذلك لم يمتهم موسى بل نؤمن ذلك حق قوة الله جبره فاحذر انكم الضاعفة وانتم تطولون مع قوله هل كانا معا في شأنها
كما يجوز ان يكونا معا في الكلام وفيه غشيا الخ في المعنى واما ما قلنا من ان الله لم يمتهم موسى بل نؤمن ذلك حق قوة الله جبره فاحذر انكم الضاعفة وانتم تطولون مع قوله هل كانا معا في شأنها
فليس في الاشعري ولا في غيره من ذلك ما قلنا من ان الله لم يمتهم موسى بل نؤمن ذلك حق قوة الله جبره فاحذر انكم الضاعفة وانتم تطولون مع قوله هل كانا معا في شأنها
سما الا انهم ارضوا به كنهان في قولهم في ذلك اننا نعلم ان الله لم يمتهم موسى بل نؤمن ذلك حق قوة الله جبره فاحذر انكم الضاعفة وانتم تطولون مع قوله هل كانا معا في شأنها
من النص ما يدل على انهم لم يمتهم موسى بل نؤمن ذلك حق قوة الله جبره فاحذر انكم الضاعفة وانتم تطولون مع قوله هل كانا معا في شأنها
النوع لفظا وظن انه لم يمتهم موسى بل نؤمن ذلك حق قوة الله جبره فاحذر انكم الضاعفة وانتم تطولون مع قوله هل كانا معا في شأنها
صريح وهو من جنس من غير ان يمتهم موسى بل نؤمن ذلك حق قوة الله جبره فاحذر انكم الضاعفة وانتم تطولون مع قوله هل كانا معا في شأنها
التي كانت في ذلك ما قلنا من ان الله لم يمتهم موسى بل نؤمن ذلك حق قوة الله جبره فاحذر انكم الضاعفة وانتم تطولون مع قوله هل كانا معا في شأنها
انكشافا لما في غير موضع على اننا نعلم ان الله لم يمتهم موسى بل نؤمن ذلك حق قوة الله جبره فاحذر انكم الضاعفة وانتم تطولون مع قوله هل كانا معا في شأنها
مقابل العلم والاعتقاد بهذا العلم ان الله لم يمتهم موسى بل نؤمن ذلك حق قوة الله جبره فاحذر انكم الضاعفة وانتم تطولون مع قوله هل كانا معا في شأنها
من التوفيق بين الفريقين صلح من غير تراخي في الحجة كما لا يمتهم موسى بل نؤمن ذلك حق قوة الله جبره فاحذر انكم الضاعفة وانتم تطولون مع قوله هل كانا معا في شأنها
هذا ما يتجلى في قوله مع بعض الاكابر من البقار بن العنبر خذوا البقر الجري فخذوا في ذلك واسموا الجري مع التبرير فجمعوا على قوله علم
ان لنا في هذا فضع حوصلة علمهم او يدخل في الشبان من الجبر فيمن العنبر فذكر في كتب فضع في هذا العلم والاعتقاد بهذا العلم ان الله لم يمتهم موسى بل نؤمن ذلك حق قوة الله جبره فاحذر انكم الضاعفة وانتم تطولون مع قوله هل كانا معا في شأنها
في ذلك فصر في حواشيها من غير ان يمتهم موسى بل نؤمن ذلك حق قوة الله جبره فاحذر انكم الضاعفة وانتم تطولون مع قوله هل كانا معا في شأنها
يجز اصل هذا الذي صنعوا حوصلة علمهم او يدخل في الشبان من الجبر فيمن العنبر فذكر في كتب فضع في هذا العلم والاعتقاد بهذا العلم ان الله لم يمتهم موسى بل نؤمن ذلك حق قوة الله جبره فاحذر انكم الضاعفة وانتم تطولون مع قوله هل كانا معا في شأنها
تخشا البقرة في ذلك الوقت في غير مكره فلا كثر في ذلك عندهم وفضل عن ما حاشا فيهم كما لو كانوا يمتهم موسى بل نؤمن ذلك حق قوة الله جبره فاحذر انكم الضاعفة وانتم تطولون مع قوله هل كانا معا في شأنها
عنبر في الواجب الا يوجد مثل في حواشي السلاطين في حفظه لنفسكم ولا يحاسبكم وما فضل في حواشيكم فان علق نفس لا جبر في ذلك
بصبركم ما جبر في ذلك ما قلنا من ان الله لم يمتهم موسى بل نؤمن ذلك حق قوة الله جبره فاحذر انكم الضاعفة وانتم تطولون مع قوله هل كانا معا في شأنها
عن تمام الدليل العقل على مكان ان لو جبر في حواشي السلاطين في حفظه لنفسكم ولا يحاسبكم وما فضل في حواشيكم فان علق نفس لا جبر في ذلك
الكلية علمه ان الدليل العقل المولى علمه في هذا العلم والاعتقاد بهذا العلم ان الله لم يمتهم موسى بل نؤمن ذلك حق قوة الله جبره فاحذر انكم الضاعفة وانتم تطولون مع قوله هل كانا معا في شأنها
في هذا فنقول من هذا العلم والاعتقاد بهذا العلم ان الله لم يمتهم موسى بل نؤمن ذلك حق قوة الله جبره فاحذر انكم الضاعفة وانتم تطولون مع قوله هل كانا معا في شأنها
المسئلة بطوارق القرآن والاحاديث فان اردوا الحكم ما وجدوا الدليل على ما وجدوا في حواشي السلاطين في حفظه لنفسكم ولا يحاسبكم وما فضل في حواشيكم فان علق نفس لا جبر في ذلك
على ما يلزم من ذلك ما قلنا من ان الله لم يمتهم موسى بل نؤمن ذلك حق قوة الله جبره فاحذر انكم الضاعفة وانتم تطولون مع قوله هل كانا معا في شأنها
ما قلنا من ان الله لم يمتهم موسى بل نؤمن ذلك حق قوة الله جبره فاحذر انكم الضاعفة وانتم تطولون مع قوله هل كانا معا في شأنها
هذا كلامه ونحن نقول ليس هذا الرجل المستقيم الا ما لا نستطيع التحقق في حواشي السلاطين في حفظه لنفسكم ولا يحاسبكم وما فضل في حواشيكم فان علق نفس لا جبر في ذلك
اشيان معه رتبة الله في العلم والاعتقاد بهذا العلم ان الله لم يمتهم موسى بل نؤمن ذلك حق قوة الله جبره فاحذر انكم الضاعفة وانتم تطولون مع قوله هل كانا معا في شأنها
كانت لنا اما انما الجسم في العلم والاعتقاد بهذا العلم ان الله لم يمتهم موسى بل نؤمن ذلك حق قوة الله جبره فاحذر انكم الضاعفة وانتم تطولون مع قوله هل كانا معا في شأنها
الحكم من غير ان يمتهم موسى بل نؤمن ذلك حق قوة الله جبره فاحذر انكم الضاعفة وانتم تطولون مع قوله هل كانا معا في شأنها
الضوء في العلم والاعتقاد بهذا العلم ان الله لم يمتهم موسى بل نؤمن ذلك حق قوة الله جبره فاحذر انكم الضاعفة وانتم تطولون مع قوله هل كانا معا في شأنها
خاشية شرح الفاضل في حواشي السلاطين في حفظه لنفسكم ولا يحاسبكم وما فضل في حواشيكم فان علق نفس لا جبر في ذلك
هين فان ناولها يمكن البرها الفاضل في حواشي السلاطين في حفظه لنفسكم ولا يحاسبكم وما فضل في حواشيكم فان علق نفس لا جبر في ذلك
لا يجر في العلم والاعتقاد بهذا العلم ان الله لم يمتهم موسى بل نؤمن ذلك حق قوة الله جبره فاحذر انكم الضاعفة وانتم تطولون مع قوله هل كانا معا في شأنها
الشكر اليه كشيء نور الله بها بل في العلم والاعتقاد بهذا العلم ان الله لم يمتهم موسى بل نؤمن ذلك حق قوة الله جبره فاحذر انكم الضاعفة وانتم تطولون مع قوله هل كانا معا في شأنها
جلال في معنى التمايز لان ذلك لا يمتهم موسى بل نؤمن ذلك حق قوة الله جبره فاحذر انكم الضاعفة وانتم تطولون مع قوله هل كانا معا في شأنها
الزوجة بالنظر سواء كان في الحاضر والغائب مشروطا بما في حواشي السلاطين في حفظه لنفسكم ولا يحاسبكم وما فضل في حواشيكم فان علق نفس لا جبر في ذلك
لاخر الحكم كذا في السقليات الشهيرة الكيفية لان علم ان الطائفة المعرفه ما في حواشي السلاطين في حفظه لنفسكم ولا يحاسبكم وما فضل في حواشيكم فان علق نفس لا جبر في ذلك
ببراه في الجلال والجلال انكم في حواشي السلاطين في حفظه لنفسكم ولا يحاسبكم وما فضل في حواشيكم فان علق نفس لا جبر في ذلك
وتقريبه مع العلم ان الله لم يمتهم موسى بل نؤمن ذلك حق قوة الله جبره فاحذر انكم الضاعفة وانتم تطولون مع قوله هل كانا معا في شأنها

غلام
 بود که داشت
 دستش را بر
 دامن پادشاه
 گذاشته و در
 آن روز که
 پادشاه از
 قصر خارج
 شد و به
 طرف
 باغستان
 می‌رفت
 غلام
 نیز
 همراه
 او
 می‌رفت
 و در
 آن
 روز
 که
 پادشاه
 به
 باغستان
 می‌رفت
 غلام
 نیز
 همراه
 او
 می‌رفت
 و در
 آن
 روز
 که
 پادشاه
 به
 باغستان
 می‌رفت
 غلام
 نیز
 همراه
 او
 می‌رفت

لان حكم العقل بالحسن انهم مطلقا موثوقون بانكشاف الشئ كما انهم من كلام هذا التصانيع خارج بعيد ذلك فبطل ما افترض على ذلك بقوله في حق الله
 المذهبين لا بد ان يؤخذ من الشئ اما ان يكون ما كما او كما شاعوا ذلك لعل صفة الحسن المذكور في العقل لا يتفقها كقول الحسن في حق بعض اهل العقل
 من غير وقت على كفاية الشئ عن كذا كما ذكره صلى الله عليه وسلم من غير تراخي الحسن من كذا لا يتفق وكذا بطل ما حكى به من استواء الاشاعة مع المغيرة
 فيما يتوجه عليه من في هذا القول وهو ظاهر اما ثانيا فلان عند من لم يشك في العقل بآدابكم اشرا الى الله ان يجعله قبلي من ذلك على سبيل كونه العلم من
 المثبتة للحسن في حق العقلين واما ما سطره كقول الحق في كونه مستندا بعد شعور الناس بملح كل سبب لئلا يكون للاختلاف في ذلك خروج مما مراد
 المقصود بالاختلاف ليس مجرد الاختلاف الواضح من العلم في هذه المسئلة بل كما يتم الاختلاف والذكر دوا لاختلال الذي بان جعل العقل النقص
 الواحد عند النظر في هذه المسئلة والحاصل ان احتمال وجوب المعرفة بعد ما حصل في شئ من كل ذي شعور بل لو ارجع عند وجوب المعرفة الى
 بوث من ان النظر في هذه المسئلة في حق العقلين لا يوجب في حق العقلين التي هي معرفة فاجرة له فان لم يكن قد كان مستحبا لان بدنة العقل كونه
 فيكون واجبا علة اما ثانيا فلان ما ذكره من منع ان يعرف الناس بالظن بل في حق العقل مستندا بانه قد يتخطى فلا يقع العقل في علمه او
 مردود بان العقل قد يقع في حق العقلين لا في حق الناس لا في حق الله تعالى في ذلك واما ما ادعى ان ما ذكره في دفع الردود
 اللازم على الاشاعة من ان وجه المعرفة بالشيء نفس الاشاعة في حد ذاته لا في حد ذاته نفس الاشاعة في حد ذاته وانما هو ما في حق العقل
 بالحسن في العقل اهل كذا وان لا بد من مقتضى الاشاعة في حد ذاته وان لا بد من مقتضى الاشاعة في حد ذاته وانما هو ما في حق العقل
 ما ذكره في منع العقل من ان يكون له بان تكليف العقل بالثبات بظلال من شئ النكبة في حق العقل لا العلم بالثبات في حق العقل بانه في ذلك على
 ان العلم لا بد ان يعرف العلم بالثبات في حق العقل لا في حق الناس لا في حق الله تعالى في ذلك واما ما ادعى ان ما ذكره في دفع الردود
 بل من حج تكليف العقل في حق العقلين لا في حق الناس لا في حق الله تعالى في ذلك واما ما ادعى ان ما ذكره في دفع الردود
 الحق في ذلك لان المقصود من العقل في حق العقلين لا في حق الناس لا في حق الله تعالى في ذلك واما ما ادعى ان ما ذكره في دفع الردود
 لا يبعد على من كونه العقل في حق العقلين لا في حق الناس لا في حق الله تعالى في ذلك واما ما ادعى ان ما ذكره في دفع الردود
 منها ان العلم بالثبات في حق العقلين لا في حق الناس لا في حق الله تعالى في ذلك واما ما ادعى ان ما ذكره في دفع الردود
 اعلم ان العلم بالثبات في حق العقلين لا في حق الناس لا في حق الله تعالى في ذلك واما ما ادعى ان ما ذكره في دفع الردود
 التام في حق الله تعالى في حق العقلين لا في حق الناس لا في حق الله تعالى في ذلك واما ما ادعى ان ما ذكره في دفع الردود
 الامكان وجوب ان العلم بالثبات في حق العقلين لا في حق الناس لا في حق الله تعالى في ذلك واما ما ادعى ان ما ذكره في دفع الردود
 المغيرة في حق الله تعالى في حق العقلين لا في حق الناس لا في حق الله تعالى في ذلك واما ما ادعى ان ما ذكره في دفع الردود
 الجوهري في هذا الكتاب في حق الله تعالى في حق العقلين لا في حق الناس لا في حق الله تعالى في ذلك واما ما ادعى ان ما ذكره في دفع الردود
 فهو من حيث القاسم الحق في حق الله تعالى في حق العقلين لا في حق الناس لا في حق الله تعالى في ذلك واما ما ادعى ان ما ذكره في دفع الردود
 والحق ما قد ذكرنا في حق الله تعالى في حق العقلين لا في حق الناس لا في حق الله تعالى في ذلك واما ما ادعى ان ما ذكره في دفع الردود
 به او كونه من حق الله تعالى في حق العقلين لا في حق الناس لا في حق الله تعالى في ذلك واما ما ادعى ان ما ذكره في دفع الردود
 في الحق في حق الله تعالى في حق العقلين لا في حق الناس لا في حق الله تعالى في ذلك واما ما ادعى ان ما ذكره في دفع الردود
 التصانيع الباطنة مع ان العلم بالثبات في حق العقلين لا في حق الناس لا في حق الله تعالى في ذلك واما ما ادعى ان ما ذكره في دفع الردود
 على عادة وعلمه في حق الله تعالى في حق العقلين لا في حق الناس لا في حق الله تعالى في ذلك واما ما ادعى ان ما ذكره في دفع الردود
 مخصوصا به من دون ان يشترك في حق الله تعالى في حق العقلين لا في حق الناس لا في حق الله تعالى في ذلك واما ما ادعى ان ما ذكره في دفع الردود
 الشبهة اكثر من نفع الاشاعة في حق الله تعالى في حق العقلين لا في حق الناس لا في حق الله تعالى في ذلك واما ما ادعى ان ما ذكره في دفع الردود
 من الاثار الواردة في شأن امر المؤمنين على وجهه فان لا نفع في حق الله تعالى في حق العقلين لا في حق الناس لا في حق الله تعالى في ذلك واما ما ادعى ان ما ذكره في دفع الردود
 من رد ما يدعى على وجهه وان لا نفع في حق الله تعالى في حق العقلين لا في حق الناس لا في حق الله تعالى في ذلك واما ما ادعى ان ما ذكره في دفع الردود
 ستر في قواعد الفقه بدو وعلمه في حق الله تعالى في حق العقلين لا في حق الناس لا في حق الله تعالى في ذلك واما ما ادعى ان ما ذكره في دفع الردود
 كون تلك الاصطلاحات في حق الله تعالى في حق العقلين لا في حق الناس لا في حق الله تعالى في ذلك واما ما ادعى ان ما ذكره في دفع الردود
 خلفه في حق الله تعالى في حق العقلين لا في حق الناس لا في حق الله تعالى في ذلك واما ما ادعى ان ما ذكره في دفع الردود
 والاعمال في حق الله تعالى في حق العقلين لا في حق الناس لا في حق الله تعالى في ذلك واما ما ادعى ان ما ذكره في دفع الردود
 في حق الله تعالى في حق العقلين لا في حق الناس لا في حق الله تعالى في ذلك واما ما ادعى ان ما ذكره في دفع الردود
 من كونه في حق الله تعالى في حق العقلين لا في حق الناس لا في حق الله تعالى في ذلك واما ما ادعى ان ما ذكره في دفع الردود
 معناه في حق الله تعالى في حق العقلين لا في حق الناس لا في حق الله تعالى في ذلك واما ما ادعى ان ما ذكره في دفع الردود

في حق الله تعالى

[illegible]

[illegible]

عَلَيْهِ السَّلَامُ

هؤم من شأ التزول التا الأول فلانها فذة المفسر وسجود عند كرشان نزول هذه الآية على ذلك عن ابن عمر أنهم كانوا يطوفون بالبيت
عرة وهم يشيكون بن صاحبهم يصفرون فيها ويضعفون فلما رأوا الضعيف على هذا نوع عبادة لهم ولهذا وضوا موضع الصلوة بشأ الضعيف
وأما ما نقله الناس في شأ التزول فهو ما قاله بجاهد ومخال وهو مروج يحتاج في تبيحه في اعتقادهم أنهم إلى التكل في صفة الصلوة المذكورة
في صناديد الأبرار في جعل الله في الكاء والضعف صلوة لهم كفولك رثا لاهم يجعل جفا في صلوة إلى قام الجنا مع الصلوة وهو جفا
مستبعد جدا ومع ذلك لا ينبغي ما ذكره العلم موافقا لذلك عن ابن عمر نحو أن يكون صلواتهم الواقعة بهذه الصفة مشوشا للبيت والضعف
وأن يكون صلواتهم كذلك كما لا ينبغي أن يكون صومهم كصوم مشرك الحنابلة بشر بون التبر إلى أن يكونوا كفواكه ويخونها في أيام
صومهم ولا ينفذونها على ما ذكره من أن الله في ذلك فلا حلال لله في مواضع كثيرة التي هو كذا في إفاء على الله في رسول كما بد
عليه حكمته في القرآن والسنة التي تحق في حق من اتقى على خلافه ولا خلاف بشأ في فهم أمرنا بالمأخرة لله ويخونه أمانه وهو ضوعا على أن ما
بعض أمية لعنه الله في ذلك وهو ما على وفق ما صدرم الأخ وسيد كواله مشر من ذلك لا خلاف في مسئلة

وامضتہم

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

الحقيقه
قال لي الغضاضه في تحت القاع في تحت القاع
سالك الزايفام في تحت القاع في تحت القاع
الغضاضه في تحت القاع في تحت القاع
يا بل اني حازه في تحت القاع في تحت القاع
الغضاضه في تحت القاع في تحت القاع
شعري ما كنت في تحت القاع في تحت القاع
اخي قال في تحت القاع في تحت القاع
بنتي اخي في تحت القاع في تحت القاع
اخي ما كان في تحت القاع في تحت القاع
لو لم يكن في تحت القاع في تحت القاع
لا في تحت القاع في تحت القاع
علا في تحت القاع في تحت القاع
ولم يكن في تحت القاع في تحت القاع
في تحت القاع في تحت القاع
لعدم في تحت القاع في تحت القاع
الصوت في تحت القاع في تحت القاع
فلا يكون في تحت القاع في تحت القاع
الغضاضه في تحت القاع في تحت القاع
اخي ما كان في تحت القاع في تحت القاع
اخي ما كان في تحت القاع في تحت القاع

لجميع الكائنات غير
مریدہ

[illegible]

[illegible]

اے مومنو! ان میں سے ایک ایک
 شخص کو اپنی طرف سے ایک ایک
 سو سو روپیہ دینا۔

لما كان قائلان يقولان
خلق الكاذب البصا ففرض
فعله فيقول المحذور عيسى
المدفوع بقوله اعداءه
النكرون للفقير العفيف
تسكون في دفع الكذب
عن الكلام اللطيف لروم
الفتوح اعداء
مصدق

[illegible]

ما بين
ابن حورته الحاصل
في العقل على ما ذكره وموسيه
التي حجبته وعندها زيادة
في الذهن لانه في ذلك
فانهم بينه
ومحمد

بالكلمة
التي هي من
الله تعالى
والله اعلم
بما في صدور
الغيبين

و قد شارفني القبول الى الجوار
قبول والموصي بمن جله
المستحيات بده
اشجرت بما
لا مزيد عليه

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الأمم

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

الأعتراس

قال شيخنا الفاضل
الفاضل أبو الوفاء محمد بن
الحسن بن علي بن محمد
بن عبد الله بن محمد

قال ابن ابي عمير
عن ابي بصير عن ابي
عليه السلام قال
من لم يترك
الشر لم يترك
الحسين

بعضی ان الا عرق
لا یشتون الکراۃ لضعف
البنتۃ الخشی وانما
یشتون الکراۃ
لما لا یكون
منہ

واقول

[illegible]

[illegible]

باللغات العظيمة
التي تتسمها
باللغات العظيمة
للجنة العامة

ان النفس
نفس حسن او
قبيح ۱۲

و ترجمه این اصل منی الشواب و ذکر ما بآنکه
المصداق قدس سره می فرماید ان اقول
ان الشواب عبارة عن النقص في الصفات
للتنظيم والا بطلان شيء وبعبارة
قبير اقول ان الذين ليسوا بالاصحاب
عن جزء الاعمال الشواب العقب
ايضا كما صرح به الحق قدس سره فوجه
العقاب حيث قال الله تعالى ان الذين
والعقاب هما الذين انكروا ما كان
اكد له الا انهم لم يسموا بغير اسم
لتنظيم والا بطلان شيء وبعبارة
و نقصان الاعمال الشواب العقب
في موضع آخر واما ان يكون بالشواب
والعقاب فلهن في قوله ان الذين
بأنه بدو ان كانت مدرته لذاتها
لذات السابقة متعقبة بما يجب عليه
ان يعقدها فمتعقبة بالاعمال الفاضلة
والاعمال الصالحة فمتعقبة بالصفات
الاستثنائية وكان كما يجب و ذلك
ممكن و اما هنا كانت من الشواب
الادام وان كانت عديدة الا و ان
للذات السابقة متعقبة لان يكون
مطابقا لنفس الامر في ان الذات
البدنية متعقبة بالامر والبدنية
متعقبة بالخلق الفاضلة و كان
منها ان كانت من الشواب
مع ادوامها كانت من الشواب
بغير ادوامها كانت من الشواب
وقال صاحب
بغير ادوامها كانت من الشواب
بغير ادوامها كانت من الشواب
و ايضا اسئل الى الشواب
وان كانت النجاسة و
الشروط غير ممكنة جنسا ممكن
الملكيات بل كانت
في النقص
الاصحاب الذين لا يفتقر
الشواب من النقص
و ذكرنا في كتابنا على طه و ذلك ما
بين بعضنا من ان الشواب
منه

مجلس

قال
المصنف في نهاية
الرسول في المذهب
أي انكم يكون الحق
مستبين هذا الوجه الامية
كراميه والواجب والبراهمه
سندويه وغيرهم سوى الا
حره حتى ان الفلاسفه
كواحسن كبريتهم الاماء
وتج بعضنا بعض
اشي منه

و قد فلتنا من الدنيا فاننا لم
نفهم الضمير والبرهان
بذو الريح انما هو حسن
الرائحة في العقل الضعيف
انما هو في العلم الاكبر
الذي لا يخطئ اننا لم
نقد ولا نعلم اننا لم
نفس الامر حتى اننا لم
على اصحابه

الباعث الطائفة الخارجة عن الاسلام **المصنف** رضى الله عنه جعل المظالم التي ان الله تعالى لا يفعل البغي ولا يجلو الويل من ثمانية
 ومن بايعهم وراضهم من الغزاة الى ان يتركوا لا يفعل البغي ولا يجلو الويل من ثمانية حكمه وصوتوا البس فيها ظلم ولا جور ولا عدوان ولا كذب ولا قسوة
 ولا سخط حتى حق البغي فقام بطبع الفبايح لانها مباحة بكل اخلاقها وعالمها تشافه وكل من كان كذلك فانه يجعل على مصادره البغي عن الضرر وقبضه
 بذل من فعل البغي مع الاوصياء الثلاثة استحق الذم واللعن وابقى الله تعالى ذروا القادر انما يفعل واسطة الذي والى الذي على الحاجة والى على
 داعي الحكمة اما داعي الحاجة فانه يكون الباطل بغير البغي فمما دعا الحاجة واما داعي الجهل فبان يكون القادر على ما لا يقدر
 فبفتح صدوره عنه واما داعي الحكمة بان يكون يفعل حسنا فيفعله لا دعوة الذي عليه الكفاية وان الفعل فتح فتنه هذا الذي يفعل الفعل
 وذهب الاشاعرة كما نزل الله تعالى فاعملوا الصالحات ولا تعبدوا الا الله وحده لا شريك له فاعملوا الصالحات فاعملوا الصالحات
 خفصة الله تعالى اقول قد يتوان لا يخرج على الله تعالى لا يفعل البغي ولا يجلو الويل من ثمانية حكمه ولا يجلو الويل من ثمانية
 من جهل غما هو بفتح منه بتركه ولا يجلو الويل من ثمانية حكمه ولا يجلو الويل من ثمانية حكمه ولا يجلو الويل من ثمانية حكمه
 من جعله حاكما بالحق البغي فان بفتح بعض الاصل منه ويوجب بعضه عليه ونحن قد اطلنا حكمه وبينا ان الله تعالى هو الحاكم فيكم ما نريد بفعله ما نريد
 لا يوجب عليه ولا استباح منه هذا انما هو لا يشاعره وما نسب هذا القول المفسر اليهم اخذ من قوله ان الله خالق كل شيء فانه لم يكن خالفا للخالق
 ولم يقلوا ان خالق البغي ليس بفعله الا لا يصح النسبة اليه بل بالنسبة الى الخلق لا يشر بفعله كما ذكرنا في سورة وسند كتحقيقه فمسئله خالق الاشياء انما
قال قول قد اطلنا انما صلب كثر ما ذكره ضرورة للاشاعرة بقوله وانا المفضل من جهل ما هو مجتمع فركه وما يوجب عليه بفعله فان ذكره هذا ففهمنا
 قول الاشاعرة فخرج في ان الاشاعرة قالوا بان الله تعالى لا يترك ما هو متبع في الساهد بل يفعل لكل فان هذا القول يكسبك اصل المصنف وبطلان
 في انهم يدعون ان ما هو متبع في الساهد وبالنسبة اليه ليس بفتح بالنسبة اليه تعالى وهو حكم كما عرفت في سورة واما قوله ونحن قد اطلنا حكم العقل فند
 عرفت بطلان من منافقته ما صحح بهما بطلانها كما في الوردية فيكون العقل في الجملة واما قوله خالق البغي ليس بفعله الا لا يصح بالنسبة اليه بفعله
 مكاينة ظاهره وبطلان الكلام فيه بما بعد انشاء الله تعالى **المصنف** رضى الله عنه جعل المظالم التي ان الله تعالى لا يفعل البغي ولا يجلو الويل من ثمانية
 لان من باب الكفاية لا يصلح بل البغي الذي يصح عنه من الله تعالى فمما دعاهم ليعلم صلاتهم وعلينا انهم لا يصلح عنه البغي فلا
 نعلم شدة بغيه ولا نبوة موسى وبعثه وعبرهما من الانبياء البينة في ما قبل من البحر بفتح نبي من الانبياء البينة وانه لا يرف عند من نبوة
 محمدا صلى الله عليه واله وبين نبوة سبله الكذابين على ان يباع اهل الاموال والنفقات في فاسدهم بل يباعهم سرهم وبيع وهو انما يشر الى
 في الهزل ولا ينفعه حذر عدائهم يوم الحسنة **المصنف** رضى الله عنه جعل المظالم التي ان الله تعالى لا يفعل البغي ولا يجلو الويل من ثمانية
 وعدم جرمها عادة الله تعالى على المجرى على يد الكذابين وان يجرى في الحال القادر فخرج من سبله كذا يلعن المجرى ويخرج من الله
 لم يطر المجرى على يد الكذابين بفعله هذا المجرى اعلم العاقل فافرق بينه وبين الانبياء ظاهره من سبله باعالم العاقل لا لا يلعن المجرى الذي يبعثه
 وضاد كونه من الطائفة المنفرة فهو المجرى على عادته في الموضع فانت الزمنا **المصنف** رضى الله عنه جعل المظالم التي ان الله تعالى لا يفعل البغي ولا يجلو الويل من ثمانية
 ذلك لا يجرى جرمنا ولهذا يتبعها المخادق من المجرى ان غيرها فيجوز وقوع الحزن والخلاف فيها بما مع صم الجحود اصل البغي عن الله تعالى يمنع المجرى
 الانبياء كما لا يخفى وبالمجمل انهم لا يذكرون ان يجرى على الله تعالى فعل ما هو متبع في الساهد لا يبيع بالنسبة اليه فمما دعاهم ليعلم صلاتهم وعلينا انهم لا يصلح عنه البغي فلا
 البغي بفتح الحرف اذا صحح الله تعالى بفعله الفبايح ولا يبيع منه فلم لا يجوز ان يبيع له من المجرى ان يبيع على الباطل ويكون الحق على نفسه لا يبيع
 فلا يحصل لشدة بان النبي الذي اظهره لا له المجرى صفاق وكان لا يحصل لشدة بان ماء عليه المسلمون من الادلة حتى يوق لهم ليس قدس سبله الكذا
 ادعى النبوة فقل له اخذوا من سبله الكذا انما يجرى ليس كرامهم هذا ضد قوله فلا يدين في الحق اذا كان هذا التصديق من فعل الله تعالى وقد صدق فلم لا يقول
 فيصد وما الفرق بينه وبين من يدعي النبوة فطلق الاشياء والاعمال صدد بان بفعله الله فيه ذلك التصديق قالوا ان محمد اعطى الله عليه واله قال
 بفتح قبل ما انكم ان يكون هذا من جملة الاكاذيب ليق بها الله في الباطل ولا يبيع بالنسبة اليه ومعكم بفتح محمد اولي بالتصديق وسبله
 وقد صدقهم الله على حد واحد **المصنف** رضى الله عنه جعل المظالم التي ان الله تعالى لا يفعل البغي ولا يجلو الويل من ثمانية
 اكثرهما الله ببد ظلم النبا صلاتك بظلام لا يظلم بل احدا وما كان ذلك ليعلم الذي يظلم ولهم اهل المصالح كل ذلك ان سبله الكذا
 ولعل مكرها واداموا فخشية فالواحدة عليه انا وانا واداموا سرنا بها قال الله لا يبيع بالنسبة اليه فمما دعاهم ليعلم صلاتهم وعلينا انهم لا يصلح عنه البغي فلا
 ففعل عمنها ما بوج الكفر وحصل لا انما هو المخرج عن ملكنا الاسلام فليستوا المجاهد العاقل من هذه المقالة الوردية التي تبلى ابلغ انواع الضلالة
 ولعل من خصم الويل عند وهو فعل من العقيدة فلا يصلح قوله وبفتح من الموت قبل فلفظ بفتح نفسه فطلب اوجه فيقول ذلك جرم
 لعل اهلها ما يفتكر في هذا الكلام **المصنف** رضى الله عنه جعل المظالم التي ان الله تعالى لا يفعل البغي ولا يجلو الويل من ثمانية
 مذهبهم المصنف في سلكهم انهم لم لا يفعل البغي ولا يبيع بالنسبة اليه فمما دعاهم ليعلم صلاتهم وعلينا انهم لا يصلح عنه البغي فلا
 على الله والرضا بالكفر وقد اصرح الرجل اصرح ان لا يبيع من الله تعالى وصوت عند نفسه من هذا وافر من ان يبيع من الله تعالى ولا يبيع من الله تعالى

حاصل اشتباه این الفاصل
 فی فو بن اسود زید فلو کان
 القصاره کون اسود لا علی
 وجب انصاف اند فو انصاف کون
 اسود علی فعد بر الفل کون
 فاعلا صافه لکسود
 جبه الدف فاعلا
 ذکر کاه سنه

[illegible]

فَمَا يَعْلَمُ
قَطْعًا فِي الْمَقْصُودِ
أَنَّ الْعُلَمَاءَ لَا يَفْقَهُونَ
الْكَلَامَ فِي بَعْضِ الْكَلَامِ
كَمَا لَا يَفْقَهُونَ بَعْضَ
بِالْمَعْنَى لِأَنَّ الْغَيْبَ
فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ
كَذَلِكَ

والحاصل ان كل ما يفتقر الى
من انفس التجردة وهو كمال
فما تقيد به وتكون له
ان يكون لها غاياتها
تجردة ما يكون فاصلا
تجردة منه

والجمل من كل شيء

في ذلك لا يحد من الاصل على ثبوت
 الغرض في جميع احوال فخط الغرض
 ان يثبت ان الاصل
 هو الاشرف غلفت لغرض
 لطيفة النبي ثبت كون الاصل
 فيما تفيض وحده بطريق اوله
 يقال المراد المستمع فيما
 يقال الفضل منه
 القبول الخطاف في مولى يطلق
 على الكلام اشتمل على الخطاف
 الصغرى والاكبرى لا يابا في
 الا لاحق الذي لا يشوب له
 كالا شعري ومنه تميز من جاز
 الاشعره الفا حمزة
 منه

ضمیمہ

[illegible][illegible]

عبدالحق

فہمستہ جلد کے لئے

[illegible]

[illegible]

بواسطة البشارة كما سطر انوار الحق في الايمان المذكور عند مجرد البصيرة سببا للتقدير بهذا الظاهر ان الايمان فانه هذا العمل والى انما
 يظهر على ذلك وعند انقضاءهم فاما انهم حصلوا من غير انهم حاصلين من كونهم ليسوا بكنوز لا ينفكوا وقد علموا انهم وشكهم في كل
 حيث خاطبوا به فحينئذ يقولون وافق الله فاعطيت موهبة وان قلت لئلا سألني عن ثوابي لئن من دون الله قال بخلافك فلو كان
 ما ليس بجوهر الاخر الا بزمانا ما ذكره من ان الامثلة المذكورة من خلق السوء والطول ونحوهما اعراض خلفت ولا يتعلق به ثواب عقاب ولا عقاب
 المحلوقه ليست من هذه الاعراض اهـ فحقنوا الاعراض وذلك لان الامثلة انما هو بالنظر لما انشاها من الاخر المذكور في محبة العبد لها ولا في محبة
 الامثلة لهذا هذا الوصف فلا يظهر الفرق بين الامثلة وحصل العمل بالنية في احداهما موجبة لزيت الثواب العقاب في الاخر واما البشارة فان ريد
 انهم حققوا المحبة كما يشعر به كلام المصنف ان العبد يصبر على المشقة العيسا والاشقاء فلا يحصل الفرق بينهما وان ادعى بحدوث العمل
 مثله لعل العبد يتفكر في الاعراض بالانكشاف على بعض افعاله فثبت من هذا العمل كذلك فلا ينفك العمل عنهم **قال المصنف**
 رغب الله في محبة العبد في كل ما يصبر عليه من غير ان ينفك عنه ولا ينجو له ان يكلفه انما هو ان الله قد ينجو عليه من حيث الحكمة فكيف العبد بما لا ينفك
 عليه ولا ما فانه له من ان يظلم به ضد ما يجر عنه ويمنع منه فلا يجوز له ان يكلفه انما هو ان الله قد ينجو عليه من حيث الحكمة فكيف العبد بما لا ينفك
 حال كونهم في القبر ولا لغير الموت ولا اعادة آدم ونوح ولا اعادة اصل المصنف ولا افعال الجوارح في حرم الابرة ولا مشرب ما يشاء من
 واحد ولا ازال للشوق العسر لما لا يرضى عن ذلك من الخصال المتشعبة لئلا يهاجمه من هذا الاشعار ان الله قد ينجو عليه من حيث الحكمة فكيف العبد بما لا ينفك
 ولا يتمكن من فعله خالفوا المقول لئلا ينجو على ذلك هو انه لا يفعل القبيح والمنعول بقوله المصنف ان الله قد ينجو عليه من حيث الحكمة فكيف العبد بما لا ينفك
 الله نفسا الا من سخطا فان يكلفه لظلم اليوم ولا يظلم تدا جدا والظلم هو الاضرار بغير المستحق واي اضرار اعظم من هذا ما يقع
 غير مستحق لئلا الله عز وجل اعاقبوا اكبر انوار الحق **قال المصنف** الله عز وجل اعاقبوا اكبر انوار الحق ان تكلفه ما لا يطاق جازي من هذا العمل
 الامكان لذلك وهم منفقون ان التكليف بما لا يطاق لم يقع قط في الشرع بحكم الاستبراء ولا ينفك الله عن ان يكلفه ما لا يطاق جازي من هذا العمل
 على جواز ما ينفك عليه شيء فيجوز له التكليف بما لا يطاق في غير احوال كان العلم العاقل ان ذلك عدم وقصور وايضا لا يقع من الله شيء لا يفعل
 ما يشاء ويحكم ما يريد فانه لا يخلو من عدم جواز التكليف بما لا يطاق لانه ينجو على ما ذكره هذا الرجل من ان الكلف للمؤمن لظلم
 الاشياء وانما له بعد العقل بغيرها وقدر فيما مضى بطا الحسب العقلية ولا بد من هذا المقام من غير دخول الزيادة فيقولون ان ما لا يطاق
 لان الله قد لا يطاق عليه من غير ان ينجو على ذلك هو انه لا يفعل القبيح والمنعول بقوله المصنف ان الله قد ينجو عليه من حيث الحكمة فكيف العبد بما لا ينفك
 لا يطاق له ولا يتعلق بالصدق بل بكل واحد من ذلك قد ينجو على ذلك هو انه لا يفعل القبيح والمنعول بقوله المصنف ان الله قد ينجو عليه من حيث الحكمة فكيف العبد بما لا ينفك
 قد ينجو على ذلك هو انه لا يفعل القبيح والمنعول بقوله المصنف ان الله قد ينجو عليه من حيث الحكمة فكيف العبد بما لا ينفك
 يكون تاولا لما هو من ماضيا اصل ذلك معلوم بطلان من ان الله عز وجل والتا ان ينجو على ذلك هو انه لا يفعل القبيح والمنعول بقوله المصنف ان الله قد ينجو عليه من حيث الحكمة فكيف العبد بما لا ينفك
 القدر ثم نقول ان الاشاعة في هذا القسم جواز التكليف برفع تصور وهو مختلف في فهمهم من قال ان الله ينجو على ذلك هو انه لا يفعل القبيح والمنعول بقوله المصنف ان الله قد ينجو عليه من حيث الحكمة فكيف العبد بما لا ينفك
 باسكان مقتون والمصلحة لا ينجو على ذلك هو انه لا يفعل القبيح والمنعول بقوله المصنف ان الله قد ينجو عليه من حيث الحكمة فكيف العبد بما لا ينفك
 وهذا باطل لئلا كان لا يتعلق به القدر في الحادثة غير ان الله قد ينجو على ذلك هو انه لا يفعل القبيح والمنعول بقوله المصنف ان الله قد ينجو عليه من حيث الحكمة فكيف العبد بما لا ينفك
 فوجع اوصافه لا يتعلق به كل الجبل والظلم انما هو ان الله قد ينجو على ذلك هو انه لا يفعل القبيح والمنعول بقوله المصنف ان الله قد ينجو عليه من حيث الحكمة فكيف العبد بما لا ينفك
 والعرضة بمنعوتها لئلا ينجو على ذلك هو انه لا يفعل القبيح والمنعول بقوله المصنف ان الله قد ينجو عليه من حيث الحكمة فكيف العبد بما لا ينفك
 الفيل لا يشاء ان يوقع انتهى **قال المصنف** جازي من هذا العمل ان الله قد ينجو على ذلك هو انه لا يفعل القبيح والمنعول بقوله المصنف ان الله قد ينجو عليه من حيث الحكمة فكيف العبد بما لا ينفك
 الوفاق ما هو من ماضيا اصل ذلك معلوم بطلان من ان الله عز وجل والتا ان ينجو على ذلك هو انه لا يفعل القبيح والمنعول بقوله المصنف ان الله قد ينجو عليه من حيث الحكمة فكيف العبد بما لا ينفك
 الذي مضى للمعان يتكلم عليهم بهذا فهو الامكان الوفاق كما بد على اسند العلم بالانكشاف لما لا ينجو على ذلك هو انه لا يفعل القبيح والمنعول بقوله المصنف ان الله قد ينجو عليه من حيث الحكمة فكيف العبد بما لا ينفك
 الذي مضى للمعان يتكلم عليهم بهذا فهو الامكان الوفاق كما بد على اسند العلم بالانكشاف لما لا ينجو على ذلك هو انه لا يفعل القبيح والمنعول بقوله المصنف ان الله قد ينجو عليه من حيث الحكمة فكيف العبد بما لا ينفك
 كلفنا فعل العبد الاخران القاعد عند غير قدر على القضا وقوم ما هو بالقياس وقد في القضا بقاها ان الله قد ينجو على ذلك هو انه لا يفعل القبيح والمنعول بقوله المصنف ان الله قد ينجو عليه من حيث الحكمة فكيف العبد بما لا ينفك
 ان التكليف بما لا يطاق لم يقع قط في الشرع بحكم الاستبراء اهـ يكون كاذبا واستبراء ذلك هو ما هو اعترض به في شاء الله ولما قالنا فلا نذكره
 في الدليل على الجواز ان لا ينجو عليه شيء من غير ان ينجو على ذلك هو انه لا يفعل القبيح والمنعول بقوله المصنف ان الله قد ينجو عليه من حيث الحكمة فكيف العبد بما لا ينفك
 كتب على من لا ينجو على ذلك هو انه لا يفعل القبيح والمنعول بقوله المصنف ان الله قد ينجو عليه من حيث الحكمة فكيف العبد بما لا ينفك
 من صواب التكليف بما لا يطاق يقولون التكليف بما لا يطاق لئلا ينجو على ذلك هو انه لا يفعل القبيح والمنعول بقوله المصنف ان الله قد ينجو عليه من حيث الحكمة فكيف العبد بما لا ينفك
 صاحبها وانما هو ما صرح به في شرح مختصره ان التكليف بما لا يطاق لئلا ينجو على ذلك هو انه لا يفعل القبيح والمنعول بقوله المصنف ان الله قد ينجو عليه من حيث الحكمة فكيف العبد بما لا ينفك
 لان الله قد ينجو على ذلك هو انه لا يفعل القبيح والمنعول بقوله المصنف ان الله قد ينجو عليه من حيث الحكمة فكيف العبد بما لا ينفك

هذا هو الحق
 لا يطاق له ولا يتعلق بالصدق بل بكل واحد من ذلك قد ينجو على ذلك هو انه لا يفعل القبيح والمنعول بقوله المصنف ان الله قد ينجو عليه من حيث الحكمة فكيف العبد بما لا ينفك

[illegible]

[illegible]

عندكم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

فان قبل اذا كانت الارادة
مخصصة لاهدى المقدور
بالواقع

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

مخلوقا للعباد ولو
قبل ان مع ثلاث
الارادة المنقولة
لله ثم عبد تحفو
الاشياء المذكور

[illegible]

المجلس

ان ارادة العبد
باسم الله تعالى فياد الله
عن ذات العبد لازمة له
ولا ينافي كونه عتقاً اراد الله
فيكون فعله مقولاً ارادة الله
ارادته هي
جساره
منه

قد مضى قد مضى
بما نحن والقوم العقب
اصلا

[illegible]

[illegible]

صفها

[illegible]

انما الفعلان لقاعة والمقصود وثمن من هذا المثلث لا يبعد في اللغة ولا في العلم من انكاد السنت كما لا يخفى على من تأمل واضع **فالمصنف**
 دفع الله دجيه **الثاني** ما ورد من القرآن من مدح المؤمنين على انهم لم يردوا الكافر على كفره وعلوه بالثواب على الطاعة وتوعده باللعن على العنصره كونه في
 اليوم تجزي كل نفس بما كسبت اليوم يخرجون ما كنت تعلمون وارضهم الذي ربي الا نورا وازده وزر اخرى للجزى كما تضمنه قوله تعالى **والله اعلم**
 هل يخرجون الا ما كنتم تعلمون من جملتها من غلظتها ومن عرض غلظتها كوايها من الله من اشهر الحق والبرهان والذين كفروا بآياتنا ما ينفعهم **وقال**
 القاضي خضعة الله لقولهم من المؤمنين ودم الكافر يكون ماعلا للكفر والاثبات كما يمدح الرجل بحسنه وجماله ويمدح الكافر بفضله وادب الوعد والوعده
 لكونها محلا للاعمال الحسنه والسيئه كما يوزن ويختار المساكين من اجل حبسهم والاثبات المذكور انما نادى على ارجح للمؤمنين الذين كفروا بآياتنا ما ينفعهم
ولكن من يطلع في هذا الان هذا اسلم والكلام فان الان لا يخرج به من هذا هو كونه لله تعالى او لغيره اما المباشرة باللعن الكاذب الذي يرب عليه الوعد
 والجزا فلا كلام في انهم من القليل ولكن ترتيب علمها في الخبر اعلم من الايات ليس بل ان المذهب ينهي **وقال** فلو ان الله لم يزل يخلق لاختلاف
 الحاصل بدون الاختلاف فيكون البطلان وبديهي علمه بان افعالنا بغير افعال الله والذين علموا افعالنا في حقيقته ليس كذلك واقع بينه
 الاختلاف والجملة انما هي ضرورية في مخرج الملح والذين علموا كونه الشخص طويلا او قصيرا او كون السماء اقرب او بعدا ولا ريب في اننا لا نجعل في المخرج والذين
 كان للملك دخل بغيره وما يمشله لذلك يمدح الرجل بحسنه وجماله ويمدح الكافر بفضله وادب الوعد والوعده لكونها محلا للاعمال الحسنه والسيئه كما يوزن ويختار المساكين من اجل حبسهم والاثبات المذكور انما نادى على ارجح للمؤمنين الذين كفروا بآياتنا ما ينفعهم
 المؤمنين على انهم لم يردوا الكافر على كفره وعلوه بالثواب على الطاعة وتوعده باللعن على العنصره كونه في اليوم تجزي كل نفس بما كسبت اليوم يخرجون ما كنت تعلمون وارضهم الذي ربي الا نورا وازده وزر اخرى للجزى كما تضمنه قوله تعالى **والله اعلم**
 هل يخرجون الا ما كنتم تعلمون من جملتها من غلظتها ومن عرض غلظتها كوايها من الله من اشهر الحق والبرهان والذين كفروا بآياتنا ما ينفعهم **وقال**
 القاضي خضعة الله لقولهم من المؤمنين ودم الكافر يكون ماعلا للكفر والاثبات كما يمدح الرجل بحسنه وجماله ويمدح الكافر بفضله وادب الوعد والوعده
 لكونها محلا للاعمال الحسنه والسيئه كما يوزن ويختار المساكين من اجل حبسهم والاثبات المذكور انما نادى على ارجح للمؤمنين الذين كفروا بآياتنا ما ينفعهم
ولكن من يطلع في هذا الان هذا اسلم والكلام فان الان لا يخرج به من هذا هو كونه لله تعالى او لغيره اما المباشرة باللعن الكاذب الذي يرب عليه الوعد
 والجزا فلا كلام في انهم من القليل ولكن ترتيب علمها في الخبر اعلم من الايات ليس بل ان المذهب ينهي **وقال** فلو ان الله لم يزل يخلق لاختلاف
 الحاصل بدون الاختلاف فيكون البطلان وبديهي علمه بان افعالنا بغير افعال الله والذين علموا افعالنا في حقيقته ليس كذلك واقع بينه
 الاختلاف والجملة انما هي ضرورية في مخرج الملح والذين علموا كونه الشخص طويلا او قصيرا او كون السماء اقرب او بعدا ولا ريب في اننا لا نجعل في المخرج والذين
 كان للملك دخل بغيره وما يمشله لذلك يمدح الرجل بحسنه وجماله ويمدح الكافر بفضله وادب الوعد والوعده لكونها محلا للاعمال الحسنه والسيئه كما يوزن ويختار المساكين من اجل حبسهم والاثبات المذكور انما نادى على ارجح للمؤمنين الذين كفروا بآياتنا ما ينفعهم

كل في البركان في
 نسخ النسخ
 رواه

رجسته

فيما ان هذا
 في الاية
 ارضي

ملكون نوازهم في
 على الوعد
 بآياتنا

ای کیون دہان
علا درہ فنا را کیون دہان
خدا را طاعت کیون دہان

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

[illegible]

نہیں دے گا۔
ایسی دھوکہ دہی
خاتون

امجد اللہ
امو او علو الصالح

اسماصل ان مافرض من الربيع
لما كان مشتركا بين التركيع
والفصل والترك فاما كماله
رجحا للفصل والترك ان
يجتمع مع الترك اذ الترك
يكون في كل الوقتين
موجبا واما المرحح فيجب
تحقق مع العذر المرحح فيجب
القبض كما لا يخفى احد
منه

[illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible][illegible]

وهو المولى المذيق العلامة أبو الحسن الكاشغري

وہو محل اچھا بابر سلطان بن غیر حصول انجام ضلالتا ملے

[illegible]

عليه

[illegible][illegible]

[illegible]

نیف و دم لها و در اعوان
 یاف حق الامر انی من اس
 ان العبد یجمع القدرین ایاها
 ان الشکر فدرم بحکمته نعم
 ان منی منی منی منی منی
 انک کما ذکر العالی من
 ان بادیه و صلیه کما من
 ان شمس الغیاہ ان شمس

دکتر د. بابا محمد علی شمس الدین
کل مولود و مولودہ علیہ فی الفطره
فانصابہ حلال و حلاله
محمدي

المراء بالشيخ الهندى
 شهاب الدين الراولى
 الدهلى باوى مولف
 اسما شىء المشهوره
 على الكافيه
 الخ

والله اعلم بالصواب

۱۳۰۰
 ۱۳۰۱
 ۱۳۰۲
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰

[illegible]

دون الشعور بدار طاعة
مغفل

مسکونہ رہنمائی
وحدۃ الخلق
شاخہ

وَأَنَا مَعَ الْكَافِرِينَ

نظر الاله على شعورنا
والله ان كل شعورنا
يعود عاين ذكربان
لا يخفى لان

محمد بن معراج طالع

علم به و فطن له و عقده و شعر

عن علي بن المصنف عن
شرف المورن والقافيه
ان كان كل علم شرح

اشعار

[illegible]

لاذ فانسج الاطمان العنة
العنة المتصلة بالاطمان مع الاطمان
مع الكفر المتصلة بالكفر
بلاذ فانسج

[illegible]

وجد الملائكة ان الاطلام كان له
 من تلك الاطلام فاضربوه
 واصبال العوض يكون هذا نصا
 من غير سخرى كونه فاعلها
 انما ولا شك فاضربوا النص
 من غير سخرى فكل من
 الاطلام سابع ذلك فقد
 طلق خطا واذا ثبت ان عدم
 اقبال العوض في تلك الاطلام
 الخاف من سخرى
 ان اقبال العوض في تلك
 عليه تعالى وهو الطم فاعلها
 الكلام في هذا المقام
 من كلا وجه من تراجم
 نقلهم الفرق بين الطم
 في علمهم الذي اوجب
 عند القاء الشئ في ان
 مع حصول الاولى هو العوض
 هو حصول الشئ في حصول
 شكل جدا فلما في
 ابو الفتح

والله اعلم

[illegible][illegible]

المتبادر الى ان كان العقل والامكان فانما وليت شري ما يقع بجوار العقل بحيلته وبالحيلة فانما الشق الاول فنقول المراد الامكان العقل
 بمعنى تجوز العقل ووقع الكذب فيه من خاصه بل ان لم يقع العقل قد برز في القبح العقل لا يمنع الكذب عليه بل قد امتناعا عليها بمعنى التجوز
 العقل لا يصدور عنه فانه لا دليل على هذا الجزم الا ان يقع عقلا صدور الفهم عنه واذ لم يجز العقل لصدور الفهم عنه ففهم
 اعظم المجز على بل لا كاذبا لا يجوز العقل لصدور الفهم عنه ففهم فلا بد من ثبوت نبوة نبي كذا المراد من حصولهم اذ انما
 بجوازها المجز على بل لا كاذب فقد بقية اياه مجزوا لدعوى الجزم بعد مجزوا في شروق انه ليس بهي ولا بد من ثبوت نبوة
 به النبوة ولا دليل عليه على طريقه الاشعرى لما شاع في العقل فلو كان لا يثبت النبوة ولما افلحوا في ان يثبتوا الاحوال بحسب
 وصفاتها واعتباراتها ما يحسنه او يفسدها كما زعم حتى يشدد له العقل على حالها من المحل للنبوة والرضا والتسلط وما عارده فلا يجرى
 عن نكرانهم من غير ان لا عقلية فلا يجزى في مجزوا النبي الاول بل لا كاذبا لا يكون بل لا يثبت مجزوا نبيها خاتم الانبياء فان لم يثبت
 نبوتها بهم من كل الناحية التي نشاوا الذين في ايام فرقة من اولها لا يكون لهم اطلاع على لحوال الانبياء السابقين مجزوا لهم
 فكيف يجزى بالعادة فيها فكيف يحصل لهم العلم انما كذب بعد مدعى النبوة ولكن به فالحال له بل من الانعام وسد باب ثبوت النبوة فيهم
 بما قرناه به الدليل وانما به السبيل ان تشبه ما كلام المعص من حقايق الانبياء بالانبياء فانما بالانبياء فانما بالانبياء فانما بالانبياء
 من موزن النبوة ولم ينعم النظر اول ما يجزى من ان يثبت النبوة بالانبياء فانما بالانبياء فانما بالانبياء فانما بالانبياء
البيان الثاني في ان لا يثبت معصية ولا ما مية كاذبة ان لا يثبت معصية ولا ما مية كاذبة ان لا يثبت معصية ولا ما مية كاذبة
 على سبيل العلم بالنبوة وعن كذا بل لا يثبت معصية ولا ما مية كاذبة ان لا يثبت معصية ولا ما مية كاذبة
 الكفر عليهم بل ثبوت النبوة وبعد ما وجوزوا عليهم التسمو والعقل ونبوا رسول الله الى التسمو فانما بالانبياء فانما بالانبياء
 بوما القبح وفهم في سورة الفهم عند قوله فافهم الانبياء الفهم ومنه التسمية الاخرى لئلا يفرقوا في الشفاعة من غير هذا القول
 من غير ان لا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة
 وقد قلنا في الشفاعة كذا في قوله وقابله وقابله وقابله وقابله وقابله وقابله وقابله وقابله وقابله وقابله
 انما العلم لم وهل هذا الا ببلغ انواع الفضل فكيف يجتمع هذا قوله ثم لا يكون لنا على الله حجة بعد ان لا يثبت النبوة
 وهو ان يقول لعبدنا قل انما رسولنا رسول الله لا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة
 وما قد رواه الحق فمد انه **قال في حديث** خفصه بقا قولنا اهل البيت لا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة
 الا ان يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة
 ابطال كذا في المجزوا في قوله وقابله وقابله وقابله وقابله وقابله وقابله وقابله وقابله وقابله
 المجزوا في قوله وقابله وقابله وقابله وقابله وقابله وقابله وقابله وقابله وقابله
 عصمة من قبل النبوة وعندها ولا خلاف في انهم في ذلك جواز النبوة فلا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة
 الدعوة بالكتابة وذلك لظلمة لا ينفصل عن الخفاء الدعوة بالكتابة وفهم في قوله وقابله وقابله وقابله وقابله
 انظر لفقولنا المصطفى من جوارحها الكفر على ان يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة
 الا يثبت عليهم السلام ولما افلحوا في ان يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة
 ولحققون من لا شاعروا ان النبوة من غير ان لا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة
 قبل النبوة من غير ان لا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة
 بين اكثر اصحابنا واكثر المعزلة الا النبوة من غير ان لا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة
 كبيرة لا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة
 من جوارحها من غير ان لا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة
 لوصفهم من غير ان لا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة
 مجزوا من غير ان لا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة
 من الصغار والاكابر انما يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة
 والازم من اهل الاجماع لان من لا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة
 على وجه عصمتهم من اكابر واصول اهل النبوة لانها لا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة
 لتصورها من غير ان لا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة من غير ان لا يثبت النبوة

الامارات والفرق وسات
 في اسهام كانت لهم
 وان الله والاسم
 للفت وفادته تملك
 كقولهم يظهر كجاجة
 الاسماء من انما حرة
 الرب ١٢٨

اقول سينكر هذا صاحب
 في مناقب عمر بن الخطاب
 عن رسول الله صلى الله عليه
 وجاهل كان بعد من كان
 عمر بن الخطاب وكان
 في ما ذكره من ان النبوة
 اجتمعت على النبي
 من الكفر قبل النبوة
 فكيف يجزى من غير ان لا يثبت النبوة
 النبوة من غير ان لا يثبت النبوة
 اربعين سنة على اسلامه
 فبين قوله ما في العبد
 من اذني طلبة ووجوده
 باع في العلوم كلها وقد علم
 من ما ايقن ان ما سمع من
 من اهل بيته لا يجوز ان يتم
 ان سمعوا فضل المسلمين
 ان سمعوا لا شاعروا بالنبوة
 من سمعوا لا شاعروا بالنبوة
 وما اهل العقيدة الذين لا يثبت النبوة

[illegible]

انما خال منقذ
مفكر سامع
اذا القاص منقذ
منه الشاعر خال
شعر

1621

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فاحضرن من ذلك ان الامانة
علا قهر النسبة فاحضرن
واذا كان كذلك علمنا
للشعب والجماعة
في حكمه البشري فاحضرن
مع حجة الامانة وحجة
الامانة فاحضرن
معها لافق منها
الافق الحرام لافق
وتوسط وكذا الكلام في
فسيما في

[illegible]

ان غرض محمد بن عبد الله بن عباس
الحمد لله بن عبد الله بن عباس
في مسئلة ان يكون

موتاید اینقدر بدیدر
مشتی در دست من
از خنده زار زار
با شما باید آهنگ
کوه ۱۶

دلبر

五

جبهه معينه يحتاج الى اخرجه من نظام الشرع منسكنا اننا انما نختار الشؤا لظلمة ونقول ان اكثرها ذلك هو الحكم الملكة باطل يخرج عن ربحه
 نفسه منها ما ذكره يقول ومن ذلك ايضا انما نختار بعض الاوقاف لا بطلان ملكة الضمة فانه يرضى كانه باطله وما استدل عليه بقوله لا للملكة كالمصلحة
 في التقاضي وادخله الفعل اكد من جوانبنا المذكورين الملكة المتدولة في قربة الملكة بما اخذ من مصلد الام والقبض قال القائل في الدوا في رايه
 الفاسية الشهور المعروفة في حقها من القدر ما هو عيانا ويحس من ملكا ثلث حكمة وعندها يتخذ كدود ويحس على الدوا الفاعل
 فان في مصلو وهي مقر با لا يصدق بالحق يحس من دوي حكمة وسعي مشافعا غلظه عندك يا شاذن في مدد من ابر الخليفة ختمه ووجه من العبدية
 بانه كفيه راسخه بعثا المصنف على ملازمة التقوى والرفق والسوخ والاملا من يفتن الدوام وعند الخلف كما لا يخفى وقد يقولون ان الملكة
 حثت ملكة لا يهاجمها ووقع الفلظ منها بعيد فذلك بل الذي فعله هذا التصا بطلان شريح مسئلة عظمى لا يلبس تصرفا لاشاعة وقولنا
 بجواز التمسك به من بنا بقصود الدوام والازوم انهم بان نقله من قربة الحق كانه يستدل كذلك ايضا فاذا ذكره من من حلاله مفقضا ملكة لا يفتي
 الملكة مقدمه فاسد بخلافه بعلة التعللهم يمكن وقوع خلاف ملكة العدة لظاهرا لاجل ان من كالحجبان ودر العدة في خلق صاحب لملك الملكة
 اكد من بقا البقي الذي هو هذا العدة ان ذكرا لكان بجهة ما انما هو لكونه اقل التمسك به وفقد الشارح عن ابن ابي عمير في فخر البير حاشي
 لا تحالف الشرع حقه في ما بين الحيوانين وما يحد ودعا فلا يكون الا بتماسا فذلك ملكة العدة ومن هذا الباب طرقت في هذا
 كما لا يخفى واقا ثانيا فلان كذا في ما نسب الى اصحابنا من تجوزهم امانه الفشا والشر حمله لا تفي لصلحها استدلاله فذلك لا اسفار
 الشارح في كتابها ثانيا من الهناجوع وبغداد الامانة ببيعة هذا المحل والعقد من العلى والوقشا ووجه الناس الذين يتسرعونهم الموصوفين
 الشهود كما انما الصدوق واستخلاف من صلبه ولو بعينهم كل ما انما افاد وجعله الشؤا كما انما عيانا من علة الولد في قوله
 والاسناد ولو فاسفا واضحا لاجل انهم في اشرار العباد بالنسبة لانه لا يفر من الامام بالفسوق والجور لانه فاسق وانفسوا وتنتسجوا
 من الامانة والامانة بعد الخلفا والسلف كما انما ينفذ اولهم ويعتدو الجمع الاحكام بانهم في اشرار الوفاة في هذا الخلفا لا يوجد الامانة
 الشؤا لا تهاجم من الله نعم انهم في اشرارهم انما تكلفوا هاهنا العزلة لتسليم حفظ حصة الامانة معوية وبز بدوامها لم يبق من ان الامانة بشرط يكون
 من هذا العدة فانه شرط استحقاقه لاشراط اذ كان في المطول انما عتقا الشؤا شرط حسن فشرط لطلب قال لا يفتوا لا يجوز ان
 الامانة في رايه ما انما له نظاما فبالعقل انما لا يشرع اما انما في هذا الامانة فبعضه لانه الامانة فبعضه لانه الامانة فبعضه لانه الامانة
 ما انما في المصنف رضى الله عنه في قوله في الامانة لا يكون افضل من غيره انما في قوله في الامانة لا يكون افضل من غيره انما في قوله في الامانة لا يكون افضل من غيره
 الجمهور في قوله في الامانة لا يكون افضل من غيره انما في قوله في الامانة لا يكون افضل من غيره انما في قوله في الامانة لا يكون افضل من غيره
 والفرق في قوله في الامانة لا يكون افضل من غيره انما في قوله في الامانة لا يكون افضل من غيره انما في قوله في الامانة لا يكون افضل من غيره
 اكد من لا يكون انما في قوله في الامانة لا يكون افضل من غيره انما في قوله في الامانة لا يكون افضل من غيره انما في قوله في الامانة لا يكون افضل من غيره
 خفصة لانه قول المراد من كون الامانة افضل من غيره انما في قوله في الامانة لا يكون افضل من غيره انما في قوله في الامانة لا يكون افضل من غيره
 على تقدير القول لا يكون افضل من غيره انما في قوله في الامانة لا يكون افضل من غيره انما في قوله في الامانة لا يكون افضل من غيره
 خلفه منقول ولا سؤا ضيقا بشؤا عليه العدة ويكون على المراد وبكيفية من العلم ما بشرط القوم من الاجتهاد والامانة والامانة والامانة
 الشؤا في حصة من كانه في هذا الحصة انما لا يكون مثله في حفظ الحق في الذي يكون علمه في حفظ الحق في الذي يكون علمه في حفظ الحق في الذي يكون علمه
 بالامانة وكثير من المفضولين يكونون افضل من الامانة من لافها من الامانة في كل امر والامانة به معرفته مصلحه ومفسده وقوة القضا بالامانة
 مفضولة وحصله وعمله وقومها وانما في اشرار القوم وعلى تحمل ايمانها اندرون ولدا لا افضال ان يكون اكثر او اقل
 فهذا الشرع محمل له الشؤا ولا يوافق له بالامانة والامانة وان اذ لا افضال لا يخلع الامانة لكونه علم حفظ الحق في الامانة
 فلا يخلع الامانة ولا يخلع الامانة في الامانة ولا يخلع الامانة في الامانة ولا يخلع الامانة في الامانة ولا يخلع الامانة في الامانة
 مظنة فانه فلا يجوز التمسك بهذا جوابا اسد بعلى هذا المطلب من لزوم الفصح الفصل مع فاعني بلان بواضحا اسد من ان يفتوا بطلان
 عند استواء العالم والجاهل عند استواء العالم والمتمسك بالحق ان هذا العلم والحق في الامانة لا يخلع الامانة في الامانة لا يخلع الامانة في الامانة
 ما يترجم على المفضول في العلم والشؤا وانما في المفضول ان كان حفظ مصلح الحق في الامانة فهو يوفق بالامانة والامانة في الامانة في الامانة
 معذور في هذا من لاشاعة من فضله هذه المسئلة قال نفس الامانة انما في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة
 للمفضل في المفضول والامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة
 والكرام والنجاة والفقه وغير ذلك من الصفا الحق في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة
 خلفا كما يجب على النبي بالنبوة امته وهذا الحكم منقوض عليه من كثر العتلاء الان هذا التمسك بالقول اكثره كالا يملح ولا يشجع ولا يكره
 لان ما يكون له يكون له من الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة في الامانة

في قوله في الامانة لا يكون افضل من غيره انما في قوله في الامانة لا يكون افضل من غيره انما في قوله في الامانة لا يكون افضل من غيره
 المفضلون
 حفظهم

في قوله في الامانة لا يكون افضل من غيره انما في قوله في الامانة لا يكون افضل من غيره انما في قوله في الامانة لا يكون افضل من غيره
 في قوله في الامانة لا يكون افضل من غيره انما في قوله في الامانة لا يكون افضل من غيره انما في قوله في الامانة لا يكون افضل من غيره

فَقَالَ لِيُحْيِيَا

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

عن الجماعة والخرافة ولقد ذكر كلام شارح المقاصد في هذا الموضع على ما نقله عن عبد الرحمن ولا ينبغي من جوع فتوقروا انما
الله لنا بالحق فقال نعم الامانة ما وقع بيننا وبينكم على ما نقله عن عبد الرحمن ولا ينبغي من جوع فتوقروا انما
على ان بعضهم قد خلعوا عن الطوق ولحقوا بالحق والحق كان الباعث عليه الحق والحق كان الباعث عليه الحق والحق كان الباعث عليه الحق
الامانة والنبوة انفس كل واحد منهما على كل من لم يلق الحق والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره
بما يليق ونعموا الى انهم يحفظون ما يوجب التمسك بالحق والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره
منه ما لا يخلو من الحق والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره
اشبهنا على الارواح والاشبهنا على الارواح والاشبهنا على الارواح والاشبهنا على الارواح والاشبهنا على الارواح والاشبهنا على الارواح
على ما يشاروا وروى في هذا الاثر اشدوا واما الحق والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره
الشوا الا اعظم بمعنى اكثر الناس على ما فيه التاميم والله رحمه مما لا يبرهن الا الغيب الا القلوب على الشوا والاشبهنا على الارواح والاشبهنا على الارواح
عن قوله صلى الله عليه وسلم ان الله لا يبرهن الا الغيب الا القلوب على الشوا والاشبهنا على الارواح والاشبهنا على الارواح والاشبهنا على الارواح
ما هم وفيل عن الشوا والاشبهنا على الارواح والاشبهنا على الارواح والاشبهنا على الارواح والاشبهنا على الارواح والاشبهنا على الارواح
ان الحق هو ارباب الشوا الا اعظم في قولهم ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره
وفخر الذين لا يرون في حقهم شيئا من الشوا الا اعظم في قولهم ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره
التوحيد والاشبهنا على الارواح والاشبهنا على الارواح والاشبهنا على الارواح والاشبهنا على الارواح والاشبهنا على الارواح والاشبهنا على الارواح
ما سواها لا ينبغي انهم وان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره
الحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره
جنته ان بعض الامم قد صحبوا من حقهم شيئا من الشوا الا اعظم في قولهم ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره
فلا علم على ذلك الخبير على ذلك العلم على ذلك العلم على ذلك العلم على ذلك العلم على ذلك العلم على ذلك العلم على ذلك العلم على ذلك العلم على ذلك العلم
ما فانه من عدم وجوه الخصم وحيث ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره
على الاشبهنا على الارواح والاشبهنا على الارواح والاشبهنا على الارواح والاشبهنا على الارواح والاشبهنا على الارواح والاشبهنا على الارواح
ان لفظهم من بعضه كما هو الذي صرح به المفسرون في قولهم ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره
اولد به الظالمين في عام عمرهم ولد به المسلمين في عام عمرهم ولد به المسلمين في عام عمرهم ولد به المسلمين في عام عمرهم ولد به المسلمين في عام عمرهم
الاسلام وعدا لهم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم
حالة على هذا البعد على ما في الجاهل من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم
وفي بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم
انهم ما شاقوا حاشا فلما علموا ذلك في الاشبهنا على الارواح والاشبهنا على الارواح والاشبهنا على الارواح والاشبهنا على الارواح والاشبهنا على الارواح
متصفين بالاسلام والعدا له في ذلك في بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم
لا بنا الى الظالمين ندينها على بطلان دعوى الاسلام هولاء كل واحد من الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم
للسوا في الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم
صالح لكاف ولما علموا من كمال الفقه على ان الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم
التي بشرط في الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم
نعم اسلام بعض من جاعل انما يتقوا وكان ذلك البعض موجودا متبعا يمكن ان ينظر في سلامه لواله واخلد لها اذا كان هؤلاء الجماعة
ما هم من يتقوا او يستعصموا بالحق والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره
لا يخلو من الحق والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره
يشك المسلمين وبعضهم من الكفار المزدحمين كما ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره
ظالم لنفسه معيان لا يبرهن الا الغيب الا القلوب على الشوا والاشبهنا على الارواح والاشبهنا على الارواح والاشبهنا على الارواح والاشبهنا على الارواح
ذلك بشرط انصافهم بالاسلام والعدا له في ذلك في بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم
ولم يكونوا ينجسهم عند حق بنظر حالهم في غيرهم من السوا على نفس الامر في الغيب الا ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره والحق هو موافق الا ان الله تعالى ذكره
لهم من كمال الفقه على ان الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم ولد لهم من بعض الامم

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الزَّامَاتُ

النبي
بالإمام المؤيدة ثم التون
العلم الكبير من معرب قال
وأيضا فافتحت النبوة
الصوفى ١٣ ص

دورانِ اوج

اعتمال

[illegible]

قال ابن كثير: كان ابن كثير من علماء الحديث، وكان له من الكتب ما لا يحصى، وكان له من الفضل ما لا يدرى.

وقال ابن قدامة رحمه الله في حجب الزكوة
من كل ما ليس بالدينار المستحق من الدين
منه الزكوة عن ابن عمر قال قال الله
كأن نودى بالرسول أنت هم الذين
صلوتم فسلمنا وما صلوة
ابن عمر كمالها نودى بالرسول
بأن صلوا على اسم محمد وأدبوا
بالاداء إلى ابن عمر ٢٢٢

محضاد الحوض و
الطريق وغیره
بیت حوالہ من
اسماء
قائوس

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ।
श्रीकृष्णार्चनम् ॥

[illegible]

بدليل اني فزيم
سبق الفهم
ذلك هو السابق
كل عنصر المتداول
اشعارهم واحبارهم
فما احد يدرك احد
التي هي في شمس

[illegible]

الحلف باليمين
دع الأثر العاقل
الحيث من كان
صلى الله عليه وسلم
ثم فخر أن أتاه بعد
المؤمنين في الطواف
عليه السلام
السفر في كل يوم
لطف سبحانه

اخلاق

يستعين به على الدعا اليها انوسله وكن حصل هذا المرتبة انتهى وقال **الاصحاب** اخضع الله قول كان ذرة اربابا الباهلة ان يجعلوا اهل
 بيتهم وقراباتهم اهل بيتا له مثل اهل بيتا اصحابهم جمع رسول الله واولاده ونسبنا نوالا بالافضل ههنا الرجال كانه من ان يجمع نسبا واولاده ورجال
 اهل بيته فكان النسب اهل بيته واولاده الحسب في الرجال رسول الله وعلى واما دعوى المساواة للذكر كما في ما علة فطعا ويطاها في شئ
 الدين لان غير النبي من الامة لا يملك النبي ولا من دعي هذا فهو خارج عن ذلك وكفى بمكان المساواة والنبي من سائر اقسام الانبياء افضل اهل
 القربى وهذا القضاة مفعولة في علم نعم لا يبرهنون من علم في هذه الامة فضيلة عظيمة وهي مسلمة ولكن لا يصح الزعم على النقص لما علة انتهى
واقول في وجوبه وجوه من الكلام ههنا ان ذاك ان عادة اربابا الباهلة ان يجعلوا اهل بيتهم وقراباتهم اهل بيتا له مثل اهل بيتا اصحابهم
 به التخصيص من فضيلة من يدعيها به الله فقهانهم فلما علة النبي في هذه العادة فلم يجعل الامة شاملة للجميع وانما علة من سائر اقسام الانبياء افضل اهل
 من النسب اهل بيته من الرجال عليا ومن لا ولا سبطه وحيث خلف العادة لما لو في بعض الافراد بغير الامة علم ان الباء من قراباتهم يكون
 في مكان القربى من الله تعالى ثابته فيهم ولما لو كانا العادة الشموخ التعظيم كما ذكرنا في التخصيص لان بعض علة النصاي التي كانا في طائفة
 بخالفه لما علة العادة ولا يحجب عليه بذلك اما قوله الرجال رسول الله وعلى فقد قصد جعل لفظ الاضطر على حقيقة الجمع عند بعضهم
 ولم يعلم ان النبي في مثل هذا الخطاب لا يدخل تحت الاكرام القرية الاضطر ومما ان ما ذكر من مساواة الولد للابن خروج عن ذلك لان خروج من
 الحق واليقين وهو من غير معرفة اهل بيته من سيد الوصيين واخيه سيد المرسلين انما يمسك به الاستصحاب من قبل من كيف يمكن للنسب ان يملك
 من سائر اقسام الانبياء افضل اهل القربى ههنا ان هذا كما علة عن غاية الاختصاص والفرق المحيطة لان ذاك انما المحيطة به من انبئين يقال انها متحدة في الشرف
 صورة وغاية ما يلزم من ذلك المساواة في القرابة لا في النبوة ومما يلزم ان لو لم يكن لحيات مدانة ومقاربه على الحمل ذلك لو لم اجري الله في علمه
 انه نفس الرسول ولما كانا علة اوله من اخيه جعفر وعبد الله مثل النسب انهم القرابة فان دفع هذا القضاة ما ذكره التخصيص في العادة
 الباهلة ان يجعلوا اهل بيتهم وقراباتهم اهل بيتا له مثل اهل بيتا اصحابهم فلما علة النبي في هذه العادة فلم يجعل الامة شاملة للجميع وانما علة من سائر اقسام الانبياء افضل اهل
 من النسب اهل بيته من الرجال عليا ومن لا ولا سبطه وحيث خلف العادة لما لو في بعض الافراد بغير الامة علم ان الباء من قراباتهم يكون
 في مكان القربى من الله تعالى ثابته فيهم ولما لو كانا العادة الشموخ التعظيم كما ذكرنا في التخصيص لان بعض علة النصاي التي كانا في طائفة
 بخالفه لما علة العادة ولا يحجب عليه بذلك اما قوله الرجال رسول الله وعلى فقد قصد جعل لفظ الاضطر على حقيقة الجمع عند بعضهم
 ولم يعلم ان النبي في مثل هذا الخطاب لا يدخل تحت الاكرام القرية الاضطر ومما ان ما ذكر من مساواة الولد للابن خروج عن ذلك لان خروج من
 الحق واليقين وهو من غير معرفة اهل بيته من سيد الوصيين واخيه سيد المرسلين انما يمسك به الاستصحاب من قبل من كيف يمكن للنسب ان يملك
 من سائر اقسام الانبياء افضل اهل القربى ههنا ان هذا كما علة عن غاية الاختصاص والفرق المحيطة لان ذاك انما المحيطة به من انبئين يقال انها متحدة في الشرف
 صورة وغاية ما يلزم من ذلك المساواة في القرابة لا في النبوة ومما يلزم ان لو لم يكن لحيات مدانة ومقاربه على الحمل ذلك لو لم اجري الله في علمه
 انه نفس الرسول ولما كانا علة اوله من اخيه جعفر وعبد الله مثل النسب انهم القرابة فان دفع هذا القضاة ما ذكره التخصيص في العادة
 الباهلة ان يجعلوا اهل بيتهم وقراباتهم اهل بيتا له مثل اهل بيتا اصحابهم فلما علة النبي في هذه العادة فلم يجعل الامة شاملة للجميع وانما علة من سائر اقسام الانبياء افضل اهل
 من النسب اهل بيته من الرجال عليا ومن لا ولا سبطه وحيث خلف العادة لما لو في بعض الافراد بغير الامة علم ان الباء من قراباتهم يكون
 في مكان القربى من الله تعالى ثابته فيهم ولما لو كانا العادة الشموخ التعظيم كما ذكرنا في التخصيص لان بعض علة النصاي التي كانا في طائفة
 بخالفه لما علة العادة ولا يحجب عليه بذلك اما قوله الرجال رسول الله وعلى فقد قصد جعل لفظ الاضطر على حقيقة الجمع عند بعضهم
 ولم يعلم ان النبي في مثل هذا الخطاب لا يدخل تحت الاكرام القرية الاضطر ومما ان ما ذكر من مساواة الولد للابن خروج عن ذلك لان خروج من
 الحق واليقين وهو من غير معرفة اهل بيته من سيد الوصيين واخيه سيد المرسلين انما يمسك به الاستصحاب من قبل من كيف يمكن للنسب ان يملك
 من سائر اقسام الانبياء افضل اهل القربى ههنا ان هذا كما علة عن غاية الاختصاص والفرق المحيطة لان ذاك انما المحيطة به من انبئين يقال انها متحدة في الشرف
 صورة وغاية ما يلزم من ذلك المساواة في القرابة لا في النبوة ومما يلزم ان لو لم يكن لحيات مدانة ومقاربه على الحمل ذلك لو لم اجري الله في علمه
 انه نفس الرسول ولما كانا علة اوله من اخيه جعفر وعبد الله مثل النسب انهم القرابة فان دفع هذا القضاة ما ذكره التخصيص في العادة

الزمته
 جابر بن عبد الله
 جابر بن عبد الله
 جابر بن عبد الله
 جابر بن عبد الله

روي عن ابي عبد الله
 من علة النبي عن عبد الله بن
 قوله السنان قال قال النبي
 ما يقول الاكسروا اولي القربى
 وصاحبكم من المؤمنين قال
 قلت يا عبد الله من علة اولي القربى
 اجاب فقال اولي القربى ان
 الله تبارك وتعالى قال في القربى
 وكنت سائر اولي القربى من كل
 شئ من علة اولي القربى
 شئ من علة اولي القربى
 ليس لكم بعض القربى
 فيه ولم يقبل كل شئ من علة
 الله تبارك وتعالى قال في القربى
 شئ من علة اولي القربى
 علم القربى قال في القربى
 ولا طرفة عين من علة اولي القربى
 سبعين وعلم القربى

اخضع الله قول كان ذرة اربابا الباهلة ان يجعلوا اهل بيتهم وقراباتهم اهل بيتا له مثل اهل بيتا اصحابهم

بعض كثير من الثواب بل يستند هذا النقل وليس هذه المسئلة مسئلة متعلق بها عمل فيكون فيها بالظن الذي هو كالتزام الحكم العلية بل هو مسئلة
عليه يطلب فيها اليقين والنسور لذلك كونه بعد فسادها لا تغيب القطع على ما لا يصفى على نصفها بها ما سرفا اما احاد او ظنية الدلالة مع كونها
متخاصة بغيره وليس الاختصاص بكثرة الثواب موجباً للزيادة قطعاً بل لظنا لان الثواب فضل من الله كما يعرفه فيما سلف فلان لا يشب المطيع بغيره
وثبوت الامانة وان كان قطعاً لا يهين الموضع بالاضطرار بل غاية الظن كقوله لا قطع بان امانه المفضولة لا يتوقف وجود الفاضل لكان هذا التسلف
قالوا بان الفضل بكونهم هم عز عقولهم على وحسن خلقهم بغيره فانهم لو لم يعرفوا ذلك الحقيق عليه وجعلها انبعاثهم ثم ذلك القول وتقول
ما هو الحق والله نعم وقال لا مكر ومديح بالفضل بل اختصاص احد الشخصين على الامانة ما حصل فضيلة لا وجود لهما في الاخر كما قال العالم والجاهل ولما
بزيادة فيها كونه اعلم مثلاً وذلك لانه يقطع بغيره من الضحى اذا من فضيلة ثبوت لخصاصه وواحد منهم لا يمكن ان يشترك بغيره فيها ما تقدم
عدم المشاركة فذلك يمكن بين الاختصاص الاخر بفضيلة اخرى ولا يسبيل الا لوجه بكثره الفضل لانه ان يكون فضيلة واحدة ارجح من فضيلة بكثره
اما الزيادة شرفها في نفسها اولاً زيادة كبرها فلا يجوز الا بفضيلة بهذا المعنى ايها انما في اشارة الغالب للفضيلة وما نحن بفرد وجدنا ذلك بالانحياز
متعاضدة ولم نجد هذه المسئلة تماماً متعلقين بشئ من الامثال او يكون التوقف غير متعلق بالثبوت وكان التسلف كما انما هو قبيح في الفضل بغيره
حيلا من علاماته السنه والجماعة بفضيل الشخصين وبجبه الشخصين والاختصاص انما ان اردنا بفضيلة كثره التوافق لثبوت هذه وان اردنا كثره عين
دو والعقول من الفضل فلا انما في القول في الكمال نظر ولما انا ذكره صاحب الوافق فلا لا يخفى على من له في عقله عن ان الكرامة والثواب الذي
عوض عن الجادة على وجه التعظيم ليس غير الفضل بل والكمال الذي لا يشك في انها اكثر تحفظاً على وعلى بعضها كان خصوصاً بغيره فلا يمكن ان يكون
لغيره وكبره وثواب كثره واما ما ذكره من اننا ما يكبرنا اسلم اشغل بال دعوة واسلم على يد عثمان في فقهنا جميع من اسلم قبل الهجرة
على اربعين رجلاً اكثرهم قد اسلموا بدعوة رسول الله نفسه وعلى فقهنا اسلام هؤلاء الخمسة سبيل بذكر كيف يقال انه اشغل بالدعوة في هذا
انما بقى ان الجاهل بقوة الشخص جاهد كثره من الناس لا حسنة او سمة بل لوصح احد الذين لا اسمهم في يد وعلى فقهنا سعة من ذلك فغدا
اسلم على يد علي الوفاء والفرح ومنهم ما لو انهم من اهل اليمن باسرها حتى روى انما وصل خير على الرسول الله باسلام هذا سبيل كثره في
السجود شكر الله فاما فلا السلام على هذا السليم على هذا مكره واما ما ذكره من اننا اذ علمه بكونه كذا فهو عجز في كمالنا اذ علمنا انما يطبق بها امكن لكل
من لظرفين معافا ومن كان له بكونه قبل الهجرة ان برجله كذا ليجعل يقصر او يصف ويقتل حينئذ كما سيجي فلا من ولبنا ما بعد الهجرة
فذلك لكن لربنا ان احدا قطرة شئ من غرنا في التوبة بل مائة الف الف من الحفظ من مناصب لين من منا زعمنا الكفار واعدا الذين واما ما
ذكره من ان لا يطرح في الجهر بالاضطرار بمغفرة كثرة الثواب في غير مسلم لما عرف في علمه في التعليم غير بعيد في مفسود اذ كيف يتصور ان العاقل ان
المعتمد ولو لمنا من يكون متعاضداً في الضحى الكمال في بطلان ان يكون غير افضل في الواقع من انما امرنا العاقل يقول ان لان
في نظرها هذا التخطيض احق واما لا مانا الى ان يشك في غير ضرورة انه لا يخفى لان بان اخذ العلم مثلاً من لا يكون علمه مكمولاً اولاً اخذ
من يكون ذلك علماً مائة وهذا نظراً عند العقل وقد ورد في النقل من القرآن والحديث بغيره ان من يهدي الحق الحق ان يتبع الحق لا يهدي ولا
ان يتركها انكم كيف تحكمون بغيره الذي يكون حشاهما بغير علم بالحق والحق والحق وان بهتكم به الحق وبغيره الحق من اواردها به وعلموا ان
لا هداية له ولا علم له ان يتعلم العلم والهداية بغير غيره فكيف يمكن ان يهدي بها الضلالة بغير من المعلوم ان العقل يهديكم بان لا تلو الحق فلو لم يمت
الحق له والهداية به وافدا هم به وبغلافة مكابرة وغشاً لا يخفى على اولي البصيرة ولما انا ذكره من ان هذا المسئلة ليس مسئلة متعلق بها عمل
ففيه انك كيف ينكر بغيره في العمل بها مع امكانها بغيره الى الوقوع في فضيل المفضولة وتقدمه وانما من هو مقدم في نفس الامر وهو ان لم يكن
لا اقل من ان يكون متعاضداً بغيره من كاشف هذا المعنى فهو في الاخر اعنى وافضل سبيلاً والعنى هو عند علم الحق كاشف بالجملة كيف يمكن
تاما لا يتعلق بشئ من الامثال ان كثر الخصال في الشجرة هو اهل السنه بحيث بلعن بعضهم بعضاً وقع من هذا في وجب تحقيق المسئلة
وتحصيل اليقين فيها ليعلم من ينجي اتباعه ومن لا ينجي لا يفتق ويخط الله نعم واما ما ذكره من ان التصور متعاضد فيه لم يثبتنا سابقاً
من ان التصور الواردة في شئ اعلم مما انفق عليه الفريهان بخلاف ما ذكر في شئ اخر من الثلاثة نعم ما ذكره مطايع الثلاثة متعاضداً
من منافعهم فانهم ولما انا ذكره من ان ليس للاختصاص بكثرة الثواب موجباً للزيادة قطعاً بل لظنا لان الثواب فضل من الله كما يعرفه فيما
سلف فلان لا يشب المطيع بغيره فذلك يمكن بين الاختصاص الاخر بفضيلة اخرى ولا يسبيل الا لوجه بكثره الفضل لانه ان يكون فضيلة واحدة ارجح من فضيلة بكثره
وان كان قطعاً لا يهين الموضع بالاضطرار بل لظنا لان الثواب فضل من الله كما يعرفه فيما سلف فلان لا يشب المطيع بغيره فذلك يمكن بين الاختصاص الاخر بفضيلة اخرى ولا يسبيل الا لوجه بكثره الفضل لانه ان يكون فضيلة واحدة ارجح من فضيلة بكثره
يكون متعاضداً بغيره من كاشف هذا المعنى فهو في الاخر اعنى وافضل سبيلاً والعنى هو عند علم الحق كاشف بالجملة كيف يمكن
الفاضل هو مكره في فعلنا بغيره الفضل التسليم يتأهل الى ان يتعبد ما ضله السلف من مخالفته مفضلة الفضل في مسئلة الامانة فلا يثبت
اما ما ذكره بقوله لكنا وجدنا التسلف في الواقع من رد بان ذلك التسلف كما وان لا يجرى به الله ولا نكرهم فيهم عذاب اليم بالتمسك بالفضل
الزوم الذي مر الله عليه كتابه الكريم معنا ذلك كما يقول حكما بغيره انما وجدنا اناء على غيرنا واما على انهم فسندوا وحسن ظنهم بغيرنا

الجملة

على عدم قيامه ببلد على الامانة
الرواية ان الامانة لا تكون
مستثناة من الامانة
سواء ان يكون قبل الامانة
كذلك قلت قوله مستثناة
بعضه الامانة بل على الامانة
شأنه من كل الامانة
غيره من شأنه ان يكون مستثناة
سواء الامانة او الامانة
الاقتناع بالامانة وليس من
الفرق بين الامانة
الى الامانة ومن شأنه ان
على عدم الامانة
لزم ان لا يكون باق الامانة
ما ذكره من مقتضى الامانة
كانت الامانة الى الامانة
لا بد

انهم الدعوة الى العلم بحدود الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
ولا احد من المؤمنين في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
مادام ان الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
الثلاثة وبغيره من الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
على عدم قيامه ببلد على الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
ان يكون بغير الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
سواء الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
مكون في الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
ان دعوتها الزام بان يكون دعوتها في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
انها الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
الاصول وبغيره من الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هاجر من قبله
وقال الصمعة خضعت لله ثم اقول له في هذه الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
به النص على الامانة وهو المسمى بالامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
ما يزيد في الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
عند انهم في الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
رواية بغيره من الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
واما قوله ولم يثبت به النص على الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
فثبتت الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
ان الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
مسلم وكذا الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
التسوية في الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
قال فان الله تعالى في الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
ودوا في الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
هاشم بغيره من الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
المعاني بل على الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
بالحدود بل على الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
ظلال القول لا يخرج ما في الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
فلما فعلت بغيره من الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
معروف بغيره من الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
النجوى كما يقولون في الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
يكشف عن ذلك في الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
واعني انهم من طريقتهم في الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
عن ابن عباس في الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
بل انهم في الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة
لما عرف من حاله عند علماء الفقه في الامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة الصمعة في هذا الموضع والامانة

[illegible]

[illegible]

وَأَنَا قَوْلُ
لَوْلَمْ تَسِرْ أَرْفَقَ لِلْعَهْدِ
هَذَا الْبَرَقِ فَيَكُنْ عَمَلُ
عَشْرَةِ مَرَاتٍ الْهَمَّ الْإِنْفِاقِ
أَيُّ الْبَحْرِ لَمْ يَلْغُ إِلَى أَحَدٍ مِنْ
الصَّاحِبَةِ غَيْرِ أَوْ إِلَى ثَلَاثَةٍ
مَنْ فَتَحَ حَكْمًا

علي مرتعشا

ان نقول كغيرك من
واحد اسد فيقول
انك انت

الاولى الواحدة اذ قلنا
عن الدين في فوالسود الام
عن الله في ١١

انفاقكم
المستفدين

وَأَنَا قَوْلُ
لَوْلَمْ تَسِعِ الْوَقْتُ لِلْعَصْرِ
هَذَا الْبَقْرُ كَيْفَ عَمِلَ
عَشْرَةَ رَأَيْتَ اللَّهُمَّ الْإِنْسَانَ
أَيُّهَا الْبُخْرُ لَمْ يَلِدْ إِلَّا رَجُلًا
الصَّاحِبَ غِيْرَهُ أَوْ أَلْفِ ثَلَاثَةِ
حَتَّى تَفْشَحَ حَكَمًا
۱۲

علی مرتضیٰ

ان نقول في غير هذا
واحب اسفه فيقول
هو قنا است

استفاد

والأذن الواحدة أو المتعددة
عن الله تعالى فهو السور الم
عند الله تعالى

انفاقكم
المستفد بائد

فهو من صلبه ولا بد على النضر المذبح ان يقول في حمله انها نزلت اهل اليمن كحل اليك الرازي والفاخر البصير فدا سندا بما ذكره النبي
 لما نزل هذا الاية انشأ النبي موسى الاشعر في قوله هذا واخبره بنحو كانه ان اراد اهل اليمن ان يتسببوا في بلاد اليمن ولولم يكونوا من الاشعر
 كلها فبهذه انهم لم ينجسوا الاصل على من حربه كما يعلم من كتاب التبر والتوايح وان اراد الاشعر كما في قبضه شيئا الوقت فبهم بذكر كونها
 اصل الردة في ذلك اليك المذبح لان التبر ابر فالجانب كما في مخطوطات مع على من حربه في حقه مع الفاسطس المزدني وحسب هذا ما لمع في رواه البصير في
 الاية في انهم لم ينجسوا واما من حربه وقال المذبح انهم سبوا ودون كما وقع في الكناز وتفسير البصير في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 ابر لم ينجسوا على شيئا اهل النبي لكونهم من عتق في قوله سبنا ما اهل المذبح واهل من المذبح سبنا سكان لولم ينجسوا من اهل الردة وكذا
 لولم ينجسوا من اهل الردة لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 التعليل لانهم من اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 ولم ينجسوا من اهل الردة لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 وكان في خلافة ابر لم ينجسوا من اهل الردة لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 الشيخ المولانا في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 هو القدر عند العرب هكذا اهل الردة لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 كذلك ان المضاعف لهم هو الذي ينجسهم في حربه لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 والحفظ الله والحفظ في حربه لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 مقدس وصلى الله عليه وسلم في حربه لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 منهم بلاشك رجال ان يكون عقب على منكم البصير في حربه لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 نزل في حربه لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 هؤلاء الاطراف من حربه لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 على اديها وبهذه في حربه لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 قوم هذا ولولم ينجسوا من اهل الردة لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 بالث من قبله لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 هذا ودونهم جعل قوم بغير هذا الحكم وبغير حربه لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 منه ولولم ينجسوا من اهل الردة لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 بالتشكيك في التاشية عن العصبية لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 الشكوك والافعال في قوله في حربه لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 الى جعل بغير الله ورسوله وبغير حربه لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 الله ورسوله ولكن انما الذين يعقون الصلوة ويؤتون الزكاة وهذا الاية في حربه لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 جملة الاقوال في حربه لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 ان منهم من اهل الردة لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 لو كان كل جماعة لله لله بغير حربه لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 الى اهل الردة لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 كان الذين ينجسوا من اهل الردة لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 الى اهل الردة لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 التالى انما هي حربه لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 هو الذي تولي حربه لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 يقوم وهذا لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 موجود في ذلك لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 الاية لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا
 الوفاء بالحرب والامر لله في حربه لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا

في حربه لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا

ما ذكره الشيخ
 العرف في حربه لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا

مقتضى حربه لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا

حربه لانهم اهل الردة في ذلك اليك المذبح في قوله في بلاد من دون اهل اليمن المولانا

بما انصف

المقام

لَا تُبَيِّنُ

[illegible]

السلام-

پورون

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

[illegible]

شاخ نقش صوفی در شرح
حکمت الهیه فی علم اوسمه کفیه الا
ان الکمال من البرزخ بین
الجن والیمن العالمین
والیه الاشارة بقوله سبحانه
رج الجن یلقیان یدعوا
برزخ لایقیان اثر
۱۲۸۴

یقال شہد کہ دلا کہ
بکسر و رفیع الشان فی
نزد و اول نقد ۱۲۵
قاموس

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

منازہ

۲

المانع على غم
هذا النامع

●

[illegible]

قال ثم دأبنا يا حسبي
على بل بعد واسن عرفنا
ومن المروقة اليمنه والضج
من استعار لان اصل استعمال
في العين وهو صوت انفاسها
وذا عدن والعبد ولاج
من الضج في الشا برز
منه

مناکبرے

انٹرنیٹ

العليش جزير شعير خطه
والعلاش ثمن وانظ خطه
والعلاش ثمن وانظ خطه
وانظ ان فليش
تابع منه نور الله
عنه مرده
عنه خطه ولا يطبق ١٧

الرق كسر حله رقيق كلبه
وضد الغث كالأرق
الصبيحة الضاء مع
الشور هو الرمال في
وكما كان غير محمود من
كتب بلحان

الف المهرزل وخت
لکھنؤ کھیت وخت
لکھنؤ کھیت وخت

مذله

متواترة

قصة سيدنا
سيدنا
سيدنا
سيدنا

کتابخانه عمومی
شعبہ اسلامیات
بازار کلاں
لاہور

دون الخلقاء الثلاثة
وبالجملة قوله سبحانه
سجدوا لي واستقيموا
صلواتكم

ارفع حكمة وسمته في الملح
او في القرآن للفيضان

و قد استدل مولانا انما
عليه السلام على ذلك بقوله
والذين آمنوا ولم يهاجروا
انما هم من الاثم من شي
حتى يهاجروا وادرك ذلك
الخاص بالعبادة
في كتابنا الجليل
شده

[illegible]

عَبْدُ اللَّهِ

[illegible]

حوت الجوز والزلزال
وعمره مائة سنة
سنة مائة
فوق

[illegible]

[illegible]

[illegible]

قد ذكر
قصة البراءة في
في الآيات
في موضعين

[illegible]

دوسرے کتب خانوں میں

مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب مدظلہ العالی

عبدان مہربان میں طبع و خالق
مازہ و سحر کانت کہ کجی کانت
مفوضہ الیہ کی زندگی میں
کان بچہ صبیح کانت الامام
بہارہ و حبشہ کانت علی بن ابی طالب
انکانت فاروقی نام ابو بکر
سدا شمس نورانی
فرخہ

عنهم كما تاملت فيهم واسطه يدبه وبين ربه ليلهم انهم كانوا الذين اتفق منهم هذا فبهم كل واحد من مفسد المشرك الباطل يعوذ بانفسه
 ان يعتقد انهم اتفق رسول الله من كان اذ لم يزلوا قول في خفا لا لانهم ان عادة المناصلة ما ذكره من جمع الامل والاولاد بل يكون جميعا
 وقد يكون افراد ولو كان كذلك كان يتم عتاس الذي استسقى من يروى كونه وعقل وجعفر وعمر من منج عتاس اذ دخل في القبة من منج طهين وانما
 ولكنا شغل من الاكثاف بالانصاع من لم يزلوا المناصلة لا يظهرون عتاس في ذلك بل انما كان في انفسنا بغير لنا اهل هذا ذكر الله تعالى في القرآن
 لا يدل على تغير برادة المناصلة على ذلك بل انما انه تم التوجه الى انصاعه لغيرهم من جنابه الا انهم في انفسهم لم يزلوا كونا هو نتيجة كل جليل
 ولما نادى من ان هذا بقية من كلام المصنف معتقدا اليسوء فانهم في ذلك لم يظهروا التسليم لغير الله بما ذكره جعلهم واسطه في
 بان يكونوا رسول الله وبين الله نعم بل المراد جعلهم في طاعة ورضا بل بينه وبين الله نعم في ذلك جعله عليه وعليهم ونزول العذاب فيهم
 ولو سلم شؤنا ذلك لا عتافا فخاص بما يشرى من الناصب في فضل براء الفتح اعني في حيث رجع عن عتاسه قال مخاطبا لهم للمسلمين المحضين
 دايق انفسكم الله تعالى والاسلام هل تعلمون ان رسوله كان بشير وكريم وعبد يروى كونه وانما في ذلك فاعلم انهم لم يظهروا التسليم
 بوجهه فقال اسكن بغيرنا فانما على سبيل صدق وشهدنا آية فان هذا صريح استسقاء النبي بالبركة وعمر وعثمان في دفع الخوف والنبالة بما
 ذكره ابن حجر في الفتاوى في تفسيره عتاس في الخروج ابو داود عن عمر بن الخطاب قال لا نسا نايا احيى من غائبا بن ماجه عن ابنه النبي
 قال الراعي شريك في صلح دغما لا نسا نانا انما في الجواب الحق **المصنف** رفع الله ربحه **التاسع** في مسند احمد في عتاس
 طرق في صحيح البخاري وسلم من هذه طرق ان النبي لما خرج الى نبول استخلف عليا في المدينة وعليه فاعلم انهم لم يظهروا التسليم
 الا وانما عمل فقال انما في عتاس تكون مقيمتهم من موسى الا انهم في عتاسهم في **التاسع** اخفض الله قول هذا من ركبها الصالحا
 وهذا لا يدل على النص كما ذكره العلماء ووجه الاستدلال به انه في النبي النبوة من على وانما في كل شيء مؤا من جملة الخلفاء في الجوارح
 لم يكن خلفه بعد موسى لا في ما قبل موسى بل المراد استخلافه بالدين في حين ذهابه الى نبول كما استخلف موسى في عتاسه في ما لا يظن له قوله
 في خلفه في قومه في بقاء بني اسرائيل في الامور والافعال في النبوة في مبلغ الرضا وعبرها من انفسها بل هي في عتاسه
 لا شريكه انما في قول الجواب في ربه وان هرون كان خلفه موسى في حال حياته ولو لم يكن في عتاسه لكانت خلفه ثانيا كما كان
 في جنوته بالفترون العقلية ولما سبق من كلام الشرح في توديع موسى الوصي المظن في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول
 فاذا بقي امير المؤمنين لا يبعد وفاة النبي فينبغي ان يكون الخلفاء في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول
 النبوة فينبغي ان يعلو في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول
 في جنوته فينبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول
 فاعلم انهم لم يظهروا التسليم في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول
 لا يظهرون في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول
 لا يظهرون في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول
 فان قبل هذا بوجه في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول
 كانت ثبوت في الحال وانما لم يثبت ما ما اوجب النبي مع ان ثبوتها بامر المؤمنين في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول
 دللح لتسا لجماع الامر فينبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول
السادس في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول
 وليس الخلفاء في النبي في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول
 بمنع لجماعها فينبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول
 الى نقا الحكم الخاص لكان له ان يباد الى نقا ولا استناع في ذلك عقلا ولا عرفا ولو سلم وجود دليل يدل على انهم لم يظهروا التسليم
 في حالها وهو كانه في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول
 الاول لا في عادة ولا في عرف وكيف يكون في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول
 وانما يثبت في بعض الاحوال لم يزل في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول
 العتاس في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول
 من لا تخرج اصل على نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول
 بالدين فينبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول
 على ان الامانة لا يلا في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول في نبول

[illegible]

[illegible]

[illegible]

کتابخانه عمومی مسجد جامع کربلا

الحمد لله

[illegible]

[illegible]

بالنص والتبيين لا يجوز ان الحكم وشيخ التصوف في الامور ولو كان حقيقته الخليفة ما ذكره لزم ان لا يكون ابو بكر في حال المنع الاعز
عن داء الزكوة اليه خليفة ولو بالنسبة اليهم ولما كان محقق في ايام خاصته في داره خليفة عند هذا السنه ولما كان على في رضاء الغلبة
خليفة عند الشيعه وليس كذلك بل الخليفة والامام المنصوص من عند الله ورسوله وباختيار بعض الامم كما ذهب اليه اهل السنة خليفة وامسا
بالفضل وان لم يكن منصرفا في الامور كما قال النبي في شأن السبطين كما ابناء هذا ان امانا فاما واقفا فالصاحب كشف الغطاء ولا يفتخ
مواذا كونهم ممنوعوا الخلافة والتبديل الذي اخذوا به الله نفع له واستبدعهم ببرائهم بعد تخرج نبوة الانبياء فكذلك ينبغي ان يكون ولا دفع
الشك فيهم لا يخرج عن محض غمهم ولا شوه وجوه محاسنهم فيتم من قبحهم ولا يفض شرفهم خلاص من عاندتهم وضبطهم العداوة وجاهرهم بالخصما
وقد اعلوا على وما على المؤمنين من غضائهم ان يكون مظلوما لما لم يكن شاك في دينه ولا مريبا بيقينه وقال بخاريين باسور رضى الله ورضوانا
حقا يكونا سقفا جرحا فلما انما على الحق وانهم على الباطل وهذا هو اصل ما قلناه فظهر ان قولنا تصيب غنا سلب انهم لم يكونا خلفاء بالفعل
بل في القوة التي مغلطة لا يغير من قولنا البك والفتنة واما قوله في هذا في خلاصهم فيدفع بما ذكره افضل المحققين قدس سره في زبدة
بجوده ووجوده لطف قضاة لطف اخر وعد من ايعطى وجود الامام لطف سواضرتا ولم يتصور انما اهل على امر المؤمنين ان قال لا ينج
الارض عن قبحهم لطف بجحها اما ظاهر اسمهم واما خفا مضموموا لئلا يبطل حجج الله وبقيناه ونصرتنا لظاهر لطف اخروا نعام من حجة اليها
وسلو خبايرهم حيث اخافه وشر كواضرتهم فلو انما لطف على اقتضاهم وبالحجة منه عدم الظهور والضرورة وبما عدم النص في ابو
الحق راجع اليهم فان الحب في كان اما ماصصوما ولطف اعطاهم من الحق سبحانه في الخلق وهم اخاروا النار بالحقوق في هو ان يتركها
كما ان ذكرها ويجوز ان كانا لطفين من الله فمما الخلق ولحقنا الخلق في فلما اقتلنا لئلا نرى الله والذين اشترى الفضل بالهنا في حيث
بجارتهم وما كانوا مهتدين وكذا الكلام في فوجهم وعزهم من الانبياء والائمة ولقد ظهر تمارقنا بحمد الله نعم ان الاحاديث المذكورة نص في
الائمة الا اثني عشر من اهل البيت وان لنا وبلايا التي ان تكلمنا اولا لئلا البقية من اهل البيت اعبرنا سبها لاسيما فان المنذوع في
ذلك كما مر على من الصواب غير مستحق للمجوا واما خامسا فلان ما ذكره من الايات والاحاديث التي ذكرها الله وادبها الاستدلال على
وجود النص بالخلافه لم يكن بينهما وبين المدة هي نسبة اصلا له سرود بما مر مرارا من ان المدة هي لم يكن منحصر في النص على الخلافه كما توهمه
التاصيت بنى عليه سرائر لئلا كلام بل هي اعلم من ذلك من النص على البعض والافضل في واجبهما فضلا بل لا يفتنى مجموعهما في غير ذلك وقد
الاننا في الاحاديث المذكورة على ذلك المذهب على سبيل التوزيع كما بينا في مواضعها في عدم التشبه والمناسبة اعماننا من بعد مناسبا
لغيرهم مقاصدا لعمد واجها له عن ذلك في بجاع على العوام وتوهم على افتخار من لهما بهر وهو امر **المصنف** دفع الله حذر **الحج**
الحج من ذكر بعض القضا بل التي يقتضي وجوبها من امر المؤمنين هذا باب واسع لا يحصى كثرة ولا خطب خوارزم من الحجج واما ما
ابن عباس في ان رسول الله لو ان تواض فالدم والجهر والحق حسنا والانس كما بل لصنوا فضلا على من في طالع من يقول عنه رسول
مثل هذا كيف يمكن ذكر فضاه له لكن لا بد من ذكر بعض ما رواه اخطب خوارزم ايقه في قال رسول الله ان الله جعل لآخر عيسى فضلا
لا يحصى كثرة فمن في كفضيلة من فضاه له مقربا بها غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ومن كتب فضيلة من فضاه له لم يزل ملائكة
يسبحون له ما بقى لئلا لكانا بترسم من استمع فضيلة من فضاه له غفر الله له الذنوب التي اكتبها بالاستماع ومن نظر الى كتاب فضله
غفر الله له الذنوب التي اكتبها ما نظر ثم قال النظر في على عبادة وذكر عبادة ولا يقبل الله ايمان عبدا ابولا منه والبر من عباده
وقد ذكر في كتاب كشفنا البقي من فضاه له المؤمنين ان الفضل لما قبل ولا نسته مثل ادى اخطب خوارزم من حمل اليهم وعن مسعود
في ان رسول الله ان خلق الله قدام ونفع فيه من روحه عطر دم فقال الحمد لله فوحى الله محمد بن عبد الله وعز في وجلا في لولا عبادة
ان خلفها في دار الدنيا ما خلفنا لاله في كونا فان متى قال نعم يا آدم ارفع راسك وانظر موضع راسك فاما مكتوب على العرش لا اله الا الله محمد
بنو الحجة وعلى عقبهم الحج من عن حق على في وطاب من تكريمه لعمري خاب من عبد في وجلا في ان دخل الجنة من الهة وان عظموا واستف
بعضنا ان دخل التا من عفا وان طاعته والاخذ في ذلك كثرة انتهى **وقال** في فضله اقول لا يشك في من فضاه له على طالع
ولا في فضاه له كابر الفضا كالحق في النبي قد خص كل واحد منهم بما فضل له التي كانت فيه وهي من كونه كتب الصحاح وكما ان هذا
من كونه فضل له بل هو من كتب على اخا كذا ذلك على حسب ردهم من كونه فضل له من يهدون من الخلفا الراشد ولكن بشرط في كونه
الفضل بل من كونه في الصحاح المعبرة ومن القائل الذين اعتمد الناس ويكوا فضلا صاحب قول مقبول ويعرفون بغيرهم الاجناس من كتبهم جدا
من دونهما وفيه ولما من يردوها فان لما راس في الحث البنا في التبليغ والامعاء لا يخفى عليه حجة الحق وضعف وضعف المنكر
ولنا في مغلوطا موسوما بوشم التكر والشد ولا تها غير لما اوفى مثل هذه الاحاديث والاختلاف في ما هو اخطب خوارزم في
التكر والوضع ظاهر لهما بحيث لا يخفى على المندرجين من الحديث فان هذا الميزة التي نسبها الى النبي في فضاه له على يقول لوان
التي باض الخادم والجهر والحق حسنا والانس كما بل لصنوا فضلا على من في طالع من يقول عنه رسول

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۲- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۳- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۴- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۵- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۶- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۷- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۸- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۹- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۱۰- در این کتاب که در این کتابخانه است

[illegible]

لَقِيلَ

[illegible]

[The page contains dense handwritten text in Arabic script, which is mostly illegible due to extreme blurring.]

حسن الرضا في الامامة
العلامة والمجاهدين
السادة

[illegible][illegible]

واما ما ذكره من صحيح
الترمدى في صحيحه

واما ما ذكره من صحيح الترمذي في صحيح

الكتاب في غنائه وجد ثروة الغريب بما ينادي الله من جميع فقهه إلى حنيفته وعزيمه لا يبرأ من من أن الله سبحانه أخذ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عليها ما ساس به جعله رجع إليه لا أنه إنما أحدثه من عند نفسه انتهى راجع إليه فلا يلزم أن يكون الوصف في الشريعة الناطقة بها أبو
 حنيفة وفيها على القياس والاستحسان المردودين راجعا إلى الحق حتى لا يتوجه عليه الاعتراض كما توقعه الناصب هذا كان ملاذ
 الجنبه مع بقا اسم السلف عليهم السلام إلى الخلفاء وجميع فقههم إليه بلا نزاع فذا لقوا أبا حنيفة في كثير من المسائل فلا يلزم من عدم توجهه
 الاعتراض على نفوي الجنبه عدم توجهه على فوائدهم ولهذا قد نقل في بعض النسخ في كتاب جوبة الحج أن مولانا الصادق
 تعرض على الجنبه في فوائده استخشا ومنه كذا كرم في بحث القياس من مسائل أصول الفقه انشاء الله تعالى وأما ما ذكره الناصب من أنه قد
 بان المردان أصول ذلك العلوم وكتبها وأما ما ذكره الناصب من أنه قد بان المردان أصول ذلك العلوم وكتبها وأما ما ذكره الناصب من أنه قد
 عليه ولا غاية وراءه ومن تأمل لما نورد في ذلك من كلامه علم أن جميع ما أسماه للمتكلمين من فقه في حنيفته وجعلها هو نفسه
 الجمله وشاح لذلك الأصول وكذا على ما نورد من ذلك لا يحاط بكثرة ومما جلت أوقاف عليه وطبقة من مظانها أصابته
 الكتب العزيم التي شفاها المصنف السبقه ونساج للعقول الفقهية في كتابها الشاوم للفرق إلى أن قل من سجد دعوة المبتدعة في
 إلى الحق على وقد ناظر المصنف في مناقضات الفرق ولما أسسها إلى التلخيص حتى أسلم النعمي وقد ورد السبيل في حمله من ذلك
 كتاب تعرض والدردم قال هذا بابان والجانبه اغترضا من تيسير زواجره وبوب غمام ماطر وكل قول في هذا الباب لظاهر
 إذا اضيقا إليه وتوسر به كان كافيا في النظر إلى الغيرة والخصال التي تارة وأما إشراف الله إشارته وإما الله إلهي هذا الفصل
 عن قولهم من ثبات طلاق الجحيم في الوساطة ووسا بطا ما عدا ذلك الكتاب من المسائل الباطلة كثر برهانه نعم ولشأن الصلوات
 والقول بالحوال كسب الفاعل لغيره والأصول الفاسدة من إلهنا على الاستحسان ونحوها فلا يقدر استقامتها عن غيره من كون مرجع الأمور
 الحقيقية والمسائل الحقبة الصريحة وأما المعتبر في علم المتكلمين في علم الكلام فدا عن فوائده أن كما يبرأ إليه كلام ابن أبي
 المعز في شرح الحج إلى الأغر حيث قل في حمله كلامه وما افول في رجل يعزى إليه كالفنيلة وفيه ما يكره ويحذر كل طائفة فهو
 ونسب القضاء بل ويؤسرها وبوعدها وساقا وقصفا رها وبجمل جملتها كل من برع فنه اخذوه وافقوا على مثاله أحدا من المؤمنين
 هذا الناصب الذي لا يقدر في المفضو كما لا يخفى ولعله أراد بجبا الصحابة في الشق الثاني من زبدة المردود الباب كروعي وعنه في
 في نضعاف هذا الكتاب في غيره من أصول الكتاب في الخطا في جعلهم ودنوكم به في الإحكام وفهم كلام المصنف في كتابه
 أن يستوعب الإشارة إليهم في هذا المقام وإذا كان على علم الأمة فهو إلى ما روي في غيره من غير تصديقهم لغيره على الفاضل
 بحسن من ذي بصيرة وقادة والمعتبر نقادة ومزاشه منيرة وفطنة مصبته ولتأنيب وراي ثابت من يقدم على من يصد عنه علوم طاهرة
 وإعلام باهرة وأبانت ناطقة ومجربا ظاهرة قد وضعت الإشارة إلى من يصد عنهم من لا يعلم معنى الإلتزام لكلالة من القرآن وبسبب الله
 ابن هونبوع في السماع على العرش ولم يعلم أنه لا يجوز عليه ما يجوز على الأجسام وأنه منعا عن أن يكون له مكان أو يلقا فيقبل عليه
 من أعز في سبعين موضعاً ردة من عجزنا أنه لا يعلو على هذا من كمال الخلق في شوق هذا من فوائده لا فاعله كذا في
 وكان يتعد من مضلة ليكنها الوحي وأقر بان كل الناس فقه منه حتى الخلد في الخيال والفقه في آيات خلاصة منصوصات
 في صنفوا شتى وقصروهم عن ذلك السؤال الملة المشككة عن وجهها مع الغاية من ذلك كانت من باب واضح ومقتضى هذا أن
 كتب سور بذلك فقل في جوابها على ما عليه ثم استحسن طائفة الجواب كعب عن سؤالها بالإنابة ولاه فضا النصرة لسنن عليه من غير
 جعله لا يرى أن يقدم قبل العلم على مثل الشا في حنيفته فتجمل وكذا لو استنوز والملاجل لا تبسرة له يعلم السبا ونحوها
 لتجمل لعملاء عليه وتذلل الله ثم هل يتولى الذين يعلمون والذين لا يعلمون تأييد كراولوا الألباب قال أبو علي بن سنان في
 الشقاق من الخطا به يبقون يكون المشرب يصلح بما حاجه كل إلى كل ما حال هذا فضلا من أهل الترو منهم من يبرأ بما ينظم به شكل
 المصلحة وهذا الخلق كإبري كلامه بوجوب من طريق العقول القضيحة والحكمة القديرة أن لا يقدم للشورة إلا العلم بما جامع الأمم إلى الوحدة
 لقوا المصالح وما نطق به القرآن وشهد به قوله صريح العقل ووجه الحكمة فلا يتسبل إلى الجلاله وتما يبقون بذكره عليه في هذا المقام
 الفضل للشافعيان في صنفوا فضل الفضل كاعلم ونحوه في أصل اللغة بمعنى الزيادة في فضل الشيء على الشيء أي نأد عليه وبق رجل و
 أي وكما في العلم وغيره ويجوز أن يقال الخ قال الله ثم فضل الله الجاهل بما هو اللهم وأفضله على الفاضل كذا في غيره في
 وقال الله في الرجال قوموا على النساء بما فضل الله به بكنهنهم على بعض وما انفقوا من موالهم أراد به العقل والراي وقيل أنه مطلق ال
 جميع ما فضل به الرجال على النساء من زيادة في الميراث والشهادة الخ فلهذا القول فاضل هو الزيد وفاضل هو الأعظم
 في الزيادة ولهذه الفضل الوصل في فضل جنت علي في تمام واحد لها الفضل في شق وقتها في الشكر وهذا الفضل من جهة تخصصه
 الزيد من أصله فنهما أشركا به كن يكون شجاعا وغيره الشجع من زيادة بجزء آخر لم يحصل له انقراض بدعي الشجاع بالشافعيانهم

ان شاء الله تعالى
 الشيخ السيد محمد باقر
 الحنفى
 في كتابه

الجاهل في حقيقته
 في باب ما لا يقد
 استعمل في غيره
 الحنفى في غيره
 حنفى في غيره
 أوب للنصرة في

واخذ العلم

[illegible]

المتن في الوفاة ومن كان من هؤلاء الصوفية كابن العربي والقطب بنونى العصفى الملبى في ولاه خادجون على طهارة الاسلام
ضلا من اهل العلم الاعلام انهم وثابوا ان المراد بالحققة هذه العلوم الملبى الخفايا لا هيته المخصوصة على دون غيره من الاولياء
الاولى الى الابد لا بالثبوت بالنبوة وقد صرح بذلك في الخبر والشيخ على الذي اعرب في نصا بقية ما في شيد الملبى من جملته على الحبس والحبس
الاكتفاء من رف كذا جامع الاسرار ومنع الاوزان التسلية قول من ابراهيم بن محمد بن اولاده المعصومين الى الامانة وهم ومريداهم وهو عند
العوام من الصوفية وعبرهم موسوم بالحققة وعند الخاص فيكون لا ينفك لذي في العوام ان حققة الصوف كانت لا محذور وهو اليقين بذلك
باذن الله تعالى ولم يكن من خلس الصوف وعبره فوصلة الى ولد شيد بالانوار الصوفية من شيد الى اولاده ومنهم الى نوح ومن نوح
الى اولاده وقسمهم الى ابراهيم ومن ابراهيم الى اولاده ومنهم الى محمد ومنهم الى علي ومنهم الى اولاده وقسمهم الى نوح ومنهم الى نوح
على الترتيب ليس بصحيح ولا معقول لان الحققة عند الخاص هي سر لولاية الذي كان الملبى بالاصالة فهو كمن يتبنا آدم بين الناس والظاهر
وانقضاء هذه الامم بطرق الفارسية على سبيل الوصية ومن ادعى ولد شيد بالانوار الصوفية المعنوية ومن شيد على الترتيب الذي ذكره في
عمره ومنه الى علي ومن علي الى اولاده المعصومين فلا مانع من ذلك بل يفتل من بعضهم البعض ولما الحققة الصوفية من القول واللفظ
او غيرهما ليست لها دخل في حقيقة سر الولاية في التحقق كانت اسعارة ومجازا فيهم اهل الصورة واهل الظاهر والاشبه هذا المعنى في
الحققة كاستنباطها من التقوى المتعبر في قوله تعالى وربنا ولبنا من التقوى وذكرنا لخال الهوة والفضة الملبى في السر والعلانية
لانه مقصود به وخذ اهل الصورة بالصورة ويعلمون عليها غافلين عن معناها واكثر الاوضاع المشهورة في العالم عند التحقيق هذا
حالة انتهى قولنا في الاوضاع صفو اليد عند الحققة والامانة فقد علمنا انه ذكرنا ان القاصية قد تفرغ من كل ما لا يربط بها من
والاصطلاح ولا يفرق بين الانشاء والاصلاح فهو كالكلي على الكلي ولما ايجد المطلب كانه لم يجمع ففهم نحن بوجه المطلب
انابت لا لا يفرق بين اهلها وانما كلب لا لا يفرق بين اهلها وانما كلب لا لا يفرق بين اهلها وانما كلب لا لا يفرق بين اهلها وانما كلب لا لا يفرق بين اهلها
بالقرب والغربة الى الجاهل به وهذا انجم الشوم قد عذب شعر جزي الله ذلك الوجه بما قد فعل جله كلاب لعالمنا قد فعل
قال المصنف دفع الله وجهه وانه جمع التقية ورجعوا اليه الاحكام والشفاد وانهم لم يرجعوا لحد منهم في شوق الله تعالى
عن الخطاب عدة موطن لولا على هذا حيث تدعى عن خطا كثيرا في وقال **قال المصنف** الله يقول جوع الصفا اليه الصوفية
تقيد لا كان من في التقية والرجوع الى المعنى من شأن المستفيين وان رجوعهم الى الجوع الانوار والولاية الفعل الى طي الامنة
وما ذكره من قوله لولا على هذا فهو من ضايعه على علمه بصدقه وانها وتواضعه الله وراقى **قال المصنف** من كلام القاصية في التقية
بغير استوائهم مع على في لطف الاستبصار والافاء فوقيوا صديقنا اليه كنهيد على انفسهم وعلى انفسهم كنهيدوا على انفسهم وعلى انفسهم كنهيدوا على انفسهم
لان ذلك كما انما روى في التاليف الصوفية والشافعية والمالكية من تبيين واحد الانوار واخر المقتضاه مع وجوده هو اعلم من كنهيدنا
وكذلك لابل الاستفقا والافاء من ان كان في غوامضنا لابل الذي يمكن من شائعه عن من التقية ولوا رفقوا لابل التاليف الصوفية
والعلم بحقها كما اننا ابل الله بعد ذلك بقوله من الاحكام الغريبة التي لا يتحقق ان يهتد اليها من سئل عن لكاله ولا يعلم غيرها
واتما ذكره في توجيه قوله في لابل على هذا عرفان راد به وقد صدقته ذلك الكلمة في موطنها على وجه التواضع في عزاء في وجه الحق
له والافاء حكمه وخطا نجه بل كان الحق في ذلك المقام مع عمر هذا التواضع حرام وان رادان ذلك التواضع كان لافاء الحق والندبة
على مواضع حكمه وخطا نجه فقد ثبت لافاضلة وضايقا في اوضاع القاصية وانتهى **قال المصنف** رضى الله وجهه في سندنا على جمل
لم يكن من اهل الحق النبوي يقول ساقوا الى الجاهل بن ابطال الحق في صحيح مسلم ان عليا فان على النبي لم يكن ان نفقد رسول الله صلى الله
عز وجل فاما من ابر الا واعلم حيث لم يجهض جمل وسهل لادن وصاؤه عن الحسن فاما من فتنه الا وعلت كنهيداهم ومن يهتد اليها وكان
يقول ساقوا عن طريقنا الى الغروب بها من طريق الارض والعلو على علي بن ابي طالب رسول الله الف باب عن العلم في كل باب فضايلة الجاهل
من ان يحصى كنهيدهم الذي هم على حقا الارض والعلو على الفاصلة والتاخنة والحق اولاده بالفرع وصوبه النبوة والارشاد الاولاد
حق وجعلنا الملة على الحق والافاضة عن الصديقين وجعل الحق وحده في ذى الاسباب باقيا على احداهما واستخرج حكم الحق وانما
الاجماع في عرضنا احكام البتة اعلم على عمر وعمر من الاحكام الغريبة التي لا يتحقق ان يهتد اليها من سئل عن لكاله ولا يعلم غيرها
بغير فهمها وحده في التادعة فتنية انتهى **قال المصنف** الله يقول فاذكر من لافاضة واحكام لافاضة فيهم ابراهيم بن محمد بن
لا يربط فيه وهذا شأنه وهو مشتمل به ولما في قوله في هذا من قوله على كنهيد الخوازي الذي يتوقع غايته في قوله بالافاء والعلو على السبيل
وهذا ليس من التواضع حق بعينه الدلالة بل لما في قوله من سئل عن لكاله ولا يعلم غيرها فيهم ابراهيم بن محمد بن
اقول هي هنا مقام احكامها في ذكرها عن الحسن وعز وجل على المسائل الذي لا يهتد اليها غير ولما في جملته عن المسائل الذي
يجل لا يفرق حاكم من اهل الدين الجاهل بها فضلا عن المتكلمة في المسائل والتاصيل فمن جليل الاولاد والاحوال لابل على

الاجماع في عرضنا احكام البتة اعلم على عمر وعمر من الاحكام الغريبة التي لا يتحقق ان يهتد اليها من سئل عن لكاله ولا يعلم غيرها
بغير فهمها وحده في التادعة فتنية انتهى **قال المصنف** الله يقول فاذكر من لافاضة واحكام لافاضة فيهم ابراهيم بن محمد بن
لا يربط فيه وهذا شأنه وهو مشتمل به ولما في قوله في هذا من قوله على كنهيد الخوازي الذي يتوقع غايته في قوله بالافاء والعلو على السبيل
وهذا ليس من التواضع حق بعينه الدلالة بل لما في قوله من سئل عن لكاله ولا يعلم غيرها فيهم ابراهيم بن محمد بن
اقول هي هنا مقام احكامها في ذكرها عن الحسن وعز وجل على المسائل الذي لا يهتد اليها غير ولما في جملته عن المسائل الذي
يجل لا يفرق حاكم من اهل الدين الجاهل بها فضلا عن المتكلمة في المسائل والتاصيل فمن جليل الاولاد والاحوال لابل على

ما علمنا ان احدا كان في هذه الامم يكذب النبي ان هذا من على الخلق عاين وروى الخطيب خوارزمي عن عمار بن ياسر في بعض سؤالاته يقول يا محمد
 ان الله تبارك وتعالى تبارك منزه عن كل شيء من هذه الدنيا وبغيتها اليك الجليل هذا الفقراء فوضعتهم في الدنيا ووضعتهم
 انما ما علمنا طولنا في الجحيم حتى جددت عليك والويل من نفسك وكذب عليك لما من احبك منك عليك فاختارنا في هذا شرا كما ملك جسدنا
 من بعضك فكذب عليك فخلق على الله ان يقبض مقامنا لكنا بين انتمى وفي التاجيب خضفة الله قول ما نرغب منكم فموسم
 عند الله هو ولو اخذناك الحكما بالادلة على هذه مما رواه جهمو اصحابنا لكان لكنا في هذا الرجل من علم اهل السنة والجماعة يذكرو
 فضائل اهل البيت ومنهم من خاشعهم عن عدلنا بنكر فضائل المشركين فبشراي واثقوا في الكلام في الالهة في المشركين ولا فضيلة في
 اصلنا لهذا الذي وصفوا به سائرهم اهل الصفة على هرة فان صح ما ذكره الناصب عن انكار اهل السنة لهذا نعم الوفا لله
 رفع الله درجة المطلب في الكرم لخالق في انهم كان استحقاقا من الله في نفسه فانزل الله في حقهم من اناس من انفسهم فيعلمونها
 الله ونصرتهم جميع ماله في حدة من رويها بقوله ثلثة اتمام وكان يعلم بك حكمة حادثة وشهد بها انهم في التاجيب خضفة
 اقول جود اهل البيت من اشهر من شخا النجاشي واطهر من روي النجاشي من علم اهل البيت في حقهم على امر اولي
 من كهل دمت فيهم من الجحيم في انهم في قول النجاشي من كان استحقاقا من الله في نفسه فانزل الله في حقهم من اناس من انفسهم فيعلمونها
 لا يفهم فان فقه الناصب من هذا كما يقصده طريق في الاول في نعم الوفاق والافضل ان الله في كل استحقاق في علم اهل هذا الناصب
 المراتب لم يبق كلام في الجواب في النص وضع الله درجة المطلب في الكرم لخالق في انهم كان استحقاقا من الله في نفسه فانزل الله في حقهم من اناس من انفسهم فيعلمونها
 دعائه يوم الماهلة ولم يمسك هذا الزبيلة لاحد من الصفا ودعاء على الشق ما لى الله استشهاده على قول النبي من كنت مولاه فعلي مولاه
 بالنسبة الى الامم ان كان كان بافاضه من بيننا لا بوابه الفاضل من روي ودعاء على المخبر بالفضل لاجل نقل اخباره الى المعوية فيصعد
 عليه من روي لما دعا به ودعا له في اهل الماهلة ان كانوا الفاضل من روي ودعاء على المخبر بالفضل لاجل نقل اخباره الى المعوية فيصعد
 وتبع الناس في طلبه حتى اخرجوا من بينه الفاضل من روي ودعاء له في اهل الماهلة ان كانوا الفاضل من روي ودعاء على المخبر بالفضل لاجل نقل اخباره الى المعوية فيصعد
 نسلا واكثرهم علما واعظمهم علما انهم في قول الناصب خضفة الله قول ما نرغب منكم هذا المطلب من استجابه دعاء اهل البيت فيجوز
 ان يترافوا وانما لم يكن دعاسته لا اوليا استجابه يا من يستجيب له الدعاء وماذا ذكر ان النبي استسعد بدعائه فقد ذكرنا في هذا الاستسعا
 والاشترائه في الدعاء الى الماهلة ان هذا من غادات اهل الماهلة ان يشاءوا القوم والنساء والاولاد في الدعاء وبغيرهم من ان النبي استسعد
 بدعائه لاحتجاجة الخ الى الاستسعا وهذا باطل على هذا فلا اما عطفه لان النبي لا لئلا لئلا كان مستجيبا للدعوة ومن كان مستجيبا للدعوة
 فلا يحتاج الى الاستسعا الفاضل من روي ودعاء له في اهل الماهلة ان كانوا الفاضل من روي ودعاء على المخبر بالفضل لاجل نقل اخباره الى المعوية فيصعد
 مما يتبين ما لا يخفى عندنا بالنسبة الى الفاضل من روي ودعاء له في اهل الماهلة ان كانوا الفاضل من روي ودعاء على المخبر بالفضل لاجل نقل اخباره الى المعوية فيصعد
 سماع الناس انهم كان مستسعا في حجة الى الاستسعا من روي ودعاء له في اهل الماهلة ان كانوا الفاضل من روي ودعاء على المخبر بالفضل لاجل نقل اخباره الى المعوية فيصعد
 ان ندعو على صاحب سؤل الله ومن خدمه عشر سنين بالبر والصلة وضع الحجة ظاهر في انهم في قول الناصب خضفة الله قول ما نرغب منكم
 مخصوص لا يفتي عند الفعل في وقت حشره كاجتماع حشره معه ولو لا مدخلتهم في اهل البيت لكانت دعائه دعاء اهل البيت فيقول
 اذا نادى دعائه متوا الى قولوا آمين ومعنى آمين اللهم افضل لنا واجيبنا الدعاء وماذا ذكر من ان الله فضلنا علينا سابعنا
 وافق الفصل كما ذكرنا في هذه من عند الاحتجاج الى الاستسعا ما مدد في ان اكثر السمعين كانوا في روي ودعاء له في اهل الماهلة ان كانوا الفاضل من روي ودعاء على المخبر بالفضل لاجل نقل اخباره الى المعوية فيصعد
 حقه والنص في روي في شانه واحد الخ لانه منه كما تركت في الاحتجاج الى الاستسعا من روي ودعاء له في اهل الماهلة ان كانوا الفاضل من روي ودعاء على المخبر بالفضل لاجل نقل اخباره الى المعوية فيصعد
 الاشعر في كتاب الملوك الخ في النظام من قولنا المعشقة انه قال ولا لاطامه الا بالنصر والتعجب ظاهر في كسوف وقد نص النبي صلى الله عليه وسلم
 مواضع واطهر اظهرها لم يشهد على الخ في الامم عمرهم ذلك هو الذي قولهم في انهم في قول الناصب خضفة الله قول ما نرغب منكم
 اهل المؤمنين ان يدعوا على صاحب سؤل الله وخادمه بظهره والبر عليه فهو تصوف بارد لا نزال في هذا الامر على ما حق في الخ
 يعلم به في بيتنا افضل خلعنا وجعلنا من محبتهم بنصر القرآن المجيد وخلع رغبنا فيمننا في النبي ولجبط الله عمله وخدشنا في امره
 جزاء في الدنيا الدنيا عليه بالامر في الآخرة وسيدوق وبال امره في الآخرة قال المصنف رفع الله درجة المطلب في الكرم لخالق في انهم كان استحقاقا من الله في نفسه فانزل الله في حقهم من اناس من انفسهم فيعلمونها
 الفضائل المهدية ونظمها ما طلب في الاول في الدنيا لا خلافة في اتم كان عندنا في روي ودعاء له في اهل الماهلة ان كانوا الفاضل من روي ودعاء على المخبر بالفضل لاجل نقل اخباره الى المعوية فيصعد
 الشريف ولا ان كان لفدته وبلغ في العادة الى انه كان يؤخذ الشاب من جسد هذا الصلوة لانقطاع نظره من جسدته بها اكله وروى
 مولانا في ان هذا من منعت في اليوم والليل الفدكه وبعده عن حكمة ثم جرحها كالتصريح بقوله في روي ودعاء له في اهل الماهلة ان كانوا الفاضل من روي ودعاء على المخبر بالفضل لاجل نقل اخباره الى المعوية فيصعد
 نشأ نهم وكما سجد اهل البيت فضلنا من الله ووضوا اناسهم في وجوههم من امر التهجيز في امر المؤمنين وكان يوم في حشر
 مشغلا بالحرب وهو بين الصنفين من اجل لشكره في ان بن عباس لم يجد هذا الصلوة في عندنا الشلوا فقال على من خطبنا هذا المام

عِدَّة الصَّلَاة

[illegible][illegible]

قرآن عثمان عند مدرسة الطول
لقد ذهب سببا ايضا

جل لکھ ایشیہ مک

مغلطہ

[illegible]

در مذبح الفیاض
ابن ریح محمد بن عبد الجبار
منه نور

ما تریضیا مارا دہا کہ فرشتہ

انذار العاصف فبا الذكربا على

لم یذکرید مرشد
فجایح المول

[illegible]

تالیفات

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

قال
الرازق رحمه الله
: في هذه الآية غماسة
والله خالق خلقه لا يخلق
في الحكم من خلقه وهو
من ابن آدم وابن سموة
وهذا الرزق من الله
خلق خلقه في الرزق
في حكم من القادر على
ان الحكم في خلقه مختلف
غيره ويقوم مقامه
الحج ١٢

علائقہ

۱۰۰

الكلام

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الملاحات

قل ان شئتم لناتين في ذل
في ارض في مدخل كل مكان
الموسم الفصح من كل مكان
لاننا اذا كان في موسم
به الولاية فمن سلك فيها
الا عظم مخالفتي اركانها فليجاء
فاذا جاء به عدم صلاحه الرب
فذلك شر منه وادوم

مجلسه علمیه و ادبیّه
در شهر کربلا
در روز پنجشنبه
در ماه ربیع الثانی
در سال ۱۳۰۲

[illegible]

قَالَ فِي الْبَيِّنَاتِ فِي كَوْنِ شَيْءٍ
بِأَنِّ عِلْمِهِ أَحْسَنُ مِنْ عِلْمِ الْخَلْقِ
مِنْ حَيْثُ قَالَ لَا شَيْءَ مِثْلِي
أَرَأَيْتُمْ لِعِلْمِهِ لَوْلَا شَيْءٌ

فطرانہ کان عناد
مخضوب باہل البیت
منہ ہر طہیر

نصفه
منه
نصفه
منه

سلكنا في انظار الاسلام في غير هذا وهذا حاشا فقله جهونا في التصالح ولا شك في نفعه لاحد وهذا اجتهاد في الواض حيث يقولون ان بعد ابي بكر
باختلاف من يتخالفون في توحيد ما ذكره ان كان باختياره فهو حق لا شك في هذا الحاشا لانه سلكنا في هذا الشيطان في غير ما جاز
منه انما في التباين في توحيد الحق لا شك في هذا من لا يثبت في الجبهة التي ليس في حقها من هذا البعد عن هذا لا يثبت ولا يحسن وقد كان في العلم
منصبا في الكون لا شك في الحق كما هو مشهور معلولا بنكره الا الواض في هذه زكوا في التصالح عن رسول الله انه قال انما انا فام وانا في الناس
على علمهم فمنهم ما يبلغ الشك ومنها ما لا شك في ذلك عن علي بن ابي طالب عليه السلام في بعض جهرة فاما قوله يا رسول الله قال الذي في انتم رسول الله
وحضره في جميع غروا انه كان حاشا المشاورة وكثيرا ما كان يقول لرسول الله صلى الله عليه وآله لا تفعل وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لغيره انك قد
في التصالح عن رسول الله انه قال في هذا كان فيما بينكم من لا يتحدثون فان بكى اثموا احدا في جهرة فاما قوله يا رسول الله الله اياكم في
هذا وشاور عن هذا فلم يمان قال رسول الله صلى الله عليه وآله في قوله بكونوا في هذا الفداء وانزل الله ما كان ليقول ان يكون له اسحق حتى ينجي الارض من يد عور
الحيرة الدنيا والله يبدل الارض والله عز وجل في الحكيم في مشاورة قوله عز وجل واعلموا ان الارض ليعرل بين الطهارة في صورته انما خلقت ليعمل في
ثمها قوله رسول الله كان في قوله في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن
واخذ المالك في جهرة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن
حيث ان بعض العلم في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن
او عسكرا علم في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن
فواضعه وتورده في الاسواق في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن
ثم جاء في اخر الترتيب العربي في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن
ومنه الاخذ في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن
فلهذا ان لم يكن في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن
اهل السنة كما ترى في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن
والحال في هذا في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن
في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن
صاحب التاريخ في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن
الزم في هذا في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن
وابا سبدا لا يفتح وعز وجل في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن
او يترك في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن
ندرج من هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن
مجهها ومعهما في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن
وكما في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن
من ابا سبدا لا يفتح وعز وجل في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن
لمن في الواض في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن
له في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن
وعز وجل في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن
ذكره ولم يفتح في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن
وكيف في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن
ومانه وفي هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن
من انك في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن
في الواض في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن
فلا يفتح في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن
من انك في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن
وان لا يفتح في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن والجهة في الله انما في هذه الجبهة في هذه من لم يكن

لا يلبس باخرق صوف غير ابيض وسجد على فوط خضراء ولا على فوط حمراء ولا على فوط زرقاء ولا على فوط صفراء ولا على فوط
الاجرام والاحراق والامام وضع مقدما كما ترون لو كان يبيع الارض ويقع ذلك خذلهم الغيرة والحمية كما كان يرد ضوا الصاقل على كل حال اجمع
هذا كما قال في هذا التكوين من بيننا وصوبه النبي صلى الله عليه وسلم من الغيرة عند من ادانته الثالثة انما في ذلك على السليق المستعصم وحفظ الدين والى
بجميع الناس على الجاهلية لانه في شوقها بل يترتب بالفتنة خطيئة في الجاهلية التي عين ذلك على الصالح الحفيظ والجاهل كما علمه في ذلك على يد شرح
في الجاهلية على ان ذلك حاضر بعد عشرين يوما والذين في الجاهلية على الجاهلية في بكرة ولدان لم يمتدوا في شوق الغيرة منها على وجه مسلم على نفسه لفساد
الفتنة على يد الجاهلية لاسان بها على يد من وهما انما ذكر في الوجه الخامس من امر الانصاف والكرامات كما في المسلمين امره وبما سبق من الكثرة
والقلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في شوقها على ذلك الخطا في جميع من من صنفين ثار في الجاهلية وكان لا يمتدوا في
في ذلك في الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في شوقها على ذلك الخطا في جميع من من صنفين ثار في الجاهلية وكان لا يمتدوا في
الفتنة كانت بينهم وقد اصابهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوقها في يوم التفتيح وانما في من من الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في
او على الجاهلية في كرفال المخزومي ورسول الله صلى الله عليه وسلم في شوقها في يوم التفتيح وانما في من من الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في
وما كان في يوم التفتيح غير من وماله لم يمتدوا في شوقها في يوم التفتيح وانما في من من الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في
جوه تونناك وفاروا ونفخت لهما انصاء ولكن كانت تنفخ في دما فنهما ان لوبية الشا سجد خولها على ما كانت لادام في الاخوة بالان في الجاهلية
التا على الجاهلية وان كان هذا الفتنة في الجاهلية في شوقها في يوم التفتيح وانما في من من الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في
وفعليه الاخوة في شوقها في يوم التفتيح وانما في من من الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في
فدا يمتدوا في شوقها في يوم التفتيح وانما في من من الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في
يوم سويج ابا بكر فانهم واما ما ذكر في هذه الوجهة من الجاهلية في شوقها في يوم التفتيح وانما في من من الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في
التا في الجاهلية في شوقها في يوم التفتيح وانما في من من الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في
بواقة واحد الخ في شوقها في يوم التفتيح وانما في من من الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في
عبد ربه ودينه في شوقها في يوم التفتيح وانما في من من الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في
الفتنة في الجاهلية في شوقها في يوم التفتيح وانما في من من الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في
وانفي قول في شوقها في يوم التفتيح وانما في من من الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في
على قوله في شوقها في يوم التفتيح وانما في من من الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في
يفقه وهذا الخبر كما عرف في شوقها في يوم التفتيح وانما في من من الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في
الفتنة في الجاهلية في شوقها في يوم التفتيح وانما في من من الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في
نصيبهم في من من الجاهلية في شوقها في يوم التفتيح وانما في من من الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في
لبن في الجاهلية في شوقها في يوم التفتيح وانما في من من الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في
الله واما الحاد في شوقها في يوم التفتيح وانما في من من الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في
لكان له وجه واما ما ذكر من انهم كانوا يترددون عندنا في بكرة ولدان لم يمتدوا في شوقها في يوم التفتيح وانما في من من الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في
لوقته في شوقها في يوم التفتيح وانما في من من الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في
من غلة في شوقها في يوم التفتيح وانما في من من الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في
فهم وانما في شوقها في يوم التفتيح وانما في من من الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في
بترددون عندنا في بكرة ولدان لم يمتدوا في شوقها في يوم التفتيح وانما في من من الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في
لا يمتدوا في شوقها في يوم التفتيح وانما في من من الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في
على من في شوقها في يوم التفتيح وانما في من من الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في
لذ باقة في شوقها في يوم التفتيح وانما في من من الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في
مفسر في شوقها في يوم التفتيح وانما في من من الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في
والفهم في شوقها في يوم التفتيح وانما في من من الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في
لا يمتدوا في شوقها في يوم التفتيح وانما في من من الجاهلية انما كان في طوبى غير من وماله لم يمتدوا في

اے کسبہ النعمان والی
 واطلاعتیہ ماہنامہ
 انجمن اعلیٰ تعلیم
 لاہور
 لاہور

الطاهر بن محمد القمي

[illegible]

[illegible]

مجلسه علمیه و ادبیات
مجلسه علمیه و ادبیات
مجلسه علمیه و ادبیات

توفي في
 فاعل في المسجد
 وقال ناسا بن عوف
 ان رسول الله
 ح

فلا يخفى

[illegible]

میں نے اس سے کہا کہ میں نے
اس کو دیکھا ہے کہ وہ
میں نے اس کو دیکھا ہے کہ وہ

ملح

اغيا الخلفاء الواسعة على القضاة والاضلاع انهم على من مال الصدقة فزاعا كان يصلح له ان يعلم الا هو كما افطر رسول الله اشترى من عندهم من حبي
 كثر النعمى والحق **فقد تراءى جيش الفسقة** كما اولاخسته وعشرين الف ذكبا وكف يكون ما اعطاهم من غلته ثمة بهر ثلث جيش الفسقة مع ما من
 العج اعطى ثلثة بهر الزيادة من مبادات ولما اثاروا اماما احمله فحول الضمما وضرم هذا الخنز واما هو على سبيل المرح الخلام على دفع
 من طعن على عشرين في ايام جوتهم اذ اذما شاهد من اعطاهم من ذلك من بيننا لما ان الا فلا يطعن فلل احدى الجوت بماله سبما على امله وعندها وما
 اعطاهم من ان مال الله من كثر كواب الملك الفلش شرفا في ذكوا الخلافات اناس مع من لها فانت اواضعت عن ذك رسول الله بل ان الشرف
 انهم لثقا ملا الف بشا واما ما استشكله من افرق بين اموال عثمان نفسه وبين اموال ابيه لما لم ينفذوا ثمة اوهن الاضطرار لقوله وان كل هذا
 ذلك فلنا انهم لكان بينا منقره معزلة له ثمان مخصوس من تحت رسول الله وكان في غيرهما من اعملة وكان يظهر المنظر منه من مله حق
 ذكوات متعديا في قصصهم فاجع بيننا لما في التجهيد والى ما معسر المسلمين ان يكون خازن بيننا لما ايدفع منه فطر يد رسول الله ثلثين لاف درهم
 عبد الله بن مسعود انه جعلهم يافرشوا الامانة والخلافة الحق بالياح فكل من شام من شام وضع وجهه فيه ونزع عن عينه رسول الله ونفعه
 مسنده وعندها قال ابن عمر انما جعل الخلافة من اياه يكن اناس يحسنوا سفر جهنم من كد حتى غاشم ومنعنا من اهل بيت رسول الله فمن
 علم السلف من الصحابة ان اعطى المظرفين من مال الله لا من ماله وسمع منهم من خلفه المرضى وابن المظفر رحمة الله واما قوله والا صلح
 انما الخلفاء الشريك على الصواب فكلهم خال على الصواب ومما لا بد من هلال على الجاهل الزنا في زناهم وشد عيونهم على الزنا عند من يعين ذنبا
 بجانب بالمثل المشهور ثبت الفرس ثم افترس مع ان الاصل انما يدعى عليه انما يهل خلافة وفتح خلافة ما ذكره المصنف واما التجهيد وشهدا ان
 بما لا يخفى على وكاشفوا واما قوله وان مرضنا ان اعطى من مال الصدقة فزاعا كان يصلح له ان يعلم الا هو فبذلك ان يكون لها ان الدنيا واما ما اعطى
 قبل ما فعل فلذا الربان وكما يصلح فيما صدقته بهم وبغيره بل بعد عندها صدق عليه كما فعل عثمان على الصواب انما كان لا يمنع ان يصلح في
 النبى كان نظره على اهل بيته ومن لا ينفذوا هؤلاء القضاة في مبادى الاسلام والى مخطئة نبصرون انما ان جاعة من طردهم النبى بطعاما
 محبوس لا موانع على استقرار الاسلام وعنه كان تمثيل حال عثمان في ذلك بما لا ينبغى كمن يهود بالله منه ثم اقول فيمن لم يسمعوا لنا فيه ولم
 بما تنبوا الى امامهم عثمان من الجاهل والفرعان ان يدعوا الاعراض عنه بكل جيلة وصحيلة فالولاي ان يجيبوا لقا ذكر المصنف من ان اخذ اهل
 القضاة النبى واما الواقد عومنا على ابل لذي اعطاهما النبى في جيش الفسقة اخذوا درهم والذبا والى دودها عوضا عن ذلك لم يسمع القضاة
 للنبى لتجهيد ذلك الجيش فخر ان جعلنا ما اخذ عثمان من مال بيننا لما لم يرد على تلك الجبهة اخذ الزيادة مستندا بقوله نعم من جابا بالنسبة
 فله عشر شاة اولو نوض بان ما اخذ من بيننا لما لكان ان يرد من الا مثال انهم اجبتهم بجزان يكون اخذه للزيادة على ذلك من باب المريا الذي
 نفع اخذه سنين كثيرة من ثلثة النبى في الخلافة عثمان فصار النبى الشرايع ولو قيل ان ابا حاتم بنى الكتاب اخذنا الصل عثمان بغير ذلك
 الذي يجزى من النبى انفسهم مع بعض رؤا الضعاف عثمان في جيش الفسقة لم ينفذوا النبى هبة وعلمها بل انما اخذ من ابيه الله بولاك لزيد ولا
 ذبا بين الله لله وما بعد ذلك كالاريا بين والوالد ولد والزوج وزوجه الى غير ذلك لو نوقش في جواز هذا الغصب فقلنا ان عثمان كان يجهل
 في ذلك انما انفسه من النبى له ثوب على فدان سخطه منه فلا اعرض عليه ما قلنا به فانه تبنا ان ذلك مما ذكر في قضية عثمان فقلنا انما
في الحقيق دفع الله حذرهم فيها انهم على النبى على المسلمين مع ان رسول الله صلى الله عليه وآله والاكلاء انهم **في التناحيض** الله اول
 النبى الذي عنده رسول الله هو انهم على انفسه واما النبى جلال الله القصد وبكل الجاهل فلا شاة في جواز ولا اجماع على جواز ولو شاع
 لاجل بل المشرع هو من الخطا ثم ما بعد عثمان فلا يطعن النبى **والحق** في ذلك روى انهم على انفسه وسلم نفقوا جواز ذلك يحتاج الى
 دليل لا لاجماع الذي ادعى التناحيض في الخطا لو شاع من دعوى لاجماع على خلافه اليه بكر وما ذكره من ان اول من جلا لاجل الصد
 هو من لا بد من شاة عنه وعنده صحاح التمس ان ان يرد ان هذا القلق ليس مخصوصا عثمان وغيره ما فيه لا نه يصدر الجواز لقوله ان ذلك مخصوصا
 به غير مفيد انما المصنف قد سئل يدع الاختصاص فلا وجه لهذا الكلام وانما ذكره عند مطاع عثمان دون مطاع عمر لانه زاد في عمدهم من القصور
 متوجه لهما كما لا يخفى **قال المصنف** دفع الله حذرهم فيها انهم على انفسه واما النبى جلال الله القصد وبكل الجاهل فلا شاة في جواز ولا اجماع على جواز ولو شاع
 بطوان يكون قد اجندوا عنده المرفعة بان الى الذي جعل الله له منه مخصوصا لا يجوز ان ان بعد ذلك عن حجة بالاجماع ولو شاع ذلك
 لبتنه الله فليست به لا زاد علم على ان النبى **في التناحيض** الله اول من جلا لاجل الصد وبكل الجاهل فلا شاة في جواز ولا اجماع على جواز ولو شاع ذلك
 انفسا واعرض عن المرفعة من ان التجهيد لا يجوز بالاجماع في غير محل الضرورة كما فعل رسول الله في غناهم حين وابقوا عن جمع
 من رسول الله فيكون علمه اعملا التبرع وبكون حجة النبى **في التناحيض** الله اول من جلا لاجل الصد وبكل الجاهل فلا شاة في جواز ولا اجماع على جواز ولو شاع ذلك
 التجهيد وما ذكره من جواز التجهيد النبى القصور مكنوع ولا يمنع القصوره فبما فعل عثمان كيف كان زمانه من التناحيض كما اعرض به
 التناحيض بما وثاها بان ما فعله النبى في غناهم حين من اعطاهم ما بعد من ثلثة من بيننا لما ان الصد كما لا يخفى في موضع من ولا
 جمع التمهيد واما قوله وانهم يتاجران عثمان مع جواز من رسول الله فهذا مع كونهم يردوا ما نوهج القلام ولا يمكن الاضاح في جزاها

[illegible][illegible]

که خواجه غفران علیه السلام فرموده اند
 در روز قیامت غفلت در میان خود
 یاد کرد که من غفلت کردم و
 از این بزرگتر که من غفلت کردم
 بیخبرم که من غفلت کردم
 معلق از آسمان که در روز قیامت
 این صومعه را در روز قیامت
 خواهم دید و در روز قیامت
 ملائکه را ملائکه

وطن اترق لہنا، رنجیدہ
 الہ میری ازالمع جو ان
 عشقین کاں صا دا دل لاکھ
 وجہیہ افغ عشق توں موم
 سیغید وغم تہن سر
 رزقہ

[illegible]

نافع

الاستنصار
القدح الطلع
او الشق طولاً

بنی تم و بعضها
على لغة

سہل

والثاني ان جعله فداؤه لوجه رسول الله والثناء لشداده بانه توقف حين نزع الاصحافا فانه لما شئت اسبغها وانما جعله فداؤه لوجهه فنهضت عن سوا البند
على اسبه وبل على ذلك لانه كان في كل يوم من الاصحافا فانه على النبي التبريد حتى شئت اسبغها فانه لما رأى الشوق الى
وقاية السهم باليد عن خوفه وشل الاصبع لم يمتد يده الى التبريد وشل الاصبع بشل اليد وشل اليد على شل الاصبع لم يكن من غير
قوله صلى الله عليه وآله من صوره ولا ذل من خذله وهو يدل على كبر الشاة وان طهرت كما من همل الحرب والفرار دون التكوّن القار والما كذا
من غير ما كان من وجهه بانه رسول الله فتح فذلك من اجابته من كن بفرجه ما بينه وبين الله وانما كان من وجهه بوجهه فلا يفرغ على ذلك من غير
صعوده على اهل البيت اذ كان من اهل البيت والفرقة لانه زاد الحرج على كل من كان من اهل البيت واما ما ذكره بقوله ولا يفرغ على ذلك من غير
على الخا فمروده بانه لو لم يفرغ على الان خصوصه ذلك لكان ما ذكره انما يشاءه من غير الله لاسا لانه انما كان من وجهه بوجهه فلا يفرغ على ذلك من غير
لخشي الدوار ونهضت عن سوا السهم بل على كبر الشاة وان طهرت كما من همل الحرب والفرار دون التكوّن القار والما كذا
الثالث عن جيل من اسما من قول كان رسول الله ببغيت جيش اسما طلبا الفضا بدو ليكن خيرة الاسلام الى ملوك الشام فلا يفرغ على ذلك من غير
ذكره ما ناله من اهل البيت والفرقة لانه زاد الحرج على كل من كان من اهل البيت واما ما ذكره بقوله ولا يفرغ على ذلك من غير
مدى بالاسلام ودخلت في سكر النبي وابته مضاهمة الظاهر في الملبى كان موجبا لاختلاف النبي واول المرتبة انما جعله فداؤه لوجهه
المرافقة البتة والمغلوقة كان من اهل البيت والفرقة لانه زاد الحرج على كل من كان من اهل البيت واما ما ذكره بقوله ولا يفرغ على ذلك من غير
بعد ذلك عليهم فلا يبقى له وجه عند النبي وضميت لجاهه وسلطته وان دفع عند النبي دما غلبوا عليه وبشر اهل البيت واما ما ناله من
كلام التائب لسكن من اهل الحلة فمروده بانه لو لم يفرغ على الان خصوصه ذلك لكان ما ذكره انما يشاءه من غير الله لاسا لانه انما كان من وجهه بوجهه فلا يفرغ على ذلك من غير
على انه من اهل الشاة ومن غير ما كان من وجهه بانه رسول الله فتح فذلك من اجابته من كن بفرجه ما بينه وبين الله وانما كان من وجهه بوجهه فلا يفرغ على ذلك من غير
عبد الرحمن اليه في ذل جيل من اسما من قول كان رسول الله ببغيت جيش اسما طلبا الفضا بدو ليكن خيرة الاسلام الى ملوك الشام فلا يفرغ على ذلك من غير
وعبد خيرة في صالحه وقد راي ابن عمر وهو السرا بكنة فمروده بانه لو لم يفرغ على الان خصوصه ذلك لكان ما ذكره انما يشاءه من غير الله لاسا لانه انما كان من وجهه بوجهه فلا يفرغ على ذلك من غير
النبي في سنة ٢٧٠ اذ امانة ابن هبيرة وكان اسمعيل اليه خالد يقول السرا بكنة فمروده بانه لو لم يفرغ على الان خصوصه ذلك لكان ما ذكره انما يشاءه من غير الله لاسا لانه انما كان من وجهه بوجهه فلا يفرغ على ذلك من غير
عبد الرحمن السرا بكنة فمروده بانه لو لم يفرغ على الان خصوصه ذلك لكان ما ذكره انما يشاءه من غير الله لاسا لانه انما كان من وجهه بوجهه فلا يفرغ على ذلك من غير
عن الحسن بن مالك اذ راجع من صحاح النبي منهم سعد بن وقاص وابو سعيد الخدري وابن عمر وعمر بن الخطاب وابن عباس وعبد الله بن مسعود وشعبة بن ربيعة
والحسن بن صالح قال في صحيحه اسمعيل عبد الرحمن السرا بكنة فمروده بانه لو لم يفرغ على الان خصوصه ذلك لكان ما ذكره انما يشاءه من غير الله لاسا لانه انما كان من وجهه بوجهه فلا يفرغ على ذلك من غير
سمعه لانه بكنة فمروده بانه لو لم يفرغ على الان خصوصه ذلك لكان ما ذكره انما يشاءه من غير الله لاسا لانه انما كان من وجهه بوجهه فلا يفرغ على ذلك من غير
واهل الحلة فان اهل البيت وضع الحشر والانزال على الله وسولما فاما هو على التوضيح اضطرارهم من مهابم الباطل بين الاما السرا بكنة فمروده بانه لو لم يفرغ على الان خصوصه ذلك لكان ما ذكره انما يشاءه من غير الله لاسا لانه انما كان من وجهه بوجهه فلا يفرغ على ذلك من غير
من اهل السنة ويحكي عنهم بكونه فقه او عدا لكن السرا بكنة فمروده بانه لو لم يفرغ على الان خصوصه ذلك لكان ما ذكره انما يشاءه من غير الله لاسا لانه انما كان من وجهه بوجهه فلا يفرغ على ذلك من غير
الثا الشيخ له هذا الجواب عن طاعن في انما روي عنهم الطعن في الروم والفا فغضا ليدفع لوجهه بوجهه فلا يفرغ على الان خصوصه ذلك لكان ما ذكره انما يشاءه من غير الله لاسا لانه انما كان من وجهه بوجهه فلا يفرغ على ذلك من غير
ولعمري ما نلت جوا ما ذكره من الاشياء شعيرة فمروده بانه لو لم يفرغ على الان خصوصه ذلك لكان ما ذكره انما يشاءه من غير الله لاسا لانه انما كان من وجهه بوجهه فلا يفرغ على ذلك من غير
مدا لعلنا اذا ما قال فمروده بانه لو لم يفرغ على الان خصوصه ذلك لكان ما ذكره انما يشاءه من غير الله لاسا لانه انما كان من وجهه بوجهه فلا يفرغ على ذلك من غير
كثرة منها ما روي في الصحيح بكنة فمروده بانه لو لم يفرغ على الان خصوصه ذلك لكان ما ذكره انما يشاءه من غير الله لاسا لانه انما كان من وجهه بوجهه فلا يفرغ على ذلك من غير
سمع موبة لعله من جابه فقال ابن عباس فداه رسول الله حمزة لان جابه اليه الكهانة في السنة فمروده بانه لو لم يفرغ على الان خصوصه ذلك لكان ما ذكره انما يشاءه من غير الله لاسا لانه انما كان من وجهه بوجهه فلا يفرغ على ذلك من غير
اهل السنة والجماعة موبة لعله من جابه فقال ابن عباس فداه رسول الله حمزة لان جابه اليه الكهانة في السنة فمروده بانه لو لم يفرغ على الان خصوصه ذلك لكان ما ذكره انما يشاءه من غير الله لاسا لانه انما كان من وجهه بوجهه فلا يفرغ على ذلك من غير
رسول الله خرج الى الشام فمروده بانه لو لم يفرغ على الان خصوصه ذلك لكان ما ذكره انما يشاءه من غير الله لاسا لانه انما كان من وجهه بوجهه فلا يفرغ على ذلك من غير
مدخله من عمر بن الخطاب فمروده بانه لو لم يفرغ على الان خصوصه ذلك لكان ما ذكره انما يشاءه من غير الله لاسا لانه انما كان من وجهه بوجهه فلا يفرغ على ذلك من غير
ابن الروميين على موبة لعله من جابه فقال ابن عباس فداه رسول الله حمزة لان جابه اليه الكهانة في السنة فمروده بانه لو لم يفرغ على الان خصوصه ذلك لكان ما ذكره انما يشاءه من غير الله لاسا لانه انما كان من وجهه بوجهه فلا يفرغ على ذلك من غير
مكة في السنة فمروده بانه لو لم يفرغ على الان خصوصه ذلك لكان ما ذكره انما يشاءه من غير الله لاسا لانه انما كان من وجهه بوجهه فلا يفرغ على ذلك من غير
ابن الروميين كلام على بن عباس وعمر بن الخطاب فمروده بانه لو لم يفرغ على الان خصوصه ذلك لكان ما ذكره انما يشاءه من غير الله لاسا لانه انما كان من وجهه بوجهه فلا يفرغ على ذلك من غير
حين هو ابن عثمان فمروده بانه لو لم يفرغ على الان خصوصه ذلك لكان ما ذكره انما يشاءه من غير الله لاسا لانه انما كان من وجهه بوجهه فلا يفرغ على ذلك من غير
موبة لعله من جابه فقال ابن عباس فداه رسول الله حمزة لان جابه اليه الكهانة في السنة فمروده بانه لو لم يفرغ على الان خصوصه ذلك لكان ما ذكره انما يشاءه من غير الله لاسا لانه انما كان من وجهه بوجهه فلا يفرغ على ذلك من غير
الشهيرة ومنه اهل السنة والجماعة انما كان على الجاهلية ولا نزع لاحد من اهل السنة هذا وان كل من خرج على
كانوا باطلا على اهل البيت ولكن لما كانوا اهل البيت فمروده بانه لو لم يفرغ على الان خصوصه ذلك لكان ما ذكره انما يشاءه من غير الله لاسا لانه انما كان من وجهه بوجهه فلا يفرغ على ذلك من غير

سبب من اسس
عبد الرحمن بن ابي ذؤيب
قيل ابن ابي ذؤيب
ثم كان ادم السيمان

المنصرم

احمد علیہ السلام علیہ السلام
احمد علیہ السلام علیہ السلام
احمد علیہ السلام علیہ السلام

شهد بها خربة النبي عليه وآله فاستجاب الله دعائه ودعوى كل مؤمن بالله والذين دعوا النبي صلى الله عليه وآله والعهودهم كانوا مناضين
 او كما راجعهم بمكاظرة من موطنة وخصوصا في القبي والذين كان ياكل الطعام عندنا بل عند الدعوى كصحة على الناس في احوالهم في الدعاء اليهم
 الفاعل الذي اذاع عثمان في موطنة واهتم في معادته في الدنيا خلافا على رسول الله اذ نبه على كمال الحسنيين في الصوم عثمان ان يظهر عثمان
 مودة كاشرا لونا في ذلك النجوم من المبالغة مع نفعه في حجة القرآن على نفع الاقوام ما وقع في نظر القران من الفتوى عن مودة الكفار بقوله
 تعالى لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم او ابنائهم او اقرباءهم او عصبهم فم ومنهم من
 في الشكوة في الميثاق عليه انهم اسرى مرض مودة باخراج المشركين من جزيرة العرب فلو كان الحكم محكما عليه عند الكفر والشرك كيف
 جازله انما لم يلدن بعد النبي وورد ذلك الامر في حق المشركين **أَلَمْ يَكُنْ لَهُمُ الْآيَاتُ أَنْ يَدْعُوا بِهِمْ أَنْ يَدْعُوا بِهِمْ أَنْ يَدْعُوا بِهِمْ**
 فدروا في احوالنا في حق من خرج به الله الحكيم المشهوران مودة فلا يسل في دعاء النبي بموض الجمع ولعله ما راجع الكيف في ان
 يجال مودة حيث شئتوا من عوى الكلب والجملة اذ لم يجعل الله في دعاء النبي في مودة رعدة كذا في الباطن دل على ان كان كافرا
 او منافقا كذا في المصداق ذكر من ان كيف تجا مودة ان يخلص بالاكله فغاضوا عنه كيف جاز لا يعجزون لا يوصل النبي الى موطنة
 بجهرا نداء مشغولا بالاكل من عجزان في جميعه الا عند اريد ذلك كيف جاز النبي ان يبال مودة بل ذلك الدعاء الذي ظاهره خصه في
 قول ابن عباس لما نكل الطعام واقاما ذكره من انه دعا على بعض المسلمين بقوله **كُنْ كَمَا كُنْتَ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ** وقوله في
 صريح به الشيخ ابن حجر في مقدمه من كونه بصريح الجواز ما فيها اكله فينبغي ولا يرد بها حصة لو كان الكفار في تربيتهم كتره في
 قال ابن حجر فيهما الدعاء عليه باللعن والقتل ولا يفتد ذلك كذا في قوله عفي عنه في فاعلقه ففصلوا صله ان لم تكن كانت
 اذا مات لها حكم حلف شرفها فكان دعا عليها من ذلك لكن لا يفتد مظاهروا انهم في وقت من وقت من ان يفتد مظاهروا انهم في وقت من وقت من ان يفتد مظاهروا
 انها من لعنهم بمحق الحجج انهم في وقت من وقت من ان يفتد مظاهروا انهم في وقت من وقت من ان يفتد مظاهروا انهم في وقت من وقت من ان يفتد مظاهروا
 بدكره اصلا لعنهم عن الجواب ويحذف كذا حفظ النظام الكتاب هو القبول **فَاَلَمْ يَكُنْ لَهُمُ الْآيَاتُ أَنْ يَدْعُوا بِهِمْ أَنْ يَدْعُوا بِهِمْ أَنْ يَدْعُوا بِهِمْ**
 من جرح الخطاب ودوى الجحش في الجمع بين العقوبة في لعن الله بن عمر خلف على حصصه وبوسانها نظف فلك فكان من ان يفتد مظاهروا
 فلم يحصل لمن الامر في حق فالحق بهم فاتهم في نظر فلك والخشون يكون في اجناسا صلتهم من فتم فلم يدر حقهم في هذا فافترقا الناس
 خلب مودة فقال من اراد ان يتكلم في هذا الامر فليطلعنا فتم في حق فتم ومن انبه في الجحش وادعوا عبد الله بن عمر ان يفتد مظاهروا
 فاسكن الجواب فان كان ما قاله مودة حقا فادركه من الخطاب في اخذ الخلفه باطل وان كان باطلا كيف يجوز لعنهم على نحو
 المسلمين وفيما ان النبي كان بطنه دائما ويقول الطاهري بن الطليق لعن بن النعمان وقال ان الله مودة على من يفتد مظاهروا
 مؤلفه فلو لم يلم برك شر كرامة كون النبي ميعونا بكتب بالوحى ومنه ما بالشرع وكان يوم الفتح باليمن بطس على رسول الله وكتب في
 ابيه محضين جوب بهت به الاسلام ويقول له انما ان الى بن محمد وضعت حيث يقول الناس ان بن هذا الخلفه عن اخرى وكان الفتح في
 شمر مضافا لثمان سنين من قدوم النبي الى المدينة ومودة يومئذ يقبل على الشرع عا دى بن رسول الله لا كان فلهذا مودة من بن
 بكرة فلما لم يجد له ما يرضى الى النبي في مصطفا ظم الاسلام وكان اسلامه قبل مودة بمسنة اشهر و طرح نفسه على الهياكل لتسليم الوو
 الله ضيق عنه ثم شفع اليه لم يكون من جملة خت معشر لكتب له الوسايل انتمى **وَقَالَ النَّاسُ خَضَعَ لَكُمُ اللَّهُ وَطَنَكُمْ** مودة كان يرضى
 انه الحق بالخلافه من غير ان يبعد هذا لان كان يدعى له الحق من امر المؤمنين على في حوزة واقام خلافه فتح عليه وحق عليه ومنه في جوش
 المسلمين وفضل ما فعل بما لا يفتد ان يذكروا له احده واسباءه فلا يبعد ان يرضى مثل هذا في عمر من خالف الحق وخاضع في اكل الخطاء
 مدعى كل ما يكون خطا ولا امانه له على المسلمين ولا شرط في ما من حقت بل اخذ الخلافه والمملكة مودة بالنبوة كان رسول الله في الخلافه
 بجائز ثلثون سنة ثم بعد ذلك يكون ملكا عضوا والحق مودة اسلام بعد الفتح بابا مشرقا ثم في **لَوْ أَنَّ بَنِي إِسْرَءِيلَ** مودة انهم
 احتجوا من جرحهم بنظر الامر عليه وهو حيث كان من تحت انما منه عند جهود اهل الله ثم كما ريد بيع على في ذلك الملال كان بمنزلة
 نفسا ويحتمل فيها ان ذكروا من الحرب والغنا ان انه بطل في لدة عثمان بن عفان من تحت لهما من كاشفهم وما يفتد ان يبن عليه ان يوزم ما ذكروا لهم
 ميثاقا وعرضه في انما صحت وقوع اسلامه مودة بعد الفتح انهم يكن من حيا في النبي ولا ميثاقا ووجهه ما روى ابن بابويه في كتاب
 عتوانها الصوابا سنا الى اخذ تحت من اسحق الى فلكه فالصديق في له فالحلف رجل نحو اسنا بالاطلاق ان مودة ليس في تحت رسول الله
 في ايام الوفا فافترقا في بطلانها ففصل الوفا فافترقا في بطلانها ففصل الوفا فافترقا في بطلانها ففصل الوفا فافترقا في بطلانها ففصل الوفا
 انما لم يفتد في وقت من وقت من ان يفتد مظاهروا انهم في وقت من وقت من ان يفتد مظاهروا انهم في وقت من وقت من ان يفتد مظاهروا
 خيرة ولا مودة بكرة الفتح في بطلان الجحش ولم يبعد هؤلاء اصحابا باله في من جوا في قوله **فَالْمَعْزُومُ** رضى الله عنه ومودة ما يفتد مظاهروا
 ابنت النبي في مودة يقول الطاهري عليه السلام مودة انتمى **وَقَالَ النَّاسُ خَضَعَ لَكُمُ اللَّهُ وَطَنَكُمْ** اقول ان مودة فلا يحكم بانها انما

في هذا الخبر
 في هذا الخبر

في هذا الخبر
 في هذا الخبر

في هذا الخبر
 في هذا الخبر

[illegible]

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا إِنَّهُ لَكَفَّارٌ ذَلِيلٌ
وَإِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ

مفتاحین علی
لصحاتہ باعصانہ
ما بقا من امنہم
علی مؤمنہ الصباہ

ملنا

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ملک بنور العنبر خورشید کا گنبد اور لایہ
دوق (الاسٹیکس) کی سطح پر
موجود الصندھ قریباً نصف قطر

[illegible]

ای
لعل الکتاب
مستقل الانساب
نزل احد فلا
مفتوح

كجاء لغيرهم من طوائف العرب معاداة بعضهم مع بعض فقد دنا بن حجر في صواعق قرآن يؤمنهم ويحفظهم كانوا اعداء لبعضهم في الجاهلية وكما
 لان كلام الله فلم يأت ذلك في دفع كلام الكفار تلك الاحقاد والضغائن الجاهلية كانت وكوفا في قلوبهم حين الاسلام ايضا ولم يتبع عنهم الجاهلية ولا رخص
 الخلافة من اهل بيت النبي راجع قريش على فقههم عن ابيهم النبي ربه الله تعالى لهم لما كان لا لاحقاد الجاهلية ولا ضغائن البدرية وقيل اهلهم
 اذ بهم بالشوق والرضوخية وعرض المص من ذلك فضع ما يقول هذا السنة من ان الاضغان والاحقاد الجاهلية قد نفيها الله تعالى عن قلوبهم بقوله
 ونزعنا ما في صدورهم من غل فحصل الدفع من لولا كان المراد بفتح الغل في قوله تعالى نزعنا من قلوبهم جميع قريش ولا تضاد دون جماعة مخصوصة من قريش
 الله عز وجل انما ذلك في تلك بما صدق من ان الغل عن قريش والاضغان في زمان رسول الله وما بعده وانما ما ذكره مرتباً عنهم الى النبي رسول الله
 فلم يقع في هذه الواقعة ولم يكن رسول الله من الانتقام عن الرجل الذي في باله انك حتى سكك عليه السلام على الناس في الاربعة بعد الجاهلية
 الشائع في ابا جحوة لبعض الجاهلية او لطبع جاهل يدعى امتناع ظهوره في ذلك واشد من عندهم بعد خاتمة ولما ما ذكره من ان العلم بذكر محاسنهم
 ومساوئهم قد اشترى الى جنة ذلك سابع ايماناً صله انما لا يسب من المصداق حسنات جماعة يعتقدون انهم احبطوها بعد ذلك بحال غنى حاله
 غناؤه او تقليد لاسلامه على حاله انما لا يسب من المصداق حسنات جماعة يعتقدون انهم احبطوها بعد ذلك بحال غنى حاله
 النبي في حياته في قريش وهم يمانه لا يوحيدان يتركوا نضر رسول الله بعد فاته صلى الله عليه وسلم بعض مقدما منه يقول ان المصداق كل من سخره لا يدعى الجاهلية
 تركوا النضر بل الجاهلية المتأخرة للوقوف وقد وقع جملتها على حاكم انقل وقوع ولما قولهم ان النضر ان معبد المصداق في بعض سيرة ابي بكر فذكره في جوابه من
 انهم علوا النضر المخصوص عليهم لكن شبهوا عليه السلام بالاسرار باشتغال المصداق على النبي صلى الله عليه وسلم فلم يفهم ذلك ذلك كمال حال المصداق بعد الله ورجعوا و
 الحجة في سندنا في هذه في صحيح مسلم من المتفق عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم قد قتل جماعة من اهل الجاهلية ابو سفيان بن الحارث بن هشام فقال يا رسول الله
 ابدت قريش قريش فلا ترضي بعد اليوم فقال من دخل في ابني سفيان فهو مني ومن اتى في سيرة فهو مني من غلبوا به فهو مني فقالوا انصار بعضهم بعض
 في ان الرجل لا يركب رغبة في قومه رافة بعينه تروق وابنه اما الرجل فعند رافة بعينه تروق وعينه في رافته فلنظر انما فعل جوارحهم من
 الانصار مثل هذا القول في حق النبي صلى الله عليه وسلم وروى الجاهلية في صحيحهم في مسند عائشة في قولها لان لغوكم عهد حديث الجاهلية وفي رواية عهد حديث
 الكفر في رواية عهد حديث بالشرخا فان ان ينكر قلوبهم لا مرث بالبيت فهدم فادخلت فيه ما اخرج منة واقوفة بالارض جعلت له ما بين ابا
 شقيا واما ما عجز بها فبلغت به اساس برهم فانظر بها بالتمكين برون في مطالع احاديثه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان شقي قوم عايشة وهم عليان المهاجرين
 والعصاة من سوء قلوبهم وقد الكفر واصلاح بناتها وكيف يحصل الاختلال بعد في اهل بيتها الذين صدوا امامهم وعلمهم واثارهم في قلوبهم
 الناس يخفون الله اقول ما ذكر من قول الانصار ان الرجل اذ كره رغبة في قومه فهذا كان من غاية شدتهم في الدين وكانوا يحبون ان يقتلوا
 الكفرة المشر من وابنه كانوا يخافون من ان يهتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاقامة بكذبه فيك المدينية ولهذا دعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهم الجاهلية كما قالوا
 مما كنتم ثمان الكرم من بعد هوانه ولما ما ذكر من حديث عائشة فانه يدل على ان هذا الرجل الصحيح لا يعرف كلام العرب صلا فان المراد من خطاب
 عائشة في الحديث ان قومها حديث عهد بالكفر لا يفتح لهم بل المراد القريش كمالهم ومن غادة التكاليف لبيت المقدم الى الحطاطة كانوا من قريش والرسول
 ان المراد في قريش جعله من المطاعين هذا اجل مرجع بينهم كل من يعرف العرب وانما كلف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قريش بناء الكعبة ليجعل ثمة عهد قريش الاسلام
 وكما مضى لان ذلك اذ ان قلوبهم من قبل الغنائم والقرش لانه لم يرد قومه عايشة وهم بنو قريش فانه لم يكونوا في ذلك اليوم من الاعيان في قريش ولم يرد بالمر
 وطعن لا يخفى في قولنا ما ذكر في هذا المقام اشبه بكلام المرد من كلام من يعقل بكم من ذوي الشعور ولهم ان لو فكل انسان استخف و
 اجتهاد ما استخف من هذا وذلك لظهور ان طعن الله صلى الله عليه وسلم على كلام الانصار لا يربط بالنظر الى كراهتهم رغبة رسول الله صلى الله عليه وسلم الى قريش حجة من لم يخلوا
 هؤلاء الكفرة حتى يكلفوا توجيه ذلك ما لا طائل يتخذ بل الطعن انما هو بالنظر الى تغييرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم بالرجل دون النبي صلى الله عليه وسلم نحو ذلك فان السبيل
 في عرض الكفر لعل ان يكون لغصدا لاهانه والاستخفاف كان هذا انما سبب لظهوره لاهانه قد عجزت به الى ههنا وفي غيره من المواضع بالرسول
 لغصدا في ذلك لا يخفى ولا ما قول الكفرة من بعد هوانه فكل من ما وقع عن القوم من الاستخفاف بالنبي صلى الله عليه وسلم في حق الحق هو في هذا الكفر لظهور الله
 سدا وما ما ذكره الجاهلية عن استدلالهم بحديث عائشة فهو باق في الحقيقة لا طائل يتخذ فان الله قدس سره لم يبدل المراد من القوم في قريش بل
 ان المراد به هو القريش كقوله هذا دخلوا في حصول عرضه من تخصيص الطعن فان بني قريش كما اعرضه لاسباب ههنا وذكره غيره اذ قال قوم
 قريش لم يكن خوفه صلوات الله عليهم منهم فقط وكذا لا يقع الاختلال بعد في اهل بيته من محبة قريش وشيخهم بل من اتفاق طوائف قريش على ذلك
 فلو خفف القوم بينهم لزم كلامنا في حق من المصداق تقيدهم في كونهم في قريش من اعيان قريش بذلك اليوم فانهم قالوا الله رفع الله قدره
 وروى الترمذي في صحيحهم بين الصحيحين مسند عائشة عن عبد الله بن عمرو بن العاص في الحديث الواحد عشر من قريش مسلم قال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله رفع الله قدره
 خزائن قريش في يوم انتم قال عبد الرحمن بن عوف بن كعون تكون كما امرنا رسول الله فقال رسول الله تعالى فاقضوا ثم تحاسبوا ثم تنبأوا وادركتم ان الله عز وجل
 وفي رواية انتم تظلمون الى مساكن المهاجرين فيقولون بعضهم على قاي بعض هذا من منة لاهان بنهم في قال الناس يخفون الله اقول
 هذا يخفىه وقيل هو ارشاد لاهان النافق والظالم لاهان بنهم في قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم احبطوها بعد ذلك بحال غنى حاله

بالسنن والروايات
 عن حسن الجاهلية
 اصل بيتهم في الجاهلية
 الى عن ذلك نعم اما في ذلك

في الصحيحين
 في صحيح مسلم
 في صحيح البخاري

انما هو
 النافق والظالم

ومنه
 في صحيح مسلم

[illegible]

[illegible][illegible]

المستعملين في العمل
في جميع أنحاء العالم
من أجل تحسين الإنتاجية
والجودة في العمل
والتعاون بين الموظفين
في مختلف المجالات
والتخصصات المختلفة
في المؤسسات والشركات
والمؤسسات التعليمية
والبحثية والخدمية
والمؤسسات الحكومية
والخاصة والمختلطة
والمؤسسات الدولية
والعربية والإقليمية
والوطنية والمحلية
والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
والكبيرة والمتعددة الجنسيات
والمؤسسات الناشئة والمتنامية
والمؤسسات القائمة والمستقرة
والمؤسسات المتغيرة والمتحركة
والمؤسسات المبتدئة والمتقدمة
والمؤسسات التقليدية والحديثة
والمؤسسات المحلية والعالمية
والمؤسسات الفردية والجماعية
والمؤسسات الربحية وغير الربحية
والمؤسسات التجارية والصناعية
والخدماتية والثقافية والتعليمية
والصحية والرياضية والترفيهية
والمؤسسات الدينية والفنية
والسياسية والأمنية
والمؤسسات البيئية والزراعية
والمؤسسات السياحية والتراثية
والمؤسسات الإعلامية والاتصالية
والمؤسسات العلمية والتقنية
والمؤسسات القانونية والدينية
والمؤسسات الاجتماعية والعملية
والمؤسسات الفكرية والفنية
والمؤسسات الرياضية والفنية
والمؤسسات الثقافية والفنية
والمؤسسات الترفيهية والفنية
والمؤسسات التعليمية والفنية
والمؤسسات البحثية والفنية
والمؤسسات الخيرية والفنية
والمؤسسات المهنية والفنية
والمؤسسات الأكاديمية والفنية
والمؤسسات البحثية والفنية
والمؤسسات التعليمية والفنية
والمؤسسات البحثية والفنية
والمؤسسات الخيرية والفنية
والمؤسسات المهنية والفنية
والمؤسسات الأكاديمية والفنية
والمؤسسات البحثية والفنية

جماع و فضیلت و سفا موی العظام و فضیلت
نقاد و فضیلت ایچ عیله انکاسم بنیام و فضیلت
طریقه

[illegible]

لهم ما ذكرنا من الاشارة وما قول هذا يصمد ما ذكرنا قبل ان يحرك ان له هذا التفتت فمرور بان ما ذكره قبل انما اخذ من هذه القضية وهو ما يصلها
 عليه عليه ولا لانه لا يملك الاعيان نفس الغطاء ولا لانه لا يملك الاعيان نفس الغطاء ولا لانه لا يملك الاعيان نفس الغطاء
 ان يرضى بصفته فقول نعم كان ينبغي ان يكون قد كان يحسن عن تشييع الناس له بان يقتل صاحبها كما رواه انما صاحب سابقا حيث قال فقد
 ثبت في الصحاح ان عمر قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني سئلت عن رجل يقتل رجلا من اهل بيته او من اهل بيته او من اهل بيته او من اهل بيته
 الغنم وعدم تكن القوم له وفي ذلك كما يرشد اليه ما رواه القم سابقا من صحيح مسلم وفي حديث عائشة من قصة الاطراف قالت فام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من بعد ان من اجل قد بلغ اذاه فلما يوق فوالله ما علمت على اهل الاخر ولا قد يكون رجلا ما علمت عليه لا خير وما كان يدخل على اهل الامم في قما
 سكتهم هذا وقال لعنه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان من الاوس ضربا عنق او كان من اخواننا من خرج امرتنا فقتلنا امركا قالت فقام سعد بن
 وهو سيد الخزرج وكان رجلا صالحا احتمل الحمية فقال لسعد بن معاذ فقاتل سعد بن معاذ عنده كتب لعنه لقتله فانك منافق تجادل عن المنافقين
 فتار الجاهل بين الاوس والخزرج حق هو ان يقتلوا ورسول الله صلى الله عليه وسلم على النبي فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعظهم حتى سكنوا وسكت الحديث ويؤيد هذا
 ايضا ما شر من حديث عدل فانك تعلم ولما علمته وعمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود فقلعه لاجل انه لم يبلغ في تشييع اتفاق عنه مبلغ ولا الناس
 كانوا يهاونونه ويخافونه اطعن هذه كالم من فعال منيع النوى ومع الرواهل يبين عليه السلام بعد من حديثه وهو عن حديثه يدل على ان عمر كان
 يخاف من ان يظهر احد غيره فبما على الناس ما ذكره من فعل عمر موافق له في ما شره فوهم باطل لان فعل عمر فافهم فيه ما هو مخالف الحكم النبوي
 وضرب وجهه من عزة النبوة الامامية يستوثق عليه كما عرفت فكيف يكونون موافقين فيكونوا موافقين في قولهم ففعلوا لذهاب الامية فان
 مجرد هذا القول لا يدل على وجوب جلاء الاهل عند عرجي يكون موافقا للمسالمة الامامية واما ما ذكره من الشهادة وهذا ما ليس كافيا في نقاشنا
 من الناس عند الامية فسلم لكن الامية لم يفر من الحديث المذكور حكم النبوي يكفيه الشهادة وحده في الجاهلية كما فهمه عرجي يظهر الوانفة بينه
 بين الامية فبما على الجاهل ان سئل الاستعداد في الاصل والاصول خارج القطر لغيره فوقع في الاصل والاصول خارج القطر لغيره فوقع في الاصل والاصول خارج القطر لغيره
 للامية ففهمه عليهم السلام والموافقة لما يكون نادرا اتفاقا واما ما ذكره من عمر كان امير المؤمنين ورسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعد ضرب عمر لانه
 صبره من اساءة قال ادرك ما يضرب الامراء والمقبرون للثلاثين سائرا بخونه فهدى سنده رقبة كسوة يبا في ما ذكره الناصب بقا من الخلفاء
 لم يكونوا كالمملوك الذين يتناقصون في الملك خاشع من ذلك
 اصحابنا صاحب جواب قاله الشيعيون ان النبي صلى الله عليه وسلم على كماله عرجي حلفا محمدا عن قربة به حيث لما ابوابان هذه سنة هجرية لانه لا يجمع النبوة
 والامامة في بيت واحد بل في مثل هذا القربى الكبرية النبي ولا احد من خياله صاحب فعند الناصب شدة من دنس عرجي وعرجي لم يولد عند عرجي
 ذلك بان عمر رضي الله عنه لا يملك ان كان من هؤلاء الذين يملكون بين الصحابة كما اتفق من واثاب الحميد فخطب كما ذكرنا من قبله في رواية عن رسول الله
 لكان في عرجي حفظ حال عرجي فبما واما ما ذكره من ان ما وقع من عرجي من الاعراض على النبي يوم الجدي بتهمة طردت لرسال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سال
 ابا بكر حتى ارتفع الشك فيعذر ولا ان على تقدير وقوع الشك في ذلك كان ينبغي ان يثاب في ذلك عن غيره من الصحابة كما سال عن ابى بكر بعد ذلك فقول
 يقال وعلى ان لا يشك لكان معذرة في الرجوع الى النبي والنسأل عنه لكن لا على سلبه بل ودوا لكان الذي لا يخفى شناعة جولي الى الابصار وقوة
 في جواب عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعصية هو ناصري جريح في تادى النبي عن ذلك الخطاب الصادر عن ابن الخطاب كفى في ذلك على عدله عن طرد
 الصواب من العجب ان مقتوفة الجحيم يقولون ان من مثل اطلالهم لا اعراض على شيخنا فابا في ذلك يجوزون مقابلة الخطاب النبوي بثلث هذا
 لهذا فيغيره من عرجي من رعاة البصرة على ان يكون منهم الجحيم في شرح منازل السائرين ان يعلم المستصير ان ما عرجي انما يتول مصادره عن
 حقيقة صفة صفة لا يضاف متبهمها في بعد مكرها بل يكون اصناما عاقبة اتباعها اذ هي حق متبع الحق لا خوف عليه فيعلم من خلال عمر هذه الدرجة
 في الانكار على النبي انه لم يكن من اهل البصرة والاستبصار وكفى بذلك سقوط عرجي بجزالة العبث وثانيا انه لو كان عرضة مجرم دفع الشك اليه فهو
 اساءة لا بد فلم ييطان قلبه بجواب النبي وطمان الجحيم مع كونهم من ذلك الجواب بهذا يعلم ان عرضة عن السؤال ما ساء على بكر كما كان بش
 التشييع على رسول الله صلى الله عليه وسلم واظهاره وروا عن عرجي عليه الاستظهار بكونه فافقه او كبره فذلك فلما راى ابا بكر لم يوافق فبما سكت واما ما ذكره من ان
 الانسان يرضى عن مثل هذا فلم يكره انما صاحب يدعون الناس لعرجي وعلى الجاهل ان وادفا فوضعا الانبياء والملائكة فالجواب وتباعد مثل هذا عنه
 ولعله في الناصب على حد ما عرفت من كون جلفا جافا جافا هلاما مستويا في اذاه الجاهلية على اعراضه عليه مثل ذلك رواه معذرة
 في صفة ما هو اشد من ذلك عنهما ما استشهد به من الابرار كبرية فالذليل على جوار اساءة لا بد في السؤال اليه على النبي صلى الله عليه وسلم وهو طرد فبما ما يدل
 عليه لا بد كما ذكر في تفسيره ان النبي صلى الله عليه وسلم في حاله العدا على طرد ما يشبهه لوسوسه وحديث النفس من عالم البشرية لا
 على الظن الذي هو ترجيح الجاهل بين على الاخر لان رسول الله صلى الله عليه وسلم وبان مفاده متر عرجي صفة لا اختلاف وقد يقال للمردن المر
 اليه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاله العدا على طرد ما يشبهه لوسوسه وحديث النفس من عالم البشرية لا
 وهذا ثم فان وقع مثل ذلك لم كان معذرة بطريق الاولى على ان الكلام في انه بعد جلد عرجي اذ في معرفة حال النبي ان يقع منه فبما مثل ما وقع

فان قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم على كماله عرجي حلفا محمدا عن قربة به حيث لما ابوابان هذه سنة هجرية لانه لا يجمع النبوة والامامة في بيت واحد بل في مثل هذا القربى الكبرية النبي ولا احد من خياله صاحب فعند الناصب شدة من دنس عرجي وعرجي لم يولد عند عرجي ذلك بان عمر رضي الله عنه لا يملك ان كان من هؤلاء الذين يملكون بين الصحابة كما اتفق من واثاب الحميد فخطب كما ذكرنا من قبله في رواية عن رسول الله لكان في عرجي حفظ حال عرجي فبما واما ما ذكره من ان ما وقع من عرجي من الاعراض على النبي يوم الجدي بتهمة طردت لرسال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سال ابا بكر حتى ارتفع الشك فيعذر ولا ان على تقدير وقوع الشك في ذلك كان ينبغي ان يثاب في ذلك عن غيره من الصحابة كما سال عن ابى بكر بعد ذلك فقول يقال وعلى ان لا يشك لكان معذرة في الرجوع الى النبي والنسأل عنه لكن لا على سلبه بل ودوا لكان الذي لا يخفى شناعة جولي الى الابصار وقوة في جواب عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعصية هو ناصري جريح في تادى النبي عن ذلك الخطاب الصادر عن ابن الخطاب كفى في ذلك على عدله عن طرد الصواب من العجب ان مقتوفة الجحيم يقولون ان من مثل اطلالهم لا اعراض على شيخنا فابا في ذلك يجوزون مقابلة الخطاب النبوي بثلث هذا لهذا فيغيره من عرجي من رعاة البصرة على ان يكون منهم الجحيم في شرح منازل السائرين ان يعلم المستصير ان ما عرجي انما يتول مصادره عن حقيقة صفة صفة لا يضاف متبهمها في بعد مكرها بل يكون اصناما عاقبة اتباعها اذ هي حق متبع الحق لا خوف عليه فيعلم من خلال عمر هذه الدرجة في الانكار على النبي انه لم يكن من اهل البصرة والاستبصار وكفى بذلك سقوط عرجي بجزالة العبث وثانيا انه لو كان عرضة مجرم دفع الشك اليه فهو اساءة لا بد فلم ييطان قلبه بجواب النبي وطمان الجحيم مع كونهم من ذلك الجواب بهذا يعلم ان عرضة عن السؤال ما ساء على بكر كما كان بش التشييع على رسول الله صلى الله عليه وسلم واظهاره وروا عن عرجي عليه الاستظهار بكونه فافقه او كبره فذلك فلما راى ابا بكر لم يوافق فبما سكت واما ما ذكره من ان الانسان يرضى عن مثل هذا فلم يكره انما صاحب يدعون الناس لعرجي وعلى الجاهل ان وادفا فوضعا الانبياء والملائكة فالجواب وتباعد مثل هذا عنه ولعله في الناصب على حد ما عرفت من كون جلفا جافا جافا هلاما مستويا في اذاه الجاهلية على اعراضه عليه مثل ذلك رواه معذرة في صفة ما هو اشد من ذلك عنهما ما استشهد به من الابرار كبرية فالذليل على جوار اساءة لا بد في السؤال اليه على النبي صلى الله عليه وسلم وهو طرد فبما ما يدل عليه لا بد كما ذكر في تفسيره ان النبي صلى الله عليه وسلم في حاله العدا على طرد ما يشبهه لوسوسه وحديث النفس من عالم البشرية لا على الظن الذي هو ترجيح الجاهل بين على الاخر لان رسول الله صلى الله عليه وسلم وبان مفاده متر عرجي صفة لا اختلاف وقد يقال للمردن المر اليه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاله العدا على طرد ما يشبهه لوسوسه وحديث النفس من عالم البشرية لا وهذا ثم فان وقع مثل ذلك لم كان معذرة بطريق الاولى على ان الكلام في انه بعد جلد عرجي اذ في معرفة حال النبي ان يقع منه فبما مثل ما وقع

منوالله اغيرة

فناؤه المنصور والاصح

منكم بغير علم منكم بغير علم
على الاكل منكم بغير علم
منكم بغير علم منكم بغير علم
والله اعلم

وَدَعَا سُلَيْمُ ابْنَهُنَّ لِيُخْبِرَهُ
عَنِ اسْمِ امْرَأَةِ ابْنِ الْوَلَدِ
فَدَامَ اسْمُ امْرَأَةِ ابْنِ الْوَلَدِ
مِنْ الْوَلَدِ بِمَنْ فِي الْبَلَدِ
فَلَمَّا تَفَقَّهَ ابْنُ الْوَلَدِ
بِهَوْنِهِ فِي شَرَاهَا
لَمَّا رَأَى الْخَلِيفَةَ

[illegible]

أطعم رسول الله يقول سبع الفلم عرفت من النام حتى ينفط عن المجن حتى يراه ويعقل عن الطفل حتى يحمله فذره لغيره الرجم وذكر
 احد من حبله عن سعيد بن المسيب قال كان عمر بن الخطاب يبيع ابوالحسن بعض علباء انتهى في قال الناصب حفصة لله تعالى قول عمر بن
 جوابه هذا من الحكم التي حكم بها العام تذكره عالم بالشيء فرجع ولبس هذا طعن ولا شأن بالخلافه كانوا يفتقدون من العلم واستماعا انتهى في
 فذره من الجوابا طعن الطعن من الخلف من العلم فيقول هذا شأن خلف الجهل الجوهرة التورين من عظمه
 الدلائل بخلافه النبي من غير المعصومين واهل بيته انما هم من المظالمين للملوح المحفوظ كما اعترف ابن حجر في شرح البخاري ثم ان وقوع الاستعداد
 في ذلك عن عمر في هذه المسئلة على ان الزيادة من حيث في انما استبد بها بل بالماضي فمكة غير التي شرط المتقيد قال المصنف الله سبحانه وفي الجمع بين
 الصحيحين للحديث من عدة طرق منها في مسند ابن عباس قال كان الاطلاق على عهد رسول الله وابوبكر وسنن من خلفه عمر اثلث واثبت وعقل عمر
 الخطاب ان الناس قد استجلبوا في اركانهم فبناؤه فلو اصابنا عليهم فاضاء عليهم فليست في هذا من الجور وبعثنا الله ورسوله حيث جليل
 اثلث واحدة ويجعلها هو ثلث انتهى في قال الناصب حفصة لله تعالى قول عمر بن الخطاب عظمه اثلث واحد بل ارمم بالخلاف في السنة والطلاق انتهى في ان يكون
 اثلث مرة واحدة وقد اعتمد عمر من هذا ان الناس يستجلبون في اركانهم فبناؤه فلو اصابنا عليهم فاضاء عليهم فليست في هذا من الجور وبعثنا الله ورسوله حيث جليل
 لا يقع فقه واحدة وان لم يزل في الوقوع حكم الواحدة ولا يهتم بهذا من الحديث بالحاصل من جعل الواحدة في الحديث صفه للظفر وعن يجعلها صفه
 للظفر يعني الحديث كان الطلاق في عهد رسول الله يقع اثلث فقه واحدة وهو الطلاق البدعي والناس لم يكونوا يفتنون من هذه البدعة و
 يوفونوا السنة فغيره عن عمر بن عبد الله انتهى في قول وكلفهم في نداء قال عمر بن الخطاب استجلبوا وكان معناه على انما استجلبوا في اركانهم
 اثلث فقه واحدة فلو اصابنا عليهم فاضاء عليهم فليست في هذا من الجور وبعثنا الله ورسوله حيث جليل
 لا يصاب في السنة واحدة ولا يصاب في الطلاق في السنة واحدة فلو اصابنا عليهم فاضاء عليهم فليست في هذا من الجور وبعثنا الله ورسوله حيث جليل
 وثانها ان قوله والطلاق السنن لا يقع اثلث مرة واحدة فلو اصابنا عليهم فاضاء عليهم فليست في هذا من الجور وبعثنا الله ورسوله حيث جليل
 الطلاق بالبدعة والسنة وفي معناه اضاها ان احدا من السنة ما لا يجوز بها علة البدعي ما يجوز وعلى هذا فلا تتم موافقا والثاني وهو ان
 السنة طلاق مدخول بها لثبوتها بالبدعة والبدعي طلاق مدخول بها في حيث تفاسر طهر جامعا فيه ليس حملها وعلى هذا لثبوت
 ما استقر في المذهب على السنن لا سنة ولا بدعة فلو اصابنا عليهم فاضاء عليهم فليست في هذا من الجور وبعثنا الله ورسوله حيث جليل
 في جميع الطلقات اثلث لكن الافضل تفريقهم على الاثر والاشهر ان لم تكن ذات اثر فيمكن من الاحتجاج بالثبوت ان ندم انتهى فكيف يقول الناصب
 ان الطلاق البتة هو طلاق اثلث فقه واحدة وثالثها ان الزيادة من حيث في انما استبد بها بل بالماضي فمكة غير التي شرط المتقيد قال المصنف الله سبحانه وفي الجمع بين
 انهم كانوا يوفون بها دفعة واحدة وانما يكونوا يفتنون بها الا واحدة فهذا ليس بدعة ولا يثبت في الطلاق السنن غايه الامران يكون اثنان منها لغوا فلا
 يصح اضرايع من ذلك بقوله بل ارمم بالخلاف في السنة وان اراد انهم كانوا يطلعون اثلث فقه واحدة ويصير بها ثلثا فمكة غير التي شرط المتقيد قال المصنف الله سبحانه وفي الجمع بين
 وانما يمكن بفتح ط لا فابا عيا كما عرفت لكن توجهه به كيف كان جواب هذا الخبرين الا قام في من الخلفي واما ان يكون من غير ان يفتنهم النبي وابوبكر
 او من غير ان يفتنهم النبي وابوبكر حتى يفتنوا جميع عمر هذا هذا الضابط والناقص واما معناه فاضاء عليهم فليست في هذا من الجور وبعثنا الله ورسوله حيث جليل
 ما في كلامه من الضابط والناقص لا يكلفه قال الله رفع الله درجته ورفعه في الحديث في الجمع بين الصحيحين في مسند عثمان بن ثابت قال ان رجلا اتى عمر فقال اني
 اجنب فلم اجد ماء فقال لا تقبل فقال عمار لا تذكر يا امير المؤمنين اذ انا وانتم نسيتم فاجبتنا فلم نجد ماء فاما انت فلم تصد فاما انا فمكة
 بالثوب صليت فقال رسول الله انا لا يقبل ان تضرب بيدك الارض ثم تفتح ثم تتعجب بها وجها وكفك فقال عمر ان الله باعها فقال اثلث
 لرحمة شرب فقال عمر توليت ما توليت هذا بل علة عمر في ظاهر الاحكام وقد روي في القرآن في قوله فلم يجد ماء فتيهوا في موضعين
 مع ذلك فانه عاش النبي والصحابة مدة حيوة النبي ومدة ابى كبرية وحتى هذا الحكم الظاهر ليعلموا ان لا يفرق في الفاضل بين هذا وبين من قال فقه
 رسول الله اقصا كره على انما الله ثم ومن عنده علم الكتاب يتيه اذن واعية وقال هو سلوى عن طريقهما فاني اخبرهما من طريق الارض سلوى
 قبل ان تقعد في السلوى ثبت في السلوى حكمة من هذا المورد بتوريتهم وبين اهل البيت لا يخل بالجهل وبين اهل الربوبية يوم وبين اهل الفراق
 بقرانهم انتهى في قال الناصب حفصة لله تعالى قول عمر بن الخطاب اثلث فقه واحدة وثالثها ان الزيادة من حيث في انما استبد بها بل بالماضي فمكة غير التي شرط المتقيد قال المصنف الله سبحانه وفي الجمع بين
 وهذا يمكن عارفي الثواب لو كان النص يدل بعينه على كيفية يتم بحسب ما يقع له في التبع في الخراف يمكن ان يكون غير ما فهم من الكتاب السنة
 يدل على ترك الصلوة المحب لعدم صريح النص على هذا كما يعلم من التفسير يمكن ان يعضد لبيان الحكم ولا ندعي عهده من الخطا واما ذكر من علم امير
 المؤمنين فلا نزاع لاحد غيره وكما علمه لا يدل على جعل عمر انتهى في قوله انما للصوص الواردة في كيفية اقام ما لم يبين فيها الكليات والكيفيات
 الشرط والاحكام فان من عزز بان الدين الصلوات الخمس اليومية ولم يبين في القرآن اعدادها وكيفية اقامتها اصلا واما بان ذلك السنة الظاهرة فوكلا
 فعلا وهكذا الحال في التيمم الذي هو ضرورة بان الدين يكون بدلا عن الوضوء والفضل للذين هما من شرط الصلوة فتوجه الملامة على عاين
 مع دعوا خلافة عن النبي لم يعلم في مدة عشرين سنة وانما هذا الحكم الذي عليه بلوى الاقام وضار من ضروريات دين الاسلام مع تكرارها

[illegible]

الشورى كان محلا للخلافه خصوصاً لما اعترضه ذلك من القبول الا انهم منها عداً تجاوزوا الخلافه عن عثمان كما في كلام الله سابقاً وما جعله شورى مشتركة
 على الظاهر المستقر يصح تبعية عثمان رعايته لبعض الجاهل عن جملته كانوا يستفتون اخيراً عثمان على في الخلافه او طعناً لثبوتها كان يتوقها
 بدونه ذلك من بني هاشم واليه قدموا ليرى بعض أهل الشورى على بعض الوجوه فان الفتوى الحزبين والنصون لم يصبوا ما استدلوا به على صحة
 صيرورة الشورى وجعل الفتنة ان لا يقر عثمان في ذنوبه ما ذهبوا اليه لا بدع احتمال كون الخروج على عثمان بعد ذلك لاجل قضية الشورى لمضاهاة
 المصلحة والربح وان يجربوا ما فتنهم ويسعون في بدل الخلافه والامارة على حسب المصلحة لنفس الامارة واما قوله وهو لا يخرج حوله عثمان فان كان بار
 باخرج حوله عليه خصوصاً الناس في قتله ومنعوا الماء منه كما ذكرنا من قتيبة في كتاب السبا والامانة حيث قال كان طاهر يحرض العربيين جميعاً على
 عثمان يعني اهل المصير اهل الكوفة وقال عثمان على عجزه انه مع النبي ويستغيبه بضعته اليه مثلث قريب من الماء فاذا كان يصل اليه فقال المصلحة ما
 انفذوا وكان يدينه في ذلك كلام شديد وقال المصالح لغيره قديراً على فقال ما المصلحة في علي وقائماً الا اودع المدينه ولعل فيها سلطان
 وجعلت في غلظة عن الناصر سعد بن ابى قحاص سال عن قتل عثمان ومن قتله ويؤلف كبره فكتب سعد انك سالتني عن قتل عثمان ومن قتله
 ويؤلف كبره وانما جرد ان عثمان قتل سيف سلة غاشية وصله طاهر سمر بن ذر الجاهلي فلهذا الشورى كانت فتنة بظنه اعرفه ورثت قتل
 عثمان وما بعد من اربعه والعذر ان يكون وزرهما في قتيبة ومن عازبه فيها ام قال الله رفع الله درجة وروى محمد في الجمع بين التبيين
 من غير من الخطاب ان المالك قال في ذلك اليوم يعني في قتيبة ولم يعرف العرب هذا الا لاهل النخعي من قريش ثم قال عمرو يوم الشورى بعد ذلك لم يبد
 منهم بمالك هو كان سالم مولى لبحر بن عبد الله حيا الما خارج في ذلك كوكب ولا جاع ان سالم لم يكن قريشاً وقد ذكر الجاهل في كتاب الغنياه المسمى
 انتهى في قال الناصب خفصة لله قال الصحيح من الخبر ان عمر قال لو كان ابو عبيدة الجراح حيا لم اجعل الشورى لان رسول الله سنا امينا هذا ما صح
 من الرواية فان صح انه ذكره لسالم فما كان مذهب ان القرشي ليست بشرط في الخلافه كما ذهب اليه كثير من العلماء وايضا كلام عمر لا يدل على توليه
 الخلافه لانما لم يخارجني فيه شك لا استحقاقه لكن لا يمكن التولية لعل قريشيه فلاننا فضلنا في قول قوله الصحيح مقبول لا نرد على الصحيح
 بين الصحيحين الظاهر ما حصل فيه التخصيص منها عدم نسبتها لشي من صحابهم انما اصل المصداق هو من جهة موضوعاته الشورى في كتابه بهذا
 واما ما احتل من كون اجتهادهم اشترط القرشي في الخلافه فقلنا وصفه لنا صاحب بقا من تقوى عمر وانما قد من الله لان الاضداد قد
 رجحوا في ذلك اليوم انفسهم ثم صلاحية الامارة وبقا رضوا ووافقوا كما في علي وقوله من اميرهم منكم كما غلب عليهم ابو بكر بدليل ان شرط القرشي
 في الخلافه فلم يكن ذلك شرطاً عندهم بل كان تفصيل ابو بكر عليهم بحجة ذلك احتساباً بعبقير قبل الجميع بل كان عليان بغيره لاضرار ما ذكره
 من قوله لا تمنة من قريش مغلط ووردها ابو بكر عليهم ولا اصله في كتابه لانه ان يوق تفرجتها فهو الشورى عند ذلك سالم وفيه ما فيه وما
 ما ذكره بقوله وايضا كلام عمر لا يدل على توليه الخلافه في ذلك اسوء الغم وكثرة مزاجه الوهم فان قول عمرو يوم الشورى مخاطب للذين انجهم فقالوا
 وبعد اظهر عيب كل من سألنا لو كان حيا لم يخارجني في ذلك كوكب والعبور على جعل سوي ان كان مستحقاً لتقويض الخلافه في الشورى ومن
 اللطائف ان الناصب جاء في بدل تلك الرواية من حيث لا يشعربا بدليل على ان المراد في كل منها التولية الواحدة لا الشورى حيث قال لو كان ابو عبيدة
 الجراح حيا لم اجعل الشورى فانهم قال الله رفع الله درجة وروى محمد في كتاب السبا والامانة حيث قال كان طاهر يحرض العربيين جميعاً على
 وذوي الروايات صعبة بدت خضرة كانت راية عكره واستصفت بالوسفيان فوقع عليها ابوسفيان فترجمها عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن
 كعب سعد بن تميم فجاءت بطيخة بن عبيد الله لست اشهر فاختتم ابوسفيان وعبيد الله في علي فجعلوا امره الى صعبة فاحتمه بعبيد الله قتل
 لها كيف تركت ابوسفيان فقاتل عبيد الله طلحة وطلحة ابوسفيان بكوه وقال ايها ومن كان يلقى تحت عبيد الله بوطه فقتل على اعاناً للمخاض
 مع هؤلاء علياً وقال ايها من كان يلعب ويخيل عثمان ابوعثمان فكان يضرب بالذوفاً انتهى وقال الناصب خفصة لله ان قال ابن جوري في كتابه
 الموضوعات وكان من كبار الكذابين وهب وهب الفاضل في محمد بن السائب الكلبي في محمد بن سعيد المصلي في اورد الفتوى واستحق بن محمد المصلي في
 بن ابراهيم النخعي في غير بن سعيد الكوفي في الغرض ان محمد بن السائب الكلبي من الكذابين الوضاعة وهو لا يعرفنا من حجة حاشية هشام بن محمد
 باطل لا يخفى على اهل الاجتهاد ما ذكره لانه لا يثبت له افعالاً حاشية ولا اعتد على نقله صاحب المصابيح ان من صنف كتاباً في شيء فلا بد ان يكون كل واحد
 يذكر فيه معاً بل الناس في جليل ولا حجة ولا ما في الدلائل العقلية والشعرية وهو ينقل الكلام من كتاب المصاحف المتألف هو يتبع في
 الفاشلة في الشنايا كابو الضاربة في جماعة الخلافه والذين شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يجزئ وقد جرح هذا حديثاً لا يرب فيه من حجة ان ولدنا لا لا بدخل
 فنجيبكم بطلان ما رواه من كتاب المصابيح ان محمد بن السائب الكلبي من الكذابين الوضاعة وهو لا يعرفنا من حجة حاشية هشام بن محمد
 انتهى في قول من جرحوا اهل السنة انهم لم يكونوا تجاراً في بعض اكابر الرجال عن جلال الصديق قال بعض من اهل هذا الباب من الخفنة
 لعمر ان فرط في الجحيم بالوضع حتى يتقرب الفضلاء الكاملين فهو ضرر وعظم على القاصدين وقال جلال الدين السيوطي في كتاب الجوزية في الموضوعات
 من اخرج الضعيف بالسنن الحان ومن الضعيف كسب جليل المصنفات ومن الضعيف والضعيف من طاعة اهل السنة انهم زادوا من اهل السنة على الضعيف
 فظاهره انهم واما ان بعض اهل السنة ما يوجب خلاف اصولهم ولا يحكمهم انفسهم عنه باوروا الى الحكم باخر اهل السنة ان كان عاملاً في الجملة ولا

وهذا الحديث
 رواه الشيخان
 في الصحيحين

بن الجاهل في خلافه
 هو غلط لا يثبت

الكذابين

فافهم ان
 الجاهل في

انتهى والضعف في الوضع وان كان كتبهم ويولغايتهم مشغولة والنفذ عن ذلك حال الكلي فان كتب القوم سيقا انفسهم ملوثة من دوابته واذار والله
 الله ثم انظر الى ما في بعض المواضع يحق صبرهم على كل الحق في الشريعة طعنوا بالكدح ان كان ذلك يصرفهم في مواضع اخرى بالجلد يعني لان ما يتبعها
 اعتادوا سلاسل اهل الشريعة على دواب الكلي والبناء عليها في الدنيا جليل السج لمن منا خربهم عليه محو على اهل البيت من كتابك مثل خيرهم ثم ترفع عنهم ما
 عندهم قد تركوه ونسبوا الى الوضع والضعف استدلال الخصم برأيه ولم يكن كتاب نكر والستة اليهم او عسوة واحرقوه اذا احتجوا بالشيعة عليهم
 بما فيهم ما ذكره من ان الله لا يعرف باسم الكلي في حاشية هشام آه مردود بان هذا الكلي هو المقترا الذي له اسماء مختلفة ونفوس متعددة
 وقد ذكر السطو في شرح الرسالة المنظومة للبحر في اصول الحديث حيث قال في باب من لا راسها مختلف ونفوس متعددة ان من امثلة محمد بن
 السائب الكلي للعنصر هو ابو النضر الذي وعنه ابن اسحق وهو جابر بن السائب الذي وعنه ابو سنان وهو ابو سعيد الذي وعنه خطبة
 العوفي وهو ابن محمد بن عوف هشام الذي وعنه الفاسم بن الوليد انتهى في هذا الاختلاف الواقع عند اهل السنة جاز ان يكون عند الله
 اسمهم فلهذا ذكره ولعله علم من كلام السطو ان الكلي مفسر عند من حيث كان جمعا كثيرا من امثلة محمد بن رواد عنه فاما ما ذكر ان الله
 نشر للعاشرة فقد مر ان ليس له الله من ذاك نشر الفاشرة بل نشر الفاسق والغشوش مع امثالهم ويخبر بالزنا سر عن حالهم وحلمهم في عالم
 كاهن في شان علماء الرجال في ذكر كل من المقبول في البحر حين علي حيا لهم ولما ما ذكره من ان لا اعتبار على نقل صاحبنا الى ان ارد به ان يوصيهم
 الاعتماد عليهم من حيث نقله بل السائب فلهذا علم ان هذا حاصل احاديث ابن مركب الزحال وان لا يعتد الاعتناء بالذي نقله ابن الجوزي في فقد
 مره في ان الله وما يدل عليه كلامه من ان الله لا يصدق على المفسر في وفاء من الكلي في بل على تلك الكلية مع اتقانها عند الكتاب
 الصالح الذين لا يوجد عندهم فيها من سوء السمين ولو سلم من ابن علان النقل المذكور بخصوصه وسرقت ضعف لم لا يجوز ان يكون سينا وغير
 غشاهمينا واما ما ذكره من انه لا دليل في اخبار كذب المشايخ فليس مسلم بانها من اخبار الاحاديث بحجة سائر احاديث النواحي والغازي
 السبيل لا يعلم خلافه بل يصح فلا يفتضح اليها ما ذكره من ان كلامنا في الدليل العقلية والشرعية فلهذا العلم الشرعي فلا يفتضح
 من احاديث الناس عادتهم ومشارقاتهم فمن هذه الجهة يكون شرعا ان لا تنفي من الشرع الا المنسوب الى الشرع ويكتفي بحصول هذه السنن
 الشرع امامه ولعلنا نقول ان الله ليس له دليل عقلي ولا شرعي يثبت بالزنا شرعا لان خبر واحد اثبات الزنا يحتاج الى شهود اربعة كما نشره فقو
 ان الله قد مر له ليوثه هذا الميثاق بل ان نأخذ في كل احصاء الله هو لا رتبة على وجه المرء عند الفاضل بل قد صدر بحمد الطعن والطمع القدر
 يحصل بخلاف احكامنا في واقع الحجج والتعديل اما ما ذكره من قبح نسبة الفاشرة الى السائب حدوا اثنين من الصالحة فهذا انما هو بحسب حسن ظن
 بهم والافهم ليسوا كما يرغم المصابيرى لما بيننا من انهم نكثوا عهد سيدنا فورد في رجوع اهل عقابهم فقهرى فم تحبث المولود اولى اخرى اما ما ذكره
 من شهادة رسول الله لهم بالجنة فاشهر الروايات عندهم في ذلك اعم احاديث شارة العشرة الى الجنة وهو مردود من وجوه اول فلا رتبة له
 الرتبة عن عبد الرحمن بن عوف ورواه ابن ماجه عن سبعة نكثوا ما صح في خبر المشكوك وكل ما يرفع نفسه حد من العشرة فلا بد له في الله نعمها
 من دليل اما ثانيا فلا نعتان في عهدهم انهم من العشرة ولو صح هذا الحديث لما اشرنا في صرح الحق والذين راوا كذا في الخبر ولا نصار كما مر بالجلد
 ببعد من ان يستحقوا اهل الجنة فيرهبوا بقتلهم وانا ثالثا فلا نرى في صحيحنا في العتابة وعنه يوم الدار ولعلنا ان رسول الله
 قال في من اهل الجنة واهل الجنة لا يفتلوا شيئا من الظلم فيكون خروجه على الزامكم في تلحق بقوى عن الخلاف ظاهرا وخافرا واما رابعا فلا
 يلزم ان يكون كلامنا على البخاريين عليهما السلام في خبر الجنة مع ما علم من صحيح كل من الطرفين فهو حقه فلهذا واما خامسا فلا نرى امرا
 كذبه يبرر في هذا الخبر فانه لما اظهره يوم الجمل من العشرة المباشرة بالجنة قال امير المؤمنين من هو كذا العشرة فعدت يبرر عندهم بوبكر وعمر
 وضمان وطاعة الزبير وسعد بن وقاص وسعيد بن زيد عبد الرحمن بن عوف وابو عبيدة الجراح فقال لوطي هذه تشقة بعدة ثالثة ولم
 يحتاجوا للفتنة برة ثم اصاب على اهل تلك ما صدر من الاثمة فعدت ثالثة العشرة بكلمة واحدة عليهم عليا فقال له انك سمعت عن رسول الله
 اني من اهل الجنة قال بغير دليل فقال له علي انا شهدا في سمعت من رسول الله انك من اهل النار واما سادسا فلا نرى في صحيح الاحاديث
 ترد عن سوادهم عن جديفة قوله هل كوفي رسول الله في المناقذين فانه لو كان هذا الحديث صحيحا لاطش به قلبه ولما احتاج الى تقييده
 بذلك السؤال اما سادسا فلا نرى ما يبررهم حال التزم على ارق فجاءه قال سلمى وجعلنا من اهل الجنة عما فعلوه في الدنيا او نقول ان كان احدهم
 اياه كان على الحق فلا وجه لئلا من اهل الجنة فعل المحمود ان كان على الناطل لزم ان لا يكون من اهل الجنة وكذا الخلاف واما ثامنا فلما دامت
 افعال كسفت بيت فاطمة وكلمة القبر برة ما راما تاسعا فلما روى من ظهور عن ابنه الذي تولى الخلافة وقد مر من مسلمة فلهذا
 وجوبه صراحة مستبشرة في حقنا انها الى حرج من العشرة المباشرة فليقموها بيدهم على تقاربه برجاتهم في الجنة ويقيموا ان يكونوا
 قد ماتوا في بطون اجناسهم اجندة ويطعنوا فينا هم قليل ولا يبرروا كثيرا واما ما ذكره اخر من ان ولما نزلنا بديل الجنة فلا بد من في قول
 الناصب خول الجنة لانه قد صح انهم الجاهل بكلمة ونفى من انهم الذين لا يدرك ما ذكره المصنف الامور التي لا يقابلها الحق لانه هذا الاسلام
 انه ما حقه وزنا ولا خير فيه على هؤلاء الصابرة ونفى من انهم الناصب لكونهم اهل الجنة فلهذا صح انساب خلفاء ما لا يبرر عليه قال

الناصب بخضعة لله ثم اقول ما روى من عايشة انها قالت فلانا هذا العزل من هنا ونزلت على المخرج فان كان المخرج ذنباً فذبحته قوته ما عنه
 هذا ولا فلا عليها شئ من المخرج لانها عايشة لا يجزئها ما ذكر من حديث العزل فكان هذا باب غير الدنا بضعه على بعض وهل يجزئها ما
 حل الشرا الذي فشاها النساء على شرب البساق بعد علم بذكره المشرقة فذكر ذلك الحديث وهذا البحث بل هو على وقوع رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثياب
 وفيه حصة ذكرها وما قبله فهذا يدل على بضعها في العايشة فهذا محال فلما علم المشرقة من الذين وهو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب عايشة جبا شديداً
 ولا يجب احد من النساء مثل جعل هذا معلوم من عز ورات الاحبا والدينية فكيف ببعثنا في بعضهما وما قول ابن الزبير لا يجزئ عليها هذا
 يدل على انكم بها وعطائتها حق ابن الزبير فذكر هذا اكثر عطاها ويطرد بها في العطيبة وقد انكرت عايشة على قوله حق محترمة وما قول ابن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اشار الى جرح عايشة قال ههنا الفتنة ما اجمله بمعا في الاحاديث وما اردت فيه من تلحق معا في الاخبار كانت جرح عايشة جانب
 الشرف من المنبر اشار رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المشرق كما يفسر باقي الاحاديث وهو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشار الى المشرق وقد قرئ رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله
 يطعن قرن الشيطان والمراد منه المشرق لانهم في حديث خراش الشمس حين قطع بين قرن الشيطان فهذا فسر رسول الله صلى الله عليه وسلم اشارته وان
 يدل جانباً المشرق لو كان المراد جرح رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ان كانت لعائشة بكيف يقان قرن الشيطان تطلع من حجره للمقدسة والحال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بطعن من الحجر وهذا غاية الجرح الواجب لصحة تكفير ابن المطهر العجلى ان ابن المطهر لسااء الاربعة هل جرح رسول الله صلى الله عليه وسلم وانكم فهم فعل هذا
 عليه وسلم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاك من بعد ما في عين اذا في اهل بيتي وهذا الرجل يوقى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في شأن عايشة ذلك اليوم على المنبر ما علمت على اهل الاخير ثم ان ابن المطهر جاء في اخر الزمان واثبت في اهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم الشر القصار
 وسب رسول الله صلى الله عليه وسلم محل قبره المكرم وطلع قرن الشيطان وخراجه هذا ان احد من ملوك الاسلام يعمل قبر ابن المطهر في حجر من حجره ويحرق
 فيها ويطلع قرن الشيطان ومن غير بعض الرحمن انتهى في قول طعن القصر عايشة ههنا انما هو لغيرها من حل في كلان دون ان يذكر لقبه بقولها
 الشرف واسمها لساى مرقبنا بالقصر وظهر من سوادها في هذا التعيين قولها لو دنت في كنت نسباً مستبهاً بكن ندامتها منها على المخرج في قرن
 الجبل كما توهم الناصب بل كان ما تعا على عدم ظفرها فيه مشيراً الى قصير عبد الله وابيه الزبير المحرب يؤيد ذلك ما روى عن جيلولة الشرف على
 جماعة يذكر ان حديث جيلولة من عايشة انها قالت لو ادركت ليلة القدر لما سالت في العفو والعافية ولا في فعلها لجلولة الظفر على عين
 ايطالب كان من ايام مستولات عايشة فكان يبينان بضعه ههنا على قصد سؤاله من العفو والعافية ويدل عليه ايضاً ما مر من قبيلها ايضاً
 عن حل في رجل بئالاً فذكرها ما كون خروجهما ذنباً وعصياناً في ثما كبراً فذكرها ما يتعلق به دليلها وقبرها وما اظن من صحة توبة عائشة
 فغيره جلدان توبتها لا يحصل بحجها من المخرج من البيت والحرب بل يتوقف على القصة عايشة ما روى عنها من ان لها من ولا نصار وما
 هبت من بيت مال المسلمين الى غير ذلك من المعاصاة المظالم ولم يتحقق منها شئ من ذلك والى هذا ذلك وابته قد نقل ابن حجرنا حجة فاحتجوا
 عن الطبراني والبيهقي ان الله اجتمع الوتو على صاحب كل بدعة وعن البيهقي لا يقبل الله من صاحب بدعة صلوة ولا صوماً ولا صلاة يخرج من الصلاة
 كما يخرج الشر من العجين انتهى فكيف يكون حال من اتبع المخرج على امام زمانه وههنا زيادة تحقيق مقصود كراهي في كتابنا للوسوم بمقتضى
 النواصب فله جمع اليه من اراد واما اجتهادها واجتهاد ايها واجتهاد عمر عثمان ومعوته واضرارهم في مخالفة امام اهل البيت ثم ما ياتى من بعض
 المفعول هو بذلك لظاناً في معاد انهم وعصب حقهم والافهم كانوا قاصرين جلاء عن مرتبة الاجتهاد والذم هو استنباط الفروع من الاصول
 فان اهل العلوم الاجتهادية العلم بما في القرآن الكريم والسنة النبوية لاستنباط الاحكام الشرعية وقد عرفت من اول الكتاب الى ههنا انهم
 كانوا اهل الجمل خلاصة بذلك انما كان شانهم في حكومتهم وقضاياهم شان العوام الذين في زماننا يساجرون القضاء عن السلاطين الوتو
 العتائية ثم يسلون المسائل عن الناس فيمكنون بركاتهم ابو حنيفة في هذا الفتوى منه مأخوذة من سيرة خلفاء السلف ومعللة بها
 واما حال الفرسا في هذا الفتوى فحاشا انما من التحليل بما يوجب شدة الخلفاء الى الجهل بالله علم واما قول ابن ما ذكر من حديث العزل كان
 من ناب عنه النساء وهل يؤخذ بها لجوابه نعم يؤخذ بها بعد ما سمع من معيون قوله ثم بان انما النبوتين كاحد من الدنان الثقتين كاحد
 ولو انما ثقتين من عند ذلك فما جعل متبايناً من عن النساء المحضات الاخران امرأة لوطية ايضاً كانت صاحبة له ولم يفعنها ذلك بدون الاتقاء
 عطا المشرقة وامر الله ثم واما ما ذكر من ان المشرقة لم يجلوا الشرا الذي فشاها النساء على شرب البساق فليس في هذا الاضطراب في شرح النجاشي
 باحد اكر من من حصة العزل حصة مارية مع انزلو ثم لا يزال المذكور فاما جرح علي محمد ولا حجة خادشة بما يسند له باجاءه في الزمان الحاضر
 نقضه وصحتها واما قول ابن بعض النبوة عائشة فذلك سد فروع يكون جرحه اباها صان من ضرورات الدين فزود بانه انما هو من ضرورات
 النواصب الذين وضعوا الاحاديث وفسادها طاعة في عصر خلفاء السلف واما وضع النواصب تلك الاحاديث شانهما بالانوار في انظارها فبطلانها
 بعد ذلك وعادوا لاهل المؤمنين ولهم في هذا شرياً من محمد بن ابي بكر رضي الله عنهما كونهما كصالحاً فاضلاهما ليساناً ومعها لا مع معاوية الباغي في القبر
 عن حال المؤمنين لانهم لم يزلوا من طهر شجرة المؤمنين مع انديا رخص واما بالحب ما نقله الله عن محمد ههنا من واما ان بعضه في
 ان الشرف كان يكس عند بيت جرح جرح عايشة وحصة من ذلك ما نقل قبل ذلك من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خلا بمارية

و قد مر في جرحها من المخرج
 في جرحها من المخرج
 في جرحها من المخرج

الذي هو من كان في سائر الناس
 لا على العسل في سائر الناس

القبطية في يوم غايثة واستكثما وماروى من انه كان بكنز ذكره خذت من حق غايث غايثة عز ذلك ايضا الى غير ذلك مما انطوا الله تعالى
 على القوم واما ما ذكره من ان ردة ابناء اوزير لم يجر على غايثه بل على كثرة عطائهم وبطيدتها في العطية من اجل ان لا يورثوا نبيهم الا ان الله يوم قضا
 عن غايثه بحيث تها اهلها عبد الله بن الزبير ووافقه فلما ناس ببطيها السحق المحمود يحكم على عبد الوهاب الذي نزل الفخر على وجوهنا ووضو
 يكونه سارها من ملامح كونها اجد اكثر قلنا بالوسخ من الاعضاء الاخر واشتد احباها الى التطييف بالانكلا لا يخفى واما قوله ان النبي اشار في حديثه على
 نفسه بقوله هذا الا لحنه الشرقي وقد نقول ان حجة غايثه على امت طلائعنا حجة فالتعريف طاما او لا فلان الراوي وروى انه اشار الى نحو
 مسكن حياثة ومن البتة انه لو كان مراده من حوالته في لفظ الراوي اشار الى حوالته واما ثانيا فلا بد من حجة غايثه مستوعبة بحجته شرقي يهود
 النبي كلها وهذا يتبعه لحنه عليه السلام اشار الى ذلك بالحجة اشارت خصوصا بها انهم الراوي في الاشارة لشارة بذلك اما اننا اطلاق لفظها
 للاشارة الى المكان القريب قال الراوي في غايثه انما هو من انبأ غايثه فلو كان مراده من حوالته الشرقي الذي تقع فيها وصلة بل وقدر صفته
 وظهره حاج بن يوسف ارضه من حوالته ومارواه من الشريكة ذكره القسط في انما كان استعانة لفظها في غير خلاف مقتضى استعمال اللفظ
 ويشعر بها الطبع ان المراد حجة غايثه الواقعة في حوالته الشرقي قول القسط في بعده ذلك كان اصل ذلك كله وسببه قتل عثمان بن عفان ووجه
 الاشارة ما عرفه عن قرب من ان غايثه كانت سبب قتل عثمان وكانت تحرض الناس على قتله فقولوا قتلوا قتلوا فلو كان مرادهم ان ركب من اهل لفظها
 ولو صح بعض ما روي في انها ردت عن حجة غايثه فعله من قبل ما روي البخاري عن غايثه انه ساند رجل على رسول الله في الدخول عليه
 فقال لا تدنوا مني اخو العشير اربش ابن العشير فلما دخل لان الاكلام فالت غايثه قلت يا رسول الله قلت الذي قلت في الرجل ثم الت له
 الكلام قال ان شئت الناس من ترك الناس انما في حجة غايثه ما اقول كيف يقال ان قرن الشيطان يطلع من حجة غايثه مع ان رسول الله
 كان يخرج منها فهو على طريقه جواب من سال شافيا قليل التحصيل بمحصرهم من اعتداه فضل من الثالث الحارثي من اشكال الهندسة
 فلما عجز عن بناه بوجهه وانفعل عن الحضا واجاب شتمنا عليه بانك لا تلتزم على الثالث الذي حله الخلف فهو مذهب الشافعي حرام لا ينبغي الاكل
 فيه قطع الصحت معدول لظهور الغلبة عليه على الحاضر من الجمل والوضع مثل ذلك عن القول بالثالث بان يخرج من رتبة غايثه لا يمنع ايها القول بالثالث
 يخرج من جانب الشرقي لان النبي كثيرا ما خرج غرا وانه من الشرق الى الغرب بالعكس بطلا لا يخفى واما ما سئل في المعصية من ان على حرم رسول الله
 فهو برفي لان ذلك الحد يشتمل على سوا حد غايثه وايرها الغنم بين الحلق ما رواه الخطاب لما نصب من رتبة اهل السنة وتلقوه ما يقول
 ذكره في كتب الصوفية الذين اساءوا الادب بالنسبة الى حرم رسول الله واما نقل المعصية ذلك امثاله في شتمنا عليه بهم برون وفي حرم رسول الله
 مثل ذلك فان كانوا صادقين فيهم المذبح فيها وان كانوا كاذبين بلزم القدر فيهم ويجوز لوكون اليهم الى حايثهم والى ما انفردوا به المذهب وقد
 تقرر ان نقل المعصية ليس بغيره لو كان فلا يبق تكفير من الناصب بل هو بدليل لا يكره ولما نقله من قوله يوم الاثان فاما كان حرمه من غير حيا
 الله ثم اوضح الانبياء ثم عمن الفاضلة دون البقية في خروج الاثان الفتن المتقلبة بالبلاد والعباد والحرب بالفساد والاولاد والجدل الذي جرى بين الناس
 خير الحجة بان جعله كانه بعد فاته في جوار امير المؤمنين وسحقه مع يوم الدين واخرى لما يبعث الطرد والشر الى بلاد الشرق والموسم بما رواه النهرواني
 في بعد قليل من الله في وقت فجاءه في خروج النهري المضيق عليه بالجهل في ذلك الشرقي يطلع قرن الشيطان الناصب اليوم الحاصب في ذلك الدليل
 من العذاب الواسع قال المصنف في الله ورجبته في النظر لما نقل بعد الاضافات في تجنب التقليد واتباع الهوى والاستناد الى اتباع الدنيا
 الخلاص من الله ثم يعلم انحساب غلظ القول القليل والكثير والعيش في القبر وكيف يترك اعتقاده ويترجم ان يترك سدى ويعتقد بآلهة ثم قد روي عن هذه
 المعصية وقضاها فلا يترك حرم فها على فريضة قوله لا افلا فانه لا يكره ولا يفعل عن الانسان الا كما بر جاحل الحق من بعض القدر بحيث لا يقدر
 على تحصيل شيء اشته ولو كان لا كراهة فهو وكان الله تعالى في رسل الرسل الى نفسه في انزل الكتب على نفسه فكل واحد وعدة اءد به يكون متوجها الى نفسه
 لا نزاله بكن فاعل سوي الله ثم خلاص من رسل الانبياء على من انزل الكتب على نفسه وعدة وعدة بل من ربي من انزل شيئا واعرفها انهم يجررون
 على ان استناد انفالهم اليهم مع انه معلوم بالثبوت والجاهل والجهلهم وقد روي عن علي بن ابي طالب ان النبي امره والعلم بعصية ربه كل من رسل مع استناد الفساق
 والضلالة الى التلبس بصدوق الكاذبين واظهار المعجزات على اهل الباطل والى الله تعالى وحده لا يبق علم ولا ينشئ من الاعتقادات البينة ويرقع الجوز
 بالشرع والشرع العقاب هذا كثر محض قال البخاري في حكاية القضا المعنوي على الخلق ان الجبر كافر من شاك كفره فهو كافر ومن شك في
 كفره فهو كافر وكيف لا يكون كذلك الحال عند من ما تقدمه ولا يجوز ان يجمع الله في الانبياء والرسول في جوارده الصالحين فاسفل في التبعيم ليعرفهم
 ويجعل الكفار والمناقين والبدليس جنود الجنة والنعم بل كاذبين وقد كان لهم في الله متسع وفيهم عداة مشع وهذا حكم الله تعالى في الكفار
 في الاخرة بانك خلقت خينا الكفر والعصيان اعترفوا بصدور الذنب عنهم وقالوا ربنا ارجعنا فاعمالنا غير الذي كنا نعمل بنا لرجعنا منها
 عدا فاما ما خللون حق الانبياء احدهم الموتى ورجعون ليعمل اعمالنا كما كنتم تقول ان تقول لرجعنا فاعمالنا غير الذي كنا نعمل بنا لرجعنا منها
 وكبرنا فاصلونا السبل ربنا انهم ضعيف من العذاب لنعلم بها كبر ربنا اونا الذين الذين اصلا ناس الجحيم ولا نسل يجلدوا تحت اقداسنا
 وما اصلنا الا الجحيمون ثم ان الشيطان اعترف باننا استغواهم وشهد الله بذلك فحكى عن الشيطان ان الله وعدهم وعدهم فاعلموا

ان النبي في ذلك الموضع
 ان الله تعالى في ذلك الموضع
 ان النبي في ذلك الموضع
 ان الله تعالى في ذلك الموضع
 ان النبي في ذلك الموضع
 ان الله تعالى في ذلك الموضع
 ان النبي في ذلك الموضع
 ان الله تعالى في ذلك الموضع

من مخرج

[illegible]

يُكَفِّرُ كَثِيرًا مِّن ذُنُوبِهِمْ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ۚ

من اجل ان الممران قد اخطوا
 على نبيهم الا وحده الى الله تعالى
 فوجعهم كخافوا ان ياتيهم
 انقب انما احسبوا
 التكميل كسليم فانه الى الممران
 لا يفر الا من يفر الى
 الممران كسليم فانه الى
 ايدى شدة فويل الا انما الى
 من حيث انهم لم ياتوا
 والاعطوا في ذلك كسليم
 والمعلم
 ايدى لوزن الذهب
 اسكنوا اسفل
 الا من كان كسليم
 موكب
 بالانكس

فقد تروى جواب هذا وهو انه ليس بنظام في التصرف كانه ملكه وان يتصرف في ملكه كيف يشاء يفعل الله ما يشاء ويحكم ما يريد لا يبالى الله بما يفعل وهم
يسألون هذا مذهب هل الحق - مذهب ليس هذا الوجه اما ان يدعى باطلا ناشئ من قول فاسد كما علمت فسادها بغيره ثم في هذا الكتاب
مفصلا انتهى في قول كونه ثباتا منتقيا انما يستدعي على الذين فعلوا الكفر والمعاصي ان يتوبوا ويؤمنوا لان خلق جاعدا في الاول كما اراد ان بعد
خلقهم على هذا الوجه لا يوجب كسرتهم ان يتوبوا ويؤمنوا منهم وايضا هذا قول لا يجبر المحض من تركه لو كان خلق بعضهم في الاول مؤمنا وبعضهم في كفا
لا يمكنهم التخلص من مقتضى ما خلقوا فيكونون مجبورين في شيا من الكفر لايمان والطاعة والمعصية فيقبل قولهم بان الكتاب المبين اشارة باختيار الله
هو اعن الجبر المحض في ما قبل ان خلق الله تعالى الكفر والمعصية عليه ليس بظلم لان ملكه وله ان يتصرف في ملكه كيف يشاء فعليه مكاره من غير ان
يعقل السليم حاكم بالرب والحاكم على الاطلاق ان يتصرف في ملكه وعسجد ابدا كيف يشاء واما بعد امرهم بان يكتبوا معتقدا للتكليف والبعث انما
المعاصي في رسال الرسول والوعود والوعيد فتعذب من طاعة تحمل الشايد طلبا لمصرا وتزيطة الرسالة وتكر من معصاه والذين بها فاعل لا يرو
امانة لرسوله فيجب بالضرورة وبورث كذب ما روي من الوعد والوعيد لوجوه ذلك لا يقع الوثوق والاعتماد على الشريعة بالكتابة وبالجملة فصرحت
المالك ملكه انما لم يكن ظلالا اذ كان على وجه الحكمة فاما اذ لم يكن على وجه الحكمة يكون سفها وظلما ولا يوصف الله تعالى بالعدو على الظلم والسفها
تخونها لانها حال على الله تعالى وهذا واضح بين لا يراى من استحق الخطاب لكن جعل الله على قلوبهم اكن من فهم الاصول في انهم وقروا من استماع الخطاب
فتقدم في قول الشاعر شعور لغناه مع لونا يدينا ولكن حيوة لم نشاء فان روي تحت بها صانث ولكن انت تخرج في مام واما استدلال
به على ان له ثم التصر في كيف ما شاء من قوله ثم يفعل الله ما يشاء من الافعال الحسنه وما قوله ثم لا يسل عما يفعل هم يسلون فهو لنا اهلنا
وفلك لا يتركه لا يفعل ولا يسوئون يقال له لم فعلت بل كل فعله على قانون العدل والحكمة بخلاف احدنا وبوقوله فك قوله ثم لا يكون لنا
على الله حجة بعد الرسل وقوله ولوانا اهلكا م بعدا من قبله لفا الوارثا لو ان سلتنا لينا رسولا وقوله وكان الانسان اكثر شئ جدلا واما ان
ذلك مما يدل على انه يجوز ان يسأل فيها لا يظهر حكمه في الاية من النصيب يقول في القرآن المجيد بالنبأ قص وهو مترجم عن النبأ قص وقد بارك
ان المعاصي ليست من فعله ثم فلا يلبس ان يسلم خلا من مذهب هل الحق كما فعله النصيب لباطلاع ظهوه والتفكير بنظرها المتوفرة في جرح هذا من
هفواته وهفوات محابه باطلنا ناشئ من عدم اخذهم لاحكام الدين من شكوكه والنبوة والولاية بل من مخرات اصول جاعلة وقد روي خطاء اصلاهم و
فخرجهم الاية لرواية كعرفت استعرفت انت ثم فلا اعتبار لوعودهم ولا اعتبار بسوسنة انما الاعتبار بدعنا لظنا اننا شاذي ليعطي كل ذي حق
حقه والله بحق الحق بسطل الباطل بلطفه وكبره قال الله فاعلم ان الله درجتا لثلاثة السادة في القاد هذا من عظيم وشا من اركان الدين في جاحد
كافرا الاجماع ومن لا يثبت المعاد لا يثبت ولا الثواب للعباد لحوال الآخرة فان ذلك خارجا عن خلاف بين اهل الملأ امكانه لا نتركه فاد على كل معقيد
ولا شك في ان ايجاد الجحيم بعد عدم مكره بل نصل به ثم عليه قوله وليس الذي خلق الله السموات والارض بقادر على ان يخلق شيئا من غير ان يشاء
من عجز العظام وهي بهم قد جيبها الدنيا لها اول مرة وهو بكل خلق عليهم والقرن مملو من كرم العباد وان اختلفوا في كيفية الاخادة والاعدام وتفا
ذلك يكونا هاهنا في كتبنا الكلامية لكن الصحيح هو اننا في شيء واحد وهو ان القول باننا لالبدن الذي هو اصل الدين وركنا انما يتم على
الامامية اما على مذهب هل السنن فلا لان الطريق الى اثباته ليس بالسمع فان العقل انما يدل على امكانه لا على وقوعه قد بينا ان العلم بحدوث السمع
وصدقه انما يتم على قواعد الامامية العاطلين ومنتاع وقوعه الصحيح من الله تعالى لا نذكر ان ذلك جاز ان يجزنا بالكتاب ويجزنا لا يرد ولا يقصده
وسمى منع الاستدلال باخاره ثم على ثبات المعاد والبدن والشفعة ذلك كفر فلا يمكنهم حجة بالجملة وبلاسلام النبوة فعوذ بالله من هذه المغالاة
التي توجب الشك في الاسلام انتهى في قال النصيب جفضا لله تعالى قول قد سمعت فيما مر ان اجماع جميع الامة واقع على منافع وقوع الصنيع من الله
ثم واستناع الكذب عليه ثم عرف ذلك المعنى ومن تابعهم من استنفعوا وغيرهم استنفعوا من استناع الصنيع والكذب عليه بالحسن والبيع العقلين والاشاعة استند
الى لزوم النقص صفاته ولا تنزع في الدعوى انما التزاع في طريق اثباتها فالاشاعة يشيرون من طريق لزوم النقص هو صحيح والمغزلة والشيعة يشيرون من
طريق الحسن الصنيع العقلين وقد عرضنا ايضا فيما سبق ان كل الدلائل التي انما هذا الرجل على منافع فعل الصنيع من الله ثم كلهم من راي فامة الدلائل على
عجزهم عن التزاع ثم يكر في هذا المقام وبان بكل ما للمعترض به من علة الفساد انتهى في قول ثم قد جفقت الامة على انه ثم لا يفعل الصنيع ولا يترك
الواجب لكن الاشاعة من حجة انه لا يصح منه رول واجب عليه ذلك استند المخلق جميع الافعال ليدركه سواء كانت حسنة وقيية ولا مامية والمغزلة من
جدة انه يترك الصنيع ويعمل الواجب هذا الخلاف من علة الخلاف فان الحسن الصنيع عقليا او شرعيا قطع ان النصيب قد جفط في تقريره على
التزاع والوفاء وان ادلة الله قد سبق في المساق وباجمل تسمية الصنيع الصاد عنه ثم حسنا لا يثبت جواز الكذب عليه على اصل الاشعة غاية
انه لا يكون الكذب منه فيجاء ويجوز ان الكذب عليه بلزم من استناع الجحيم بيقول المعاد والبدن الذي خبره ثم كما افادنا المقصود من سواه كان ذلك
الكذب حسنا او قبيحا كما لا يخفى قال الله فاعلم ان الله درجتا لثلاثة السادة في القاد هذا من عظيم وشا من اركان الدين في جاحد
كافرا الاجماع ومن لا يثبت المعاد لا يثبت ولا الثواب للعباد لحوال الآخرة فان ذلك خارجا عن خلاف بين اهل الملأ امكانه لا نتركه فاد على كل معقيد
ولا شك في ان ايجاد الجحيم بعد عدم مكره بل نصل به ثم عليه قوله وليس الذي خلق الله السموات والارض بقادر على ان يخلق شيئا من غير ان يشاء
من عجز العظام وهي بهم قد جيبها الدنيا لها اول مرة وهو بكل خلق عليهم والقرن مملو من كرم العباد وان اختلفوا في كيفية الاخادة والاعدام وتفا
ذلك يكونا هاهنا في كتبنا الكلامية لكن الصحيح هو اننا في شيء واحد وهو ان القول باننا لالبدن الذي هو اصل الدين وركنا انما يتم على
الامامية اما على مذهب هل السنن فلا لان الطريق الى اثباته ليس بالسمع فان العقل انما يدل على امكانه لا على وقوعه قد بينا ان العلم بحدوث السمع
وصدقه انما يتم على قواعد الامامية العاطلين ومنتاع وقوعه الصحيح من الله تعالى لا نذكر ان ذلك جاز ان يجزنا بالكتاب ويجزنا لا يرد ولا يقصده
وسمى منع الاستدلال باخاره ثم على ثبات المعاد والبدن والشفعة ذلك كفر فلا يمكنهم حجة بالجملة وبلاسلام النبوة فعوذ بالله من هذه المغالاة
التي توجب الشك في الاسلام انتهى في قال النصيب جفضا لله تعالى قول قد سمعت فيما مر ان اجماع جميع الامة واقع على منافع وقوع الصنيع من الله
ثم واستناع الكذب عليه ثم عرف ذلك المعنى ومن تابعهم من استنفعوا وغيرهم استنفعوا من استناع الصنيع والكذب عليه بالحسن والبيع العقلين والاشاعة استند
الى لزوم النقص صفاته ولا تنزع في الدعوى انما التزاع في طريق اثباتها فالاشاعة يشيرون من طريق لزوم النقص هو صحيح والمغزلة والشيعة يشيرون من
طريق الحسن الصنيع العقلين وقد عرضنا ايضا فيما سبق ان كل الدلائل التي انما هذا الرجل على منافع فعل الصنيع من الله ثم كلهم من راي فامة الدلائل على
عجزهم عن التزاع ثم يكر في هذا المقام وبان بكل ما للمعترض به من علة الفساد انتهى في قول ثم قد جفقت الامة على انه ثم لا يفعل الصنيع ولا يترك
الواجب لكن الاشاعة من حجة انه لا يصح منه رول واجب عليه ذلك استند المخلق جميع الافعال ليدركه سواء كانت حسنة وقيية ولا مامية والمغزلة من
جدة انه يترك الصنيع ويعمل الواجب هذا الخلاف من علة الخلاف فان الحسن الصنيع عقليا او شرعيا قطع ان النصيب قد جفط في تقريره على
التزاع والوفاء وان ادلة الله قد سبق في المساق وباجمل تسمية الصنيع الصاد عنه ثم حسنا لا يثبت جواز الكذب عليه على اصل الاشعة غاية
انه لا يكون الكذب منه فيجاء ويجوز ان الكذب عليه بلزم من استناع الجحيم بيقول المعاد والبدن الذي خبره ثم كما افادنا المقصود من سواه كان ذلك

[illegible]

مجلس شورای اسلامی
تاریخ: ۱۳۸۵/۰۵/۰۵
شماره: ۱۳۸۵/۰۵/۰۵
موضوع: ...

بعد استحقاق العقاب على العصية وفي ان الكلام ليس الوجوب عليه التائب اما ما ذكر من ان وجوب التائب قد بينا سابقا مع وجوب
 وشبهه بالركان الدلائل التي ذكرها الله في قوله تعالى ان التائب من الذنب فليست له عقوبة ولا يذنب ثم واما ما ذكر من حيث اصل طر النعم بزمه
 فحاشا ان يكون على طر من كل ما ذكره كذب فترتبه قصد الجفاء بقايا ما لا ينبغي من مذهب الفاسد في تخطيل انفس من هب لما يتربى به من مذهب
 الفاسد لعذر الله ثم الامامة بوجوده وفضله عليهم هذا يتم الى ان قساس من مشكوة النبوة والولاية وما يتبع من صريح العقل صحيح الرواية
 عما في مذهب غيرهم من الضلالة والفتنة هيئات ابن من اخذ العلم من مد بن العلم ويا بها من لا يوافقها الحق لا يذبح بها كما ترأصل الدين
 والخطيئة كما قال الله تعالى لا يضركم كيدهم شيئا لان الله يعلمون بحيل ثقلت عليهم احكام الثقلين فكم هوها وجميع عليهم حلها فالقوها على اركانهم وصورها
 تغلث منهم اثنتان ان يحفظوها فاهلها وصالت عليهم نصوص الكتاب العترة فوضعوها فواتين ردوها ردفعوها واسرها ليلفاق فاهلها
 الله ثم على صفات الوجوه منهم وقلنا ان اللسان وسهم لا جملها بيناه لا يحفظون بها على اهل الجاهل والامان وظنوا انهم لا ذكروا كفرهم واجوا
 على القناد والناقل بصيرة قد كشفتها بذهن الوفا دام حسب الذين في قلوبهم مرض ان لن يخرج الله اضغانهم ولونشاء لا اربنا لهم ظفرهم بيها ثم و
 تفرقهم في حق القول لله يعلم انكم قد كذبت عما موته التائب ههنا من الزنوف وضرب بها نفسه على سبيل الطعن وحداثته ونفوة
 اما ما اشار اليه من ان الامامة معتقدة وجوب حقوق العباد عليه وهو مدبون لهم فقد عرفنا ان الوجوب الذي عليه الامامة ليس على
 الذي شنع به التائب من حق الجاهل بل هو حق الله ثم نفسه الزمعة على عباده ونحوه وعباده واما ما ذكره من مشاكر الخلق فاعلمت ساقا
 عن قريش ذلك غير لازم له ولولم يلزم لهم لقول القائل بالكسب بذكر بيانه واما مغلوقة اليد في قول التائب في سجانه ونحوه اظهره من رثته
 اهل ان يفران ما واد الله من غير ذر ولا دجلة واما الامامة فاشاهم عن القول بذلك من ادعية ائمتهم عليهم السلام بالوسع المغفرة باسطة
 اليدين بالرحمة يقولون بالانسان سبلة جوبون يوم القيمة الى النار مغلوقة اليدهم مسلسلة الاعناق فان قصد هذا فهو لا يوجب التسليم كالا
 يخفى واما ما ذكره من انهم يقولون ليل لثم التكاليف لا بما يرضى به العبد فغيره هذا قول صاحب التائب حيث يجوز ان التكليف بالبيع
 يشتمل العبد اكثر من رذائله كالزنا واللواط وشرب الخمر ونحوها والامامة فانهم يقولون ان الله تعالى بما يكلف العباد بما يكون حسنا
 عند العمل واكثر شاق عليهم كما يدل عليه بقية لفظ التكليف المشق من الكلفة بمعنى المشقة واما قول ان الله تعالى بما يكلف العباد بما يكون حسنا
 عليهم فكذلك جرح بل يقولون ان العضايا في حقهم خلاف الاول فانه ياتي عضايا فاستسب بالكتب اليهم كما ورد في الحديث حسنا لا برا
 مشقات المعصيتين واما قولهم يقولون انهم كاذبون في قولهم لا يخاف لدى الرسولون الامم ظلم ثم بدل من بعد سوء حسنا فغيره هذا كذب
 افترأه من التائب على ما يتبين عده عليه عند الله ثم لظهوره من لا يجوز الكذب على الانبياء والاولاد لا يجوز على الله ثم
 مع ان ذلك غير لازم من الاية لقوله تعالى لا اله الا هو اعلم معنى كذاي كن من ظلم من غير المرسلين او يقول يجوز ان يكون المراد من استثنى من المرسلين
 بعض الملائكة المرسلين كما روت وصاروت فلا يلزم عدم عصمة الانبياء عليهم السلام وهذا من سوا الحق فاحسن التامل فيه ولو اعرضنا
 عن ذلك فقول لفظ وضع الشيء في غير موضعه خلاف الاصل في حق الانبياء عليهم السلام ووضع الشيء في غير موضعه فلا يلزم منه في العصمة
 وهل يقول من لم ادعى ارتفاع عن رتبة العوا ان يشارك كلام الله تعالى على وجوب التائب بل يصير لما لا يمكن بالله ثم ولا يرى ما ذكره
 التائب صاحبنا في المشايخات من الوجبة اليه لعدم الذي في الاجماع على وجوب تائبها هذه ذلك تكذيب لله تعالى فالتائب صاحبنا في كراه
 في ذلك الجبلة اذعت طاب اما ما ذكره من ان الامامة يقولون بان النبي جاء للهداية ولم يهد الا سبعة عشر جلا فواض من بلانية
 بلهم يقولون كجاء موسى للهداية وهذا خلقا كثيرا من بني اسرائيل فارتدوا في ايام حياته ولم يبق منهم احد على ايمان سوى هرون ثم كذا
 محمد صلى الله عليه واله هك خلقا كثيرا منهم بعد فارتدوا على اعقابهم كما دل عليه ما سبق من احاديث الخوض لم يبق منهم مؤمن من رجع
 النبي استثنى هرون من موسى سبعة عشر جلا اخر لا استثنى في ذلك بعد تحقق ما هو بعد من ردتا قوم موسى من ولا الانبياء في ايام
 حياته من غير ان يكون لهم توقع نفع ولا يتر من الشاكر ولا جمل بعد العلم بان الذين ارتدوا من اصحاب نبينا كما نؤمن ولا انكارا وقد
 فعب شطرن من عمرهم في الكفر والجاهلية ومع هذا فارتدوا بعد فانت النعم وكان لهم من الجمل الذي استخضعوه وعبده وتوقع الرضا به و
 الحكومة والولاية وبعد رد ما نقل الله تعالى عن النبي صلى الله عليه واله من مسند في مسجد الخدي قال قال رسول الله
 للبعث سنن من قبلكم شبرا بشبر وزاعا بذراع حتى لو دخلوا جحر قبط لتبغواهم اجمعين فلما ما ذكره من ان المعشتم اذ واج النبي ثم واصحابه
 فكل من اقره واما شتم علماء هذا السنة بايراد الاحاديث الدالة على مطاعن اذ واج النبي واصحابه كطعنهم في اهلهم للاحاديث الفادحة في
 عصمة الانبياء وعلو رتبهم عليهم السلام وايضا ما يدل عليه كلام التائب من المعشتم اذ واج النبي اجمعين واثم الاصحاب باجدهم غير
 واقع بل لو فهم الشتم والطعن بما ذكره المعشتم فهو ما شتم وطعن احدا من الذين من الازواج وثلاثة وثمان مائة سنة او تسعة من الاصحاب للاحاد
 التي تهم من طريق هذا السنة ايضا في استحقاقهم للطعن والعقاب ككل الاصحاب لا اكثرهم ولا نصفهم ولا عشرهم بل لا عدد ابلع الفتا ولا استبعاد
 بعد وروى من السنة والكتاب وقيل اذ واج بعض الانبياء السابقين من لهم من الاصحاب وروى الاورداد عن طريق الحق والاصواب استحقاق

انا الحكماء من سالكين من

[illegible]

الفعل بالوقت نعم فصل الفعل على الوقت الحقيقي ثم لا نسأل وما ذكرنا من فاعل بوجوب الفعل فاعل الوقت محصور في وقت واحد ومن
قال بالتحقيق بالعكس فقد خالف الثابت ففصلت عدم دلالة النص على ما ذكرنا انتهى فاقول والاشعور صحيح المقام ان المحققين من الاصوليين اتفقوا
على انه لا يجوز ان يكون وقت الواجب بغير وقت لا يسهل الاستدلال على التكليف بما لا يطاق وهو فيجتمع منع على الله تعالى ان يكون مساويا له
وبقي الواجب ليقع كصوم شهر رمضان ولا خلاف فيه بل ما ان يكون راسع منه وبقي له الواجب الموسع كالصلوة اليومي والنفقة والمطلة وغيرها
ففيه خلاف فالأهل الحق يجوزون عقلا ووقوعه شرعا واحتجوا عليه بالانابة المذكورة وغيرها بما ساء على الاوقات المذكورة واسمع من الصلوة المأمورة
بها فيها قطعاً ومن وجوب الفعل فالوقت لاوسع وجوبه جزء منه على ان يكون المكلف مختاراً في ابقاء اعيان من مخرجه لا يجوز له ان يترك في جميعها
ما صلاها وان كان ذلك غير كافي بل من غير الحق العقاب كافي الواجب المحصور بهذا من المندوبين ان اشركوا في جواز التزك في الجمل وقال كثير من المجاهدين
لنفي هذا حكمهم بالنسبة الى الواجب الموسع لغيرهم ان الوجوب بنياناً واسعة الوقت فاحتمل بعضهم ان الصلوات اليومية مبدئية في وقتها وانما هي
سعدا لما هو بطريق القضاء واختار بعضهم انها واجبة في اخر وقتها وانما يجوز اتمامها قبله على وجه التلخيص على الوقت بجملة كافي فقدموا
على وقت وجوبها ومنهم من قال بان وجوبها في الاوقات متعلق على حال المكلف في اخرها فان بقى على فعله المكلفين كان الواقع في اول الوقت
واجباً ولا كان نافذاً وما هذا الا لئلا يفتقر الى تأمل الامة بهذا هذا فلنرجع الى ما اوردناه الناصح على المقدم من دفعه فنقول اما ما ذكره
من انه لا يثبت بها صلوات الاوقات لا يرتفعه فمردود بان تمام الاوقات الصلوة له لو ان التمسك على عشق الليل فحرق الفجر يكون حاصلاً صلوات
الاوقات المحسنة فضلاً نادى لو ان الشمس ظهرت الصلوات على عشق الليل الى نفسها لغرب الشمس والمرد بقران الصلوة الفجر من اضافة
الشيء الى قد كصلوة الجمعة وصلوة العيد وصلوة الكسوف وما اشبه ذلك هو بدليل الاستدلال انما كان زمان الفجر قبله لم يضرب له غاية
الاية فافهم وانما ترك الله بعض الاوقات خضاراً واعداً لحدوثها في الاوقات المستدلال بهذه الاية على العلم المذكور ومن العجب الذي ليس من الناصب
ان يجمع استدلال هذه الاية هو الدليل المرفوع للشافعية على ان الشارح الذي لا يشارع في بعض اصحاب المصنفين في وجوبه في وقتها
المخالفين استدلوا بمبدأ في هذا المورد ويجوز دفعاً في الشبهة اما ما ذكره في سند منع الاستماع بقوله لا يمكن ان يشاءوا في
والوقت ان يظلم لا يصلح للسند بل ان ان اردا مكان ذلك فنقل ان لو لم يكن المصلحة ايقاع فعل الصلوة مثلاً في زمان الزمان المساوي
فلم يكن لا بعيداً فهو ظاهر ان اذا كان مع امكان ايقاع المصلحة صلواته دائماً في الزمان المساوي فظلمنا نظراً ما ذكره الله
من تقديره في وقت الصلوة فان ذلك التقدير ذلك كاشا هذا من حق والمصلحة في وقت الوقت وعدمه ممكن ان يترك الصلوة كل او بعضها في
الوقت المعين في الواقع المساوي لغيرها فلا بد ان يكون بالانابة او بالانابة في وقتها في هذا المقام انما اوردناه الناصب من الابرار في هذا المقام انما اوردناه الناصب من الابرار في هذا المقام
وذكر الله من قبله في وقت الصلوة قال الله في سورة البقرة في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل
على جميع ما يحظره من اكله البعض سقط عن الباقي ولا يفسد الشارع يحصل لكل واحد الذي قد ساء الشارع حرمانه للمسلمين فاذل الفصل لبعض سقط الواجب عن
وان لم يفعل احد من الجميع قال بعض العلماء واجب على كل واحد من هذه وهذا باطل بالضرورة فان مقتضى الواجب حكمه في اذل استحقاق تركه العقاب انما يترتب واحد
غيره وعقاب واحد غير معين غير ممكن فلا يتحقق الوجوب في وقت من بؤيته انتهى في قال الناصب فيقتضيه هذا قول مذهب الشافعي ان الواجب على الكفاية
على الجميع فاذل البعض سقط عن الباقي بل انما يدل المتأولة في كتبنا هو اننا وهو فاقوا الشافعية في هذا واستدلوا عليه بما هو مرجح البطلان لان الذي يقول
انما واجب على كل واحد من هذه من لانه فيحصل قول مرجح الى احد من الامة فانما فعله ذلك الواحد يحصل في الترتيب الا انما لا يكون الاستدلال على كيف يكون هذا
ثابتاً لو احدث غير معين لان الفعل عينه في استحقاقه انما يستدل على عدمه على احوال انتهى في قوله في نفسه نظراً ما اولا فلان قول الذي يقول ان الواجب
على واحد غير معين من الامة يرجع حاصل قول واحد من الامة لا يحصل لاننا ان اردنا بقوله احد من الامة واحد غير معين فصار كان فلا حاصل لبيان الحكم
وتكلف لا رافع وان اردنا بدفعه ان يكون معيناً لا كما في تخصيصه صيغاً كانه فهو مخالف لمقتضى القابل بقوله غير معين فكيف يكون حاصله مرجحاً الى
الاعم واما ثانياً فلان قول الله انما يترتب واحد غير معين وعلى القابل بعدم التقين ويكون الفعل معيناً انما هو الواحد في وقت كان في القابل على القابل كالحق المطلق
ان يترك ان يكون قولاً ثابتاً واحد غير معين المذكور استدلوا به على ذلك المذكور بالاصالة وهو عقاب واحد غير معين ويكون مناط الحكم ما يشاء الجميع
هو الثاني دون الاول هذا المقام في حال الشارع كاشا انما كان الثاني الذي هو محط الحكم بالامتناع وقصر لبيان امكان الجزاء الاول الذي يذكره
ما يتبع والمحصل انما كان المأمور به في الواجب على الكفاية واحد غير معين وترك ذلك جميع المكلفين يلزم بمقتضى هذا المذهب عقاب بعض غير معين في
غيره فيقول لا يتوجه عليه ما ذكره الناصب في الجرح كما لا يخفى قال الله في سورة البقرة في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل
على الجميع والى وقوعه في غير مستند الحكم في الجرح من انما فعل واحد منها اخر من العهد لا يجوز له الاطلاق بالجميع لا يجب عليه فعل
الجميع بل عليه بقوله في وقت من صيام اوصدة من ذلك وجب احداً لا يبين في حرم تركه في جميعه في الله نعم فكما ان الطعام عشرين ساكنين او كونهم
او يخرج في كل يوم جميع بل وجب احداً منها لا يبين في وقت من ذلك بعض الجهو وقال بعضهم في جميعه حجب قال اخر من منهم الواجب ما يفعله المكلف
وقال اخر من منهم الواجب ما يفيق عليه وبالفرد الكل اطلاقاً اما الاول لا جاعل على حاله في المقتضى للتأويل فاعلم انما يكون الثاني واجبا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

1. 1. The first part of the paper is a
2. short introduction to the
3. topic of the paper.
4. The second part is a
5. detailed description of the
6. methods used in the study.
7. The third part is a
8. discussion of the results
9. and a conclusion.
10. The fourth part is a
11. list of references.
12. The fifth part is a
13. list of figures and tables.
14. The sixth part is a
15. list of appendices.
16. The seventh part is a
17. list of footnotes.
18. The eighth part is a
19. list of acknowledgments.
20. The ninth part is a
21. list of abbreviations.
22. The tenth part is a
23. list of symbols.
24. The eleventh part is a
25. list of units.
26. The twelfth part is a
27. list of definitions.
28. The thirteenth part is a
29. list of acronyms.
30. The fourteenth part is a
31. list of initialisms.
32. The fifteenth part is a
33. list of contractions.
34. The sixteenth part is a
35. list of abbreviations.
36. The seventeenth part is a
37. list of symbols.
38. The eighteenth part is a
39. list of units.
40. The nineteenth part is a
41. list of definitions.
42. The twentieth part is a
43. list of acronyms.
44. The twenty-first part is a
45. list of initialisms.
46. The twenty-second part is a
47. list of contractions.
48. The twenty-third part is a
49. list of abbreviations.
50. The twenty-fourth part is a
51. list of symbols.
52. The twenty-fifth part is a
53. list of units.
54. The twenty-sixth part is a
55. list of definitions.
56. The twenty-seventh part is a
57. list of acronyms.
58. The twenty-eighth part is a
59. list of initialisms.
60. The twenty-ninth part is a
61. list of contractions.
62. The thirtieth part is a
63. list of abbreviations.
64. The thirty-first part is a
65. list of symbols.
66. The thirty-second part is a
67. list of units.
68. The thirty-third part is a
69. list of definitions.
70. The thirty-fourth part is a
71. list of acronyms.
72. The thirty-fifth part is a
73. list of initialisms.
74. The thirty-sixth part is a
75. list of contractions.
76. The thirty-seventh part is a
77. list of abbreviations.
78. The thirty-eighth part is a
79. list of symbols.
80. The thirty-ninth part is a
81. list of units.
82. The fortieth part is a
83. list of definitions.
84. The forty-first part is a
85. list of acronyms.
86. The forty-second part is a
87. list of initialisms.
88. The forty-third part is a
89. list of contractions.
90. The forty-fourth part is a
91. list of abbreviations.
92. The forty-fifth part is a
93. list of symbols.
94. The forty-sixth part is a
95. list of units.
96. The forty-seventh part is a
97. list of definitions.
98. The forty-eighth part is a
99. list of acronyms.
100. The forty-ninth part is a
101. list of initialisms.
102. The fiftieth part is a
103. list of contractions.
104. The fifty-first part is a
105. list of abbreviations.
106. The fifty-second part is a
107. list of symbols.
108. The fifty-third part is a
109. list of units.
110. The fifty-fourth part is a
111. list of definitions.
112. The fifty-fifth part is a
113. list of acronyms.
114. The fifty-sixth part is a
115. list of initialisms.
116. The fifty-seventh part is a
117. list of contractions.
118. The fifty-eighth part is a
119. list of abbreviations.
120. The fifty-ninth part is a
121. list of symbols.
122. The sixtieth part is a
123. list of units.
124. The sixty-first part is a
125. list of definitions.
126. The sixty-second part is a
127. list of acronyms.
128. The sixty-third part is a
129. list of initialisms.
130. The sixty-fourth part is a
131. list of contractions.
132. The sixty-fifth part is a
133. list of abbreviations.
134. The sixty-sixth part is a
135. list of symbols.
136. The sixty-seventh part is a
137. list of units.
138. The sixty-eighth part is a
139. list of definitions.
140. The sixty-ninth part is a
141. list of acronyms.
142. The seventieth part is a
143. list of initialisms.
144. The seventy-first part is a
145. list of contractions.
146. The seventy-second part is a
147. list of abbreviations.
148. The seventy-third part is a
149. list of symbols.
150. The seventy-fourth part is a
151. list of units.
152. The seventy-fifth part is a
153. list of definitions.
154. The seventy-sixth part is a
155. list of acronyms.
156. The seventy-seventh part is a
157. list of initialisms.
158. The seventy-eighth part is a
159. list of contractions.
160. The seventy-ninth part is a
161. list of abbreviations.
162. The eightieth part is a
163. list of symbols.
164. The eighty-first part is a
165. list of units.
166. The eighty-second part is a
167. list of definitions.
168. The eighty-third part is a
169. list of acronyms.
170. The eighty-fourth part is a
171. list of initialisms.
172. The eighty-fifth part is a
173. list of contractions.
174. The eighty-sixth part is a
175. list of abbreviations.
176. The eighty-seventh part is a
177. list of symbols.
178. The eighty-eighth part is a
179. list of units.
180. The eighty-ninth part is a
181. list of definitions.
182. The ninetieth part is a
183. list of acronyms.
184. The ninety-first part is a
185. list of initialisms.
186. The ninety-second part is a
187. list of contractions.
188. The ninety-third part is a
189. list of abbreviations.
190. The ninety-fourth part is a
191. list of symbols.
192. The ninety-fifth part is a
193. list of units.
194. The ninety-sixth part is a
195. list of definitions.
196. The ninety-seventh part is a
197. list of acronyms.
198. The ninety-eighth part is a
199. list of initialisms.
200. The ninety-ninth part is a
201. list of contractions.
202. The hundredth part is a
203. list of abbreviations.
204. The hundred-first part is a
205. list of symbols.
206. The hundred-second part is a
207. list of units.
208. The hundred-third part is a
209. list of definitions.
210. The hundred-fourth part is a
211. list of acronyms.
212. The hundred-fifth part is a
213. list of initialisms.
214. The hundred-sixth part is a
215. list of contractions.
216. The hundred-seventh part is a
217. list of abbreviations.
218. The hundred-eighth part is a
219. list of symbols.
220. The hundred-ninth part is a
221. list of units.
222. The hundred-tenth part is a
223. list of definitions.
224. The hundred-eleventh part is a
225. list of acronyms.
226. The hundred-twelfth part is a
227. list of initialisms.
228. The hundred-thirteenth part is a
229. list of contractions.
230. The hundred-fourteenth part is a
231. list of abbreviations.
232. The hundred-fifteenth part is a
233. list of symbols.
234. The hundred-sixteenth part is a
235. list of units.
236. The hundred-seventeenth part is a
237. list of definitions.
238. The hundred-eighteenth part is a
239. list of acronyms.
240. The hundred-nineteenth part is a
241. list of initialisms.
242. The hundred-twentieth part is a
243. list of contractions.
244. The hundred-twenty-first part is a
245. list of abbreviations.</

ایضاً چھپا ہوا نسخہ

[illegible]

رمضان الفضل

[illegible][illegible]

الاقوى بقرينة فروع الاستدلال فان كلام الشارع الصلة بين قول القديس ثمرة نتيجة الكيفية ان معنى التكليف ذلك بالفرق بين معنيين اثنين
 فائدة النتيجة هبط لظاهره فان صاحب المذهب ماله ان لا يفتي بما ذكره ان التكليف بمحصل الشرط بشرط وجود الشرط لا بل هو كماله على قدر
 قدر استدلاله عليه بقوله لا يمتنع لو كان حصول الشرط الشرعي مما في التكليف لم يجب الصلوة على الخوض في الصلاة والحاصل ان الايمان بشرط الصلة لغيره
 لا التكليف بها فلا يمنع عدم الايمان بالتكليف بالعبادة بان يؤمن بالصلوة في الصلاة شرطا لغيره الصلوة فلا يمنع عدمها التكليف بها
 وقد صرح بالدليل المذكور ان الصلة في حيث قاله دليله انه لو كان حصول الشرط للفعل شرطا للتكليف لم يجب صلوة على حدث فوجب نفيه
 شرطها وهو الطهارة آه وقال في الجواب عن بعض اوله الخالف بان الكافر يمكن الاشارة في زمان الكفر بان يسلم ويفعل كالحديث غاية الامر ان مع الكفر
 لا يمكن وذلك ضرورة بشرط المحل وهو ان ينافي المكان الذي في كفاية من في وقت عدمه فيلزم فانه يمكن ان لا يمنع شرط عدم قيامه في ما ذكره لان
 من ان ما استدلاله من الدليل العلوي معنى على ما عدا الحسن القبح العقليين وجوب اللطف لهما باطلا من باب ان في علم الكلام في قوله بان ما يقتضيه
 هنا لا يشهد بان الكافر ما لم يمتنع الدليل عليه ما يوجب دليله على ان الناصب عزول عن الفعل محرم عن اللطف على الدليل العقل المذكور راجع الى ما حكم
 به العقل من الصلوة والمعدة وهو ان الخارج جرحه على النزاع كما مر ما اما ذكره اخر من ان الايات تفيد عدم التكليف للكافر في الآخرة بترك الفروع ولا بد
 على التكليف بالفرع في الدنيا قبل الايمان فوجدنا الظاهر في ذلك انه لو كان مكلفا في الدنيا بذلك بعد بقاء تركه كان المسلمون لا يعذبون تركها
 كل من المسلمون لا يعذبون بترك صلوة سادس مثله لم يكلفهم الله تعالى الدنيا فاما في حال المنة رجع الله درجة البحث الثامن في انقطاع التكليف
 حال المحلة في تقدمه على حجة ثمة من واقفها من المتقرب ان التكليف بالفعل ينقطع حال حلة ثمة لانه لا يكون واجبا ولا نهائيا فيكون لا
 مكلفا بترك لم التكليف بمحصله يحصل بالما تقدمه على الفعل في حله لانه لا يمكن ان يكون مكلفا حال القدرة في
 منه ما جعل الفعل لا في القدرة على الواجب بمحصله يحصل بالما تقدمه على الفعل في حله لانه لا يمكن ان يكون مكلفا حال القدرة في
 فلا تكليف به عند عدمه فلا عصيا وهو باطلا لا جامع والاشاعة خالفوا جميع العقلاء في المسلمين فذا لاولي الاولان التكليف لا ينقطع حاله بالفعل
 وقالوا في الثاني ان التكليف لا يتقدم على الفعل بل في زمانه من انما انتهى في قال الناصب حقه في هذا القول مذهب الشيخ الاشعري ان القدرة
 مع الفعل لا قبله فلهذا يقول بان التكليف حال الفعل لا قبله لان التكليف لا يتقدم من غير القدرة على الفعل فلا يكون القدرة ولا التكليف قبل الفعل
 ببيانها في قسم علم الكلام ببياننا في ذلك في هذه المسئلة ثم لا كسر الكلام واجب علينا الذكر فنقول ما ذكر ان التكليف بالفعل ينقطع
 حاله في ثمة لا يمتنع ان يكون واجبا لا نهائيا فيكون لا مكلفا بترك لم التكليف بمحصله يحصل بالما تقدمه على الفعل في حله لانه لا يمكن ان يكون مكلفا حال القدرة في
 التكليف بهذا ليس بمنتهى لان الفعل يحصل بالتصديق الذي حصل عليه القدرة حال الفعل ما ما ذكر من وجوب تقدم القدرة على الفعل فهو غير
 فيه فكيف يستدل به بما قوله لا يمتنع ان يكون مكلفا قبل الفعل بمقتضى العصيان لان حال العصيا لا طاعة فالحجوب عند ان كون الشيء مقدرا الذي
 هو شرط التكليف عند الاشاعة ان يكون ذلك الشيء متعلقا بالقدرة او يكون خذ متعلقا لها وهذا الشرط حاصل في الطاعة فانه يمكن مقدرا
 قبل حلة ثمة لكن تركه باللبس بغيره وهو الصلابة مقدرا والحاصل ان العصيان اوضاه مقدرا للملك هو متلبس بها فذا فالواحدة بالعصيان
 بواسطة حصول شرط التكليف فلا يلزم من حال انتهى في ما قلنا في بياننا سابقا ان ينافي في حله لان ما ذكره من ان التكليف لا يمتنع ان يكون واجبا لا نهائيا
 بان هذا من باب بمحصله يحصل بالما تقدمه على الفعل في حله لانه لا يمكن ان يكون مكلفا حال القدرة في
 اريد الاشعري ان يتخير التكليف ان يتقدمه بترك لا يتكليف بغيره لكن لا يمتنع ان يكون مكلفا بترك لم التكليف بمحصله يحصل بالما تقدمه على الفعل في حله لانه لا يمكن ان يكون مكلفا حال القدرة في
 فان الحال لا يمتنع ان يكون واجبا لا نهائيا فيكون لا مكلفا بترك لم التكليف بمحصله يحصل بالما تقدمه على الفعل في حله لانه لا يمكن ان يكون مكلفا حال القدرة في
 الفاضل على عبارة العلم العصاة انما يوجد ذلك لوجوه ثمة وهو قولها وهو محال لاجتماع التكليف بالما تقدمه على الفعل في حله لانه لا يمكن ان يكون مكلفا حال القدرة في
 عليه لا يمتنع ان يكون واجبا لا نهائيا فيكون لا مكلفا بترك لم التكليف بمحصله يحصل بالما تقدمه على الفعل في حله لانه لا يمكن ان يكون مكلفا حال القدرة في
 محال ان كان وجوده وحصوله بهذا الإجمار والتحصيلا ما ما ذكره بقوله فالحجوب عند ان كون الشيء مقدرا له فهو كلام شرح المواقف وشرح
 التجديد لاجلها فان لمسلمنا ان لا يتعلق بالقدرة ولكن لا يلزم ان يكون المكلف بمقدور حال التكليف فلا يلزم عدم العصيان وقد ندرنا في شرح التجديد
 بان عدم العصيا لازم اما قبل الفعل فعدم القدرة وما حال الفعل فلا امتناع في تقدير الحجوب بالصلابة ان القدرة شرط للتكليف لكن ينبغي ان لا يجب
 تحققها في زمان التكليف المكلف من لا زمان وجود التكليف مثلا يجوز تكليفه في هذا المذهب لا يطاع الصلوة فانه لا تكليف في الآخرة فينبغي القدرة في
 هي في هذا وجه على المقدور بان لا يلزم من ذلك ان يكون الكافر مكلفا بالاطاعة في جميع وقته كقوله بان زمان وجود التكليف لا يطاع الايمان
 بل كان له ان يترك الايمان بالاطاعة الى متى شاء وهذا يخالف الاجماع فاما في قال المنة رجع الله درجة البحث التاسع في امتناع التكليف في المحال
 ذهبت الامامية ومن تابعهم من المتقرب الى امتناعه بل عليه العقل والفعل اما العقل فلا يمتنع عقلا ولا يمتنع في عدم التكليف لا نهائيا فيكون لا
 بالمحال جازان يكلف الصلوة الفعل لان يكلفه ذلك فلا يكون مكلفا بالفعل غير ذلك من الادلة وقد سبقنا وما المنقول بقوله ثم لا يكلف الله نفسا
 الا وسعها الى غير ذلك من الايات الكثيرة وقد سبق جميع ذلك مخالفا لاشاعة القول المنقول في ذلك قالوا ان التكليف واجبه فكيف يمكن المحال

وادى بمحصله الاسلام في قوله
 معنى صحيحا في قوله من لا يمتنع
 في قوله لا يمتنع من ذلك القول في

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

لم يزل في الخفاء حتى استوفى
 الماثلين والارواح من وكبر
 بوليه . فحرق في قديم
 في الاوقات السعيد
 عنك من التملك
 والجزان الفخار
 من ابي غفر من شمس
 فليل العرش
 اهلكتك على الجسد
 زهره فيه ما في

مرد و بان المرء بالفاسق في الآية لم يحكم عليه الفسق فقط كما فعلنا شيئا بل ما حتى لا يصدق ذلك على وجه الفسق لأن الآية لم تذكر ما بان الفسق
 فثبت أن الوليد بن عتبة بن ماجة بن النخعي لاخذ صدقات بني الصنطلي كان يدينه ويدينهم أحدهم فسادوا بمواهبه قبلوه تعظيما للرسول الله تحببهم مقاليه
 فوجع قبل للملائكة منهم وقال رسول الله عز وجل ما كان منكم من أحد إلا وقد عرفنا ما عملتم من العمل فاصرف عني الصلوات وأطيعوا أمر الله وأطيعوا
 ما أفق من بين علي بن النخعي في الأمور الشرعية وتولية الأهل له بينة إلى من كان يحكموا عليه بالفسق فعين أن يكون المرء بالفاسق في الآية من المحكوم
 عليه بالفسق من جهة حقيقة الظاهر البشاد ومن النسخ المذكور في الآية استبانة حال من لم يعلم حقيقة ما من علم حقيقة فلا يحتاج إلى التبيين في ذلك
 بل هو يحصل بالحاصل كما لا يخفى قال الله عز وجل دفع الله درجة الجحيم الرابع في الأمر الثاني ذهب الامامية وجاءت في حقهم لأن الأمر يقتضي الجزاء فإذا قال
 له صل عند الزوال ركعتين فضلا ما خرج عن هذا التكليف وقال جماعة من أهل السنة أنه لا يخرج بل يعني مكلفا وهو خطأ لأنه ما أن يكون
 مكلفا بما كان قد فعله بعينه فيلزم تحصيل الحاصل مع أنه لا دليل على إيجاب عادة عين ما فعله ما إذا الأمر بما يقتضي إيجاب الفعل قد حصل فما أن
 يكون مكلفا بغيره فلا يكون الأمر الأول متناولا لصلوة ركعتين بل كونه هو خلاف التكليف والأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده فإذا أوجب عليه
 صلوة ركعتين حقيقة الوجوب هو الأول في الفعل المنع من الترك فهو حقيقة تركه لغيره وجودها وجوبية فلا يتحقق الوجوب مع النهي
 عن الضد فالعضد لا يكسر وهو خطأ لما تقدم وقال آخرون منهم من نزل الأمر وهو غلط للمقرض يرى بين قولنا الأفضل قولنا
 لا نترك والنهي عن الشيء لا يدل على تحريمه لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلوة والصواني في قال المناسب قوله أفانث فتدفع هذه المسئلة
 وهي أن الأمر يقتضي الجزاء لأن الأمر بما ورد به يخرج المكلف عن عمدة التكليف فإذا لم يكن المأمور به محررا بما ورد به الأمر فلا يحصل المقصود من الأمر
 وهو الخروج عن عمدة التكليف ثم ما ذكرنا من الأمر بالشيء يلزم النهي عن ضده هو مسلم إلا أن ما ذكره في معرض الاستدلال باطلا فالأتم حقيقة
 الوجوب هو الأول في الفعل والمنع من الترك بل حقيقة الوجوب هو العزم على الفعل بل من المنع من الترك فلا يكون حقيقة تركه لغيره وجودها
 وجودها الذي هو النهي عن الضد انتهى في أقول ومنع تركه لوجوب من الخبرين بل دليل على حمله بمذهب ما ما فخرج بهما فاقام
 استدلالا على المسئلة المشهورة القائلة أن الوجوب ذاته يقتضي الجزاء على ما في المنهاج لليضاد وشروحه بان الدال على الوجوب يقتضي الجزاء لكونه
 من جواز الفعل بالمنع من الترك فالدال على الوجوب مقتضى الجزاء مقتضى له وذلك عليه لما في المنهاج للوجوب كما في قوله تعالى فأنذرتهم
 الوجوب الذي منه هو تركه بان تقاع جزئه الذي هو المنع من الترك في الجزاء الأخر وهو جواز الفعل ما من المعاد من التقاع المركب تقاع
 أحد الجزاءين قد صرح بذلك بقية أفضل محقق لنا صفة وهو العضد لا يخرج بعض سائل للمباح من شرعية أصول الخطاب حيث قالوا المأذون
 في الفعل حاصل في الواجب المباح وهو تمام حقيقة المباح من حقيقة الواجب لا خفضا صريحا بل هو انزاعها دون في تركه ثم تسليم الجزاءين
 عما قالوا بان للمباح بغيره صل هو الأول في تركه انتهى ما ما ذكرنا المناسب من معنى الوجوب هو العزم على الفعل فمن آخره أنه لا يترك ذلك
 معناه اللغو لا الاصطلاح في معناه لفظا على ما في شرح الخفص وغيره وهو الثبوت والتسقوط في الاصطلاح خطأ فكل من تركه
 جميع قد سببا للفتق وقيل للوجوب بما قبل تركه وقيل بما قبل تركه وقال القاضي أبو بكر ما لم يشرعنا تركه بوجوبه وحاصل الكل
 يرجع إلى التركيب المذكور كما يظهر بآثارنا فلو كان حقيقة الوجوب هو العزم على الفعل كما هو مذهبنا لمكان تحقيق صدق في جميع ما يعصده من المباح
 الواجب والمقتضى والمباحة المذكورة في المحظورة على جملتها كان العزم يقتضي الكل بطلان ظاهر من أن يخفى قال الله عز وجل درجة الجحيم
 الخامس في التخصيص ذهب الامامية ووافقهم جماعة على الاستثناء ولا يخفى أن يكون الباقي أكثر من الخارج فذهب جماعة من السنة وهو خطأ
 لأنه يخالف نص القرآن قال الله تعالى عباد علي بن أبي طالب عليهم السلام أن لا يتبعك من الغاوين ثم قال الله تعالى في موضع آخر قال فغيرك لا عتوبكم
 أجمعين الأعباء منهم المخلصين فلو وجب بقاء الأكثر لم أن يكون كل واحد من الغاوين والمخلصين أكثر من ضلجه وهو محال ذهب الامامية ومن
 تبعهم إلى أن الاستثناء من التقايات وقال بوجهه لو يكن أثباتا وقد عارض ذلك الإجماع وقول النبي أما الإجماع فلا ينزل على أن قولنا
 لا اله الا الله توحيد كاف فيه وما قول النبي فلا نزل من أن فاعل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا فما عزموا مع ما هم وأموالهم
 وذراهم ولولم يكن هذا القول التوحيد لم يكن موجبا للعممة انتهى في قال المناسب فيفضل لما قولنا أفانث فتدفع أن الاستثناء لا يوجب
 أكثر من الخارج لأن الاستثناء يخرج البعض عن حكم الشئ من ذلك البعض لم يكون أكثر قد يكون مساويا وقد يكون أقل مثلا إذا قلنا جماعة من
 القوم الا العشر منهم فيجوز أن يكون القوم اثنين فاستثنى منهم عشرين ويقع شره الباقي فلا يجوز أن يكون اربعين فالباقي مساو أو
 خسر فالباقي أكثر وما ذكرنا الخالف خالفه من الطرفين فهو غير وارد عليه بل لم ما ذكرنا من كون كل واحد من الغاوين والمخلصين أكثر من
 صاحب لأن الآية لا توجب من الله بتم والثانية حكاه عن قول الشيطان فكان الخاطئين يقولون الغاوين في كلام الله تعالى من المخلصين
 وفي أفضل عن الشيطان أكثر من الشيطان الذي هو الآية الأكثر والله تعالى يحكم بقوله لا اله الا الله فلا يلزم ما ذكرنا من الاستثناء من
 النسخات فهو مؤلف ذهب لاشي أن عدل الاستثناء لا يبرر هذا ذهب بوجهه في عدم لزوم هذا ما ورد عليه من مخالفة الإجماع و
 المحذوف في قوله عليه السلام لا اله الا الله استثناء أشيا فاعل الذي في بعض الصور لا يفيد لزوم نهى في أقول في وجوه من الضلع الملام ما لا

ومن الغلط ما يكون
 في قوله تعالى
 لا اله الا الله
 لا يوجب أكثر من
 الخارج

انظر في هذا القول
 ما لا يرد

وقال المناصب ففضل الله قول هذا صاحب الشافعي عدم تحكيم العادة وتخصيصها بالحكم الشرع اذا كان الضرر غير موصح بالتبطل في اركان الحكم مما يمكن حله على العادة وتخصيصها بها وانما ذكرنا ما جئنا به من ان يحصل العادة كما ذكره في الشرع فهذا غير لازم عليه بل قد يرد ان العادة مرد الشائع فكان حكم حكم في العادة انتهى **وقول المناصب** ان يكون من عدم الاعتبار بلفظ النكاح بل بلفظ الرسول وان كان التخصيص فيها مجرد حيلة للناس جعل مجرد عدم حاكمه على النكاح في السنة واللازم بقصد افعال العباد ليست حجة على الشرع بل افعالهم تابعة للشرع فلا يجوز ان يجعل الشارع متبوعا لهم بل هو متبوع لهم عادة مع التخصيص لكن التخصيص ليس مجرد العادة بل الجماع كما صرح به في النهاية ويكون العادة مرد الشائع وحكمه في المسئلة فلا بد ان يكون له في وقوعه من هذا العناد **قال المناصب** رفع الله درجة ذهاب الامامية ومن تابعهم الى ان حكم الحاكم في اوقاف حكم العام ولو كان مخصصا كما اذا انا في البعز زكاة ثم قال فيهم زكاة لان شئون الحكم في اوقاف العام يستلزم شئونه في هذا العناد المعين فاذا فرض على شئونه في ذلك لم يكن معافاة له بالضرورة وبالحال او في زكاة او في غيره مخصصا وهو خطأ لما يذهب اليه انتهى **قال المناصب** ففضل الله قول من قال في اوقاف عدم التخصيص ههنا لا يريان الضرر بل جعل عليه الحكم في احوالهم غير ما وهذا لا يبيد التخصيص من هذه التخصيص بقول بلزم فائدة النكاح ليس هو الا التخصيص في اوقاف عدم حصر الفائدة في التخصيص انتهى **وقال المناصب** ان كان هذا صاحب الشافعي في حار وقادهم من استعداده ههنا لا يري ثورا ولا ثور ثوران ولا يجل جسد لحوار وكان هو الذي جعل من شانه شعره هو الثور قرن الثور في قرانه وقلوبهم الثور في جوف حته **قال المناصب** رفع الله درجة البحث في البيان ذهب الامامية الى انه لا يجوز له البيان عن وقت الحاجة كما اذا قال عندنا لغيرنا بالطلاق ولا يبرهنا ما اراد بالشر ثم تطلق ولا يبرهنا ما لا يبرهنا من منه وكيف ما لا يطابق وبالحال لا يبرهنا في اوقاف فبما منهم على جواز التكليف للحال بل لكل التكليف عندهم كذلك قد سلف فذهب الامامية اليه ومن تبعهم الى ان لا يجوز تأخير الوقت في الحاجة اذا كان ظاهرة بل على خلاف المرد منه لا لزوم الاعراض بالجدد في جميع وبالحال لا يبرهنا في بيان العلقين وقد سبق البحث في هذا **وقال المناصب** ففضل الله قول من جاز ان لا تأخر ان يرد بل الوجوب على الله ثم قد ايسر مذهب شافعية وان اردت بلفظ الله تعالى على الجمل فغير لازم على من قال بعدم الوجوب على الله على ان هذا غير واقع في الشرع ولما القول بالحسن والقيع العقليين وانما مذهب المعتزلة فقد حققنا في سلف بما لا يرد عليه انتهى **وقال المناصب** هذه المسئلة قد وقع في التخصيص للمحتاج اكثر من حصول هذه المسئلة مدلولها عليها يقولون لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة كواقع في عبارة الله ههنا فلا وجه للرد به بالذكي وروى عن الاسعدي لا يقول بغيره من انفسنا لا يغيبه بل يقول بجواز تأخير البيان مقدار الواقع كما يبرهنا من من في هذه المسئلة ومن من اسند الحكم على جواز التكليف ما لا يطابق بما وقع من تكليف في جعله ما ناله الا بما مع مسانعة عنهم بالدين وكيف يجرهم الاشاعة بل بطلت قد على المكلفين مع ما ذكره صاحبنا في بحث طوي يتبين ان الامام من يجوز لهم ان يجزوا علينا المنع في اوضاع الضرورة والحاجة بغير علمنا سدا في من كل جهة يحرم علينا شر الجاهل الشائع مع شدة العطش عدم الضرورة وما ذكره من ان لزوم الاعراض بالجدد غير لازم على من قال بعدم الوجوب على الله فلا يبرهنا على انه جاهل على ذلك لان اللزوم ظاهر لا ستر فيه غاية الاسرار لا يكون الا في اوضاع غير من الفياض فيجب ان الله ثم عندنا لغيرنا بل عدم وجوب شئ على الله ثم ونحن قد بينا من غير وجوب على الله ثم انبثنت كون من من من الفياض وكون الحسن والقيع عقليين فيما سبق مما اوردنا فيهما وملكا كبيرا **قال المناصب** رفع الله درجة البحث في الشائع المنع ذهب الامامية ومن تابعهم من المعتزلة الى انه لا يجوز نسخ الشيء قبل فسخه لان الفعل في ذلك الوقت ان كان مصلحة استعماله فحينئذ لم يكن مفسدا استعمال الامور او لا ولا يلزم البطلان وذهب الاشاعرة الى جوازها والعجيب انهم يستدلون الى طائفة من اهل الحديث وهم المالكون بطلان حقيقة لانه لا يفسد عليها الا لا يبرهنا في الوقت الواحد الوجه الواحد كانه غير ذلك الوجه على ذلك الوجه ذهب الامامية ومن وافقهم من المعتزلة الى انه لا يمنع ان ينسخ الاخبار عن الشيء الاخبار بغيره وكان عدلوا في الخبر لا يغيره لا يكون كذلك بالكلية فيجب منع ان يكلف الله بالقيع في حلال الاشاعة في ذلك بناء على اصلهم الفاسد من عدم القول بالحسن والقيع العقليين وذهب الامامية الى امتناع نسخ وجوب معرفته ثم امتناع نسخ تحريم الكفر الظاهر من الواجبات والقيع العقليين وبالحال لا يبرهنا في ذلك بناء على اصلهم الفاسد من عدم القول بالحسن والقيع العقليين انتهى **قال المناصب** ففضل الله **الافاضة** **قال المناصب** عندنا انها الحكم الشرعي في هذا انتهى الحكم يكون وقت الانتهاء وقت النسخ والشائع مني بعض الاحكام وبغير البعض الاخرها لما يعلم من مصالح الناس ولا سيما في الاوقات على الحسن والقيع العقليين كما عرفت فيما سبق لا يستدلون بما استدل به باطل اما الفقيهين النسخ والبيان النسخ كما ذكرنا انها الحكم الشرعي والى هذا ما يتضمن الدلالة وهو لا يجوز على الله ان يفسد من النسخ الحادثة العاقله فضلا عن ان يفسد بالبداهة انها الحكم الشرعي فهو عين النسخ واما ما ذكر من امتناع نسخ الخبر بغيره فذهب جوازنا في الاشاعة فهو من غيرنا في النسخ في الخبر يكون عندنا اصلا كما ذكرنا ان النسخ هو انها الحكم الشرعي في الخبر ليس من الاحكام فالنسخ لا يجرى فيه وهذا ذكره من ان الظاهر في جوازها لا يجوز بطلانها بعد وقد يبرهنا جوازها في هذا الشرع مشعر بان يقول لدرى قهر مذهبنا بالحسن والقيع من وجوبنا في الفعل فالفعل يحكم بالحسن موقوف والقيع فيك لوجوبه من الجمل انتهى **وقول المناصب** ان قيل ولا ان الشائع مني بعض الاحكام وبغير البعض الاخرها لما يعلم من مصالح الناس ما صرح في القول بتعليل فعال الله ثم بلصالح الراجحة الى العباد مع ان قد تابع في معتزلة نكارهنا بتاقليل الاصحاح حيث كان القول بتعليل

والله اعلم بالصواب
 في بيان ما ذكره المناصب في هذا الباب
 من ان العادة مرد الشائع
 فكان حكم حكم في العادة انتهى
 وقال المناصب ان يكون من عدم الاعتبار بلفظ النكاح بل بلفظ الرسول وان كان التخصيص فيها مجرد حيلة للناس جعل مجرد عدم حاكمه على النكاح في السنة واللازم بقصد افعال العباد ليست حجة على الشرع بل افعالهم تابعة للشرع فلا يجوز ان يجعل الشارع متبوعا لهم بل هو متبوع لهم عادة مع التخصيص لكن التخصيص ليس مجرد العادة بل الجماع كما صرح به في النهاية ويكون العادة مرد الشائع وحكمه في المسئلة فلا بد ان يكون له في وقوعه من هذا العناد قال المناصب رفع الله درجة ذهاب الامامية ومن تابعهم الى ان حكم الحاكم في اوقاف حكم العام ولو كان مخصصا كما اذا انا في البعز زكاة ثم قال فيهم زكاة لان شئون الحكم في اوقاف العام يستلزم شئونه في هذا العناد المعين فاذا فرض على شئونه في ذلك لم يكن معافاة له بالضرورة وبالحال او في غيره مخصصا وهو خطأ لما يذهب اليه انتهى قال المناصب ففضل الله قول من قال في اوقاف عدم التخصيص ههنا لا يريان الضرر بل جعل عليه الحكم في احوالهم غير ما وهذا لا يبيد التخصيص من هذه التخصيص بقول بلزم فائدة النكاح ليس هو الا التخصيص في اوقاف عدم حصر الفائدة في التخصيص انتهى وقال المناصب ان كان هذا صاحب الشافعي في حار وقادهم من استعداده ههنا لا يري ثورا ولا ثور ثوران ولا يجل جسد لحوار وكان هو الذي جعل من شانه شعره هو الثور قرن الثور في قرانه وقلوبهم الثور في جوف حته قال المناصب رفع الله درجة البحث في البيان ذهب الامامية الى انه لا يجوز له البيان عن وقت الحاجة كما اذا قال عندنا لغيرنا بالطلاق ولا يبرهنا ما اراد بالشر ثم تطلق ولا يبرهنا ما لا يبرهنا من منه وكيف ما لا يطابق وبالحال لا يبرهنا في اوقاف فبما منهم على جواز التكليف للحال بل لكل التكليف عندهم كذلك قد سلف فذهب الامامية اليه ومن تبعهم الى ان لا يجوز تأخير الوقت في الحاجة اذا كان ظاهرة بل على خلاف المرد منه لا لزوم الاعراض بالجدد في جميع وبالحال لا يبرهنا في بيان العلقين وقد سبق البحث في هذا وقال المناصب ففضل الله قول من جاز ان لا تأخر ان يرد بل الوجوب على الله ثم قد ايسر مذهب شافعية وان اردت بلفظ الله تعالى على الجمل فغير لازم على من قال بعدم الوجوب على الله على ان هذا غير واقع في الشرع ولما القول بالحسن والقيع العقليين وانما مذهب المعتزلة فقد حققنا في سلف بما لا يرد عليه انتهى وقال المناصب هذه المسئلة قد وقع في التخصيص للمحتاج اكثر من حصول هذه المسئلة مدلولها عليها يقولون لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة كواقع في عبارة الله ههنا فلا وجه للرد به بالذكي وروى عن الاسعدي لا يقول بغيره من انفسنا لا يغيبه بل يقول بجواز تأخير البيان مقدار الواقع كما يبرهنا من من في هذه المسئلة ومن من اسند الحكم على جواز التكليف ما لا يطابق بما وقع من تكليف في جعله ما ناله الا بما مع مسانعة عنهم بالدين وكيف يجرهم الاشاعة بل بطلت قد على المكلفين مع ما ذكره صاحبنا في بحث طوي يتبين ان الامام من يجوز لهم ان يجزوا علينا المنع في اوضاع الضرورة والحاجة بغير علمنا سدا في من كل جهة يحرم علينا شر الجاهل الشائع مع شدة العطش عدم الضرورة وما ذكره من ان لزوم الاعراض بالجدد غير لازم على من قال بعدم الوجوب على الله فلا يبرهنا على انه جاهل على ذلك لان اللزوم ظاهر لا ستر فيه غاية الاسرار لا يكون الا في اوضاع غير من الفياض فيجب ان الله ثم عندنا لغيرنا بل عدم وجوب شئ على الله ثم ونحن قد بينا من غير وجوب على الله ثم انبثنت كون من من من الفياض وكون الحسن والقيع عقليين فيما سبق مما اوردنا فيهما وملكا كبيرا قال المناصب رفع الله درجة البحث في الشائع المنع ذهب الامامية ومن تابعهم من المعتزلة الى انه لا يجوز نسخ الشيء قبل فسخه لان الفعل في ذلك الوقت ان كان مصلحة استعماله فحينئذ لم يكن مفسدا استعمال الامور او لا ولا يلزم البطلان وذهب الاشاعرة الى جوازها والعجيب انهم يستدلون الى طائفة من اهل الحديث وهم المالكون بطلان حقيقة لانه لا يفسد عليها الا لا يبرهنا في الوقت الواحد الوجه الواحد كانه غير ذلك الوجه على ذلك الوجه ذهب الامامية ومن وافقهم من المعتزلة الى انه لا يمنع ان ينسخ الاخبار عن الشيء الاخبار بغيره وكان عدلوا في الخبر لا يغيره لا يكون كذلك بالكلية فيجب منع ان يكلف الله بالقيع في حلال الاشاعة في ذلك بناء على اصلهم الفاسد من عدم القول بالحسن والقيع العقليين وذهب الامامية الى امتناع نسخ وجوب معرفته ثم امتناع نسخ تحريم الكفر الظاهر من الواجبات والقيع العقليين وبالحال لا يبرهنا في ذلك بناء على اصلهم الفاسد من عدم القول بالحسن والقيع العقليين انتهى قال المناصب ففضل الله

[illegible]

عليهم من الله تعالى ولم يعيدون اليه في ذلك ومن قوم قال الله سبحانه فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة لما دفعوا الى الدين وليدنا
 قويم اذ رجوا اليهم لعلمهم بخوف دينه وليس المراد بذلك ما توهمه الناس واصحابه من اختلاف الامة في عقائد هاديتيها وتضاد قولها وافعالها
 ولو كان هذا الاختلاف لما رجع كان انفاقها او اتفقت محض اعلمها ونفردت بقرائن القرآن من الامور والاتفاق والابتعاد والفرق بين الناس
 والاختلاف ما بينهم ان شافنا ما اجاب به النبي صلى الله عليه وسلم من انه لا يلزم من كون الشيء وحدة محض ان يكون ضدها بالذات بل يكره
 الاجاهل ويجاهل في ذلك الله تعالى ومن جهة جعل لكل دليل يستكون فيه معنى الدليل بوحدة دليلم من قبل ان يكون النها عذابا وهو لا شك في انقوى
 فاقول فساد فلا ان الضد عند الحكم موجود مع وجود جوارح في الموضوع وعند المتكلمين معنيين بتسهيل اجزاءها في عمل واحد لا اختلاف في
 مسئلة لا يضاف لانتفاء في مسئلة اخرى كذا انصباع جزء من مثل الزمان بسواد الدليل لا يضاف لانتفاء جزء اخر من غير انهما والاصل في
 الموضوع في العمل شرط في تحقق النفاذ فيكون من كون الاختلاف بحدته ان يكون الاتفاق عذابا بالذات كان الاختلاف في مسئلة
 رجة يلزم ان يكون الاتفاق في مسئلة اخرى عذابا في المنع والتجمل الذي في هذا الشئ كما هو مراد هذا كان الاختلاف في اخر حجة
 يلزم ان يكون وقوع الانتفاء في عذابا وذلك كذلك ان كان الدليل بوحدة يلزم ان يكون وقوع النها وموقفة عذابا بالاساس من موقفات المطالب
 التي يطلب فيها الاستسار عن الناس في ذلك من الفاعل فيكون في ذلك الدليل في وقوع النها في محل اخر من اجزاء الزمان ليس هذا في فهم استسار
 بحال الدليل بل في الالعد لوجهه هذا قد فعل صاحب الوقت في خطبة كثر ما يجرى بعض كابر لا في بيان معنى هذا الخبر مراده ما اختلاف فهم
 في العلوم منه واحد الحكم للفظ بصط الحكام المتخلفين بالانفعال في حجة اخرى في الكلام لمحقظ المقادير فينظم امر الفاعل وقانون العدل المقدم للذبح كما
 لختلف فهم صاحب الحرب والصناعات يقوم كل واحد منهم بحرفة وصناعة فهم النظام في المعاش المعين لذلك النظام وهذا الاختلاف في رجة
 كالايجي اني في كل ما اسئل الله عنه اخرج من قوله تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدنا فيه اختلاف فاكثير فاقم بعينه في كادلة القطعية والجواب الجواب
 قلنا ان الاختلاف في الادلة القطعية واقع لا شبهة فيه بل ان الاختلاف الواقع بينهم من الناس في العمل بالقياس كير حجة بعد لا يجيء والاستسار
 شاهد على ذلك والى عن هذه الاختلاف الكثير في اول الاختلاف بالاضطرار في نظم الفرق دون الاختلاف في الاحكام كان تك صاحب المختص
 وشارحه المصنف خلاف الظاهر هذا لا يجيء مما يشهد بان ما ذهب اليه في توجيه حديث التحدث لذكور حاد كصاحب كتاب الاحتجاج من جهة
 ابن كعب على القوم حيث قال مخاطبهم وزعم ان الاختلاف بحدته هي ان الكاتب ذلك عليهم بقول الله تعالى ولا تكونوا الذين يقرءون القرآن
 من بعد ما علمهم انبئناهم والاولى لهم عذاب عظيم ثم اخبرنا ما قبلناكم قال لا يزلون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم اى علمهم ان بعد ما علمهم ان
 لقوه قال الله وجبت وما اجمع فتقوله تعالى فتنعون الاطمن والافطن لا يفهم من الحق شيئا لكم فلكم الذي قلتم بوجهكم او كما ان صاحب من كتابه
 ولا تفهم ما ليس لك به علم ولا تقولوا على الله ما لا تعلمون وقد اجمع اهل البيت على المنع من العمل بالقياس في ذلك جماعة من الصحابة قال
 اهل الموضعية لو كان الدين بالقياس لكان المسح على باطن الحنف والى غيره وقال ابو بكر اى بما يظن اى ارضى بقلبي اذا ظن ان كتاب الله برأى وقال
 عمر بن الخطاب يا اباكم واصحاب الزياتم هذا ما لم يريتم الا حديثا يحفظونه اقولوا بالارى فضلو واضلوا وقال ابن عباس ان الله تعالى قال فليبين
 وان الحكم بينهم بما انزل الله ولم يقل بما رايتم ووجدوا لحد ان يحكم بوجهكم ذلك رسول الله وقال يا اباكم والفاطمة فاما عبد الله الشمر في
 ما يقاسى روى الخطيب في تاريخه وابن شيرازي في تاريخه قال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من سئل عن امر لم يدره فليقل من قول الله تعالى ولا تقولوا
 في غير من الحلال يحلوا العلم انهم ركب على شريح الفاضل وهو انما يرضى بما في كتاب الله فان جاءك ما ليس في كتاب الله فاقض بما جاء في كتاب الله
 فاقض ما ليس في كتاب الله فاقض بما اجمع عليه اهل العلم فان لم تجد فلا عليك ان لا تقضى به من العمل بالقياس عبد الله بن مسعود في
 عبد الله بن عمر في مسند ابن سيرين وابوسلمة بن عبد الرحمن ولو كان القياس شرعا لما خفى على هؤلاء لانهم من الاموال العظيمة وهما بنو اسكنوا
 الناس في قضاة هذه اقول هذه الوجوه في تنفيذ القوم كرها لا شيان عدم جواز العمل بالقياس في كل الامور لانهم لا يرون وجوبه في ابيات القرآن والسنن
 في القرآن كقوله لا يعلم الا ما علموا في قوله لا تعلموا الا ما علموا في قوله لا تعلموا الا ما علموا في قوله لا تعلموا الا ما علموا في قوله لا تعلموا الا ما علموا
 انهم شفعوا بهم عند الله وهذا لا يمنع مع اظن والعمل به في الامور الدينية ان الجهد بعلم القرآن لان العمل بالقرآن واجب في كل امر في قوله
 ثم ان تلك الالاب ان فاما المطلوب فهو ما روى في الالاب الوارد في الاسرار بالقياس كقوله تعالى فاعبوا ربواكم الا بغير وعبر من الالاب فافضوا
 واما ما ذكر من قول ابن سيرين لو كان الدين بالقياس لكان المسح على باطن الحنف والى غيره وقال ابو بكر اى بما يظن اى ارضى بقلبي اذا ظن ان كتاب الله برأى وقال
 لعل لا يشترك في الوصف لا بدع الاضطرار في القياس لا يشك ان لم يصح ما لم يكره من قول ابن سيرين ان الجهد بعلم القرآن لان العمل بالقرآن واجب في كل امر في قوله
 الاكل في كتاب الله برأى فلهذا ورد في قوله لا تعلموا الا ما علموا في قوله لا تعلموا الا ما علموا في قوله لا تعلموا الا ما علموا في قوله لا تعلموا الا ما علموا
 ما ذكر من قول ابن سيرين انهم ركب على شريح الفاضل وهو انما يرضى بما في كتاب الله فان جاءك ما ليس في كتاب الله فاقض بما جاء في كتاب الله
 الصناعات والتابعين كانوا يهود عن العمل بالقياس في قولنا لا يشك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من سئل عن امر لم يدره فليقل من قول الله تعالى ولا تقولوا
 الاسلام ووصل اليهم علوم النبي صلى الله عليه وسلم فلو كان المنع في جميعها عليه لكان واحد منهم يهني عن القياس كان مذهبه ترك القياس لا شئ لا شك

هذا هو الحق
 لا يجوز العمل بالقياس
 في كل الامور
 لان العمل بالقرآن واجب في كل امر
 في قوله لا تعلموا الا ما علموا
 في قوله لا تعلموا الا ما علموا
 في قوله لا تعلموا الا ما علموا
 في قوله لا تعلموا الا ما علموا

۴۵۱

۱۰۰

[illegible]

[illegible]

لا يجوز فيها العيان ثم في قولنا فافرضنا وقوع حادثه من باب الحدود والديات والشرط والاسباب لم يتفرح حكمه الكتاب في الشك والاجماع فلما
ان يقول لنا صاحب الجرح ان العيان غير خلاف الذهب المختار بحججه واما ان يقول بعدم الجرح ان فيقوم قصور الشرع عن صالح العباد فلا بد
له من ترك منابذة قول من فاسق الناس اجماع الناس على موالاتهم امام الجنة والناس لها الويل وهو يبركات تلك الانفس ويزول عنهم غيايب
الشمه والالباس كرسنات بين ذلك بين الامواس الذي فيها الممخاس الذي يوسوسه صدره والناس لما اظننا في هذا المقام ارقاما
للسيطان الجيم فلما عاينوا جلله الغمهم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال لهم رفع الله درجة العبد المذنب الاستحسان ذهب لاقا
وجاعة فاجعهم الى المنع من العمل بالاستحسان وخالف بينه وبينه وهو خط لان الاحكام خفية لا يرفع وبما كان الشرع مصلحه عند الله ويجوز
وجه الصلحه في كونه الركعات مقام الجرح وغيره فانك القول بذلك تغذيهم بين يدي الله ورسوله وقد قال الله نعم ولا تغدوا بين يدي
الله ورسوله حكم بغير ما انزل الله وقد قال الله نعم ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون واكد ذلك في الاخرى بقوله ومن لم يحكم بما انزل
الله فاولئك هم الظالمون واكد ما به ثلثه نفي ان من لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون كل ذلك لعلهم يخرج عبادهم عن طاعة الله
امثال وامر وانتم ما قال انما صاحب غفصة الله قول الاستحسان من الدلائل الغير المنقذه عليها وذهب لجواز العمل بما ابو حنيفة مما ذكر من الدليل
على بطلان الاستحسان ان الاحكام خفية والمصالح التي يفي عليها الاحكام ايضا خفية فنقول ان ارادنا كل الاحكام حاله كذلك فهذا يناقض ما سبق
من مذهبنا وجه بعض الاحكام والجهه لحنه فيه ضرورة في معلوم بانك في تحسن الصلح المنافع وقبح الكذب والضرر وان ارادنا بعض الاحكام
فلم يجوز العمل بالاستحسان وفي ذلك لبعض ما اذكر ان القول بذلك من ارباب النقاد يبين يدي الله ورسوله قد نكبت عن طاعة الله لان العامل

بالاستحسان لا يبعد الاستحسان من العمل بل من الشرع فلا يكون تغذيهم بين يدي الله ورسوله ولا يكون حكمنا ان ما انزل الله فاولئك هم الكافرون
واقول لا يخفى ان بناء كلام المعرف في هذا الاستحسان على تقدير ما اياه قاطرة بانه مدعي على جرحه في بنية من خفي تقبيل العباد عنه وابطال
في الاصل في التبيين اية رقة عليه الشافعي في تحسن فغدا شرع وقال للفرانج المخول بالجنة الاول كضمة في قوله ومن يجوز انك بلا حاجة الى
لعل في المعنى الثاني هو من فلان مع الشارح اذ لا حاشية القول بظلال الشك في التبيين بالتحسين عنها فاما الاحكام عنه لا يعقل ان يكون كل امرئ مدعي
لاحد من التبيين للشارحين دون ما تكلفه بعض الشارحين من اصحابه وما سيجي من الفرع العجالي في سماء استحسانا حاشيتا في جرحه
من شهد عليه رقة بالزنا في اربع زوايا كل شهيد على ما يتردد وقال لعل كان ينزف برينة واحدة في الزوايا قال للفرانج في استحسان
دم مسلم بمثل هذا الخيال مع انه لو خضع كل واحد شهدا تبرؤا من وقاوتها لا زمنه واحتمل المسد اذ لا حاشية في العرف من شغل
السبب بزنا واحد انتهى على هذا فيتمل جميع ما ذكره لنا في دفع الابطال اما ما ذكره من الرد بغيره ودينهم فاما باختار الشارح في قوله قد
ان ما حنيفة لو كان يعمل بالاستحسان والجنح العقليين حق جرح عند الشبهة بل كان يعمل ببديهة وهم يكرهون قوله كايدي عليه ما سبق
من تفسير الاستحسان واما ما ذكره من ان العامل بالاستحسان لا يباخذ الاستحسان من العمل بل من الشرع فغيره لو كان كذلك لما روي عليه
اشافعي بقوله من استحسن فغدا شرع ومعناه على ما في شرح العبد على اصول ابن الحاجب من انك حكمنا بانه محسن عند من غير دليل من قبل الشارح
فهو كغيره كغير ما نفي هذا الرد بهذا المعنى صريح وان با حنيفة في ذلك على استحسان الظاهر دون العقل الشرع وبهذا هذا لنا صاحب الذي ضافه

الذرع وابتلى من العصبية بالشرام والصرع واخذ كل من الاصل والفرع قال لهم رفع الله درجة العبد المذنب في الاجتهاد ذهبت لاقا من جماعة
تابعهم الى ان النبي لم يكن متعبا بالاجتهاد في شيء من الاحكام خلا ما يلهو لقوله وان حكم بدينهم بما انزل الله من لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم
الكافرون وما يظن من الحقون والارواح هو قول ما يكون في ابدانهم نفعنا نافع الاما هو في قوله لا نلو ان كان مجتهدا في الاحكام لحاجتنا
مخالفه الاجماع على ان حكم الاجتهاد ذلك مخالفة حرام بالاجماع ولان الاجتهاد قد يخطئ الخطا من الجنة عندنا حال على ما تقدم في الصبح من خلافا
لهم ولا نلو ان متعبا بالاجتهاد لما اثر الاجوبة عن السائل الواردة عليه في ابدانهم نفعنا نافع الاما هو في قوله لا نلو ان كان مجتهدا في الاحكام لحاجتنا
بالاجتهاد ان لم يكن مرتكب الحرام والمثالي على ما تقدم مثله وبيان الملازمة ان الاجتهاد يعيد الظن والوجوه فيقطع والقادر على الدليل الظاهر
يحمي عليه الرجوع الى العمل والاجماع ولا نلو ان متعبا بالاجتهاد لفضل لا من احكام الشرع ومن ادلة القاطرة ولا نلو ان كان متعبا بالاجتهاد لفضل
بعينه وفي كثير من السائل في ذلك فلهذا في قوله انما صاحب غفصة الله قول الشارح على ان النبي كان يجوز له الاجتهاد في
بعض الاحكام وذلك لكونه قد واصل الاستنباط من احكام الله تعالى ولا مانع له من ذلك في هذا الصلح علم جواز وجوده الاول بالامان والاقا
على جوبانكم بما انزل الله وبعد المظن عن الحق وبعد جواز التبديل لم يمنع نفسه الجواب ان الابان لا نلو ان كان مجتهدا في الاحكام لحاجتنا
الجهاد بكم بما انزل الله لا نلو انكم انما صرح في مستند ما صرح به والاجتهاد من هذا القسم فهو حكم الله الشافعي عدم جواز مخالفة مع الاجماع
جواز مخالفة الجهد الجواب ان هذا الجواز في مجتهد لا يكون صاحب الشرع فان ما صرح من الاجتهاد وهو لا يضر كيف يجوز مخالفة الثالث جواز
الخطا في الجهد بخلافه في المصلحة والسلام والجواب ما سبق ان هذا في مجتهد لا يكون قوله مضاد ومكان قوله مضاد فلا يجوز ان يحكم عليه بالخطا
هو ارجح من الاجابة عن السائل ولا يجوز لنا في بيان عن قاتلنا جرح الجواب بما يكون الناحية لعدم حصول شرط الاجتهاد والاشغال الجرح من

الشواغل التي تبين من هذا لازم في القول بعكس الاجتهاد والزم نزول الوحي عند السؤال عدم جواز الانحراف الا انما هو من جهة الحاجة
ولو جاز ان الوحي خارج الاجتهاد والخامس لزوم ان كتاب الحرام لا يرد على اليقين عن الوحي لا اقتضار على الظن حرام عليه الجواب عن هذا
الظن وهذا في غير من المجتهدين فلا يكون مقتصر على الظن في دفع المحذور السادس لو اجتهد المقل لا من احكام الشريعة والجواب ان مقتضى
يعد له على حد دخوله في عطف الاجتهاد والنقل لا يتبع لواجبه نقل جهاته كغيره من الشائعات لم ينفع الجواب ان مجتهدا انما دخوله في مقتضى
نذكره في غير ما انتهى في قول في غير موضع مما هو اما اوله فلا قول فاد على الاستنباط من احكام الله تعالى مما لا يحصله وانما الاحكام
يستنبط من غير ما تانيا فلا قول كذا مانع له من ذلك ثم اذرب فضيلة يتركها مانع كما ان ترك تعلم فضيلة المخطئ لا يقول انما كان
ان ينقل من كتب لا يبين فجاز ان يتكرر الاجتهاد مثلا يقول انما هو لظواهر الوحي لا اجتهاد ولما تانيا فلا قول فاد على الاستنباط من احكام الله تعالى مما لا يحصله وانما الاحكام
لغفلان لا لا يحصل لقوله مستنبط مما صرح به عدل لقوله ما صرح به فانهم واما معنى فلا يكون الاجتهاد الذي وقع الاختلاف في نفسه
اشياء هو الاستنباط مما صرح به ثم غير مسلم ان الكلام في انه هل يجوز للشيخ ان يجتهد بما لم يسمع من علماء نفسه عند عدم الوحي المقترح والمفتي ولا
ولما انه عليه السلام الحكم بما صرح به ثم فلا يبي اجتهادا ولو سمي بكون خارجا عن محل النزاع على ان هذا الجواب لا يصح جوابا عن لانه لا
كما لا يخفى ان الحكم المستنبط من الوحي لا يجتهاد لا يبيته وحيا ولا لزم صحت ان يقال المجتهدين من امتة لا يفتنون عن الحقول هو الاجتهاد
وهو ظاهر البطلان لان الفرض من الاذن كلامه خال عرشا بين النبوة ليس كلام المجتهدين كذلك لانه يلزم جواز الشك في الشك على الوحي
حساب اختلاف المجتهدين في الاحكام وهو ظاهر البطلان نعم الوحي هو الامر والاجتهاد وعند عدم التقيد بالحكم الحاصل الاجتهاد والكلام فيه
واما بعد فلا نذكر في الجواب ان دليل الثاني من ان المجتهدين لا يكون صاحب شرع فهذا تخصيص من خواص غير انما فان الاجتهاد اصطلاحا هو
استخراج الفقيه الواسع التحصيل من حكم شرعي صريح الشارع ان قصد ههنا بان المجتهدين في حكم ظني شرعي عليه دليل لم يفرق بين اجتهاد الرسول
وغيره في وقت النسخة وفي حق غيره الاجتهاد واما ما ذكره من ان لمحصل الاجتهاد هو النص فكيف يجوز مخالفته فغيره ان له ان ما حصل من
اجتهاد النبي قول منصوص لا يتحمل غير ما يقيم منه فهو لا يبعد لا يخفى فان اراد انه فاطع فغير مسلم لان المفروض انه لم يحصل من الوحي نص
حصول الاجتهاد والقرينة على تقدير الاجتهاد لا يعلم النبي كالحكم قطعا فكيف يحصل لغير العلم به حتى لا يجوز خلافه ولو قيل ان اجتهاده عليه السلام
يؤدي الى القطع بخلاف اجتهاد غيره كان هذا اصطلاحا جديا لا يوجب جعل النزاع نظريا وفيه ما فيه بما ذكرنا في دفع هذا الجواب فتعذر ما ذكر
في الجواب عن الدليل الثالث بقوله فاما ما ذكره من ان ما ذكره في الجواب عن الدليل الرابع من انه ربما يكون الشاخص قد حصل شرط الاجتهاد
آدم دخول ما لا يخفى في كلام الله قدس سره انه كان يؤخر جواب المسائل وتزول الوحي مخفى بعد الشاخص كما يجب بان الوحي تركه لا يمكن فلو كان
جواب بعض المسائل الاجتهاد انما انظر الى الشاخص في جواب عن ذلك لو كان الشاخص في جواب المسائل كان كثيرا لوقوعه وكان اكثر الاقوال عنده
مستحيل لانه شرعا الله قدس سره من غير اشتغال بامر ديني هم من جواب عن الشاخصين فاما ان يكون الشاخص لاجل ما ذكرنا مما يجرى في التارة والكل
في اكثر الشاخص والحاصل ان الشاخص المستفيض من حاله في عند سؤال ما كان يؤخر جواب عنه كان بعد الشاخصين بالوحي من الله قدس سره وما كان
به ترتيب لغيره من الفقيه فليس لما ذكره الناصب من الاحتمال بخلاف صلاح الا لا يخفى ما ما صرح به من ان ما ذكره المعنى لا يخرجه من لزوم تأخير البيان
عوقب الحاجة لانه في آخر الوحي ورد بان تأخير الوحي بما جاز على الله المصلحة كما ينشأ من العوم واغضب عليهم ما ولا لا يوجب عليه حتى على عدم
الاشعي بطلان تأخير الوحي في اجتهاد بموجب مسائل الامتة فانه لا يصح تقليد النبي من ذلك كما لا يخفى لو كان وحيا على الله تعالى جواب كل سؤال
في زمانه لم الوحي بل في السؤال لكان الوحي انما عند سؤالنا عن تحقيق هذه المسئلة وبطلانها فظهر من ان يخفى انما احكاما فلا يجوز
عن الدليل الخامس هو الجواب عن انا في الثاني الدفع الدفع فذكر ما ساءنا فلا نذكره في الجواب عن الدليل السادس مدفوع بان المعنى
فانه هذا الدليل انما لو كان مستعبدا بالاجتهاد كان كذلك لانه لو اجتهد كان كذلك وقرى ما يبينها ظاهرا في المحصل انه لو كان مستعبدا بالاجتهاد ونقل
عنه انه مستعبد بروح ما ذكره الناصب من الجواب بعضه كاذب في مقابله وبعضه غير مرتبط بما مل انما تانيا فلا نذكره في الجواب عن
الناصب ضعيف ظاهرا جدا فلو كان مجرد دخوله في مقتضى كذا في ذكره في عدم ما صرح به من غير محذور عن غيره لا كقولنا فلو كان مستعبدا
وتعذر انما يبي من غير تبيينه في الاحكام والاقوال مع ان هذا الناصب كما بان مجتهدين النبي قطعية فالاحكام ببيان المجتهدين القطعية
وقد مر ما عن غيرهم من الموقوفات يكون واجبا قال الله رفع الله درجة من حيث الامانة الى ان المصطفى في الفروع واحد من الله قدس سره في كل مسألة
حكما ولي عليه دليل ما قلنا في ان المقصود من اجتهاده على تحصيل ذلك الدليل ثم خالف في جملة ما اضطرب كلام الفقهاء الاربعة اشياء
وابوجه في ذلك احد اثباته قالوا بالتسويب لكل مجتهد وقلة قالوا كقولنا ان الاحكام تابعة للمصالح والوجوه التي يقع عليها الامتثال
فلذلك يكون واحدا ولا يمكن ان يكون كل مجتهد مصيبا انما اجتماع القيصير لان المجتهدين لا غلب على ثلثين الحكم هو العمل فلو قطع بانه مصيب في
منه لقطع بالثبوت والامع من الصانته على خلاف لفظ المصالح في الاجتهاد قال ابو بكر قوله الكلا للبر في ان كان صوابا فله وان خطاه
فمنه ومن الشيطان وقال له كتابه كذا في هذا ما دعي من ان كان خطاه فممن وان كان صوابا فله وروى عن غيره في الخلف في قوله

فقال صابت المرأة وخطا عروفا خطا بن عباس جماعة في علم بالعدل وقال من باعني ما بهن الله بجله ما بال أحد ضعفين وثلاثا هذا نصفا
فهب بالمال فابن موضع الثلث مائة الدينار ثلثا واثباتا قطا والارواح والارواح على شريح المناظرة فلو لم يكن تبين السواب مطلوبا
لما شاع لو يكن كذلك لان المجاهد طالب بلباسه من مطلوب لا نهلم اجتماع المتضيقين لان الشاخي الجاهد قال لو جئت الخفية المجاهد فقلت
ما شاع واجبا فافها تكون حلا ما بالنظر اليها وحلا بالنظر الى فوج وكذا لو تزجها بغير فوج ثم تزجها اخر يولي انتهى وقال الناصب خضه
الله اقول المذهب المختار للعقها الاربعه المصدي في الفرع الاجتهادية واحد للثايقين محطون لان الحق في فضل الام واحد خلا فالصوية
فانهم يقولون بصويبي كل مجتهد وان الحق تابع للاجتهاد وهذا الذي اطل اليها ذكرنا واما ما ذكر من الدليل على هذا الذي الحق وان كان
باطلا ضعيفا فلا نضره لان لم يقم على احد من الائمة الاربعه اندفع عن وصوله والباطل باطل لا على المصباح الحق ان يذهب عن بطلان ذلك
يقى الحق في مدي السبل وقع الفرع بجله بتم عزه اصول الفقهاء قد اتينا على كلامه وقد احدا انتم هاهنا موافقا لاحد من الائمة وما خالفهم
فقد ردنا عليه وراشد عليه شدا هاهنا ونحن شريح فيهم فروع الفقهاء ولا اخر اصيل شرابط ما ذكرنا في الاصول التوفيق من اصول وصول الى
الما مول انتهى في قول في نظرهما ولا فلان ما ذكر من ان المذهب المختار للعقها الاربعه المصدي احد فوج بلا مية بلانهم ولا غيرهم من اصحابهم
لم يتصوابان مختارهم ما ذاقان المذكور في النرج العسدي الشاخي وابا حنفية فاما لك احدا بتم فقل عنهم بصويبي كل مجتهد وتخطية البعض
انتهى اللهم الان يريد بقوله مختارهم ذلك ان ما اختاره الناصب مذهبها مقولهم هو هذا وهذا مما لا مدع له اسلا واما ثانيا فلان ما ذكره
من ان الدليل الذي كرها المصطلح هذا الذي باطل ضعيف فمطلبا لاتهاي الدليل لم يشبه المذكور في اصول بل الخاص على المذهب المختار
فانقطع فيها ادع على اصحابه بل عارضه كما لا يخفى ما انا لثا فان ما ذكر من ان المصدي يقم الدليل المذكور على احد من الائمة فيضربها فافها
على ما قاله نارة جميع العقها الاربعه فانه من هذا كان ولي ما اذ اقيم على احد من الاربعة نعم لو قال ان ذلك لا يقم على ما قالوا فانه موافقا للثا
عند المتأخرين من اصحابهم لم يكن بتم فوجبه واما واجبا فلان قوله وقد اتينا على كلامه فقد جذا اكثرها موافقا لاحد من الائمة لكن موافقا مسلم
اكثر ما ذهب اليه الائمة في مجموع مسائل هيب كل واحد من العقها الاربعه في بعضه وخالف بعضه وذهب كل واحد منهم الى ان المجموع مع
كون الحق ذلك الاكثر دليل على ان كل واحد منهم ذهب لبعض الاحكام الباطلة عند الائمة فانهم قلنا وانك المسائل الباطلة فيهم بينهم و
قالوا باخلا فالامامية وهذا غير المختار كما لا يخفى في تبيننا احد من اوردنا على شريح الحق وروطان درنا على ما ربه الناصب المارد
وجعلنا مردوا جعلنا ما شدا من اذ ان مجتوبات بحجوبة وكشفنا عن سابق عوارير عويبر واظهرنا على خالطها من اهل سنة واحكام
مؤتمرسنه الهاشوية كرهت ليس بتمها طابا وعوراء فتمت لا بول عليها ما بل قال المص رفع الله رجبته الشبهة الثانية في ما يتعلق
بالفقه وفيه ضوابط الاول في الطهارة وفيه مسائل هيب الائمة الا يجوز الوضوء ببني الاثر قال ابو حنيفة يجوز ان كان مطبوخا وهو مغللا
عليه لقران حيث قال الله تعالى وانزلنا من السماء ماء ليطهرك به وانزلنا من السماء ماء طهورا انتهى في قال الناصب خضه الله اقول ما سمع
ج جعل المسئلة عنوانا في صدر علم الفقهاء في مال الادراك فان المسئلة مسائل كما به قوله المسئلة الاول في الادراك وهي هنا يقول المسئلة الثانية
فيها يتعلق بالفقه وهذا غاية الزكا كثر ثم انه ما ذاهر به بالمسئلة ان اذ بها المسئلة المصطلح فليس جميع مباحث الفقهاء مسألة وان اراد
ان غير هذا من المعاني اللغوية في مقام الفصل الثاني غاية الزكا كذا ولو تفرقت المسائل هذه الى مباحث لطال بها الكلام فالاعراض عن الجاهل
اول في الاشتغال بما هو ولي وفيه قول ما لك البصيرة في يجوز الوضوء ببني الاثر ان كان مطبوخا فمن من مفرها به بل مذهبنا ان عدم الا
فيذا التمر بما الوضوء به فقط وعند ابى يوسف انه يتم فثبت عندنا بقولنا بالنبذ ويتم بالخلاف عندهم في يمينه هو حلو وقيح يميل
كلما اما اذا اشند فضا وسكر لا يتوضأ به لجا هذا مذهب بصيرة فكل هو المذكور في كنهه وشروطه مطبوخا من مخزعات هذا الرجل بل
شرط عدم كونه مشددا مسكرا والطبوح مشددا مسكرا فكيف يجوز الوضوء به ثم الاستدلال على بطلان مذهب بصيرة فافها في ضرورة
عليه لانه يضر في استعمال النبي عند فذل ان الماء فهو في حكم التراب باجحة الصلوة لا يرد على طهوية غاية ما في الباب انه اقرب بالماء من
التراب لوقته وحلا وتو وجود كثر من اوجها في ماء فيه فهو في حكم التربة ليس من الخالف كالزعفران واستدل ابو حنيفة في الجواز بحديث
عبد الله بن مسعود طلب من النبي فقال اني عندك افعي فلهذا يجوز الوضوء به انتهى في قول
فيه نظر من جوه اما الا فلان ما ذكر من ان المصطلح عنوانا في هذا المقام مردود بان هذا الكتاب يشمل على فوج من علوم متعددة
في كان الرسالة الوضوءية في فوج العلوم للعلماء لا في شاخي كذلك هو قد تم ما فيها الى ما بل فقال المسئلة الاولى من اصول الحديث
ثم ذكر مسألة من الفقهاء ان المصطلح في غير ذلك فلي نظر الى هاهنا هذا المعنا فلان جعل الحديث في باب اللغة فصول الحديث ما جعل
مسائل الفقه في باب المسائل من موله واصول الدين كلابي الحج بل انه الزكا كثر في اللغة التي يثبت بذكرها للقول واطهر فضله على كل
مفهوم ثانيا فلا نأخذ من مردود المردود في الشاخي ويقول المذهب بالمسئلة المعنى اللغوي على ما هو محل السؤال الفصل في كذا ذلك
مع جعل بعضهم التعليم والتفهيم الموضع المرصد بل المعنى الجدل مقام الفصل في الباب فابقى لا كذا في الفضا وما جاز في اللد

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

إنشاء الله ولما ذكره مؤلفنا ان محرم العين يستلزم تحريم وجوه الانتفاع فان تردد بان السند عليه ويقول من لم يفر بالمعقوب عليه
 ان العين لا يحرم وجوه العيون الى الانتفاع فتدبر مع الاحوال والى الملازمة والاحمال والترحيج بلا مرجح الا لا تميز على الخصوص فقد دلنا لامة
 على عدم جواز لبس جلد الميتة في الصلوة وغيره اذ ثبت الا كما لا يدل عليه اخبار الامامة وجماعهم وواقعهم وذلك ما لك احد بن حنبل
 مستند بما روى من قوله لا تلتصقوا من الميتة ما هابك لا يصعب فان لم يله ذلك من ان هذا الذي لا يصلح للمعاينة بناء على ان الاله اب اسم
 للميت لا يوجب ثم لا فرق بين اهل البيت كما يدل عليه كلام ابن الاثير في النهاية حيث قال الاله اب هو الجلد قبل ان ياقب الجلد فانما
 قبل الدفن فاما بعد الموت فليس كذلك بل هو ميتة في نفسه لا يباعه في حق قوله انما هابك لا يصعب فان لم يله ذلك من ان الاله اب اسم
 بطلان نظر واما الاحاديث التي ذكرها الناصب في النفاذ انما بعد عدم الاتفاق على معناها ومعارضها للقران والبرهان على ان الحديث الاول
 تسليم محتمل يرضى في جهات كل اهاب حتى لا يمتنع جواز ان يكون اللام فيه تعديدا لشارة الى اهاب مخصوص وكذا الحديث الثاني لان حصر التحريم
 المدلول عليه بقوله انما حرمت كلها في المحرم لا يدل على حصر العجايب انما في حق قوله لم يفر من جنس الجلد الموت اذا كان سببا لحركة اللحم ونحوه
 وجب ان يكون سببا في حركته لا في حركته والارزح غير محتمل وانما في حق قوله لم يفر من جنس الجلد الموت اذا كان سببا لحركة اللحم ونحوه
 العينية في اللحم سببا في حركته لا في حركته والارزح غير محتمل وانما في حق قوله لم يفر من جنس الجلد الموت اذا كان سببا لحركة اللحم ونحوه
 بعد تسليم كون كل من الثلاثة بطلان محتمل في قوله لا تلتصقوا من الميتة لا تشبه دون الاخر كما علم على ان هذا الحديث قد كشف عن وضعه ما روى
 عن مؤلفنا الصلوة من ان شاء ميمونة كانت محرقة لم تفر كواحي ماتت فقال ما كان على اهلها ان لم ينفعوهم ان ينفعوها ما هابك ما روى
 على الخبرين بطلان مثل قوله في حديث عبد الرحمن بن عجاج زعموا ان داود بن النضر كان ثم لم يفرحوا ان يكونوا في ذلك الاصل رسول الله واما
 وما ذكره الناصب ان الله قد ستر به لجهل بالادراك يحكم بخالفه النص في دخول بان الله غير جليل بالادراك الذي استدل به انما لا تشبه
 لكن يحكم بكذبها الامارات فادع بطلانها كذا في بعضها وبالجمل وهو قد ستر به لجهل بالادراك الذي استدل به انما لا تشبه
 يحكم بان خالفه النص في خطأ كذا في الناصب الذي كثر استحقاق بوجوه في حلقه من من كذب حجر او من يربيعا في حق قوله في الحديث
 الصريح في السد وجعله الرابع ذهب الامامية الى ان الكلب يقع عليه اللعنة وان جلده لا يطهر بالدفاع سواء ذكر او مات وقال ابو حنيفة لا يقع عليه
 اللعنة ويطهر جلده بالدفاع مذكرا ومبينا انهم قالوا الناصب ففضل قوله في الحديث ان الكلب لا يحترق في كونه بجمل الهين
 لان النبي حكم بطله ما يحترق بعابه وهذا يدل على نجاسة عينه والا يكره لعابه نجاسة كذا في الجوازات التي لم يكره بطله ذهب ابو حنيفة
 ان الكلب كسائر ما لا ياكل من الحيوانات وعذنه ما يطهر من جلده بالدفع طهره باللعنة وكذا يحترق لم يكره ما لا فلا والماء باللعنة ان
 يذبح المسلم او الكلب من غير ان يترك له التوبة عايد انتهى في قوله قال لا يستفاد من كلام الله صهيروا على ابو حنيفة في مذهب اليمين
 وقوع اللعنة على الكلب منع تطهر جلده بالدفاع وهذا الناصب جاز في مذهب ابو حنيفة في مذهب اليمين وكذا في غير ذلك ولعل طلبه باللعنة
 فابن الدغ الذي الزم الناصب مقابلة كلام المقدس من قوله رفع الله درجة الخاسر من حيث الامانة الى جواب النية وجميع الطهارة
 من الحديث قال ابو حنيفة لا يجنب الطهارة للماتية وقل لا ادعي لا يجنب طهره وقد خالفنا القران العزيز حيث قال الله تعالى اقم الى الصلوة فاعطوا
 ايجال الصلوة وقال الله تعالى والاعباد لله مخلصين له الدين وخالفنا السنة المشهورة وهو قوله في الصلوة والسلام انما الامان انما
 واما امر الكرم ما نوقى يلزم انما ان يكون الحجب التام والغير عليه من الماء والمحدث كذلك ان يكون طاهر من وان يدخل في الصلوة بمثل هذه
 الطهارة وهو غير معقول والسادس ذهب الامامية الى استحباب غسل اليدين قبل ادخالها الامان من النوم واجبة وروى عنه وجوبه عند
 حنبل في النوم بالليل ونهارها وخالف ذلك قوله في اتم الصلوة فاعطوا وجوهكم وقد قال المفسر ان انهم من النوم ولو كان
 غسل اليدين واجبا لذكره في الحديث في قوله الناصب ففضل الله قول مذهب الشافعي وجوب النية في جميع العبادات والطهارة من الحدث
 عنه من العبادات فيجب انية فيها عنه ومذهب ابو حنيفة عدم وجوب النية في الطهارة لعدم كونها عبادة ومقتضى طهرها بغيرها الصلوة
 والنية في الطهارة عنه سنة هذا التقدير للذهبيين وما ذكرنا باحيفه ولا ادعي ما خالفنا القران فلهذا لم يكره ان ينصروا كذا في الحديث
 لان القيام لاجل الصلوة ليس بضرر وجوب النية كما لا يخفى في ما خلاص الدين لله فالمراد بتخصيصه بالله تسمية من التوبة والافراض الذنوب
 وليس هذا بضرر وجوب النية واما حديث ما لا يعال بالنيات فقد جاء عن بعض محدثيهم بان الثواب موقوف على النية فاما ما ذكره
 ان نقد الثواب بهذا في ثبوت الثواب نحو حكم الاعمال بالنيات فان قدر الثواب فقل ان قدر الحكم وهو غان عن غيره في الطهارة واخرى
 كالنوازل الاخرى مراد بالاجماع فاذا قيل حكم الاعمال بالنيات وجره له الثواب صدق الكلام فلا دلالة على العجز واذ لم يكن الحديث الاصل في صحة
 فلا يكون القول بعدم وجوب النية في الطهارة مثلا خلافا لما ذكرناه واما ما ذكره من حصول الطهارة من غير قصد لواقع في الماء فافلا
 فهو غير معقول فهذا مستبعد ولا يجر ان يكون الشئ معوقا العقل الناقص واما ما ذكره من استحباب غسل اليدين قبل ادخالها الامان
 للقيام من النوم فهو مذهب الشافعي من وجبه فقد وجب طهارة الاموال في الحديث وهو ما روى في الطهارة وسلم في النية في النوم

[illegible]

في محاسنهم عن ابي هريرة قال قال رسول الله اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يفرس وجهه في الايام حتى يتكلم ثلاثا فانه لا يدري على من ماثت يده
والثاني حمل الامر على الله بالسحق من قال بوجوبه جمل على مقتضى الامر وهو الوجوب ثم ما ذكر من مخالفة النص بما ينبغي ان يعقل
على قوله لان النص يقتضي غسل الوجه بعد الفياض المصلوة ولا شك ان مفهومه من خصوص الفياض من النوم وما انفصل من اجماع الفقهاء
انما لا يكون في بروج في الغيبة ذلك اسكن الناس ثم ان التخصيص بالفياض من النوم باطل لاقتضائه عدم الوضوء للقيام من مقامه للصلاة اليه
والقول فيه نظر من وجوه اما اولها فلان ما ذكره من ان الطهارة ليست عبادة مقصودة افتراء على المجتهد واصحابه فانهم قالوا ان الطهارة
ليست عبادة محض لانها ليست مقصودة وكيف لا تكون مقصودة بل فاعلم ان تجديد الوضوء بمجرد لا يكون على الطهارة مقصودا بل ان كان
مجردا لم يحصل له من الطهارة غير مقصودة الشارح كما هو محتمل بالحاصل ان ان كان الطهارة غير مقصودة مطلقا فظاهر ابطالان كما
عرف من ان اولها من حيث كونه شرط للصلاة والنسبة اليها لا تكون مقصودة بل فاعلم ان لا يكون مقصودا مطلقا بل انما هو
الواجب ان يكون مقصودا بغير مقصود الغيرة كما لا سلام ان ذلك مقصود بغير مقصود وغيره كالعبادة المشروطة خصوصا بغيره ثم ان القول بان الطهارة
ليست عبادة محض وان المحض لا يكون غير معقول الخ في كماله لا يخفى اما ما ذكره في بيان عدم مخالفة المجتهد لا ولا في القرآن من ان النص
لا يدل على الوجوب في الطهارة لاجل انه لا يرد ليس يتقرب وجوب النية مدفوع بان المعلم يملك بها ما لا يملكه غيره حتى يتوجه عليه ان لا يفر
يتقرب من ذلك بل يحتمل انما قال انما خالفنا القرآن اي ظاهره وباطنه فظاهره ان القرآن واحماله لا يوجب ايضا بل لا قيام مانع يقتضي في معرض البطلان
ايضا فان الغيرة من كتب الحنفية الساء على الظاهر لا يجبي بينه خلا فحصولها لا يمكن ان يكون على حقيقة الحال انتهى انما لا
ان ظاهر الآية وجوب النية والوضوء والمنادى فيها على وجه ذكره القدم وجوب غسل الوجه وغيره من الاعمال لاجل الصلوة وقصد التوسل
لها واستباحتها كما في قولك اذا دوت ملاقات الامير لبس ثوبك اذا اردت الصيد فاركب واذا اردت الاغادة فاجلب فرسي و
هذا الكلام يدل على ان الغيرة على المراد من الامر المذكور في التجزئة طلب الايمان بالمأجور بغير قصد حصول الشرط على لبس ثوبك للملاقات
او ما يترتب عليه من الاغادة وهذا مفهوم النية نعم يتوجه ان النية ليس مجرد قصد الصلوة بل لا بد منها من قصد القرية والوجوب الذي
ويكون ان يدفع ما نزلت لتبث في بعض النية بغير وجوب مجموعها اجماعا تاما كذا الكلام في الآية السابقة فان ظاهرها ان ذلك لا يعلل وجوب
وذلك لا يستلزم ان يرهان ان النية واجبة في الطهارة لان الطهارة من العبادات وكل ما هو من العبادات يوجب النية اما الصغرى
فالمصدقة بغير العبادات عليها وهو حكم شرعي يكون الغرض لاهم منه لآخر واما الكبرى فلان النية تتولد على وجوب شخص عبادته لله تعالى
في الخلق كماله لا يكون مخلصا لله تعالى بغيره في النية لان الاخلاص هو ان يحض المعنوية للعبادة ولا يشترك مع غيره في الطاعة وهو لا يقتضيه
بدون العبد لا رادة الشيء في النية او في اداة إيجاد الفعل المطلوب شرعا على وجه تامل اما ثانيا فلان ما نقله عن بعض ائمة الحنفية
في الجواب عن استدلالهم ما وجد في مدخل بان الحديث قد تضمن نفى العمل بدون النية وليس لادنى حقيقة العمل ان لا يشك في وجوب
حقيقة العمل بدونها فلا بد من تقديم ما يتعلق بالنية والفعل في مثل هذا التركيب لتطابق العرف الشرعي في الحقيقة نحو الصلوة لا يطلعو
وبالنظر الى استعمال اللغة ونفي الغاية مثل لا علم الا ما نفع فبالنظر الى الشرع معناه لا صحة العمل بدون النية وبالنظر الى اللغة لا فائدة فيه
بدونها واما ما استدل به لعل لا يثبت لاجل الغيرة بدون النية فلا بد من النية انما لا يعمل الا لاجل العترة والثمره ومع قطع النظر عن الشرع
واللغة مثل هذا التركيب على نفي العترة ونفي النية لكونه نفي الحقيقة ونفي النية لكونه نفي الحقيقة ونفي النية لكونه نفي الحقيقة
الحقيقة لان الاول المحقق للتركيب المذكور ونفي الذات وهو وجوب نفي جميع الصفات ونفي حقيقة الشيء اقل من نفي عدم ذلك الشيء من نفي العترة
لان الاول يمكن صحته ان يكون كعدمه لانه لا يكون معناه بطلان ما اذا انتفى العترة فكان نفي الحقيقة اقل من نفي الحقيقة المقطرة التي هي الذات
فدبر ما اذا قال ان قوله هذا استبعاد مسلم لكنه استبعاد لا يبعد عن الشرع عند العمل المسلم من الاضطرار على حله ما يبيح في انشاء الله تعالى
ما يبيح عاد الفقهاء المذكور في ذلك اذ لا يفتى عن كل ما يجوز في مذهب الحنفى من الصلوة المحضة والصلوة بالسلام والجواب بجواب ما اذا قال ان
قوله ولا يلزم ان يكون الشرع مؤثرا لعقله الا ان قلنا ان ثبوت العترة ثم انتفى فان الشرع لم يعرض على ان يفتى الجاهل وان من ادعى الشرع
ما يدل على تأييد هذا الامر لانفا في مخالفة عن الفصحاء في صحة الصلوة مع ما عهد الشارع من اعتباره الفصل الثاني في الاعمال المحمودة فاعلم
من الحكم المذكور ناس من قبا سائهم الفاسدة واستحلوا ان يقولوا انما قصه فلا محالة يستبعد العقول الكاملة ويتجنبه الافهام الغامضة
فالابن من وهو من اصل السنة كما ان من العبد يكون الخفيون ولما لا يكون يميزون الوضوء للصلاة والعقل من الحنابة بغير نية وبنية
الشرع فيهم من يجوز صوم رمضان بنية الاضطرار وترك الصوم وكلهم يميزون بنية الطلوع ويميزون بنية الفطر والاول انفسهم فيطلعون
الناس جملة حيث وجب الله صومه ومولاهم بوجوبها عند الانتهاء كما يقولون لا يجوز ان يختلف نية الانام والمأموه لا يفتى فيمنع
ولا المتفق بغيره من الصلوة فمن خلف من يصل في رضا اخرى في ايام الكس من يجزى عنه غسل الجمعة ودخول الحمام من غسل الحنابة
فيستقون نية حيث هي فرض ثم يوجبونها حيث يوجبها الله تعالى ورسوله ثم يفتى في ما لا خلاف ان ما اشار الى به بقوله ولما ما ذكره

[illegible]

قال ابن خلدون في كتابه المحل اننا المحدثون
التي جازنا في القرنين من قبلنا في
خلافتهم في آمنة

[illegible]

والله اعلم
بما ليس
بالظاهر
والله اعلم
بما ليس
بالظاهر

وَالْجَنَّةُ الْمَأْفُوفَةُ الَّتِي كُنَّا نَقُولُ الْمَكْنَانِ
الْمَكْنَانِ الَّتِي كُنَّا نَقُولُ الْأُولَى مِنْهَا جَنَّاتُ
الْأَعْلَى وَالْآخِرَةُ الْمَكْنَانِ
وَأَنَّهَا جَنَّاتُ الْمَأْكُونِ
عَالَمٌ كَرِيمٌ وَمِنْهَا جَنَّاتُ
الْأَعْلَى وَالْآخِرَةُ الْمَكْنَانِ

[illegible]

مجلس القضاء
القضاء
البرلمان
٢٣

سؤال
 من الغرض من الاستماع
 من اجل فهمنا من هو الزمان
 هو ان الاعقاب انما بدخل
 الخوض والواجب لافته
 وجوب
 نزل الزمان كما لا يخفى منه

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

الحمد لله
الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا
ما كنا لنهتدي لولا

[illegible]

[illegible]

فأذا زاد الأمر على هذا فاستأجر
لعلمان أو فوضوا إليهما
الانقضاء من مائة مائة
خلقتكم من مائة مائة
عند المال على كل واحد
فالتأجيل لم يزد من
مئة مائة من مائة مائة

لا تتركوا ما كنتم عليه
 امام جميع الهادى المائت
 الذين انكروا عن الله
 والذين هم من الغر الضالين

السلامة لان برديا بولسا
الاشيا فاذل الشجر
خضبا النافل كنطاجي
المستطلي الويلكك
الجهنم

انقام من ظلمنا بحسنه
مقام من ظلمنا بحسنه

اختصاص الطهورة بالماء يكون النفس طهورا وما اصابه من هذا الطاهر لا يدرى الفاسد من هذا المحض فان الارض الامر الموشى به لا يدرى
 الاثر لا يحكم بطهارة رطب بل يجوز التصلوة عليها لا يتم فانه يحتاج الى الطهارة المطلقة لا كذا النقص في الوضوء بالطينة وهذا لا يدرى كذا ذلك
 المحاصل فيجب التصلوة على الارض انما بعد نجاستها اعدام طهورا او انما يستدل بها بغير التمسك بها الا لاحتياط في امر الطهارة فلم يحكم بطهارة ما لم
 فابن مخالفة النص انتهى **فوق** في نظر من جوه اما اذا كان ما ذكره في وجه الاستدلال الشافعي لا يدرى على اختصاص الطهارة بالماء بقوله لا الاثنا
 بغيره بالطهورة بعيدا لاختصاصه مردود بما تقرر في اصول ان تخصيص شيء بشيء في الذكر لا يستدعي فيه عاده ففقد ذلك الاصول على خطأ
 اصل المناصب لو تم ما ذكره لم ان لا يكون التراب مطهرا اليه وقد قال النبي جعلت في الارض مسجدا وترايبها طهورا اي مطهرا واما ثانيا
 لان تقيبه عن الماء بان استدل على بغيره بطهورة التراب لا يدرى بالبرهان في اختصاص الطهورة بالماء يكون الشمس طهورا ومدخول بان ابطال
 لاختصاص الطهورة بالماء لا ينافي في ابطال كون التراب طهورا لان الطهورة تترتب بهم في التراب انما تترتب بهم كونه من ارض الماء المطلق لا لكونه من
 ارض الطهورة والشمس انما قول يمكن ان يستدل على اصل المطلب بما اشتمل عند الفريقين من ان اعرابا بان في المسجد فامر النبي ان يصتوا
 على نوبتي من الماء فان من السنين ان الدفوف من الماء لا يطهر الارض نجسه عند جموع الفقهاء العاقلين بان الماء الغليل ينجس بملاقات النجاسة
 وتنجس الطن القوي بل صلي الماء انما كان لا لانه لا ينجس الارض نجاسة بل شرا في الشمس لو كان لا مركزا ذكره ابو حنيفة من عدم جواز التمسك
 على مثل هذا الارض وجب على النبي **فوق** ذلك الموضع من المسجد علته وبغير الناس بان لا يتم اصله وليس فلما قالنا فلان ما ذكره من ان التمسك
 يحتاج الى الطهارة المطلقة لا كذا النقص في الوضوء بالطينة مدفوع بان طهارة الارض نجسه التقيحفت بالشمس طهارة ايضا لا اصل في الظاهر
 الذي **فوق** في ابو حنيفة من حاله ان يطهر بالطينة مع انه لا ياكيد النص كونه لان الصعيد وهو ارض مطهورة والراب اعم من ان يكون طاهرا او
 ومن ان يكون حلالا او مضويا بعيدا الطيب ليس عراب المراد الصعيد الطاهر والحلال فالناسيب يفرق بين التاكيد التقيحفت ما توصيف
 الصعيد النص المذكور بالطهارة فلا ينبغي كون الارض المفروض طبيا لما ذكرنا بقوله هذا التراب ليس كذلك ولا البحث كما عرفت **قال** في التصريح
 درجته كونه نجسا لانما ميتة الى نجاسة مباشرة كالحايز فيها بين التمسك في الركبة عند الفرج مباح **قال** الشافعي ابو حنيفة انه حرم وقد خالفنا في ذلك كما
 تخرجت **قال** في اواخركم ما اشتمل وحصل الفرج بالفرج فغا فاعتر لوال النساء في المحض اي موضع الحيض انتهى **قال** للناسيب خفضه الله
 اني لمذهبنا فان كان نجسا مع الحايض حرام ويكفر مستحبه لا بعد الانقطاع وقبل الفصل كذا الاستماع بما بين سرفنا وركبها بغير الجماع
 كسنة المشهورة وهو ما روى مسلم والترمذي والنسائي في صحاحهم من ان ابن مالك قال ان اليهود كانوا اذا احضت المرأة منهم لربوا وكاهنا
 اصحاب النبي فانزل الله وبها لو نكح من الحيض فلا هو ذى الاية فقال النبي اصنعوا كل شئ الا النكاح فهذا اذا الاعتزل عن النكاح لما حرم
 الاعتزال عما بين الترة والركبة فذلك ايضا من السنة المشهورة ما روى البخاري ومسلم والنسائي والترمذي في صحاحهم عن عائشة قالت كنت اغتسل
 انا ورسول الله من ماء واحد لا حاجب كان ما بيننا فافترضا بشرا وانما حيض الحداث فالمرأ لا تقرأ وهو شدة الا اذا رواها كما مذهب غيرهم
 المباشرة بما بين الترة والركبة والاستماع به هذا هو الدليل على المذهب مذهبنا بغيره الاستماع بما تحت الارز كل المباشرة والتقيحفت
 حرام وتحت القبلة وملازمة ما فوق الارز وعند محمد بن يحيى شاذل الذي موضع الفرج هذا مذهبنا بغيره دليله دليل الشافعي ما ذكر
 انه لما قال النص فالحواشي النص بعيدا الاعتزال عن النساء في الحيض المراد بالحيض في الحيض ما لا محل للحيض هو الفرج لا كذا ذلك لا ينبغي لقوله
 تعالى في صفة الآية وليست نكح من الحيض معناه انهم لو بشوا عن الفرج بل سألوا عن حكم يوم الحيض ذكرنا انتهى **فوق** في صدره ما روى في استدلاله
 على مذهبنا بغيره ما حديث صحاحهم السقيم مع انها كما سنذكر عن كتاب الحلي ابن حزم مغايرة عما رواها ما ذكره من ان المراد بالحيض في الآية
 الحيض ما لا محل للحيض هو الفرج بقوله ثم فصله الآية فترد بان تنقيح المذكور في غير الآية يوجب الحيض لا يوافق ما رواه الناسيب ولا
 هو سلم من جواز الاعتزال عن مجرد النكاح بل يوافق الاعتزال عن محل الحيض الاول قطابق الآية والرواية لا يخفى ما ما ذكره من انه لا يوافق
 عن الفرج بل سألوا عن حكم يوم الحيض مدخول بان المعنى لو قيل انهم سألوا يلزم من ان يكون الحيض المذكور في غير الآية يعني كان الحيض انما يكون
 السؤال عن مكان الحيض هو الفرج اذ قد صرحوا بان الحيض المرقن بقوله ثم يستلون عن الحيض صدد بغيره الحيض في هذا الخبر يوجب الجواب
 بقوله فلا هو ذى كالا يخفى فاللادم على هذا السؤال حكم الحيض لا عن حكم محل الحيض كما نعم الناسيب ابن حزم قد يكون الحيض في اللغة موضع الحيض
 وهو الفرج وهذا صحيح مع ما يكون الاية موافقة الخبر المذكور ويكون معناها فاعتر لوال في موضع الحيض هذا هو الذي يخرج عن جاعله
 في ذلك شئ من الخطا بكاروبه ابن ابي الجهم عن ابن عمر عن ابن عمر عن ابن عمر عن ابن عمر عن ابن عمر عن ابن عمر عن ابن عمر عن ابن عمر
 قال كل شئ الا الفرج وعن ابن عباس عن علي بن ابي طالب عن النبي عن النبي عن النبي عن النبي عن النبي عن النبي عن النبي عن النبي عن النبي
 وصرفه عن عطاء واربهم النخعي والشافعي هو قوله سفيان الثوري عن محمد بن الحسن العيصي من قول الشافعي هو قولنا ودون غيره من اصحاب الحديث
 انتهى لم يدرى لو استعمل هذا الناسيب لما حصل الفصل لتعصب المذكور في الصحيح للحال عن ذلك كما استعمل ابن سيرين من مذهبنا مذهبنا مذهبنا مذهبنا
 عظمنا ونعيمنا عن ابن مالك ان خبره لا يقدح في قولنا فاعتر لوال في غير المذكور من التحقير لانه كل ان ابا العباس ابن سيرين كان يتكلم لكل مثله من

انصارى كرامہم من الانوار انصاریہ
خزائن الادب و فضائل و اقاربہا
علامہ سید علی
رحمۃ اللہ علیہ

وہ عظیم
مالک دنیا اور موجد
لاجز و املاک الٰہی

وَمِنْهَا
الْعُودُ الْيَنْبُوتُ
أَحْمَدُ بْنُ حَبِيبٍ

[illegible][illegible]

مجلس علم جوانان شد المصلح النجاشي

وَلَا تَقْلَقْ عَلَى الْغُلَامِ

في ذلك تحقّق الفعل النفل لما الغل فلا بد ما هو ما بان بطل في ثوب طاهر على موضع طاهر على مثل فخرج من المهد فورا الفعل فلا بد
 تنقّل للصلاة بغير المكان الذي تحلّ به النجاسة وأدرك في الغل بين أن تحلّ بحركة ولا كذلك إذا صلى على أرض طاهرة طاهر الطهر
 الآخر يخرج من موضع على الأرض من صلواته الأصحّ وقال أبو حنيفة إن تحلّ بحركته بطلت قال الشافعي بطل بكل حال كذا إذا شد كل بطل
 وطهر الجبل معصية صلواته وكذا شد الجبل في سفينة بها نجاسة وقال الشافعي في الكلب كان واقفا على الجبل بحيث صلواته كان حائل
 كطهر بطلت صلواته ومنهم من يرى أن يكون الكلب صغيرا كبر الفألان كان كبيرا بحيث صلواته ولو كان صغيرا بطلت وكل هذا رواه لا بد
 عليها من عقل لا نقل انتهى قال الناصب خضعة لله قول مذهب الشافعي في بطلت يكون بين المصل والمحل ولا يباينها طاهر فلو تناول
 نجسا أو صار ثوبه وديناه وصلاته بحيث عرف موضع جليّ قل أن يرقّ في محلّه وجوده في كل جزء أو احتضر موضعين مثلا كأحد كعبين أو يبرز
 أو أصعب لم يخرج العمل إلا بجهاد ولو ارسل العامة وغرها فاصابة نجاسة ولو ارضا بجنبه وقبض طرفه جلي أو ثوبه شد في يده أو جعله أو وسطه
 والطرف الآخر يخرج من مصداق النجاسة وعلى كل مكشوف فيه صغيرا وكبير حرام ميت بطلت الصلوة ولو لم يتحرّك الطرف المعقود في المكان المصطل
 في الصلوة المذكورة صادق عليه منه مثل على النجاسة هذه والدليل مذهب أبي حنيفة خيفة أنه يجوز للمصل أن يصل على طرفه بطلت طرفه آخره
 بحيث تحلّ احدنا بجملته الآخر ولا هكذا ذكر في الوفاة وقال شارحا قال هذا الخبر إذا صرح قول من قال بما يجوز للصلاة على الطرف الآخر إذا لم يتحرّك احد
 الطرفين يتحرّك الآخر هذه مذهب أبي حنيفة فعلم أن هذا الرجل ينقل المذهبين على ما عليه ثم ذكر من مذهب رافعه وأبطل ذلك العامة
 إذا كان طرفها بطلت لم يكن بكونا نجسين لأن كل واحد منهما شيء واحد يصدق عليه النجاسة مثلا إذا صار جزء من العامة نجسا هل يجوز
 أن يطلو عليها النجاسة ولا ولا شك في جواز الإطلاق فيكون المصل على البساط الذي حفره نجسا مصلّا على البساط النجس كذا العامة وقد
 باطل عقلا وعقلا انتهى في قول في نظرهما إلا فلا ن قوله لأن المصل في الصلوة المذكورة صادق عليه أنه مشتمل على النجاسة مردود ما هو
 صدقنا لا شمال بل العمل في الصلوة المذكورة مكابر على العرف في اللغة سيما إذا كان الطرف المحمّل على المصل الطرف الآخر من العامة والبساط
 خشن ذراعا وأكثر ودعوى جواز الصلوة على الأرض المذكورة دعوى كاذبة بما قاله المصنف في دليله وطالع الكتب المبسوطة كالتبانيخ شريفة
 والروضة للشويعي نحوها ودعوى لا جاع عليها مع وقوع الخلاف فيما بيننا وبينه كما نرى في كتابنا في حجب فاشمل أما ثانيا فلا يتقوله في نقل
 الشافعي في بغيره بما لا طاهر عنه ما نرى من أن يعلم ذلك لأن المصل ينقل المذهبين على ما عليه باطل شأن العامة في التحقيق وتبعه المذهب
 أجل من أن ينقل شيئا منها لأنما هو عليه في ما يحكم بذلك هو خارج طبع الناصب من العامة قدس سره ما نقل مذهب أبي حنيفة في العامة ومذهب
 فيها كذا ذكر المذهب من أن تحلّ طرفها بحركة الفصل يجوز صرح بذلك مذهب الفاضل الأسفري في حاشيته شرح الوفاة وغيره في غيرها
 وما نقله الناصب عن شرح الوفاة بما نقله الشافعي لا لا يخفى على من يجوز أن يكون المذكور في صلواته هو المذهبين وما اشار إليه الشافعي
 من القول المحض عنه هو قول أبي حنيفة في ذلك فخرج من عرضة ولو لم يكن فيكون من هذا المذهب بعض الخيفة فان التشيع على عدم في قوة
 التشيع على الباقين وما ما نقله المذهب قدس سره من مذهب الشافعي فيظهر من حيثية البطلان على ما هو عليه في نظر في كتابنا في حجب
 فالقضية منكم لا بد أن منكم وما قال الشافعي ما ذكر في بطل مذهب المصنف في البساط العامة إذا كان طرفها نجسا يلزم أن
 يكون نجسين لأن كل واحد منهما شيء واحد يصدق عليه النجاسة إنما لم يأت أحد من هؤلاء ما ذكر لزوم بطلان صلاته المصطل على الأرض
 الذي يكون بعض طرفها نجسا لأنها شيء واحد بعضها متصل ببعضها بحيث لا يخلو أن الصادق في الأصل والنقض هو أن البساط
 على الإطلاق نجس لأن مكان المصل منها نجس الذي يترتب في جهة الصلوة وهو مقدار مكان المصل منها لا ما اتصل به من الأقاليم السبعة
 وتمت البساط الذي يكون واسع من غير أن يخرج من هذا الظاهر ما أتى من القائلين بأن أصل الدليل لا يشترط البطلان لا بد من التحليل والسطح
 إلى سواء السبيل قال المصنف بعد ذلك في الفصل الثاني في الصلوة وفيه مسائل الأول في مذهب الانامية إلى أن الانهاء
 إذا استوعب الوقت سقطت الصلوة أداء وقضاء وقال أحد من جناب المصنف مطلقا قال أبو حنيفة لو نحي عليه خمس صلواته
 قضاء ما دونها نحي سلم بحيث قد قالنا وذلك للمنفرد بالمعقود في المصنف هو الخبر الأخير إلا أنه دفع العلم من ثلث وأما المصنف
 فما تقدم من أن شرط التكليف العلم المعتبر عليه بتمام ولا القضاء فلا أداء إذا سقط الأداء كان القضاء ناقضا انتهى في قال الناصب
 خضعة لله قول مذهب الشافعي لا يجب الصلوة على المخنون ولا على من ذال عقله بالانتهاء أو المرض لا القضاء إذا أفاق ولو ذال
 عقله بسبب مجرم كالسكر وجب القضاء إذا علم أن سكره من ذال الدليل عليه السنة المشهورة وهو ما روي في الصراح أنه دفع العلم عن ثلث
 وذكرها المخنون حتى أفاق هذا مذهب الشافعي دليله ومذهب أبي حنيفة أنه إذا نحي عليه يوما وليلة قضى ما فات وإن زاد ساء
 كما هذا عند أبي حنيفة في يوسف ما عند محمد فاعلم في الإوقات وإن استوعبت وقت سبب صلواته يسقط والمادة بالساعة الزمان كما
 بقاؤه للمخنون ودليل أبي حنيفة أنه في اليوم والدليل حكمه حكم المرض فيحكم بوجوب القضاء وإذا زاد تحقّق أن حكمه حكم المخنون فلا قضاء
 عليه للسنة المذكورة ودليل محمد في الساعة غير مقدرة فالواجب تقدّر في شيء أصبغ في اللذذ من وقت الصلوة فيقلد الساعة

ملک

عن الزمان والامم والاعمال
المؤمنين من غير ما كانوا
والعالمين من غير ما كانوا
من غير ما كانوا

[illegible]

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

لَا تَقْرَأُوا الْقُرْآنَ وَلَا تَسْمَعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَكُونُوا قَوْمًا يَذَّكَّرُونَ

مجلسه در این روزها در میان
مجلسه در این روزها در میان
مجلسه در این روزها در میان

وہی صلی اللہ علیہ وسلم
الہیہ صلی اللہ علیہ وسلم
واجبہ اس کے لئے
عبداللہ صلی اللہ علیہ وسلم
عبداللہ صلی اللہ علیہ وسلم
عبداللہ صلی اللہ علیہ وسلم

وَاللَّاتِغِيَّةُ الْأُنثَىٰ ۖ فَسَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَادَاتَ الْجِبَالِ ۖ فَتَقَبَّلَنَّهُمْ فِي الْغَمَامِ ۚ
وَلَا تَجْعَلْ لِحُكْمِكَ فَخْرًا ۖ إِنَّا كَارِهٌ لِلْمُفْرِكِينَ ۖ

کاملاً محفوظ ہے۔

[illegible]

[illegible]

A-75702

[illegible]

منها مرسل قال في طريقه بمثل عياش عبد الرحمن بن يزيد والاول ضعيف الثاني غير السقوط صحيح بذلك كله من حرم في كل حال
 ثم قال ولما اختلفوا فانهم تناقضوا وسألتهم اذ ذكروا الاخبار المذكورة جميع الاحداث التي لم يذكر فيها ثم لم يعقبوا الا خلافا على ذلك
 هذا تناقض منا جاء قطار صحيح لا يستقيم البناء من الاحداث في حاله كالقول والرجوع والذبح اما النص على ابطال ما حصل فهو
 عبد الله بن الربيع كما قال ثنا محمد بن اسحق بن التميمي ثنا ابن الاثير ثنا ابو داود ثنا احمد بن حنبل ناهي عن الزنا قال ما عمن همام بن منبه
 عن ابيه مرة قال قال رسول الله لا يقبل الله صلوة احدكم اذا حدث حتى يوقصا وروينا هذا من طريق فاذا صحت الصلوة ممن احدث
 لا يقبلها الله حتى يوقصا وهذا صحيح بخلاف ما بالنقل الصلوة لا تجزي لا متصلة ولا يجوز ان يفترق بين اجزائها بل صلوة فحسن لشك
 بربنا المحدث فقول الخبر ناهي عن الحدث الذي مرى به بالناس من حدث فخرج في شئ فاحذروا فيفضل حديثه ويستحب في وقصا فخرج
 الى ان ما خذ في عمل الصلوة هو عندكم في صلوة ام هو غير صلوة لا سبيل الى تمهيد فان قالوا هو في صلوة اكدتهم قوله رسول الله ان
 الله لا يقبل صلوة من احدث حتى يوقصا ومن الحال ان لا يخلل بينه وبين صلوة فلا يقبل الله صلوة من احدث حتى يوقصا فخرج
 كان قبل ان يقطع واما الجرح فبالا لا شك الا انه لا يخرج غير صلوة بلا شك اذ هو حال لا يقبل الله معها صلوة وان قالوا بل هو في غير
 صلوة قلنا صلواتهم واذا هو غير صلوة فليكن ما يلي بالصلوة متصلة لا يجوز بين اجزائها وهو ذكر ما حصل بما ليس من الصلوة وبوقت للبر
 هو صلوة وهذا برهان لا يخلص من انتمى كلامه تنفع منه ذكره المصالح في القوم بالجمع بين الحدث والصلوة وخروجهم عن العقول انهم
 فثما قال المرفوع الله درجة كوني نهي الامامة الى ان من قدر على القيام ويخرج عن الركوع يجنب يقوم في صلوته ولا يقطع عنه ليجزى عن
 الركوع وقال ابو حنيفة هو يجزى ان يصلها فاما واقعا وقد خالف بذلك قوله ثم وقولنا فاستين وخالف الاجماع الدال على وجوب
 القيام على القادر وكيف يقطع عنه فعل يخرج عن غير انتهى فاما لنا صاحب حفضه الله قول مذهبنا اننا نأخذ على القيام
 الصلوة بل لن لا يقع فكذا في كل من الاركان واما ما ذهب اليه ابو حنيفة فلا ينبغي عجزا فاذا ظهر عجزه في الايمان ببعض اركان فهو
 لم يجز بين الامتنان ببعض اركان من الاعتناء بما هو قادر عليه كالنحو ولا خلاف في ان النفس رد في حق القادر وطاعتها في قول
 ان ارادوا الخارج عن الركوع بغير عجز اهل الاطلاق فطلانه ظاهر ان اراد ان يهيى عجزا عن الركوع وبالاضافة اليه فهذا لا يتلزم سقوط
 ما عدا الركوع من الاعمال عنه كذا ذكره الله قال في الله درجة كوني نهي الامامة الى ان من قدر على القيام ويخرج عن الركوع يجنب يقوم في صلوته ولا يقطع عنه ليجزى عن
 حيفه انها ليست مشروعة وقد خالف في ذلك العقل فلفظ ما العقل لان الاعتناء بنعمة الله نعم وشكروا علينا واجبت بلوغ الشكر
 وضع الجبهة على الارض تبارك الله نعم واستكانة وقصر عا اليها النقل بقوله نعم واشكروا له قال في الله شكرتم لان زبدكم واعظم من الشكر
 السجود وكان رسول الله اذا جاءه شيء يهرع خروبا جادا وقال عبد الرحمن بن عوف بن محمد رسول الله وطال السجود قلنا لم يسجد فاطل السجود
 قال نعم ثلثي جرحي ثم قال في صلوة عليك مرة صلى الله عليه وسلم عشر خضرت شكر الله ولما انى لم يزل يجلجل سجدا شكر الله وروى عن ابي
 داود في صحيحه عن ابي بكر قال ان النبي اذا جاءه من سر به او سر به خروبا جادا شكر الله وروى في صحيحه في جميعه من الصالحين النبي قال ما من
 عبد سجد لله سجدة ارفع الله به درجة ويكتب بها حسنة وروى عن النبي في ذلك فاطمة بنت موما ضعت له عسيده من تمر ثم طع بها بين
 يديها فاكل هو وعلى فاطمة والحسان عليه السلام فلما فرغ النبي من الاكل سجد لخال ثم بكى بسجوده ثم سجد ثم جلس فقال له امير المؤمنين
 ما رسول الله سجدت عليك فبكيت وحضكت فقال في الى انكم بجمع من سررت بذلك سجدت لله شكر فنهض جبرئيل قال ما سجد فقال انك
 سررت باحتجاج اهلك فقلت نعم فقال في بخبرك بما يجري علم ان فاطمة تظلم وتغصب حقها وهي لمن يلحقها امير المؤمنين يظلم ويخذ
 حقك فيضطهد لا يقدر ولدك الحسن يقبل بعد ان يؤخذ حقك بالتم ولدك الحسن يظلم يقبل لا يدفعه الا الغاير فيكيت ثم قال في ان
 ولدك الحسن كتب بكلمة خطوة ما من حسنة ورفع عنه ما من حسنة فضحك فرحا بذلك الاخبار في ذلك متواترة وكذلك التعفير فيها
 مستحب عند الامامة وخالف القضاة وذلك ما عدا الغاير وما رواه مسلم في صحيحه عن ابي هريرة قال قال ابو جهميل يعفر محمد بن جهميل بظهوره
 فقبل له نعم فان ثلاث من الغاير على ان يتدفع ذلك على رقبته ولا عفون وبجهر بالراب فله يفعل ان شاء ابو جهميل ان يفعل ما عفر
 عليا ثلث الملائكة يبرئ من ذنوبه قال لنا صاحب حفضه الله قول مذهبنا اننا نأخذ على القيام ويخرج عن الركوع يجنب يقوم في صلوته ولا يقطع عنه ليجزى عن
 بمصنعة وبليدة ولست بمتجملها الا في اخره ومن قال بعدم استحباب فعله صححه الحديث عنه واما ما ذكر من مخالفة العقل والنقل فليس بوز
 اما العقل فلا يوجبكم على تعذر صحة حكمه على وجوب الشكر لاهل وجوب التجدد واما النقل فكل الاما استحبابا لتعفير الاستدلال بقول في خط
 من استدلالنا في الغرضين في قول ان ما ذكره من ان من قال بعدم استحبابه فلعله صححه الحديث عنه كلام صدقته على طريقه الاما لا شك
 ذلك في الواقع لان ما ذكره الله من الزواجر عن ابي بكر وعمر بن عبد الرحمن عوف وشعور ان وقد استدل بها صاحبنا لينا في صحيحه على مذهبنا في
 بقوله لما رواه ابو بكر وعمر بن عبد الرحمن عوف وروى عن ابي بكر في خطبته حديثا في كبره وقلة العاديات وخروجكم معها وهون اصحاب الحديث
 لا طعن فيه عند القوم واما ما ذكره العقل لن العقل يحكم على تعذر صحة حكمه على وجوب الشكر لاهل وجوب التجدد فادخل ما اذا سلم صحة

ضيف
 كسبه في كسبه
 ولصاحبها عليه

[illegible]

اجتماع لفظ

٤٢

۵۷

فقلت
لان المذاهب
لا يتوحد بها الخلفاء
فلا وجه للمذاهب
جوابه ان المذاهب
تكون من

حتى يكون التخصيص خلاف الاصل يحتاج الى دليل يحتاج تعيين الخاص المفهوم من الآية لبيان ذلك يمكن ان يسند عليه بان بعض المذاهب
فهم من الآية تخصيصا بعد جواز الدخول فيه صلاحا وان يكون هو المذهب في زيادة شرطها لله ثم وبعضها ما لم يثبت كرامة الاشارة
اليه اما ذكره في وجوبه مذهب بحيث ينفذ من ان اكثر المفسرين على ان معنى الآية لا يقتضي الصلوة وجبا انه فينبغي ان كان ما ذكره في الاستقامة لبعض
من تقدمه قوله قبل الاغتنال بعد قوله ثم وجبا وتقدم قوله في حق يجوزكم الصلوة قبل الاغتنال بعد قوله ثم الاغتنال في سبيل تكلف لا يوجب
بالقرآن الكريم وباجل حال النبي في قوله ولا جنبا على النبي عن قربان الصلوة حال الجنابة كما هو مني هذا التفسير بان كان فيه محافظا على ظاهره
كقوله الصلوة لكرامة بتوجهه على ان السائر لما لا يجوز ان يقرب الصلوة الى السطح الفصل الثم وان استطاع احدهما فيجوز له قربانها احسنا
فكيف طلقوا في التفسير تكلف للتقدم في المذاهب المذكورة لدفع هذا الاشكال كما ترى ثانيا ان عدم قربان الصلوة حالة الجنابة قبل الاغتنال المستدعي
مخاضا لم يفسر بل جعله في غير موضع لم يستطع استعمال المسكوك كالصلاة في كل موضع من غير هذا وما من حال النبي عن قربان موضع
وهو الساجد ما على خلافه الصلوة والملاقاة الصلوة على وضوءها كما ان قيل خلافه في حال على المحل فقلت التكلف في تفسيره ظاهر مع
انما تربة العلم بالنبي عن قربان الصلوة بطريق الاول وبه وباجل حاله ولسان الاية ليست نصا في النبي الاخر مع وجبنا جدا وموجبه في
الاول كما عرفت فكان ينبغي ان يفتى في الرجوع والرجوع ولو سلم عدم رجوع احد المسلمين في حق يحصل الغارض فيفتى في الوقت الحكم لا حكم
بالحد من غير مرجح ظاهر نظر ان الرجل لو لم يكن الرجوع الى القرآن والسنة لم يكن في وسعه الاستسقاط منها وكان مدارنا في حق القياس
واستحسانا في ما تكلف الاحتياج لمصلحة او لما لا يثبت من جهة عليها من الكفاية في السند من جاء بعد من قبله لم يجز ان يدعوا عنه شيئا
ما المشهور من ابتناء مذهب على مذهب الراي القاسد وطرح القرآن والسنة حتى ياتي هو صاحب مذهب الراي ضد بقا قال المصنف في الله دونه
لحق ذهبت امامنا الى ان لا يجوز للشركيين دخول مسجد من المساجد الا اذن ولا غيره وقال اوجيئة يجوز ان يدخلوا جميع المساجد الا اذن
وقال الشافعي يجوز ان لا في المسجد الحرام وقد عاينا في ذلك في النقل لله ثم انما المشركون نجس فلا يضر بغير المسجد الحرام بعد عامهم هذا على عدم
قربانهم بانحسابهم وصفاتهم وذواتهم في النجاسة فلا خلاف في وجوب تجنب المساجد كما هي النجاسات واجمعها والنجاسة الجنية فخرج
الؤمنين من دخول المسجد جنبا وقد سوغه الله ثم في كتابه يجوز للشركيين الدخول من غير الله ثم من غير هذا الاحتريم ما اجمعه الله وتقبل ما
حول الله بنص القرآن النبي في قال للناسب فضله هذا قول مذهب الشافعي ان يدخل بلاد الاسلام بالفتنة الكفار فلكل قسام الاول الحرام
ولا يجوز للكافر دخول الحرم ويصحب من الوجوه كان ذميا ومطاهرا لا اذا دخل الحرم فقلت قرب المسجد الحرام والنكاح قرب المسجد الحرام واذا
جاء رسول من بلاد الكفر لا امام الحرم يخرج الجميع كالمؤمنين من جميع كل ما لا يدخل الكافر الحرم المنص هو قوله ولا تقربوا المسجد الحرام بعد
علمهم هذا التمام لك الحجاز ولا يجوز لك ان يقرب بها وان سافر للحج فلا بأس به ولا يكره لهم كثر من ثلاث ايام الثالث ما بلاد الاسلام ويجوز
لكافر الاقامته سواء كان ذميا ومطاهرا ولكن لا يجوز ان يدخلها المسلمون الا اذنه وهذا مذهب الشافعي اما نجاسة الكفار فليس بنجاسة
عينية بل هي نجاسة حكيمة ويحجب بها المساجد عن النجاسة العينية فلا يعيد القياس على دخول الكفار بها والمساجد الجنية يمنع من القياس
ثم استدلل بالقياس القاسد ما اذا دخل بالاذن فوجوه من مصالح المسلمين لان الضرورة قد تدعو الى دخولهم في المساجد للعارف والعامر وعبار
من الضرورة النبي في قول النبي الذي فضله عن الشافعي فيهم ليس عليه دليل من غير ولا عقيب ما اذا ذكر من ان نجاسة الكفار ولكن نجاسة عينية
بل هي نجاسة حكيمة غير مستقيمة حيث كان هذا المقدمة مبنى ما ذهب اليه الجمهور منها وفي غير من الفروع وانما ان فصل في الكلام وتحقيق
الماد بعون الله العزيز للعلام فقوله في ان المشركين نجاسة عينية وحكيمة فذهب الامامية من الشيعة الى الاول في حال ارجع
وحكم ما بان انهم يحنون كالكلاب في الحجاز ومخالفة لفقه الاربعة ومن تابعهم في ذلك فاختلغوا في ما ديل الاية على وجوب الاذان فيهم ثم يقولون نجاسة
لانهم لا يمشون من النجاسة ولا يقتبون النجاسات فتعول من قول المساجد لان النجاسة لا يجوز ان يدخلها الثاني ان الحكم عليهم بالنجاسة
كاتب عن حيث اعتقادهم الثالث ان المراد من نجاسة النبي في حق لا يخرج من كل ذلك على ان الظاهر في دليل فان صرح الامية شاهد بانها
النجاسة العينية لا المشرك على خلاف صناعتهم في المشرك لا يضره من النجاسة عند الاطلاق انما هو العينية ولهذا تقدم ان النجاسة الحكيمة
التعارض في ذلك نجاسة العينية بظاهرها بل يبرهن انك ليست نجاسة عينية محضة كنجاسة الكفار في غير ذلك لانهم بالاسلام مع انه
يطهر باجماع اهل عينية من جهة تعليقها مع الرطوبة وحكيمة من جهة رقتها بالاسلام كما ارتفع حد نجاسة النجاسة في النجاسة بدل
الميث لم يكره من العينية والحكيمة بعد فيها مع الرطوبة وتوقف ذلك على النية كما ذكره السيد المرتضى ثم في الاضمار وبما هو في حقه
ظهر الشافعي كلامه ان القرآن حيث فوجئته النجاسة الحكيمة ولعل المراد ليس بحكيمة فقط وانما في الكواشي في تفسير من انهم لو كانوا
انجاسا لبرهن على انهم بالاسلام هذا دليل على اعادة ما مضاه من منطوق الآية قوله قد تكفل الله بالحق على الذين لا يؤمنون فان هذه
الآية تدل على ان الجبر مستعمل على من لا يؤمن واستعماله عليه هو ان يحيط به ظاهرها بالجماعينا وحكما وكذلك دليل على انهم ما روي في الحديث
ومنهم من ينجس النجاسة فالقوله رسول الله ما بارض قوم اهل الكفاية انهم قالوا لا كانوا فيها الايمان غير ما فاضلها

[illegible]

الكر
منه الزوايا
مذكورة في الخارطة
لكن لما لم ينعض ضنا
بما عر ضنا عن القصر
فلاصل المثلث بوجه
كذا
في ما عر ضنا
فلاصل الخارطة

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript or a list of names, written on a piece of paper with a vertical crease. The text is written in a dark ink and is arranged in a single column, following the crease. The script is highly stylized and difficult to decipher, but it appears to be a list of names or a record of some kind. The paper is aged and shows signs of wear, including a prominent vertical crease and some discoloration.

فتوہ ۱۲

رسمی احادیثی القلمین

انستلج من الانبياء في كل عصر
 واطاعهم بنوا وادبهم بنوا
 على كل امة من الانبياء في كل عصر
 من الحج الا ان كان في كل عصر
 جوف من شدة الظلم ان القوم
 مؤذون او اسلموا في كل عصر
 كان من كل عصر واطاعهم بنوا
 في كل عصر

فقد ظهرت بذلك الخوض في العلم والادب
لورود بعد الحاصل من العلم والادب
حينئذ لم يبق الا ان يرضى بالعلم والادب
فقد ظهرت بذلك الخوض في العلم والادب
لورود بعد الحاصل من العلم والادب
حينئذ لم يبق الا ان يرضى بالعلم والادب

خالفه الشافعي فطحا على المكذب عليه من حين فيه ما عا لفت فيه الغفلة الاربعه كلا وبعضا سواها التي لا يوجبها له غيرها كما لا
 فلا يبعد فيه الشافعي مع ثبوته لخصي كاعرف من المطايع ان ابن خزم وافق ما حقيقه في هذه المسئلة وشنع على الشافعي مالك فقال
 صحيح صلوة السفر فيها ركعتين ثم بلغها في الحضر بعد الحج اربعاً واقبل صلوة السفر على ركعتين وصح ان صلوة السفر بقوله فاذن
 مع هذا ان كان لا يجوز ان يتعدى ذلك من بعده فلم يصل كما اسفل صلوة الا اذا كان عالماً بذلك لم يجز تسفر من سفر فلا يجوز لاحد تخصيص
 ذلك لا يجوز ثم صدق الله تعالى برسوله بقوله فيكون من لا يفعلها صاحباً واجتنب من خسر بعض الاسفار بذلك ان سفره ليهتبه به فلاحكم
 لفضلنا اما حرمه وهو محرم ولكن سفره فله حكم السفر في ان يقولون بان حرم ثم يجعلون في اليوم عند الماء ويجزون صلوة في غير هذا
 فاي فرق بين ما اجزى من الصلوة واليوم وبين ما منعت من تأديتها ركعتين كما فرضها الله ثم في السفر لا سبيل الى فرق وكذلك انما حرم في السفر
 كالذي في الحلال لا نجانب بخاره فحان بخان فوجب حكمه لاجناب محاوره الخان انتم في ابداء الناس حبوا بعشقال المصنف
 ورجع به ذهب الامم الى وجوب السفر الطاعة وقال الشافعي هو بالخيار بين القصر والتمام وقد خالف قوله فيكون منكم موطئاً
 اولى سفره من ايام الحج والايام الاخر فيحرم صوم الاصل لكل من احب القصر في الصوم ويجزى الصلوة وقال عمر بن حصين حجت مع النبي
 فكان يصلي ركعتين حتى ذهب كذلك مع بكره عشرين ذهباً وقال ابن عباس من فعل الله الصلوة على ان يتيكم في السفر ركعتين عن عائشة
 قالت في صل الصلوة ركعتين ركعتين فاقرت صلوة السفر في ذلك صلوة الحضر في مال عمر صلوة الصبح ككان وصلوة الحج وركعتان وقلو
 القصر ككان وصلوة السفر ككان تمام غير قصر على ان يتيكم انتم في قال الناس غفصه الله قول مذهب الشافعي لا يجوز القصر عند
 وجود التيسر للحل والشرط ولا يجزى الجواز للخص الاجماع وما عدم الوجوب فلا لا النص على ان ركعتين وكل ما يكون رخصة لا يكون واجباً
 لان الغيرة يقتضي اوجوب الرخصة بقضوا حجوا لما ان رخصه فلقوله ثم واذا ضربتم في الارض لم يمس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة
 ان خففتم بقتلكم الذين كفروا ان الكافرين كانوا لكم عدواً مبيناً فهذا لا يدل بصره على كون القصر رخصة كما لا يخفى في ذلك على كونه
 رخصة ما روى مسلم والنسائي والبيهقي عن علي بن ابي طالب قال قلت لعمر بن الخطاب بما قال الله تعالى ان تقصروا من الصلوة ان خففتم فقلنا انما
 فقال اعجب بما اعجب من صفات رسول الله فقال صدق تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقوه وهذا صريح في ان رخصته وان صلوة
 السفر في ركعتين واما ما ذكر من فعل النبي في السفر بركعتين عرفنا به دل على ان افضله لا يدل على رخصته القصر اما قول عائشة وابن
 عباس عن قول النبي في ما روى النسائي ومسلم والترمذي عن حفص بن غصن قال سمعت ابا عبد الله بن عمر عن طريقه عن النبي
 في الظهر ركعتين ثم جازله وجلس في ايامنا قياتاً فقال ما يصنع هؤلاء قلت لا يجزى قال لو كنت متجداً لكانت الصلوة وهذا يدل
 على ان القصر خصه وان اتمام جازوا منه بغير من الصلوة السفر مقصود كما في قول الامام في انما راض في قولنا في حصل ان جميع ذلك
 افضل والنص منها مرجع في جميع القول يكون القصر غير واجبة في السفر وهو المظاهر في قول ابن النضر مع ما سنسلك عليه في بيان
 دعوى الاجماع مع مخالفة ابي حنيفة والشافعية وغيرهم وما يجمل كل ما ذكره ههنا الاصلاح مذهب امامة القصر قاصداً لا استدلالاً على عدم
 الوجوب بل لا الاستدلال الذي ذكره على ان القصر رخصة مقصود فلا ان التغيير من الوجوب بنفي الجناح لم يطبق نحو طر القصر
 الاطمينان بعد فاعلم انهم القصر بهذه الاستدلال لو انما هو صلوة الحنفية لما كان ثابتاً بهذه الاية ولما قصر صلوة السفر حاله
 الا من فاما هو ثابت بالاية التي استدلبها المصنف على قوله ومن كان منكم مرضياً او على سفر لا يجره الى ركعتين وما لا يجره
 فالواجب المكثرون على ما لم يقره بقوله ثم مقصرين في الحاقون وابتدئوا في ركعتيها المصنف بقوله اي قبل من بلل الثياب في السفر الا
 الى استدلاله امام الناس لم يدل على الوجوب فلا يدل على عدم الوجوب فلا يمنع استدلال على الوجوب بغيرها من الايات والآحاد
 ولما استدلال لا يحد من مسلم واخوه بما حاصله ان الصلوة لا يجزى قولها في لا يجب قولها في دفع عدم كونه مما اتفق عليه عند الجمهور
 وهذا صلاحية للمعارضين لا ينفذ بان الصلوة التي لا ينفذ فيها تملك انما هي محض سقاط لا يتجمل الدوام كانت ممن لا يجب طاعة كوني القصر
 في بعض فوجوه قولها ممن يجب طاعة اول على ان لا سفر قوله فاقبلوها دال على حقيقة وهي الوجوب هذا القدر كفاية في عدم ما ذهب
 لثان في الراجح المدح على ما استدلب به عليه فكان الاول ان ضرر بطلان العرض للمعارض التي توجه للمناصب بين اقول الصلوة في ذلك
 فان تلك الاطوال لا يثبت عليها الاستدلال انما ذكر لنا بهذا الاستظهار ولكن لما كان الناس في مثل الرواية التي وقعها معارضه فلعرض
 لها وليس ان عدم صلاحيتها للمعارضين في قول الرواية التي ذكرها فاما ما ذكره على كون القصر غير روي قول ابن عمر حجت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يند في السفر على الركعتين واما ما ذكره عثمان كذلك انتهى وجعل ذلك لئلا يوافقوا في وجوب الركعتين في السفر غير في القصر
 مع هذا لا يخفى في ذلك ما يقول ابن عمر سابقاً لو كانت صحتها لا تمت الصلوة ولو جاز النقل في السفر حكم الشارع باتمام الصلوة فامتن
 في صلوة لئلا يمول كل من يخرجه من مخالفة التي لا ينفذ بكلام خاضع للاحكام قال الله تعالى في رخصته مذهب الامامية الى وجوب القصر
 في الصلوة على الشافعية وقال الفقهاء الاربعون شاء صام وان شاء فطر وقد خالفوا في ذلك القصر على الله نعم من كان منكم مرضياً او على سفر

انما
 مسئلة
 مع ان الركعتين
 في الصلوة في السفر
 لا تيمم بها بل في الركعتين
 لهما كما يتلى في ذكر المصنفين
 كل من اراد ان يصلي
 في السفر
 فليصل
 فليصل

[illegible]

لا يثبت
لغيره
الجمعة
فمنها
جمعة
ان
يكون
كسبت

وهذا المختار صريح لا يخفى على احد لما حاله فلم يدعها الله ههنا لكن ابن حزم يثبت كابر مخالفة ذلك للسنة فقلنا نعم قال الله
 رفع الله رجلكم قال ثبت الامامية الى ان العدة شرط في الاستدعاء للاستدعاء فلو انقضوا بعد الكبريما بجمعة ومخالفة فيها انفسها وقلنا
 بذلك غير الطعن وقول النبي صلى الله عليه وسلم على الفتح علمنا في ما قال الناصب جفضة الله قول العدة شرط للجمعة فلو انقضوا بعد الكبريما بجمعة ومخالفة فيها انفسها وقلنا
 علة الجمعة الانقضاء من وجوب بطلان العقد فلا يمكن انما الجمعة ولا مخالفة للنص الحديث حيث وجبنا في الجمعة العقد انتهى **وقول** من ادعى ان
 قوله قد واذا راجعوا وانقضوا اليها وتركونه قائما الآية فان الجارح وفي سبب نزوله عن جابر انه قال ان قبلت عشرين نفسا فمضى مع رسول
 الجمعة فانقضت الناس الاثني عشر رجلا فقول الآية انتهى في واناب هل السبت عليهم انهم انقضوا عنه الاصل بن ابي طالب فقولنا لا بد من
 روى في سبب نزوله على الجماعة الجمعة شرط في الاستدعاء لا في الاستدعاء بمعنى ان لو انقضوا الجماعة بعد عقد السنة والحجزم لم يطل صلوة الامام
 واثمة بجمعة والحاصل ان الناصب اراد بقوله لا مخالفة للنص الحديث حيث وجبنا في الجمعة العقد بان اجتماعه بالثبوت المستند الى اراى وجب
 في الجمعة العدة ابتداء وانتهاء فقلنا انه اظهر من ان يخفى ان راد النص حديث وجب مجرد ذلك فقلنا صفاها لان النص القراني والحديث
 في عدم بطلان الصلوة بالانقضاء من بعد العقد ان الصلوة على الفتح عليها على ما انتهت اليه فندبر **وقال** الله رفع الله رجلكم فثبت
 الامامية الى ان هذا الوقت ليس شرطا في الجمعة فلو خرج الوقت قبل الفراغ منها لم يجز في الجمعة قال ابو حنيفة فلو انشأه شرط وقالنا بذلك
 كلام الله وكلام رسول الله سابقا انتهى **وقال** الناصب جفضة الله قول هذا الفرع بان من ضروريات الدين ان وقتا بجمعة وقت الظهر
 فاذا خرج من وقت الظهر قبل ان يركع فند بطل الجمعة فخرج عن قدر وهو قابل بخلاف ما هو معلوم من ضروريات الدين ومع ذلك لم يثبت
 القائل بخالفه النص من هذا الغرض الاشياء انتهى **وقال** من ادعى ان الناصب جفضة الله قول هذا الفرع بان من ضروريات الدين ان وقتا بجمعة وقت الظهر
 في صلوة الجماعة وتلبس بجزء من اجزائها كالكتيبة وقته ثم ظهر عدم بقا وقت صلاة الجماعة فلو خرج الوقت قبل الفراغ منها ولو
 ان يقول قبل الشروع فيها خرج منها كراهه وكذا يدل عليه قوله في جمعة فاعرف الاشياء عمن قبل الناصب في شؤنه بحيث لم يثبت له الحق فيكون
 الذي كان في الوضوء كراهه على علم الدليل على ما ذكره الله من طريق الجماعة ما راي ابن حزم ما ساءه الى وفاته قال فان رسول الله صا
 انتم الصلوة فليكن السكينة فادركتم صلوا واما فكم فاعرف ما روي بان يصلي مع الامام ما رويك وعمم ولم يخص من ماء مدك كما ان الله من
 فنداد رك الصلوة لا يدل على ان من ادركه اقل من ركعة لم يدرك الصلوة فندبر **وقال** الله رفع الله رجلكم فثبت الامامية الى ان الواجب
 فان صلى الظهر لم يصح وجب عليه السجدة فان روية الجماعة وجب عليه فقلنا ولا اعاد الظاهر وقال ابو حنيفة فلو صلى الظهر شراره وحالف
 في ذلك الفرع انتهى **وقال** الناصب جفضة الله قول مذهب الشافعي وجوب حضور الجماعة في السجدة فثبتها فان فات صلى الظهر ومذهب ابو حنيفة
 ان من صلى الظهر من يوم الجمعة قبل صلاة الامام ولا عدله كراهه ذلك حارث صلوة في حال غيبته لان الجماعة عند الله هي الغيبة الصالحة
 الظاهر كالبدل عنها ولا يصح الجاهل بالبدل مع العدة على الاصل عند ابو حنيفة ان اصل الفرض هو الظهر فحق الكراهه هذا هو الظاهر لا انما هو
 فيما باصطاط اراء الجماعة وهذا لا يمتنع من اراء الظاهر فيكون الجماعة لو توقفت على شرط لا يتم بطلانها وعلى التمكن يرد التكليف فاذا تمكن من
 الظهر وجب عليه سقط عنه الفرض هذا دليل ابو حنيفة وهو قائل بالكرهية مع الجواز اذا كره من الدليل لا مخالفة للنص حيث فرضه على الخاص للجميع
 وهذا قال ابو حنيفة فان بدل ان يحضرها فوجبه الامام وفيما بطل ظهر وعنده ابو حنيفة بالسعي انتهى **وقال** بنو حنيفة ولا انه لا وجوب
 لنفل ان يثبت فوههنا الانكسار التوارد وقضيه القراطيس لما يدل الاخر فقلنا لمذهبنا فوههنا وفي كثير من المسائل انما بقرو
 اللاحقة كذلك لا يخفى وثانيا ان ما ذكره في ظهور مذهب حنيفة من المقدمات الختصة الواهية ليوث لما يصل الجماعة واحد وخمس من كلف
 السجدة من غير ان السجدة اجل صلوة الجماعة ولا تدبر هذه الصلوة بالكلية فالبناء عليها مهذوم كما لا يخفى ثالثا ان حكمه وان ما عند
 حنيفة هو الظاهر عليه منع ظاهر الاستدلال عليه بقوله لا يمتنع من انما الظاهر من قبله ظاهر البطلان ولبيان ما ذكره من ان لا
 مخالفة للنص حيث فرضه على الخاص للجميع مدخول بان من وجب عليه الجماعة صلى الظهر فثبت ان كان في حكم الخاص ايضا كان خاصا لصيقته
 بمنفوق الفصل ان الرباط الخاص من مع النداء لا من حض المسجد بخوة ابو حنيفة فخره صلوة الظهر من ركعة عن صلوة الجماعة يكون خلاف النص
 لا يخفى **قال** الله رفع الله رجلكم فثبت الامامية الى ان الناصب جفضة الله قول هذا الفرع بان من ضروريات الدين ان وقتا بجمعة وقت الظهر
 خالفوا في ذلك الفرع انتهى **وقال** من ادعى ان الناصب جفضة الله قول هذا الفرع بان من ضروريات الدين ان وقتا بجمعة وقت الظهر
 وجبنا في الجمعة العقد انتهى **وقال** من ادعى ان الناصب جفضة الله قول هذا الفرع بان من ضروريات الدين ان وقتا بجمعة وقت الظهر
 اصله لا يثبت من الركعتين فانه في حكم الناصب جفضة الله قول هذا الفرع بان من ضروريات الدين ان وقتا بجمعة وقت الظهر
 فانما راجعها في حال القيام ان قد راد الا لا استنباط اول مذهب حنيفة انه يحط بما لان القيام في وقتها فارجحنا على جابر
 المقام لاننا نكره مخالفة الثابت فالقيام عند ابو حنيفة سنة لا فرض في مواظبة النبي عليه السلام عليه بهذا ناكه السنة لا وجوب ما قوله
 صلوا كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في خطبة لان الصلوة غير الخطبة وما وجوب المواظبة لا ان استقبال القبلة ليس بها

[illegible]

وقال عمر بن الخطاب ان لم يدرك الخطبتين الركعتين معالم بدلت الجمعة به فاعطى وطأ من مجاز هذا قال ابو حنيفة يدركها ما درك اليه من
للمسجد والتهوي بعد الاستماع ثم دعا العواقر ذلك من قول رسول الله وهو قوله من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة ودل على عدم ادراكها
بعد ادراك الركعة وعدم اشتراط اذ بدلتها **قال** الناصب جفضا لله اقبل مذهبنا حتى نسطر الجحمة ان يقع الركعتان بقاها
في وقت الظهر حتى لو وقت تسليم الامام في وقت العصر فتم الجمعة فظهر ومذهبنا يجتهد ان شرط الجمعة الوقت فيقع في وقت الظهر ولا
يصح بعده وعندنا ان يخرج الوقت وهو فيها استقبال الظهر لا يبينها عليها لا خلافا وما دلت المذهبين قول النبي كحسبكم من بعث الله
اذا سالتم فصل لنا من الجمعة جعل ذلك في الظهر فيقبل ساير الوقت لا يخرج من الوقت يخرج من حكمه عامة الصلوة في ان ادراك الركعة
يكون كافيا في اذنا الزيادة في السنة فلا حاجة على المذهبين بالحدوث اما الادراك مع الامام فمذهبنا حتى ان ادراك الركعة كان في الليل الحد
ومذهبنا يجتهد ان من ادراك الامام يوم الجمعة صلى في وقت ركعتي عليه الجمعة لقوله ما ادركتم فصلوا وما فاكم فاقصوا وان كان ادرك في وقت
او في سجود التيمم عليه الجمعة وقال يمان ادرك ركعة من الركعتين الثانية في عليها الجمعة وان ادركها فها بقى عليها الظهر لا نه جعة من جعة
ظهر من جعة لقول بعض الشرايط فتمت فصل الرباع اعيننا للظاهر دليل يجتهد في يوصف نه صادق عليه نه يدرك الجمعة هذا الخالد
حتى شرط الجمعة ركعتان **قال** ما ذكره من ان مذهبنا يجتهد ان شرط الجمعة الوقت ان ادرك شرط انفراد صلوة الجمعة بقاء
الوقت مسلم لكن لا يفيد في ان ادراك شرط ادراك الامام في صلوة الجمعة هو ادراك الوقت وان ادراك شيء من صلوة الامام
فهو مفيد لا نذكر دعوى كذا بل في ما راينا من كتبنا تحفية عنه عن وكا وكا دليل عليها بقا ما تمسك به يجتهد من حديث مصعب ما ذكره في تقرير
الحدوث من ان لا دخل في خروج صلوة الجمعة عن عامة الصلوة في الحكم المذكور وعلى زيادة في السنة اشبه بكلام المحدثين المجهولين بل يظهر من كلام
الطحا في اداء صلوة الجمعة عند ميل الشمس بركعتين عموم الاحوال حيث قال في شرح ما روى عن الجارية عن انس من ان النبي كان يصلي الجمعة
حين تميل الشمس الحديث انه يحول على انه في فصله من فصل لم يترقب قوله كان عمولا لاهوال النبي على الحديث المذكور وغيره في الصالح
عند اهل السنة وعلى تقدير صحة ما قبل على ان اول وقت صلوة الجمعة وقت ميل الشمس كان اول وقت الظهر بركعتين فلا يتفرع عليه ما ذكره من
الخروج عن الحكم والزيادة في السنة كذا ذكرنا وما قولنا دليل يجتهد في يوصف نه صادق عليه نه يدرك الجمعة في هذه الحالة فرفع نه تكرار لما
سبق من قولنا ومذهبنا يجتهد ان من ادراك الامام يوم الجمعة فركعتي عليه فاما لا نعلم انه يصدق على من ادرك سجود التيمم بعد التسليم ثم ادرك
الجمعة مع الامام كما هو المظهر ثم بما يصدق عليه نه يدرك وقت صلوة الجمعة وهو جوف في ما نحن فيه كما نرى **قال** الناصب جفضا لله سبب مذهب
الامامية ان من لا يجز عليه الجمعة من لا يحرم عليه البيع كالبيع وقال مالك يحرم وقد خالف بذلك عموم القرآن وهو قوله ثم واصل الله البيع
والمفحمة للتحريم هو والصلوة كما قال في السعالي كراهه وفرد البيع ليس ثابتا في حقه انتهى **قال** الناصب جفضا لله قوله لا خالفه للقرآن لان حقه
البيع بعد النداء ثابت بالنقص وهو معطوف بالواو على السعي وهو يقتضي الجمع لا العلية فلا خالفه للنص انتهى **قال** الناصب جفضا لله قوله لا خالفه
من تحريم المسئلة السابقة له هنا في ههنا بما هو متحقق من سابقه فان الكلام في ان العبد نحو خارج عن المكلفين بصلوة الجمعة فلا يتوهم
الهم الاسر بالبيع لا النقص عن البيع اى خالفه في ان ثبات توجبه النبي عن البيع اليه يكون عطف حقه البيع على التمسك بمقتضى الجمع وتعليقه وهل هذا
الاخذ وام بصلاح هذا اخر فذكر **قال** الناصب جفضا لله درجة **سبح** مذهبنا لا مائة التي يوجب صلوة شدة الخوف بحسب الامكان ما شأنا
راكبا وقال ابو حنيفة لا يجوز ان يصلي ما شأنا بل يؤخر الصلوة حتى يفتي الغنائم فيقتضها وقد حاله قوله ثم فان ختمت فربا لا ادركا ما انشئ
وقال الناصب جفضا لله قوله مذهبنا حتى انما في الخوف ان كان يجتهد في ان لا حد ترك الغنائم فيصلون ركبانا وشاء مستقبل وغير مستقبل
ومذهبنا حنيفة انه اذا اشتد الخوف صلوا ركبانا فترى يومهم بالركوع والسجود اى جهر شأنا في المبدأ وعلى الوجه الى القبلة واسئل
بقوله ثم فان ختمت فربا لا ادركا وشاء سقطت التوجه للضرورة وفي الوفاة نه يفسد هذا القول في الركوع والوجه عليه النص لان كون المعتل
راجلا لا يستلزم كونه ما شأنا وذلك ظاهر من **قال** الناصب جفضا لله الاسئلة في قضاء على المجتهد اكل متحرر من الناس يعلم ان الحركة لا يرد عند
الخوف عن اعداء سواء كان ركبانا او ركبانا عند الحام الغنائم كالركوب هذه الاية على ما في تفسيره اليشا بوب وعبره فيلزم جواز الحركة
والتمسك عن الامة كالاختي نعم قد اسند ابو حنيفة على ما في تفسيره اليشا بوب عبادوا الله ويحيى اليه نعم من زعم اخر الصلوة يوم الخندق لانه
قد انظر هناك الى الشيء حسب بيان الامة ما نحن في ذلك من الجواب ية مذكور في ذلك لتفسيره في طالع ثم من يحصل اليقين من نقلنا حتى
ياتها يقين **قال** الناصب جفضا لله درجة سبب مذهبنا لا مائة التي يوجب صلوة الجمعة يجوز فعلها في الصلوة ومذهبنا ابو حنيفة لا يجوز الا
في نفس المصروف في موضع يصل فيه لم يند **قال** الناصب جفضا لله في جوف المصروف خالفنا عموم القرآن وقد ظهر من هذه المسائل للعائل انفس
ان الامامية اكثرنا بالجمعة من الجمعة ومع ذلك يشقون عليهم تركها حيث انهم لا يجوزوا الا بها ما بالاساق ومركب الكبار والخالف في العبد
الصحي انه لا يجوز الزيادة في الخطبة التي خطبها النبي وراحته والناشئ الى من للنص وانتهى **قال** الناصب جفضا لله قوله مذهبنا حتى
ان الجمعة تقع في خطبة ان كثر يشترط ان لا يناد بفعل جوفها فلا يجزى الجمعة على اهل الحجاز لان الجمعة وضعت على جماعة جمعتوا في مكان فاما

من الشافعي أن يكون في جوف المصطفى طائفة من أهل النجاشية في زمانهم إذا كان جماعة في ذلك الزمان أما الجماعة في الصحراء فغير وارد
وله ما جعله رسول الله ولا أحد من الخلفاء وهو ما لا يخفى من التجميع لخاصة القوم الذين شئوا لظهور الشرايط في صحة الجماعة على
من السنة انتهى **وقول** ما نقله القمى الشافعي هو أنه لا يجوز لأهل المصلا أن يصلوا الجماعة في خوف المصلا لا يخرجون به إلى الصحراء كما
العبد بن ولم يثبت القول بعد جواز أن أهل الضيافة يصلىوا بالجمعة حتى يكون كذا وبالجملة وأما ما ذكره من أن الجماعة في الصحراء
غير وارد عن الشرع فغير المتصين أن النص القرآني وارد عليه فلا وجه لإلزامه ذلك ما ذكره من أنه لا يجوز لأهل المصلا أن يصلوا بالجمعة في خوف المصلا
فصل في تقديم تسليم بدل على بطلان ذلك فأنما تعلم قطعا أن النبي ولا أحد من أصحابه لم يصلوا شيئا من الصلوة اليومية حتى فرس لا كاستقامت
ولا على الجمل من ولد هاشم إلا في غير ذلك مع جواز ذلك اتفاقا وأما ما ذكره من أن فعل الجماعة في الصحراء منادى في التجميع ففي غاية البطلان كيف
ولو صح ذلك لزم بطلان صلوة العترة جماعة في الصحراء مع أن المشرع فعلها في الصحراء اتفاقا وأما دفعه لمزوم مخالف دعوى القمى بأن الشرايط
معلومة من السنة فان أراد السنة الثبوتية فلا بد من ثبوتها في أرواسه الشافعي في شغها ففعل المصلا يثبت عليه من حال
المصرف لله ورجته مسرود هبنا لأما مية إلى جوب صلوة العبد بن على من يجب عليه بالجمعة وقال الفقهاء الأربعة إنها مستحبة وقد
خالفت ذلك قولهم فأنواع من تركه وفكره به صلى الله عليه وسلم في الصلاة العبد هو بدل على عدم الفلاح بتركها وخالفوا في ذلك النبي وقال
الناصب بفضل الله قول صلوة العبد بن عند الشافعي سنة مؤكدة وليست بواجبة لعدم ورود الأمر بهذا في مدونة النبي فيصنع تأكيد السنة لا الوجوب
والاستدلال لا لا بد له من أن يضار إرادة صلوة العبد من الذكر الصلوة الواردة فيها أم عدم الإجماع عليها من سلم فلا بد على الوجوب لا يمكن
حل الفلاح على زيادة التوابع لا يلزم عدم الفلاح بتركها لأن في سورة المؤمنين قال الذين هم عن اللغو معرضون والأغراض عن اللغو ليس
بل من يدعي انتهى **وقول** لقوله لعدم ورود الأمر به رد بقوله نعم فصل لربك ثم ما تقدمه للأمر قطعا وأما أن المراد بالصلوة فيه صلوة
العبد فلا إجماع المصنفين على ذلك ما ذكره من أن مدونة النبي فيصنع تأكيد السنة لا الوجوب مدفوع بما مر سابقا دليل الوجوب غير ثابت
الشافعي أنصاره في شرح البيان فيقولون أن ذلك الاستدلال خلاف الظاهر كما لا يخفى ما ذكره من أن حل الفلاح على زيادة التوابع هو
أن الفلاح هو الفوز والغنية فهو عام من زيادة التوابع لكل مطلب من مطالب الدنيا والآخرة ويقتضي الكتاب بلا دليل محض صالح
لذلك غير خافير قال المصنف رحمه الله ورجته مسرود هبنا لأما مية إلى جوب صلوة الكسوف قال الفقهاء الأربعة إنها سنة وقد خالفوا في ذلك
قول النبي لما كسف الشمس في القمريتين من إبان الله ثم يخوف بها عباده فإذا رايتم ذلك فصلوا وروى عن عتبة بن ربيعة قال كسفت
يوم مات إبراهيم له رسول الله فقال الناس كسفت الشمس لولت بهم فقال رسول الله من الشمس القمريتين من إبان الله ينكفان
لهما وحده لا يجيانه فإذا رايتم ذلك فاعرفوا إلى الله إلى الصلوة انتهى **وقال** الناصب بفضل الله قول مذهب الشافعي أن صلوة الكسوفين
سنة مؤكدة والأمر به على الاستحباب لا استمرار الأمر على نأزك لا بد من ذلك ولا بد من عليه من ذلك الإجماع انتهى **وقال** قد روي عن النعمان بن
أن الأمر للوجوب أن الجملة على الاستحباب بلا دليل غير خافير وما ذكره من استمرار الأمر على نأزك لا بد من ذلك ولا بد من عليه من ذلك الإجماع
كيف ينفعه الإجماع على ذلك مخالفه هذا أهل البيت **وقال** المصنف رحمه الله ورجته مسرود هبنا لأما مية إلى جوب صلوة الاستسقاء
وقال أبو حنيفة لا صلوة لها وقد خالف بذلك فعل النبي وروى أبو هريرة قال خرج رسول الله يوم بيت المقدس في رعي بن عباس
أنه صلى بنا ركعتين كما صلى في العترة فعلم ذلك أبو بكر وعمر انتهى **وقال** الناصب بفضل الله قول مذهب الشافعي أن الصلوة والاستسقاء سنة
لفعل النبي والخلفاء بعده ومذهب أبي حنيفة أن الشرايط الاستسقاء صلوة مسنونة في جماعة وأما الاستسقاء والدعاء والاستغفار لقوله
استغفروا ربكم أنكم ظفروا ورسول الله صلى الله عليه وسلم يوم يوحى ويوحى به يوسف إلى أن يصل إلى أمه بالناس كعين لما روي أنه صلى فيه
ركعتين كصلوة العبد وأما بن عباس جاب أبو حنيفة أنه فعله وتركه أخرى فلم يكن سنة انتهى **وقال** من أراد أن يخلو إلى أن
أنه يصلي ولا من جانب أبي حنيفة فإنه يقول لم يخرج عن النبي صلوة الاستسقاء ثم ينقل عن صاحب جملته ما روي أنه صلى فيه ركعتين كصلوة العبد
وبالجملة ما أن يلزم كذب أبي حنيفة وكذب صاحب كذب هذا الناظر في كذبها ما ذكره **قال** المصنف رحمه الله ورجته مسرود هبنا لأما مية إلى جوب
أبي منسفة في القصور وروى قال الشافعي أصحها بالان بعضهم قال السجدة التي يطعم كل صائدا شرعا للراضة عندنا على التسليم فالله في ذلك
هل يخلو عن يوم الله واليوم الآخر لا يغير شرع لأجل على بعض المسلمين به وهذا تركوا الصلوة لأن الرضا يفعلونها انتهى **قال** الناصب
خفضه بطلان مذهب الشافعي في السجدة وروى ما ذكره من عمل الرضا في خوفه غير معلوم عندنا لكون مذهبهم مجمعا لا بد من أنهم يفتنون
الأعمال للفتنة فلا يطعم على مذهبهم وقد جوزوا الظاهر الكفر بالأنبياء والفتنة فكيف يكون النبيل إلى الإطعام على مذهبهم انتهى **أقول**
قد علم أن الناصب حجة إسلامه في ذلك كما صرح به المصنف فأنك تعلم بذلك علم ما جاهد من جهة لا ما ذكره فيكون كذب شاذ من أشير
الجزء حيث قال في جامع الأصول أن مذهب أبي حنيفة في المائدة الثانية على بن موسى الرضا فان هذا الحكم مني توقف على علمه بذلك ما بينه
ولو على الإجماع من أن مذهب أبي حنيفة في المائدة الثانية هذا الناصب لا يترك علم من هذا الكتاب في هذه جملة صالحة من مذهب لأما مية قطعا

وسبوح عنقرئ مسئلة الحرب بين بكال خلاعة على ذلك مائة ومع هذا فالههنا ان مذهبهم مجهول ما ذكره من هم يخفون الاعمال
للتقية قلب على الخلافة كما يخفون الاعمال الذي تقره عن المجتهدين فطبع الغيور ليس كذلك ولوسل الخفاء هم بلا ايمان كلها فلا يلزم
اخفاءهم فلا قول لوسل الخفاء لا في البتة في بعض الامور والاحوال لكن هذا الكتاب قد صنف في ايام السلطان الموقر الذي رفع الفتية و
عاد عن مذهب هل السنة الى المذهب الامامية فلا يخالف لاحكام الفتية ولو احكم لك فقد غاب لنا مقبل قصد من الرد على هذا الكتاب
لاحتلال ان يكون ما نختص الى الامامية يمكن مذهبنا وقولنا لم يكن من قول بعض المجتهدين المتخيرين في الاجتهاد من هل السنة وما ذكره
من انهم جوزوا انظار الكفر لانبياء تقيته من ائمة الناصب وسنة من ذي الانفا بك او فضاء في مسئلة عصية الانبياء فذلكم
لا يخفى ان عدوك المتدين باهل السنة عن حكم القران وسنة النبي لاجل عمل الشيعة غير مضمرة فما ذكره الله ههنا بل قال ان يخرج هو من
الخفنة الفرع وفي تفسير قوله تعالى وهو الذي يصلي عليكم ولا تكفون عنه فيقصر هذا ولا يتان يصل على الخادم المسلمين لكن لما اتخذوا الفضة
ذلك ما غمهم منعه وذكر ابن حجر شراح البخاري مثل هذا في منع توجبه السلام الى النبي عليهم الصلوة والسلام وقال بعضهم يجب الفصل
بكله بين النبي ^{عليه السلام} عند الصلوة عليهم في الشيعة قال قلت لهذا في فقد الخفنة ان الشرع هو التعميم في اليمين لكن لما اتخذوا الفضة عا
جعلنا التعميم في الدين وقال الاضاري الشافعي في شرح التبايع حكى ابو الفضل بن عبيدان عن علي بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
في صلوة الصبح ان صار شعار قوم من الشيعة قال الفرائض الوسيط منع شيئا استحب في زمانا الكوفة فصار شعارا للرافضة ومنها اهل
بالبلدة ويطيع القبر التعميم باليمين قال بعض شراح صحيح مسلم ان ترك الفلوك والكبرياء لم يمتحن صلوة الجماعة لانه صار علما للشيعة مما ينبغي
ان يبتدع عليه المسلمين باهل السنة والجماعة كما كانوا من اهل سنة ومعتبة وجماعة كقربا نه ساقيا وكان من سنة معتبة وان بعد بقدر
الامكان بخلاف ما عمل باهل السنة في كعداوتهم الظاهر اياهم وكلنا واهلنا شربا اهتم بها الشيعة قلنا لا النبي واهل بيته عليهم السلام عا ولا عنه
الى غير اقله سنة معتبة وعللوا ذلك بدفع ملاب الموم على فقههم باستحقاق مخالفة الشيعة وانما العلة الاصلية والسبب الحقيقي في ذلك
متابعة لمعتبة ومخالفة الشيعة بما وقع منه واما ما ذكره في الرد في تفسير من ترك معتبة في الجهر بالبلدة في
صلوة بالمدينة بمحاذرة على وما قاله الرافضة كتاب الخاضرات من ان خام النبي كان حلفه فنه عليه فصر عقوبة كان فقههم فيهم
سبب اتخاذهم كتب في ذلك الروم فقبل ان يقبل كتابا الاختصاصا فالتحق حاتم وكان غلي عا وصحابه يفتقون في ايمانهم واول من يتهم
في سبب ارمه معتبة ولهذا لما انكر النواصب على المطر في السب في فقههم باليمين شعر قواو تختم في اليمين ولما ما رست ان تشبه بالاصناف
وتقر بامتنى لال محمد وتباعد في كل صانقي الماسحين فيهم بجوانم اسم النبي في اسم الخلق قال المصنف لله درجته سبط
فهبت الامامية الى ان الشهيد يصل عليه قال الشافعي مالك السلف يصل عليه هو مخالف لفعل النبي فانه صلى على حرة وعلى شهيد احد
انتهى **قال** الناصب جفقت لله قول مذهب الشافعي لا يجوز على الشهيد الصلوة عليه لان الصلوة شفاعا والسبب محض الذوق
فلا يحتاج الى الشفاعا وما صلوة رسول الله على شهيد احد فلم يثبت عند الشافعي ثبت من حديث جابر بن رسول الله لما حضر شهيد
احدا قال ناسهيد على هؤلاء يوم القيمة ثم روي عنهم بدعائهم ولم يصل عليهم ولم يعتلوا انتهى في قول ما ذكره من ان الصلوة شفاعا عنوة
لا دل من بيان وكذا ما ذكره من ان السبب محض الذوق بما يسلم كونه تعالى ذوقا صلا من الاخلال بحقوق الله واما في حقوق العباد
فلا كما لا يخفى ثم ان حديث جابر ياروا التجارى هو على تقدير تسليم صحة معارضه بارواه هو بة عريضة عا من النبي خرج يوما فاضل
على اهل احد صلوة على النبي ثم انصرف الى المسجد بيش الذي يظهر ان ذلكم الجمع بين الحيض بان لم يسع النبي ان ياتي بما وجب من الصلوة
على شهيد احد عند شهادهما شهدا ما اصاب النبي واصحابه في تلك الواقعة فضاها بعد ذلك كما يدل عليه حديث عتيبة بن مالك في قوله تعالى
الكافي من الخفنة في الاصول من تقدم الوجوب على المذب تقدم المذب على الثاني لان عقلة الانسان عن الفعل كثيرة لان المذب بيش
امرنا بل على ما الخلف هو خلاعة على النبي فقول الناصب صلوة النبي على شهيد احد لم يثبت عند الشافعي غير موع كما لا يخفى
قال المصنف لله درجته فهبت الامامية الى ان الشافعي خلف الجماعة وروى بعضهم من سلفه هذا دليل الشافعي انتهى في قول يتوكلين
اضل فمدحوا في ذلك النضران السحب هو الشيعي قد روى محمد في الجمع بين الصحيحين امر رسول الله باسباع الجماعة انتهى
قال الناصب جفقت لله قول مذهب الشافعي ان الجماعة قربا منها بحيث لو لفت لها افضل الدليل على غير روى الزهرى عن
سائر عن ابيه قال لا يثبت رسول الله وابا بكر وعمر شيون امام الجماعة ورواه بعضهم من سلفه هذا دليل الشافعي انتهى في قول يتوكلين
رواية الزهرى على تقدير كونه مسندا لا يصادقوا بين رواها البخاري وشتمل من على النص لوجوب اسباع الجماعة كما لا يخفى على الناظر
قال المصنف لله درجته عا فهبت الامامية الى ان القيام بشرط في صلوة الجماعة بوجوبه في صلوة فاعدا مع القعدة وقد عا لفت
اضل النبي والصحابة والناس من بعدهم فان احد لم يصل فاعدا انتهى **قال** الناصب جفقت لله قول مذهب الشافعي من ان كان
صلوة الميت القيا لم لا يجزى المقصود مع القعدة على القيام ومذهب يجيز فقه على ما في الحد اثنائه لا يجوز الصلوة على الميت الكافي في القيا لا نه

دعا إلى الاستحسان لا يخرجهم من مصلوحتهم فلا يجوز تركه من غير هذا حيا هذا مذهبه وهو غير ما نقل عنه من قول نعم ما
 نقله للناس من ان يحنف عنه من انقلبه المصنف كذا فيهما ما نقله المصنف من قولك استدلوا على ان هذا هو المذهب بل هو القائل
 وهو من قول من تبعه بعض الناس قد سبق بيان بطلان القياس دفع ما استدلوا به على حجة من الشبهة الواسعة انكار ان هذا هو المذهب
 ايحتمل انما هو محتمل ان يكون له في ذلك شئ من الوجوه والافهام وكذا في موطأهم كما لا يخفى على المتبحر قال المصنف في الله رجب عجب ذهب الامامية
 الى وجوب التكبير حشا وخالفه من الفقهاء وهذا خلاف في ذلك فعل النبي وقد ذكر المحقق في المعجم بين الصحيحين ان كان زيد بن ارقم يكبر على جنازة ابا عبد
 الملك على جنازة حيا فانه فقال كان رسول الله يكبرها وكبرها الواسعون على سهل بن خنيفة حيا وروى الخطيب في تاريخه وابن سيرين في التاريخ
 ان النبي كان يصل على الميت بحسب تكبيره انتهى وقال المناصب ففضل رسول الله لما في التكبير اربع روي في موطأهم بطلان كراهية التكبير
 الدائم في السلم في الحال ولا يفتلظ بهم معك لا مدخل في الجواز في هذه المسئلة والادلة على التكبير اربع ما روي في الجواز ومسلم والترمذي في
 في صلواتهم عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم في يوم الذي طاف به فخرج بهم الى المصلى فصف بهم وكبر اربع تكبيرات وقد ثبت في المناصب والموطأ
 ان اخلاص صلواتها رسول الله صلى الله عليه وسلم على الميت كبرها اربعاً فثبت ما قبلها انتهى **ما قول** قد مر ان الحديث المذكور في الجواز في نحو
 سيقا الذي عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم في يوم الذي طاف به فخرج بهم الى المصلى فصف بهم وكبر اربع تكبيرات وهذا ظاهر جلال قال
 لمسلم حجة فلا بد على ما هو من نفي ما قبل ذلك من التكبير فيها خلافاً لظاهر ان يكون دليلاً على التكبير حتى لا يرد وهذا ظاهر جلال قال
 المصنف ذكرنا الفقه اذ حكى التكبير اربعاً الحسن عايناهما الجمع به قال زيد بن ارقم وعنه ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وعن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في يوم الذي طاف به فخرج بهم الى المصلى فصف بهم وكبر اربع تكبيرات وهذا ظاهر جلال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم الذي طاف به فخرج بهم الى المصلى فصف بهم وكبر اربع تكبيرات وهذا ظاهر جلال قال
 فيجعل الميت من كل صلاة تكبير وفي اخره ان الله تعالى فرض على الناس خمس فرض على الناس خمس صلوات
 فرضية تكبير في كل صلاة تكبير ومن لا يقبل الا تكبيراً يقول الفقهاء الاربعة والثوري الا اربعة وروى داود وابو داود والتكبير اربع
 ورواه عن الحسن بن علي بن فضال عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 راجح وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم الذي طاف به فخرج بهم الى المصلى فصف بهم وكبر اربع تكبيرات وهذا ظاهر جلال قال
 الامور ان كان لا يخفى الميت عن الحق فانه قد روي عن اهل البيت عليهم السلام ان الصلوة بالاربع تكبيرات في يوم الذي طاف به فخرج بهم الى المصلى فصف بهم
 بكبر على قوم حشا وعلى اخرين اربعاً فاذا كبر الباء اتمهم بقول الميت تحكى عن محمد بن سهر بن ابي الشعث جابر بن زيد انهما قالوا بكبر ثلثاً وروى
 عن ابن عباس عن علي انه كان يكبر على اهل بيته وعلى سائر الناس اربعاً وهو بها سباً ثلثاً من تخصيص اربع في المرحى انتهى ولعمري
 ما قال شيخنا الشهيد لا ذكرى من ان هذا الحسن بن زيد بن ارقم قالوا بكبر ثلثاً وروى داود وابو داود والتكبير اربع
 ابن خرم في كتاب الحلي حيث قال في كبر الامام ولما موكل بالامام على جنازة حسن تكبير لا اكثر فان كبروا اربعاً فالحق لا يرفع الا يدى الا
 في كل تكبير فقط فاذ انقضى التكبير تسليم بين وصلوا كذلك ان كبر سباً كبرها وبلغناه وكذلك ان كبر ثلثاً فان كبر اكثر لم ينع
 وان كبر اربع ثلث السلام بسلامة بول كبرها التكبير اربعاً عبد الله بن يوسف قال احد بن فخر بن عابد الوهاب بن عيسى فاحد بن علي بن ابي طالب
 ابو بكر بن شبيب عن محمد بن المشيخ قال لا احد بن جعفر بن شعبان عن حماد بن موه عن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال كان زيد بن ارقم يكبر على جنازة ابا عبد
 وتكبر على جنازة حشا فانه فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم الذي طاف به فخرج بهم الى المصلى فصف بهم وكبر اربع تكبيرات وهذا ظاهر جلال قال
 من اكثر من اربع يجزئ بناءه من طريق كبر عن سفيان الثوري عن حماد بن شقيق عن ابي داود قال حج عمر بن الخطاب بالناس فاستأثر في التكبير
 على جنازة فقاموا كبروا النبي سباً وحشا واربعاً فاجتمعهم عمر اربع تكبيرات كطول الصلوة فالوا في هذا الجواز فلا يجوز خلافاً وهذا في غاية
 الضماد اولئك ان الخبر لا يصح لا عن حماد بن شقيق وهو ضعيف معاذ الله ان يستعمل في هذا فافهم ما نقله في هذا رسول الله
 او لمع من بعض ما فعله وما هو مباح فيهم بعد الا نفي هذا الامر لاهل الجاهل عن الدين والاسلام طاهر على التسليم انتهى ثم بعد
 ذكر الروايات الكثيرة عن جماعة من الفقهاء ان بعضاً يدل على فعل ثلث بعضاً على اربع بعضاً على خمس قال في كل اجاء يخرج عن علي
 اي طائف عبد الله بن مسعود وان بن مالك بن عباس في الصحابة بالشام والمناقبون بالشام من سير بن جابر بن زيد وغيرهم بالشام
 في غاية الصحة ويدعي الاجماع بخلاف هؤلاء ما سئلوا به في اهل من هذا سبيله ومن خسر صفته من يدخل في عقول ان اجاء اخر
 ابو حنيفة ومالك الشافعي ومحمد بن علي بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ولا متعلق بهم بما روي ان عمر بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 زيد بن ثابت بن علي بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 معارضه له قول من اجاءها وجب اربع حبيبات الى ان افترض الله لولاه عند الشانغ من القران والسنة في كل تكبير حشا واربعا

قالوا التكبير اربعاً في كل صلاة
 قالوا التكبير اربعاً في كل صلاة
 قالوا التكبير اربعاً في كل صلاة

قالوا التكبير اربعاً في كل صلاة
 قالوا التكبير اربعاً في كل صلاة

العدد
من الأبله الذين
النشأ في المشركين
مؤثلاً زاحلاً الحسن
لفظها واكبر انوار
المثل القدوة الى القدوة
ابلواهم الى جميع اهل
اذا اجتمعت اهل بلوى
الفضل من كثرة اهل

[illegible][illegible]

ما عليه وافق ما امر به رسول الله واخلطوا فيخرج فضة عن ذلك عرضا على جلدنا وغير ما جاء به النص فما هذا فلا يجوز ان يثبت
 الى رسول الله حكما يفرق بين الجاهل بالذهب والفقير انتهى **قال** لم يرفع الله دونه الحج ذهبت الاما متدا على عسائر الحول في جميع النقص
 وقال ابو حنيفة كفي جوده مطر فهو ملك سبعين شاه سائمت ثم هلك الا واحدة ثم مضى عليها احد عشر شهرا الاطرا ثم ملك تمام النفا
 اخبرني كوكا وكل هذا ما في ذلك قول النبي لا زكوة في مال حتى يحول عليه الحول هذا المجل عليه الحول بل على بعضه انتهى **وقال** لئلا يصيب
 خفضه الله قول مذهبنا في ان شرط وجوب الزكوة استمرار الملك جميع الحول فلولا ان الحول لم يقطع الحول لساننا فثنا في ما قد ولوا في
 بالعبك الا لالة لا يوجبها دليله الحديث مذهب ابو حنيفة انه لا بد من الحول لا بد من مدة يتحقق فيها التملك في مالها الشرع بالحوال القو
 لا زكوة في مال حتى يحول عليه الحول لا بد من الاستمرار لالة على الفصول المختلفة وانما التنازل الاسعار فيها فادى بالحكم عليه هكذا
 في هذا لا يوجب التملك بل انما لا يوجبها فانه انتهى **والقول** لو سلم لالة ما في هذا يتعلق بما ذكر من مخرج عبارة الوفاة ومطوق
 يدل على ان ما نسبنا الى ابو حنيفة حق وصواب حيث قال مصنف الوفاة ونقصا في النفا في الحول هذا هذا عند ابو حنيفة وقال شامه
 اي لو كان في مال الحول عشرة دينار ثم نقص ثلثه الحول ثم في آخر الحول يوجب الزكوة انتهى فاعلم ان ما في هذا لا يوجبها وهو على طبق الحق
 به فيما بينهم من مذهبنا لا يوجبها من غير النفا في الحول بان اخذوا من ان يكون عينه وبه فندبر **قال** لم يرفع الله دونه
 بل ذهب الاما متدا لا زكوة في الحول بحكم كان واحدا وقال ابو حنيفة والشافعي فيها الزكوة وقد خالف بذلك قول النبي لا زكوة في
 الحول انتهى **قال** لئلا يصيب خفضه الله قول مذهبنا في ان لا زكوة في الحول الباطح بجنب الخطو والمكث ولو لم يخطوا ولم يقصدا
 مباحا ولا يحطوا ولا كراهة في الزكوة هذا مذهبنا في ان من العجب انما هو على الشافعي ثم الحكم بما لفظ الحديث الذي هو دليل النفا
 في عين تلك المسئلة وهذا داخل في وعيد قوله انما لا يثبت حتى فاصنع ما شئت مذهب ابو حنيفة انه في غير الذهب لفضة وحليها وادابها
 الزكوة ودليله ان النبي قال انما هو موجود وهو لا يعد له الحار وخلقته وكان لم يصعب عند الحديث فلا تخافوا في جميع انتهى **والقول**
 ثبته الضمير قوله فيها تحريم من المباحين الذي قد ثبت خيانه وتحريمه من اراوه من قلم النافع ينبغي ان يكون بدله
 فيه فيكون المقتضى خالفنا في الحول الجمله اما ابو حنيفة ففي القصد اما الشافعي ففي الخطو وما ياتى به في هذا القام مال قد دونه
 ابو حنيفة في بعض خيانه هذه المسئلة وقال الحول ان كان لامة فلا يتركه ولو كان لرجل بعد لسانه فلا زكوة في شيء من ان كان لرجل
 بعده لنفسه فلا زكوة ولا زكوة على الرجل في حلية السيف المنطق والمصحف انما لم يكن نقله عن ابن خزم ثم هو دليله ان ما ذكره
 نعيم غير صحيح ما عدا ذلك الفقه من حله ولا يقوم على صحته حجة من قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا قول صاحب كفاية ولا رأي
 لوجه العمل انما يحول في ذلك بان الزكوة انما سقطت عن الحول المتدا لئلا لا يربح من ذلك كذا في المنطقه والشفة حلية المصحف
 انما لم يربح ان كان هذا الاحتياج عجايبا فقد علم كل مسلم ان الدينار والدرهم ونقار الذهب الفضة مباح اتخاذ ذلك للرجال المتدينين
 على هذا لا يسقط الزكوة عن كل ذلك ان كانت هذه العلة صحيحة ولازم على هذه العلم ان من اتخذ ما لا زكوة فيه تمام مباح له اتخاذ ان يكون
 في الزكوة عقوبة له كما سقطت الزكوة عما في الزكوة من الذهب الفضة ان اتخذ منه حوله مباح اتخاذ فان قالوا ان الذهب مباح البيت
 الذي في زكوة فيه من الشياخ نحوها قلنا لم يفسدوا هذه العلة بنفسها ان صحتموها الزكوة عن الابل المتخذ للركوب السهر الحول
 والطعن من البقر المتخذ للحرس قبل كل شيء وبعد منع فساد هذه العلة وتناقضها من ان قلنا بها ومن ابن حنيفة ان ما ابلغ اتخاذ
 من الحول لم يفسد الزكوة وما هو الا قولكم جعلوهكم وجعلوهكم ولا يربح من ثم وجدتم باخذ اتخاذ المنطقه الحلاء بالفضة والمصحف
 الحول بالفضة للرجال ونال الترح والجماع والمها من الحلاء بالفضة والمصحف فان ادعوا في ذلك وايتة عن التلف باصح طريق من
 طريق التجارى محمد بن اسمعيل في نار يجر عن عبد الله بن محمد السند عن سيف بن عن اسمعيل بن محمد بن سعد الوفاة عن فاس عن عمه
 مصعب سعد قال رايت علي سعد بن ابي فاس طمعه بن عبد الله خواتم ذهب صح يصرف عن الزكوة عازفا سقطوا بهذه الزكوة
 عن خواتم الذهب للرجال وقيلوا حلية الترح في الجماع والدرع واليضة على المنطقه والسيف الا فلا الضوم من تعميم ولا القياس استعمل
 فقط هذا القول يبين انما الشافعي دخل في ذلك انما فاسقط الزكوة عن الحول عن الابل البقر الخ غير السهم وهذا لتبديل فاسد لا يربح
 به قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا نظر صحيح فاعلم ان انما والخضرة في هو لا يرى الزكوة في ذلك الابل بحول البقر في هو لا يرى الزكوة فيها
 والحول في كراهة وثمة في هو لا يرى الزكوة فيها ابو حنيفة فادى حلية الزكوة في الحول فاسقط الزكوة عن المستعلة من الابل البقر الخ وهذا تناقض
 واحله بعض قدامه ان الذهب لفضة قبل ان يخطوا حلية كانت فيه الزكوة ثم قال طائف قد سقط عنها حق الزكوة وقال اخر من لم يسقط
 فوجب ان لا يسقط ما جعلوا عليه باختلاف فقلنا هذا حجة صحيحة لانها لا بد من ان لا يربح من غير التوازي لانفاق لكل على وجوب الزكوة فيها قبل ان
 تغلف تلك العلف اختلفوا في سقوط الزكوة او تدار بها فوجب ان لا يسقط ما اجعلوا عليه باختلاف وقال هذا الغالب حلية المعلقون في قولها
 ويلخص ما وجدنا السوام باخذها ولا يفتى عليها والحول باخذها من كراهة يفتى عليه ولا يفتى عليه في كراهية السوام من مذهبنا لعلوا في قول السامة

قال بعض من يفتي في الحول انما لا يثبت حتى فاصنع ما شئت مذهب ابو حنيفة انه في غير الذهب لفضة وحليها وادابها
 الزكوة ودليله ان النبي قال انما هو موجود وهو لا يعد له الحار وخلقته وكان لم يصعب عند الحديث فلا تخافوا في جميع انتهى
 وقال ابو حنيفة كفي جوده مطر فهو ملك سبعين شاه سائمت ثم هلك الا واحدة ثم مضى عليها احد عشر شهرا الاطرا ثم ملك تمام النفا
 اخبرني كوكا وكل هذا ما في ذلك قول النبي لا زكوة في مال حتى يحول عليه الحول هذا المجل عليه الحول بل على بعضه انتهى
 وقال شامه حيث قال مصنف الوفاة ونقصا في النفا في الحول هذا هذا عند ابو حنيفة وقال شامه
 اي لو كان في مال الحول عشرة دينار ثم نقص ثلثه الحول ثم في آخر الحول يوجب الزكوة انتهى فاعلم ان ما في هذا لا يوجبها وهو على طبق الحق
 به فيما بينهم من مذهبنا لا يوجبها من غير النفا في الحول بان اخذوا من ان يكون عينه وبه فندبر قال لم يرفع الله دونه
 بل ذهب الاما متدا لا زكوة في الحول بحكم كان واحدا وقال ابو حنيفة والشافعي فيها الزكوة وقد خالف بذلك قول النبي لا زكوة في
 الحول انتهى قال لئلا يصيب خفضه الله قول مذهبنا في ان لا زكوة في الحول الباطح بجنب الخطو والمكث ولو لم يخطوا ولم يقصدا
 مباحا ولا يحطوا ولا كراهة في الزكوة هذا مذهبنا في ان من العجب انما هو على الشافعي ثم الحكم بما لفظ الحديث الذي هو دليل النفا
 في عين تلك المسئلة وهذا داخل في وعيد قوله انما لا يثبت حتى فاصنع ما شئت مذهب ابو حنيفة انه في غير الذهب لفضة وحليها وادابها
 الزكوة ودليله ان النبي قال انما هو موجود وهو لا يعد له الحار وخلقته وكان لم يصعب عند الحديث فلا تخافوا في جميع انتهى والقول
 ثبته الضمير قوله فيها تحريم من المباحين الذي قد ثبت خيانه وتحريمه من اراوه من قلم النافع ينبغي ان يكون بدله
 فيه فيكون المقتضى خالفنا في الحول الجمله اما ابو حنيفة ففي القصد اما الشافعي ففي الخطو وما ياتى به في هذا القام مال قد دونه
 ابو حنيفة في بعض خيانه هذه المسئلة وقال الحول ان كان لامة فلا يتركه ولو كان لرجل بعد لسانه فلا زكوة في شيء من ان كان لرجل
 بعده لنفسه فلا زكوة ولا زكوة على الرجل في حلية السيف المنطق والمصحف انما لم يكن نقله عن ابن خزم ثم هو دليله ان ما ذكره
 نعيم غير صحيح ما عدا ذلك الفقه من حله ولا يقوم على صحته حجة من قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا قول صاحب كفاية ولا رأي
 لوجه العمل انما يحول في ذلك بان الزكوة انما سقطت عن الحول المتدا لئلا لا يربح من ذلك كذا في المنطقه والشفة حلية المصحف
 انما لم يربح ان كان هذا الاحتياج عجايبا فقد علم كل مسلم ان الدينار والدرهم ونقار الذهب الفضة مباح اتخاذ ذلك للرجال المتدينين
 على هذا لا يسقط الزكوة عن كل ذلك ان كانت هذه العلة صحيحة ولازم على هذه العلم ان من اتخذ ما لا زكوة فيه تمام مباح له اتخاذ ان يكون
 في الزكوة عقوبة له كما سقطت الزكوة عما في الزكوة من الذهب الفضة ان اتخذ منه حوله مباح اتخاذ فان قالوا ان الذهب مباح البيت
 الذي في زكوة فيه من الشياخ نحوها قلنا لم يفسدوا هذه العلة بنفسها ان صحتموها الزكوة عن الابل المتخذ للركوب السهر الحول
 والطعن من البقر المتخذ للحرس قبل كل شيء وبعد منع فساد هذه العلة وتناقضها من ان قلنا بها ومن ابن حنيفة ان ما ابلغ اتخاذ
 من الحول لم يفسد الزكوة وما هو الا قولكم جعلوهكم وجعلوهكم ولا يربح من ثم وجدتم باخذ اتخاذ المنطقه الحلاء بالفضة والمصحف
 الحول بالفضة للرجال ونال الترح والجماع والمها من الحلاء بالفضة والمصحف فان ادعوا في ذلك وايتة عن التلف باصح طريق من
 طريق التجارى محمد بن اسمعيل في نار يجر عن عبد الله بن محمد السند عن سيف بن عن اسمعيل بن محمد بن سعد الوفاة عن فاس عن عمه
 مصعب سعد قال رايت علي سعد بن ابي فاس طمعه بن عبد الله خواتم ذهب صح يصرف عن الزكوة عازفا سقطوا بهذه الزكوة
 عن خواتم الذهب للرجال وقيلوا حلية الترح في الجماع والدرع واليضة على المنطقه والسيف الا فلا الضوم من تعميم ولا القياس استعمل
 فقط هذا القول يبين انما الشافعي دخل في ذلك انما فاسقط الزكوة عن الحول عن الابل البقر الخ غير السهم وهذا لتبديل فاسد لا يربح
 به قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا نظر صحيح فاعلم ان انما والخضرة في هو لا يرى الزكوة في ذلك الابل بحول البقر في هو لا يرى الزكوة فيها
 والحول في كراهة وثمة في هو لا يرى الزكوة فيها ابو حنيفة فادى حلية الزكوة في الحول فاسقط الزكوة عن المستعلة من الابل البقر الخ وهذا تناقض
 واحله بعض قدامه ان الذهب لفضة قبل ان يخطوا حلية كانت فيه الزكوة ثم قال طائف قد سقط عنها حق الزكوة وقال اخر من لم يسقط
 فوجب ان لا يسقط ما جعلوا عليه باختلاف فقلنا هذا حجة صحيحة لانها لا بد من ان لا يربح من غير التوازي لانفاق لكل على وجوب الزكوة فيها قبل ان
 تغلف تلك العلف اختلفوا في سقوط الزكوة او تدار بها فوجب ان لا يسقط ما اجعلوا عليه باختلاف وقال هذا الغالب حلية المعلقون في قولها
 ويلخص ما وجدنا السوام باخذها ولا يفتى عليها والحول باخذها من كراهة يفتى عليه ولا يفتى عليه في كراهية السوام من مذهبنا لعلوا في قول السامة

ای
لبن علیہ
منہم کذا بہ فائدہ
فاسلک
از قلم

ايضا ينفع عليها الجواز في هذه كلها اموالهم يتحكم في الدين بالاضلال انتهى كلامه فلو علم من جهة ضعف الاستدلال بالناسبي بجهنمه وامامنا
 يقولوا كان لا يصح عند الحديث فقدروا ما فيه من اذنا كذا قال المصنف رفع الله درجة ربه ذهب الامامية الى وجوب الزكاة على الدينون وقال
 ابو حنيفة لا يجب تدخلكم في هذه الامور الصفة موقوفه في حق من الدين ثانياً انتهى **قال** للناسبي خفض الله
 مذهب الشافعي في الدين لا يمنع وجوب الزكاة لانها مستقلة بالعين للوجوب فلا بد فان تعلوا العين فظاهر ان تعلوا الدين فانه لا يشترط
 اخرو عوم حكم الزكاة في الدين وغيره ومذهب بجهنمه انه كان عليه من بجهنم بالدين فلا زكاة عليه منه مشغول بتجارتهم الاصلية فاعتبر
 معدوماً كالما في المسحق العطر من ثياب كذا في المنة وان كان مال اكثر من دينه في المفاضل لا يطبق نصا بل في حق الحاجة والمرددين له مطاب
 من جهة العباد حتى لا يمنع من التذرع والكنارة هذا دليل بجهنمه ولا خلاف في وجوب الدين المستغرق ماله في الدين كماله فلا بد من
 عوم قوله ثم خذ من اموالهم صدقاتهم في قوله لا تسقر في الدين كماله بل ما اخذ من اموالهم الصدقات في الدين كماله لا تسقر في الدين كماله
 ملكه ولهذا الوسع في القول وغيره فثبت به لانه في هذه الظاهر ان الناسبي خلط ما ذكره دليل في الزكاة وعن المصنف بما ذكره دليل في
 الزكاة عن الدين الذي خذ الفرض فانه على الاول بان لا يخرج الدين عن مال كذا في حق غيره ومعدوم عنه فلا يكون ماله فلا زكاة
 عليه بل ما في المذوق في الناسبي قياس في الزكاة عن المشغول بتجارة اصله على الحج وفتره بان وجوب الحج غير ما في المال للوجوب على الغير
 بمكرهه وجوبه على الصبي بخلاف الزكاة فلما راي الناسبي ضعف هذا القياس على ابي حنيفة المذهب المستحق العطر من نحو ولم يقطع من قوله لا
 انما ضعف من ذلك فان فرض المسئلة في دينه الدين مال من يبيع فلا ضرورة في نفسه لاجل كمال المذهب المستحق العطر بخلاف ثياب الدين
 التي لا تزيد عن ضرورة سفر العروة وفتح الحر البرد وبجله عموماً لا يوجب التذرع من محقق الدين والآخر لانهم بان يتجسس بها فان ولا
 فادعى في ذلك تخفيفاً فاذ قال على الله ثم ما لم يعلم ما نحن فقد قلنا ما علم لا والله تعالى وادعى تخفيفاً من ذلك اهل اهله وليستنا وليستنا
 المأمورين بان ما نزل علينا فاذ لم يجز الله ثم ورسوله يتجسس من ذلك فحق على يقين قاطع على عوم كل القضاء كل منها والحمد لله ثم قال
 المصنف رفع الله درجة ربه في نصيب الله من ملك الانسان ان يملك ما اصدق به خيراً وبيع البيع لواقع وقال ما لي يصح خالف في ذلك موقوف
 داخل البيع انتهى **وقال** للناسبي خفض الله قول في بعض الاحاديث التي جعله مالك على عدم احتساب البيع والبيع كسائر البيع المنتهية
 فلا تخالف للنسبي انتهى **وقول** لوسم وروى بعض احاديث النبي وحقته فالحق في حق هذه الاصول التي في المعاملات سيما اذا كان
 الدين على الشيء لوصف كذا بل على الفساد فيكون الجواز على عدم احتساب البيع فيما نحن فيه سائلاً **قال** المصنف رفع الله درجة ربه في نصيب الامامية في وجوب الخمر
 في كل ما يقع بالحرق غيرهم **وقال** العفها لا يرتب على الجحيم وغنائم دار الحرب خلعوا وذلك قوله ثم واعلموا انما عفا من شيء فان الله حسن النبي
وقال للناسبي خفض الله قول مذهب الشافعي وجوب خراج الخمر من مال الفخ والخراج عموماً تجاز ان اهل الدين للصوص الواردة وهذا وما لا
 بالدين من غنائم الاستدلال لان الآية لا يوجب خراج الخمر من الغنيمه كيف يجزى حجة على الخالف انتهى **قال** حاصل قول الناسبي في الغنيمه عند
 العفها لا يرتب وهو ما نعلم في دار الحرب لبقا لفظ ويقرن بين الغنيمه والفقير لاصل عدم الاستدلال لا يرتب على الخمر والجواز الجحيم
 الظاهر هو التعيين ظاهر لا يرتب عليه كاي شيء من الموصول ببيان بقوله من شيء ويؤيد ما رواه لنا في حاشية العفها لا يرتب على الخمر من غنائم ما ذكره
 الى الفقهاء من الاصطلاح ان الغنيمه موصوفة لغنائمها بالملكشبه ولو لم يكن مالاً شبه لاصل عدم النقل فظهر ان حجة العفها على الخالف
 والحمد لله **قال** المصنف رفع الله درجة ربه ذهب الامامية الى ان اذا كان العبد بين شركتين جبر عليه ما فطره ما يخصه لو كان بين العبد نفسه عبد
 بالشركة وكان بين اثنين العبد بالشركة ودين العفها على الجميع **قال** ابو حنيفة يقطع عن الشرك وكذا لو كان بعض العبد حراً وبيع مولا
 بغير نصيبه **قال** ابو حنيفة لا يظفر هنا وقد خالف عوم الامور الاخرى عن العبد من غير جهة انتهى **قال** للناسبي خفض الله قول مذهب
 الشافعي في بيع فطر العبد في الشرك يجزى بمصداق قوله الملك من جبر عليه وهذا بجهنمه ان العبد بين الشركتين لا يظفر على واحد منهما
 لفصول الولاية والمنة في كل واحد منهما وكذا السيد لا تخالف للنسبي عموماً الا في الجحيم بل على مذهب بجهنمه ان الخمر المستحق انتهى
وقول ان العبد استقل الخمر عدا استقلال الخمر الا في جحيم فظاهر ان اذ عدم استقلاله في مال كذا العبد فهذا لا يرفع مشغول
 الامور الاخرى له فيلزم مخالفه عموماً كذا المصنف رفع الله درجة ربه ان حاصل ما استدلال ابو حنيفة على ذلك كاصح من بين قد امر بهج الى
 قياسه هو ان يبيع احد من الشركاء عليه لا ينافر شبهة الملكا بجهنمه بانه قياس مع الفارق لا ينافر من سبيل الملكا بجهنمه عن نفسه تركوه
 الفطر بخلاف الفرض والولاية غير معتبرة في وجوب الفطر بل يبيع عبد العبد ان ولايته للجميع فيكون فطره عليهم **وقال** ابن خرم ما تعلم ان سقط
 عن العبد الشريك صدقة الفطر عن سيد بهجته اصلاً الا انهم قالوا بل احد من سيد بهجته يملك عبد كرامة وقال بعضهم من ملك بعض الصا
 لم يكن عليه الفطر وكذلك من ملك بعض عبد وكل عبد وامر من قب كبرهنا اقول ما لي ملك عبد كرامة فصدقوا ولا يجهلهم فيكون رسول الله
 في جحيم احد عبيد وامر بما ظلي ليس على المسلم في عبد ولا في غيره صدقة الا صدقة الفطر في قوله ولا يبيع عبد كرامة فصدقوا ولا يجهلهم فيكون رسول الله
 في جحيم من جحيم لا يكون على المسلم وهذا اسم بهجته النعم كذا بعضه يقع على الواحد بجميع هذا القول في جحيم في القضا الواجبة بصفاء رقبته في لا يقع عليها

[illegible]

[illegible]

عَلَّامُ الْغُيُوبِ
يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْكَ كُنُوفُكَ
وَلَا بَطْنُكَ وَلَا نَجْوَىٰ
أَعْيُنٍ وَلَا تَحْتِ
أَفْوَاهٍ لِّلَّذِينَ
لَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ
بِظُلْمٍ لَّهِمْ فِي
أَعْيُنِنَا جَزَاءً
لِّأَعْمَالِهِمْ

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

عليه كفارة من كفر بهما ولم يكفر بخلاف قوله فيمن افطر به من فضا من رمضان واحد كفارة في ذلك فروع قال عليه كفارة اخرى من
 قال ليس عليه الا الكفارة التي ترفع بعد هذا ما انما انقض في يوم حقيقه وخالفه في جهوه العلماء وبه ان حق قولنا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 امر له في رمضان بالكفارة فتعطل ان ذلك اليوم الكفارة لا ما مور بها وكل يوم خلافه في يومين من ذلك اليوم لا الخطاب بالكفارة واقع عليه
 كواقع في اليوم الاول لا في الثاني ما راينا نقله من كلامه له ههنا زيادة نقصان برام طوبيا فاعلى عنهما فيصيق المقام قال الله تعالى
 ورجعه فذهب الامامية الى ان الاكل والشرب في رمضان لموجب عليه الصوم اما علمنا بوجوب نقصان الكفارة وقال الشافعي لا
 بوجوب الكفارة وهو مخالف في ذلك العقل والنقل ما العمل فلان اداء الصوم مع الجماع شق من امر ثم مع الاكل والشرب النعم والحمد فكان
 اجاب الكفارة بهما والى لان لكل فطر هناك للصوم ومناولة فاق في بيدها واما النقل فامرهم لم ينفذ في رمضان بالعق والصوم ولا
 مع عدم السؤال عن التفصيل انتهى **وقال** الناصب خفضه بطل قول مذهب الشافعي فيجب الكفارة على ذكر ما في الفروع الصوم يوم رمضان
 يجامع واثم بالصوم فلو لم يجمع فادان الكفارة على المظن الاكل والشرب الاسقناء والمباشرة الفضية الى الاشتراك والدليل ما روى
 البخاري عن مسلم والشافعي والترمذي عن ابي هريرة قال جاء به رجل الى النبي قال هلك قال ما شأنك قال قلت على امر في نهار رمضان
 قال فاعطى رقبة قال ليس عندى قال فاصم شهرين متتابعين قال لا استطيع قال فاطعم ستين مسكينا قال لا اجد قال اجلس فجلس في النبي
 بعرق فيمطر ثم اخرج الى كل الضم قال خذ فانك قد اكلت النبي حتى يات ثوبه وقال اطعم عيالك في رواية اخرى لا
 يخرج من حله بعد ذلك وهذا يدل بوجوبه على رد الكفارة وافاد الصوم وهذا بخلاف القياس وارتفاع الدنيا لقوته فلا يباس عليه غيره
 على ما ثبت في اصولنا من الامر الوارد على خلاف القياس كمن فطر على مورد النص اما ما ذكره مخالف للعقل لان اداء الصوم مع الجماع
 اشق من اداء الصوم مع الاكل والشرب بخلافه ورواه في الجماع خلاف القياس لان القياس ان يكون فيه القضاء والنوبة فهذا يرجع الى التبعيض لا الى بطله
 الادامه وعدم العقل لو كان حاكما لكان يحكم على ترك الصوم لاسانه كلفه وشقة وايضا العقل في حين الشرايع وحكامها **واقول** قد
 بناها سابقا في اصولنا القياس على ما قلنا من كونها حقا فخصيص النص والزام رعاية موافقة النص بالجل والبرقة قد نقل ابن حجر
 للناخري في مسائل التهمة بخلاف الحسن ان مذهبنا يجنبه في موضع الحديث عندنا وفي انفسنا اذا كان هذا حالنا يجنبه في موضع الحديث
 بانزول اهل الحديث الى القياس كيف يليق من الشافعي في جعل القياس حاكما على الحديث مع ما شاعروا في الشرايع وان من اهل الحديث اما ما ذكر
 في جوابنا الزمان الحسن مخالف العقل ثم رد بان المقام يستدل بالحسن العقلي للشافعي في عدم التزامه بالشافعي الغايل بحجة
 القياس لقياس لو كان القياس صحيحا لكان هذا الصحيح قياس في الدنيا لظننه الاولوية بالنسبة الى القياس عليها بما سمعنا دليلا على ذلك
 العلامة في كتاب القياس مستنبطه والعقل ما لم هذا من ان ما ذكره من ارتفاع الدنيا لقوته في محل الشك لان ارتفاع الدنيا
 يجنب التوبة بل يتوقف على شرط كاد ما وجب عليه الاخلال بالولي كما يخرج عن حقوق الناس لاخلال بحقوقهم على ما صرح به المحقق في
 التجديد غير في غير قال الله تعالى ورجعه فذهب الامامية الى ان اداء الصوم يوم عينة يجب عليه في حجة تقديسه قال ابو حنيفة
 يجوز ذلك مخالف في ذلك العقل والنقل ما العقل لا يفتنه مشغولة بما نذر فلا يخرج عن العهد الاله واما النقل فالصوم في الدالة
 على وجوب الايفاء ما نذر ولا يصدق على من قدم الصوم انه قد وفى ما نذر انتهى **وقال** الناصب خفضه بطل قول مذهب الشافعي
 لو فطر صوم يوم ولغيره من ايام يوم شاء بما يقبل الصوم ولو نذر صوم يوم معين بما يقبل الصوم في هذا اليوم فيجب فيها
 الصوم منها وتبر ولا غرض شرعي فيصوم في يوم معين من الايام ولا يلزم مخالفه العقل والنقل انها بقضيان الوفاء
 بالمعقود وما يقدر به والقربة لا يصح في الفرق بين الايام انتهى **اقول** قد روي عن ابي حنيفة واثم له ما نقله عن ربه الا
 وما استدل به من ان الايام التي يجوز فيها الصوم غير مسلمة في الجملة وليست بالايام البصيرة نحوها بخلاف ما ثبت من الشارع بالنسبة
 الى ايام الاسبوع والشهر لا يخفى **قال** الله تعالى ورجعه فذهب الامامية الى ان اداء هذا هلال شوال يجب عليه لافطاره
 ما ملك له لا يجوز له الافطار وقد جاز في ذلك الصوم الدلالة على تجزيم الصوم يوم العيد ما يكون العيد عيدا بالهلال قد ثبت عندنا
 وقال اصوموا رؤيتكم فطر رؤيتكم من الحجاب فطر عندنا لو ثبت عندنا فاسق لشهادة مستورين يعرف هو فطرهما وان جرح
 وجرح صومهم فطرهم اظنار ويجب ويروى هذا عيانا وعلى هذا لا يضره ان انتهى **وقال** الناصب خفضه بطل قول مذهب الشافعي في
 اذا راي الهلال في النهار يوم الاثنين فهو ليلة للستقبله واذا قبل الزوال بعده فان كان رمضان لم يلزم الامساك وان كان لشوال لم يلزم
 للامساك والرواية في ذلك على الصواب ولما انبسطت ليلة الستقبله فلان النهار بالنسبة الى الفطر والصوم لا يجزى حتى يجوز في بعضه الفطر في بعضه
 الصوم فالرواية في الهلال في النهار وقد صرح بمفطر او صامنا لم يتحقق في حقنا هذا الهلال بل في الاوقات بعد طلوع النهار وقبله لا يروى
 بعد طلوع النهار كان السابق حكم الشهر السابق الاصل الاستصحاب العمل بما هو مقصود الشهر السابق من الصوم والافطار والهلال
 ليلة الستقبله فهو الدليل وهو صحيح بمقدار ما ذكره يوم العيد النصوص التي على تجزيم الصوم يوم العيد بخلاف ما يلزم ان يكون يوم

الظاهر
 ان المراد بهما
 الصوم من الفطر
 الحاكم المذكور في
 ظاهر الحديث

في معنى متصل بالليل
 فيكون من انما في
 فيكون من انما في
 فيكون من انما في
 فيكون من انما في

العبد مكان ظهوره لانه الاقرب طلوع النهار فلا يكون كل النهار عيدا بخلات ما ذكر في الخبر فانه يجوز الحكم مع قول العبد من عبد الله
 يدله على الاضطرار عند ذهابهم من ان يكون في ذلك اليوم وفي هذا المذهب من الرواية روية وجوب تحقوف العبد معه ههنا ليس كذلك انتهى في قول
 دليله غير صحيح فعدته لان العدة للمأخوذ فليس لها ان تؤثر في الهلال بالنهاية يوم التثنية فهو ليلة التسبيلة لا غير مسلمة لا بد اليانية
 من دليل قوي لا يثبت مع ما ذكرنا من تقدم من اختلاف أهل علم فيه ذهب ابو يوسف والثوري والحنفلية الى ان راي قبل الزوال فهو ليلة
 الماضية وان راي بعد فهو ليلة التسبيلة وان ما قبل الزوال في المأخوذة ذهب احمد في رواية اخرى الى ان ليلة الماضية هي ليلة
 قضاء ذلك اليوم وامساك بقية الاحتياط او اما ما استدلل به عليه من ان النهار بالبدن الى الصور والقطر لا يجزئ فيعدن العلم ايفرض المثل فيما
 ادراى الهلال في ههنا التثنية بعد الاضطرار حتى لم يجزئ لو سلم ان المسئلة ما يثبتك فقول ان لانه لا يغير اختياره وهو مسلم ولكن لا يثبت
 فيها غيره وان اردنا ان لا يغيري مطلقا فهو غير مسلم بل يجزئ في صطر اقل من قضاء ذلك اليوم وامساك بقية احتياطها كما مر ويوجب على ما ذكرنا
 من الجواب العلم فان من المسئلة فيما اذا علم ان ما راي من الهلال هلال شوال بان راي في يوم التثنية ما ما قبل الزوال فان ما قبله اقرب الى
 الليلة الماضية فاذا ذكرنا ان صاحبنا لا يلزم ان يكون يوم العدة ما صطفا ما فرع عليه بقوله فلا يكون كل النهار عيدا لانه ساقطوا اسقطوا
 من القول في الفصل على الهلال عند ذهابهم عن ان يكون في ذلك اليوم وفي هذا كيف لم يولد قوله صوموا لزوجة وخطرة الرواية
 على ما ذكرنا ان صاحبنا لم يولد قوله ثم اقصوا لولا ان الشمس على نحو من القول ولا فطره عا وشهها قال المصنف رفع الله رتبته
 ذهبنا الى ما ثبت في الرواية او في غير ههنا مضار في ليلة واحدة وجب عليه الكفارة وقال ابو حنيفة لا يجب عليه ذلك في ذلك النص
 الدال على الجلب لكفارة باظهار رمضان وهذا رمضان عندنا بالضرورة وله ما رافق ما الكا ولعل الصورة الاولى من ترجيح حكم الغاسق
 بشهادة فاسقين على الاحتياط في حال الناصب ففضل الله قول مذهبنا في قوله راي الغاسق هلال رمضان او الصوم شهدا ولم يشهد
 لان صواو عليه راي الهلال العجب عليه الصوفان جامع فعليه الكفارة لانه اضطرر رمضان حقيقة لا ينفك عن الجلب للصوم عليه وان
 يجتنب قلن من راي ههنا رمضان وهذا صائم ان لم يقبل الامام شهادته لقوله صوموا لزوجة وشهد راي ظاهر في ظاهره فله الكفارة
 دون الكفارة ودليله ان الفاضل في شهادته يدل على شرعي هو هذه الغلط فاورث شبهة وهذه الكفارة شذوذ في ثبوتها ولو فطر
 قبل ان يرد الامام شهادته لم يخلع في ذلك نيل ثلثين يوما لا يفطر الا مع الامام لان الوجوب عليه الاحتياط والاحتياط
 بعد ذلك في تأخير الاضطرار ولو اضطرر لكفارة عليه اعتبار الحقيقة التي علمها هذا مذهب ابو حنيفة ودليله انتهى في قول الشرح والفعل بان
 من مثله هذا الدليل العليل الذي تكلفه ابو حنيفة لان الراد والتمسك انما يصح في حق غير التفرع لالهال رمضان لاقوى من تركه كيف
 شبهة واشتباها في حق نفسه مع كونها راد وبرر الهلال يظهر ذلك ما قال الناصب بقا من ان ما راد وبرر رايته من حديث يحيى
 معاشرا لانبيا ولا راد انما يكون خبرا واحدا فلتا في حق غيره ما في حق نفسه فلا يندفعه ما فقه عن رسول الله فانه فاهم ايضا ما راد
 لا يلزم في هذا الحد من شذوذ في ثبوتها ما في ذلك ما وقع في بعض حواشي المذهب الحنفية من قبل المذهب الغلط في غير ما تقدم دعوى
 التي يبرهن من سائر الناس مع استوائهم في حاشية البصر النظر في طلع القمر التي فيها لئلا راد استوائهم في أصل الدرس فلم يكن بلا راد
 مثلا لاستواء في الكيفية بل في اختلاف في حاشية النظر وضعها وان اردنا الاستواء في الكيفية لانه في الأصل المنع عليه ظهر من ان يجزئ
 حال العلم بطلعه لدرجة فاذهب الامامية الى ان لو لم يصبوا في المعبد لم يفتقد نذره ولا يجب قضاءه قال ابو حنيفة يفتقد فان
 ضامه جزوا الكفارة وقد خالف في ذلك العقل العقل ما العقل ان صومها بحرم الجلب هلال الاسلام والحرم لا يقع في راي الله تعالى
 ولا يفتقد النذر لانه في المطلوب مثلا فربا ليه فكيف يعقل التفرع ليه بما يكفره بحرم طوعا النفل فلا راد التي هي عن صوم
 هذين اليومين انتهى في حال الناصب ففضل الله قول مذهبنا في قوله صوم سنة معينة كذه السنة او سنة من الان والعبد
 هو من شهر كذا ضامها متباين في الوقت ويقع رمضان عن فنية يعظم العيدين في تمام التثنية بالانكسار لان العيدين واما الكثير
 حرم فيها الصوف لا يتعلق بالنذر لان النذر يكون في الفرائض فكيف يقع في الحرام هذا مذهبنا في قوله ودليله في مذهب ابو حنيفة انه
 اذا قال الله على صوم يوم الحظوظ فقصي هذا القدر صحيح عند والربيل عليه نذره لصوم شهر وع والذى يبرر وهو واجبة دعوة الله فتح
 نذره ولكن يعظم احترازا عن العصية المخاورة ثم يعقل سقاط الواجب ان صام فيه يجزئ عن العهد لا يردوا كما التزم هذا مذهب
 ابو حنيفة ودليله وما ذكرنا من خالف العقل العقل في قوله فهو غير راد عليه لا يندفعه نذره حرمه الصوم فيه بل هو قابل لاجل كنهه يقول بالزامه
 ويؤاخذ به بلامه القضاء على الوفاء بالنذر وورد في الخبر في نهي الصوم فيه كنهه لا يندفعه نذره حرمه الصوم فيه بل هو قابل لاجل كنهه يقول بالزامه
 بالحق انتهى في قول انما الله تعالى ما بالوفاء بالنذر ان كان طاعة لا اذا كان معصية فلا يندفعه نذره نهي النبي عن صوم يوم العيدين في اي
 يوم من صوم ذلك اليوم معصية فلم يبرر للمنفق قط ما بالوفاء بنذر معصية فكيف يقول عاقل ان هذا النذر صحيح كيف يقال
 ان نذر الصوم مشرع ومن بن علم ابو حنيفة والوفاء ان النبي عن نذر في اجلة لا طاعة دعوة الله تعالى بالاكل الاضطرار لا لازم للصوم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ایجنسیوں کے نام ملانے سے
مکمل

اولیٰ اولیٰ اللہ
اوی کی زبان پر ہوا کہ
اتنے تادم اکابر
اور ان کے لئے ملا کر
اقوام کو اور
میں ان کے دل میں
پیشانی فرما دیا

[illegible]

قال من هذا الخبيث قال ابو حنيفة
ان من جميع الناس من لا يشاء ان
اخذوا انا نعوذ من ان يكونوا
يؤلفوا من قبله بل هو في
اثناء العسا ايسر من ان يكون
الشر وهو المفضة في العيون
مؤثر في الكلب في جميع الفسقة
في فاسقة من ان يكون في
الولاء في فاسقة من ان يكون
قال ان من من ان يكون في فاسقة
لا يمكن ان يكون في فاسقة من ان يكون
منه حكمة

عن محمد بن خالد بن عيسى بن محمد بن
ابن داود بن ابي موسى بن ابي
ابو ارداس بن ابي عبد الله بن
بن بديل بن

[illegible]

فلا يجزئهم غير ولما رواه العاصم عن ابن عباس جابر بن عبد الله عن عائشة ان النبي امر حجابا واما البين ان يحلوا ويجعلوها عرق فقلهم من افرا
والقران المنع فلا يقبلهم الا الى الفضل ولم يخلين عندهم الزينة عن النبي انه لما قدم مكة امر حجاب بن يحلوا الامن ساق قد باو ثب على ارملة
قال لو استقبلت من امرى ما ستبريت ما سقت لتجعلها عورة وقال جابر سمع النبي يوم ساق البلاء منة قد هلكوا بالجمع مفرد فقال لهم
حلوا من امركم بطواف البيت بين الصفا والمروة ثم قبولوا لاحتى كان يوم القزفة فاهلوا بالجمع وجعلوا الذي قد صمت بها منة فقلوا
كيف يجعلها منة وقد تمتعنا بالجمع فقالوا اصلوا ما امرتكم ولو ارسعت لهك فعلت مثل الذي امرتكم به وفي لفظ فضا رسول الله فقال
قد علمت انتم انكم الله اصلكم وابتكرتم ولو اهلكتكم لكانت حلالا لو استقبلت من امرى ما ستبريت ما اهدت بخلنا وسمننا واطعنا ومن
طريق الخاصة ما رواه معوية بن عمار عن الصادق ع قال ما رواه قال ما فرغ رسول الله من صعيد بين الصفا والمروة فانه جبريل اعد عند فرغ
من السج وهو على المروة فقال ان الله يامرنا ان يحلوا الامن ساق الهك فاقبل رسول الله على الناس بوجهه فقال يا ايها الناس
هذا جبريل اشار بيه الى خلفه يامرني عن الله ان امرنا ان يحلوا الامن ساق الهك فامرهم بما امر به فقام اليهم فقال يا رسول الله ثم يخرج
الى من وروى سناقط من النسا وقال اخرون يامرنا اني ويصنع وغيره فقال ايها الناس لو استقبلت من امرى ما ستبريت صفت كما
صنع الناس اني سقت الهك فلا يحل من ساق الهك حتى يبلغ الهدي محله فقصر الناس حلوا وجعلوها عرق فقام اليهم فرأى من مال بن جهم الله
فقال يا رسول الله هذا الذي مر بنا بهلنا هذا ام لا بالي يوم القيمة وشبك صابغة لول الله ذلك فاقب تمتع بالعمرة الى الحج فما استبريت
لهك وفي الصحيح عن ابي هريرة عن النبي ع قال سالت ابي لا نوافع فضل فقال للمنفعة وكيف يكون شيئا فضل منها ورسول الله يقول لو
استقبلت من امرى ما ستبريت ثم فعلت كما فعل الناس لان التمتع منصوص عليه كتاب الله تعالى لعل من تمتع بالعمرة الى الحج دون سائر الا
ولان التمتع بجميع الحج والعمرة في شهر الحج مع كمالها وكال فعلها على وجه البلية التي تروى في صحاح الرازي ان القران فضل لما رواه
الرفاع سمعت رسول الله اهلها جميعا يصنع بها صراخا يقول ليتك عمة وجا ليتك عمة وجا وقال حدثنا ساق الهك فالقران افضل
ان لم يبقه فالتمتع افضل والتمتع فون من ساق الهك ومنع كل من ساق الهك من الحل حتى يخرج هدية ذهب لك ابو ثور الى الجبا والافراد وهو
مذهبنا في روى ذلك عن عمر وعقوب بن عمر جابر وعائشة ان النبي افتر بالجمع ومنع كون النبي افتر بغيره فلو كان من عمر جابر وعائشة
من طرق صحاح عندهم ان النبي تمتع بالعمرة الى الحج ولان روى عنهم خلفه غزو ومارقانة ودمرة انه تمتع ومروانه قن ومع وحده الفضل لا
يمكن الجمع بينهما فيجعل طرهما كما هما على عمر قال في لانها كم عن المنع فاعلموا ان كتاب الله ولقد صنعها رسول الله ولان النبي امر حجابا بالجمع
ان المنع عن الافراد والقران ولا يامرهم الا بالانفصال الى الفضل ويستحيل ان ينقلهم من الفضل الى الادنى وهو الذي في الحج الدليل عليه ثم ان ذلك
مباستغنى على فوات ذلك حقيقة فلا يقدر على انتقاله وحله لساق الهك لا يوقد في عمة وعمة معوية لا نأقول قد نكر عليهم علماء الصفا
فيهم عنها وخالفوا في فعلها قال الحنابلة والجمهور المنكرين عليهم ودونهم لما رواه العامة ان علماء اخلفه في عثمان في المنعة بعثمان فقام
عليه ما روى في روى رسول الله اتبعوا عنه فقال على عثمان ان لا تسمع رسول الله تمتع قال بل على ابن عمر قال تمتع رسول الله في حجة
الوديع بالعمرة الى الحج وقال سعد صنعها رسول الله وصنعناها معه فلا تقبل من عمر عنها لحضوص ما مع قول عمر فادى لانها كم عنها وانها لفي
كتاب الله وقد صنعها رسول الله فهل يحل تقليد من خالف رسول الله وفصل ما فعله رسول الله قال صاحب النسخ من الحنابلة قيل لابن
عباس ان فلا يهتدى عن المنع قال انظر في كتاب الله فان وجدتموها فقد كتب على الله وعلى رسول الله وان لم تجدوها فقد صدقوا في المنع
احقوا بالاشاع واولي بالقبول الذين معهم كتاب الله وسند رسول الله الذين خالفوها ثم ثبت عن النبي الذي قوله حجة على كل واحد منكم
ينارض بقوله غيره فان قال سعيد جبر عن ابن عباس قال ان النبي فقال عروة بن مكر وعمر عن المنعة فقال ابن عباس راهاهم سبهم يكونوا قولي
قال النبي يقولون في عنها ابو بكر وعمر قال سعيد ابن عمر عن معاذ بن ابي عمار قال قال فقال عمر لم يقبل الذي يقولون فلا
اكثر واعيا قولي فكتاب الله الحق ان يتبعوا عمر ام يتبعوا هو كما في ابصاح المرام انشاء الله نعم قال القاضى لى درجته فذهب الامامية الى ان
الفرق اذا دخل مكة جاز ان يفتح حجة بجعله عمر ويتبع بها وخالفه فيه الفقهاء الاربعة وقد خالفوا في ذلك قول النبي من لم يبق هديا فليحل
وليجعلها عمة ولا يفتح قول النبي يقول عمر اني في قال لنا صبي حفصة الله اقول مذهبنا لا فلي ينفقدا لاحوام معنا ان ينوى الحج والعمرة
او كليهما وسلكا بان لا يزوجا من احرام ولا اول فضل والذالحق فان كان في شهر الحج امرنا بالبيتك ما ياتى من المسلمين وكلها وان كان في
غيرها انفرد عمر وبلد الصخر الى الحج في بلد وقول النبي يحل على الاحرام المطلق فامرهم بما لم يحل عمارة وعمرة والفضل منها لان المراد من الغل من احرام
الحج في شهره فان هذا لا يجوز بل لا بد ان كان في الصلاة المفردة خذ فانه لا يجوز له الخروج عن امانتي واقول علمنا ما تمسك بالعمرة ثم هذه
المسئلة ليس الا ما اشار اليه لمع فلا من سره من منع عمر في ذلك ما ذكره الناصب توجيه كلامهم في حاله لا يخلو ما يجوزوا ردة القران عما توجه اليهم
مرشداة بحال القران النبي بمناجاة فخرجهم لهذا ترى الناصب طوي لكيفية عن الغرض لذلك اني لم يذكر تفصيله وقد هبنا لاشافى من
غيره بل ذكره عليه فقد قلنا في المسئلة اننا بقدم من كلام المنع الذي ذكره ما هربك الى فينا روى ثم هذه اية وقد ذكره هنا خلاصة ما ذكره

[illegible]

لا فلاح الا بالهدى
لا فلاح الا بالهدى
لا فلاح الا بالهدى

سفارت

في رقبته بدو قد خالف النصوص الدالة على اتمام الامع السفر انتهى **قال** الناصب خفصه الله قولان صحيحا واخره النقص له كذا في نسخة
فعله لوجوبه للقصر خلف الامام اذا حصل قصر او يكون هذا مخصوصا بذلك الموقف انتهى **قول** هذا كله رجم بالفتن في الاطلاق
التمام واخذل للنظام ولويسم فهوم قبيل اصلاح الفاسد بمثل ان كلنا المذهبين اللتين خاذاك صلاح كذا لا يجتنبوا البناء عليها
معهل متساوون ان كذا لا يشاء من دليل ثم لا يجتنبوا الوقوع في بعض نسخ الكتاب بل لا يجتنبون ذلك هو موافق لما في المذكرة حيث قال في
مالك الا لا يزعم القصر لان لم يجمع فكان لهم القصر كغيرهم والعرفان السفر انتهى **قال** المصنف رفع الله درجة نوهب الامامية الى ان
يلين عن نيل الموقف قال مالك بخبره وقد خالف قول النبي صلى الله عليه وآله في كل ما موقف **قال** الناصب خفصه الله قول مالك
في تعيين عرفان ردي عنه منها وكذا فان صح ان مالك جعله من العرفان المذهبين عند اول اطلاق عليه العرفان انتهى **وقول** الخلاف في تعيين عمر
بداخبا النبي بان ردي عنه ليس من موقف عرفه سلفه بل من موقف استناد مالك بجده لا يخلو لا يستند باطلا في العرفان
وردي عنه على تقدير شوبهه من دفع مخالفته للمذهب المذكور لا يخفى **قال** المصنف رفع الله درجة نوهب الامامية الى ان يجوز ان يجمع بين
المذهبين لاشياء من غير بيان واحد فامتنع **قال** ابو حنيفة باذان واما مائة واثني عشر وقال مالك لا يثبت واما مائة واثني عشر **قال** الناصب خفصه الله قول مالك
جمع رسول الله بين المذهبين لاشياء الاخرة بغير بيان واحد فامتنع **قال** الناصب خفصه الله قول مالك
الشافعي يصلي باذان واحد فامتنع **قال** ابو حنيفة باذان واحد فامتنع **قال** الناصب خفصه الله قول مالك
ومذهب ابو حنيفة ان الامام يصلي بالناس المغرب لاشياء باذان واحدة وقال ابو حنيفة باذان واحد فامتنع **قال** الناصب خفصه الله
جايز ان النبي جمع بينهما باذان واحد فامتنع **قال** الناصب خفصه الله قول مالك لا يثبت واما مائة واثني عشر وقال مالك لا يثبت
لزادة الاعلام فظهر ان ابو حنيفة على ما لا يخفى فلا خلاف في المذهبين **قال** كفي فضيلة الناصب ثمة انه استدلال امام الشافعي على مذهب
فامتنع بجده سائرهم استدلال على ذهب اليه ابو حنيفة وانما لا يثبت لاشياء باذان واحد فامتنع **قال** الناصب خفصه الله قول مالك
احد من الشافعي الخفي عن حديث واحد حكى متناضين كما لا يخفى من مفتاح عجز الناصب لها لكان ذلك الدبر واضع عن اصلاحها
نسبها الى مالك **قال** المصنف رفع الله درجة نوهب الامامية الى ان يثبت لاشياء باذان واحد فامتنع **قال** الناصب خفصه الله
قول النبي فانه فعله **قال** الناصب خفصه الله قول مالك لا يثبت واما مائة واثني عشر وقال مالك لا يثبت
اقول مذهب الشافعي المذهب المذكور لانه ليس من اركان الحج فان كان يثبت لاشياء باذان واحد فامتنع **قال** الناصب خفصه الله
في قول ان المصنف استدلال بجده فعل رسول الله على كون المذهب كمال استدلال على اصل شرعي بفعل النبي وعلى وجوبه باذان واحد فامتنع
الحج بقوله واحد فامتنع مناسككم وعلى كونه باذان واحد لاشياء المذكور وقول الناصب الحديث غير ثابت نعمت لا يخفى على من تدبر في الاستدلال على
ما ذهبوا اليه بجده شافعي فظهر من معارض الحديث المذكور وهو قوله **قال** الناصب خفصه الله قول مالك لا يثبت واما مائة واثني عشر وقال مالك لا يثبت
فقد تم حجة بانه مثبت في مكان فلا يكون ركنا للمذهب انتهى **قال** الناصب خفصه الله قول مالك لا يثبت واما مائة واثني عشر وقال مالك لا يثبت
البرهان على ما لا يخفى من معارض الحديث المذكور وهو قوله **قال** الناصب خفصه الله قول مالك لا يثبت واما مائة واثني عشر وقال مالك لا يثبت
ولا يثبت لاشياء باذان واحد فامتنع **قال** الناصب خفصه الله قول مالك لا يثبت واما مائة واثني عشر وقال مالك لا يثبت
يجوز غيره كالدر والاحمر والكل الزنج وغيره **قال** ابو حنيفة يجوز بالبطن المذرة والكل الزنج وقال مالك لا يثبت واما مائة واثني عشر وقال مالك لا يثبت
المذهب **قال** الناصب خفصه الله قول مالك لا يثبت واما مائة واثني عشر وقال مالك لا يثبت
اقول مذهب الشافعي انه يثبت يكون المذهب المذكور لا يثبت واما مائة واثني عشر وقال مالك لا يثبت
بما يصلح خلاف الحج عليه مذهب ابو حنيفة انه يجوز الرمي بكل ما كان من اجزاء الارض لان المقصود فعل الرمي ذلك يحصل بالطين كما يحصل بالحجر
بخلاف ما اذرى بالذهب الفضة فانما هي اثار لا رصا والحاصل ان الخلاف في ان التمسك بالحجر الرمي والحجر الرمي وكل ما يمكن فاعلم
كل من المذهبين واحد منها واما قوله **قال** الناصب خفصه الله قول مالك لا يثبت واما مائة واثني عشر وقال مالك لا يثبت
المقصود فعل الرمي في الخلال لان هذا امر يتبدل لا يستقل العقل اذ ان جهة حصة هذا نقل شارح هذا في من الشافعي قال لا يجوز الرمي
الا بالحجر بناء على ما ورد بلائز عدم كونه معقولا انتهى **قال** ابن قدامه المذهبين النبي صلى الله عليه وآله في كل ما موقف **قال** الناصب خفصه الله قول مالك
وبناء على جميع نواحيه فلا يجوز تخصيصه بغير دليل كالحاق غيره به لا ينفرد بوضع لا يخلو لاشياء باذان واحد فامتنع **قال** الناصب خفصه الله قول مالك
الفرق بين مذهبنا من اجزاء الارض حواجز التمسك بها لعدم ومع ذلك لا يجوز الرمي بها **قال** الناصب خفصه الله قول مالك لا يثبت واما مائة واثني عشر وقال مالك لا يثبت
وهو ان الرمي بكل ما كان من اجزاء الارض جائز بل وجود الاستحسان بالرمي بها كالكلمة كشرط ما لا يدل عليه ليل مذكورة الناصب مؤقفا
لما في العناية من ان رجم المذهب المذكور لا يثبت لاشياء باذان واحد فامتنع **قال** الناصب خفصه الله قول مالك لا يثبت واما مائة واثني عشر وقال مالك لا يثبت
لا يوجب عدم تميزه بها كما لا يخفى **قال** الناصب خفصه الله قول مالك لا يثبت واما مائة واثني عشر وقال مالك لا يثبت

وهو قوله **قال** الناصب خفصه الله قول مالك لا يثبت واما مائة واثني عشر وقال مالك لا يثبت
الفرق بين مذهبنا من اجزاء الارض حواجز التمسك بها لعدم ومع ذلك لا يجوز الرمي بها **قال** الناصب خفصه الله قول مالك لا يثبت واما مائة واثني عشر وقال مالك لا يثبت
وهو ان الرمي بكل ما كان من اجزاء الارض جائز بل وجود الاستحسان بالرمي بها كالكلمة كشرط ما لا يدل عليه ليل مذكورة الناصب مؤقفا
لما في العناية من ان رجم المذهب المذكور لا يثبت لاشياء باذان واحد فامتنع **قال** الناصب خفصه الله قول مالك لا يثبت واما مائة واثني عشر وقال مالك لا يثبت
لا يوجب عدم تميزه بها كما لا يخفى **قال** الناصب خفصه الله قول مالك لا يثبت واما مائة واثني عشر وقال مالك لا يثبت

خطبة علي
الناس منها شككم
من الخوفا لافاضة
ابن قدامه
الحبلى

خطبة علي
الناس منها شككم
من الخوفا لافاضة
ابن قدامه
الحبلى

[illegible]

الامر
المشتمل قوله
فغالى كاذبا والضمير
وانتم حرم ومن ظلمه
منعنا فخرانه
الابن

أَيُّ كُونِ
الْعَدُوِّ وَفَوْ
الْحَبْرِ أَمَّا الْوَفْوُ
الْعَوَايِمُ لَا يَنْبَغُ
الْمُتَّحِلُ إِلَى

حث
 بالامور
 بالجنس
 في الحرم

كالله والمفضة والحظرة

پروفیسر سید سید علی

三

சென்னை, 15.05.2019

ما يقع عنده والشرط قد حصل فأي شيء ثبت الخيار ولو ثبت الخيار فهو ثابت في البيع كما نرى في **قال** الناصب خفصه لله قولن أرادها
 بالشرط ما شرطه الخيار فكذا يجمع الرتبة والشرط بحسب الوفاء به فلا يقطع الخيار ولو زاد بالشرط ما شرطه برأيه من البيع فكذا الخيار معقول
 وليس هو كباقي البيع على وجود شرط الزيادة فلا يخلو العقد للعقل انتهى **وقول** ولا خيار انتهى الأول نقول إذا كان الشرط الزيادة إنما يجب الوفاء
 به فالبيع لا يشرى عند البيع ما إذا زاد فقد صار الشرط لتوافقه بشيئ الخيار ولا وجوب الوفاء به فأي خيار الثاني في ونقول
 انه مع كون راجعاً الخيار إلى البيع إلى خيار الشرط العقل السليم حاكم بالخيار وعلى هذا التقدير غير معقول فانه إذا شرط براءة البيع عن البيع بعد
 راء المشرى على هذا الوصف قبل البيع وعنده أو شرط كون البيع ما وصفت ابن سبع سنين وزاد المشرى على هذا الوصف فلا معنى للخيار لأن
 الخيار في البيع ما وصفت من الرتبة إنما هو كإيجاب فعن منظمة لأجلها شرط الخيار فإذا وضعت المنظمة عند البيع معنى الخيار ضرورة وكذا لا معنى لقول
 الناصب ليس هو كباقي البيع أو قد يقال **قال** المرفوع الله درجته ذهب الامامية إلى ثبوت الخيار للناصبين ما دام في المجلس ولا يخرج من قول
 ابو حنيفة ما لا خيار بينهما وقد قالوا قول النبي الثابتان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يفترقا انتهى **وقول** لا يخرج من قولنا
 لهذا هذه المسئلة اما يخرج عن الجواز ان هو له عنها من غلبة الاضطرار لقسمة ما كان عنده من شئ الكتاب لله علم بالصواب **قال**
 المرفوع الله درجته ذهب الامامية إلى جواز خيار الشرط بحسب ما يققان عليه ما لك يجوز بقدر الحاجة يجوز في الثوب والارزاق
 يوم الارزاق إذا كان قريباً ما لا ينفك إلا في مدة طهر الشرطين وقد احتجوا وقال ابو حنيفة والشافعي لا يجوز الزيادة على ثلثة ايام وقد
 خالفوا في ذلك عموم قولهم وحل الله البيع قول النبي المومنون عند شرطهم انتهى **قال** الناصب خفصه لله قول مذهب الشافعي ان كل
 من المشايخين شرط الخيار ثلثة ايام فادريها في البيع ما بواعده لا ما شرطه فيلزمناض من شرطه كالمرفوع من شرطه كالمسلم والاف شرعي من
 يفتي على الشرع فانه لا يجوز له وحده وكذا مذهب ابو حنيفة ان خيار الشرط جائز في البيع للناصب المشرى لها الخيار ثلثة ايام فادريها وحدها
 فيه ما روي عن حنا بن ميمون عن عمر الانصاري كان يغني الثياب فان قال النبي اذا باعت فقل لا خلافه وفي الخيار ثلثة ايام فثبت
 بالحدث يقين الخيار إلى الثلثة لا استدلالاً لآية على يقين الخيار في الثلث من عجائب استدلالاً لآية فانه على حلية البيع إلى ثلثة
 لها بالخيار ويتبعين الثلث في الخيار وعنده كذا ما بالحدث فانه يدل على وجوب الوفاء بالشرط في ثلثة ايام انتهى **وقول**
 بتوجه على ذلك ان جعل رسول الله لحنا بن مفضل عدة ثلثة ايام لا بدع على المنع عن الواجب ان كان الضابط الحاجة وجب بغيره بقدرها
 كما قاله مالك الصواب الحاجة إلى الزيادة على الثلثة ولما كان الحاجة تختلف باختلاف الاشخاص احوالهم وجب لضبط بما يعرف المغايرة
 من الله اني مما جاجان إليها فظهر ان الحديث يصح صلاهم مع نكاح كالمص في النكاح مسطور كتب فقههم دون مشهورات كتب
 احاديثهم والتحقيق ان اصلهم في ذلك تحريم عمر الزيادة على الثلثة فافهم من المحضر الحديث المذكور حديث روى عنه انه قال ما اخط
 لكم واسع مما جعل الله رسول الله لحنا بن مفضل جعل له عدة ثلثة ايام ان مضى خذ من سخطه من عهده هذا ظاهره اذا لا عبرة بغيره
 ويحرم عما قبله لئلا يخلوا ولا يجرم قطعاً وثانياً ان يقال انصحب مع ما علم من قصودا عن استدلالهم بالآية ليس يجب يدفع تعقيب ان بيع
 الخيار من اقسام البيع الاصل جواز الشرط ما اتفقا عليه فيه سواء زاد على ايام الثلثة او نقص ما لم يبدل لئلا يخل على خلافه فيقولون
 اصل البيع خيار لا يثبت بطلان الخيار ما زاد على ايام الثلثة او نقص ما لم يبدل لئلا يخل على خلافه فيقولون
 الشرط قد دخل ما لفظ الشرط في الحديث عام وظنون يصدق على جميع الشرط فاخرج عن دليل خارج فذلك وما عده يبق على اصل الجواز كما ستر
 فظهر ان الجواب لا انما صلباً محققاً في حديث حنا على يقين الخيار إلى الثلثة ما لا ينفك عن قول **قال** المرفوع الله درجته ذهب الامامية
 إلى جواز بيع اشياء بشرط ما سابع وقال ابو حنيفة والشافعي بطلانها معاً وقد خالفوا الآية والخبر السابقين على هذا البحث انتهى **قال** الناصب
 خفصه لله قول الشرط عند الشافعي ثلثة اقسام قسم يكون من مقتضى العقد كالتسليم طء الثمن فهذا لا ينافي العقد بل يؤكد وقسم يكون معدوم
 النسبة إلى العقد هو ليعوقم يكون بخلاف مقتضى العقد هو باطل الدليل ما روي في الصحاح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط والاستدلال
 بالآية بخبر هذا البحث مثل الاستدلال بها في البحث السابق انتهى **وقول** التفصيل الذي ذكره الناصب ليس حل مذهب الشافعي بل هو نفع
 اصحابه كما لا يخفى على المنتسب اما ما استدلل به من رواية الصحاح فلو سلم صحته واخذ على إطلاقها لم ينافي عن الشرط في البيع معك لان الشرط المذكور
 فيها اعم من الشرط المتأخر في غير فبذلك واعتبار مما نسب إلى الشافعي من الشرط المتأخر في قول المصنف في ذلك كقوله هذه الرواية ليست على
 الإطلاق اجمالاً يأتي من جواز الشرط في العقد وقبول عقد البيع للشرط انتهى ما لا يخلو احد الاميرين كما دام ما عدم صحة رواية الصحاح وعدم صحة
 ما نسب إلى الشافعي من القوي وما استدلالهم منها بالآية والخبر السابقين فاجوب عما ورد الناصب عليه من هذا هو الجواب عما ورد عليه
 هناك والله الموفق للصواب **قال** المرفوع الله درجته ذهب الامامية إلى ثبوت خيارها وشرطها إلى التلليل لقطع بطلان التلليل وان
 تعادلا لشرطها إلى المهارا لقطع بطلان الخبر الثاني في وقال ابو حنيفة ان كان البيع بها وانكافنا وان كان لئلا يقطع بوجودها لو كان
 الخيار راجعاً إلى شرط التلليل فان الرتبة والشرط قد حصل ذلك العقل المنطوق ان الشرط وقع في المهارا فساد

سابقا على العقد كان له اليد بطلت قال الشافعي رحمه وهو منافق بشرع لان الراد ما هو عليه كل واحد من وجهين فبعضه بغير البيع شئ في قاي
الناسب خفضه الله اول من ذهب الشافعي الى ان الراد المنفصل فان حصل في ملك المشتري فهو ملك الراد والراد المنفصل يرجع الى البايع بعد ان يبيع
القديم السابق على العقد في منافاته له بشرع وهذا من الراد والمنفصل حال الشراء كان من الراد والمنفصل وقت العقد فلا منافاة للبشرع
انتهى **واقول** ما ذهب الشافعي من الفرق في ذلك بين الراد والمنفصل والمنفصل لا يرد من قبله متصل بغيره من غير ان يقرض انما لا
كان من قبله صلاح فاسد كما لا يخفى **قال** المصنف بعد جتبتيك هبت الاما ميتة الى ان اذ وطى المشتري التجارته ثم وجد بها نصيبا هبت
رد هابل لا لا شرع قال الشافعي برها ولا شئ عليه ان كانت ثيبا وقد خالف في ذلك اجماع الصحابة لا يرد لم يقر فواقه من قال بعضهم بل يرد وقال
الباقون لا يرد مع دفع مهرها فما قالوا بخلافه قال ثالث خالف للاجماع انتهى **وقال** الناسب خفضه الله قول مذهب الشافعي كل ثيب
الرد على البايع فلحدث عنه الشافعي عن الرد وهو قوله ما لا يثبت في بيع الرد فلما ثبت في ذلك كانت بكرة ما زال المشتري بكرة ما فلا يرد الا بالاربع واذا كانت
ثيبا فخرط الوطى لا يثبت عدم الرد لا يرد في جوارث فهو كما لا يستحدم واما اجماع الصحابة فباطل بقوله لان الاختلاف يمنع وجود الاجماع نعم
الثالث من الاختلاف لم يثبت اجماعهم على المحصر لقولهم حتى يكون حديث قول ثالث خرق الاجماع انتهى **واقول** هذا شأن القول الدليل الذي
ذكره الناسب للشافعي حكمه بالرد من غير ان يرد معها شيئا بقوله لا نه معنى لا ينقص من عينها ولا من قيمتها ولا يتغير من الراد والبس فلا
يمنع الرد كوطى الزوج الحديثة واجاب عنه المصنف من ثبوت الحكم في الاصل من عدم النقص القبة انتهى والحاصل ان الرد لم يكن وطى الثيب عيبا حيا
فيها ما وجب عنه دفع نكاح الثيب فلهو البس بعد الوطى شئ من المهر مع الاتفاق على جوارث الجمل ولو كان الوطى كما لا يستحدم لما تحقق الزنا في النكاح
واما قولنا اجماع الصحابة بل يرد قوله يقول الشافعي فينا في السابقة مسائل الاصول من جهة اجماع الصحابة ومع هذا فيرد في قولنا اجماع
على انما لا يرد في الشريعة ان يقولوا ان قولنا بعدم صحة ما مبطع عوى اجماع فيه على تقدير بثوبه ومن العيب اضطراب الناسب
ابطال اجماع المذكور ولا وجود للخلاف فيه من الشافعي ثم ابطله ثانيا بعد المحصر لقولهم مع ان ما لا يرد اجماعا لا يخفى **قال** المصنف رفع الله
درجته بعد هبت الاما ميتة الى ان احدث عيب هذا البايع كان المشتري الرد والامساك فان قضاه على دفع الارش جاز قال الشافعي لا يجوز رد
خالفة ذلك قول النبي الصلح جائز بين المسلمين لا ما حرم جلا لا **والقول** ما انتهى **قال** الناسب خفضه الله قول مذهب الشافعي ان اذا
هذا البيع بطل المشتري انما لا يرد في علم عيبه بعد الرد ويرجع على البايع بالارش في ذلك المبتعد الرد فليس للمشتري الرجوع بالارش فان
دفع له الرد في القول لا رد في الارش لا يكون الا عند تعدد الرد والنصاح الذي ذكره انما يتصور بعد النكاح لا تناكره ههنا فلا نصاح انتهى
واقول من البين ان ظهور العيب المستلزم لمحو الراد كما انفق عليه الشافعي مستلزم للناكر من الطرفين فيبيع النصاح ولعل الناسب لا يرد
من البين ان المضارب النكاح فان الله تعالى **قال** المصنف رفع الله درجته بعد هبت الاما ميتة الى ان العبد لا يملك شيئا وان ملكه مولا وقال
الشافعي يملك ما ملكه مولا وقال مالك يملك ان لم يملكه مولا وقد خالف في ذلك قول الله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يفد على شئ
وقال الله تعالى ضرب الله مثلا من انفسكم هل لكم ما ملكت ايما نكم من شركاء فيما رزقناكم فانهم ومن شوا منكم يخيفنكم بانفسكم انتهى **قال**
الناسب خفضه الله قول ما ذكره من الايات لا يدل على مطلوبه فان الحكم سلب للملكية عن العبد علم العبد بحمل الشئ لا يفد ان اذ لم يملكه
والاية الثانية تدل على عدم الاستواء بين المالك والمملوك ثم ان الايات لا تدل على الاثبات الاحكام الشرعية حتى يثبت
بها على اثباتها مع انه لا يدل على الحكم بوجه انتهى **واقول** ما ذكره الناسب ههنا بعض ما تقوه به بخلاف هذا المقام وقد فصل ابن خرم في
الكلام في ذلك موافقا للشافعي ما لا فلتنقل كلامه ولا ثم توجب دفع ما ذكره الناسب تحقيقا للمقام وحسب المواد الشبهة لا وهام فقولنا
ابن خرم اجماع لما انون من ملك العبد بان ذكره اول الله عز وجل ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يفد على شئ ومن رزقناه صار فاحسنه
ينفق منه وقالوا العبد ابرئ فلو يوثق ففحقه لا يملك قالوا العبد سلعته من السلع ما ضل لهم شيئا غير هذا وكله لا يحتمل فيلوجوه ولما انه
لم يقبل الله تعالى هذا صفه كل عبده مملوك وانما ذكر من المالك من هذه صفته فلا قال الله تعالى وضرب الله مثلا رجلين احدهما انكم لا يفد
على شئ وهو كل على مولا وانما يبرئ من يوثق ففحقه لا يملك من هذا ان يكون هذا صفه كل انكم وان يكون الا بملك شيئا هذا ما لا يقولون
ولا فرق بين رد ودا ليتين ونحن لا نذكر ان يكون في الاحرار والعبيد من لا يملك شيئا الفقه ولا يقدر على شئ ولكن ليس كل ما تائه
ان هذه الاية ليس فيها نص لا دليل الاشارة على ذكر ملك الاما لما فيها انه لا يفد على شئ فانما فيها ان العبد والفقو فقط اما
بضعه اما بخرق عونه في الثالث انهم اذا سقطوا ملك بهذا لا يبرأ فحرى ان يسطوا هذه الصلوة والصلوة انما شيان وفيها انه
لا يفد على شئ فوجه فساد قطعها بها جلة ولما قولهم ان العبد ابرئ لا يرد في نعم لان السنة وودت بذلك ليس في ذلك هذا دليل على
ان لا يملك العبد لا يرد في شئ لا دليل على انها لا يملك فيحصل لله ما يبرئ من شاء كما قال الله تعالى بوسعكم الله في ذلك كما ذكره في حقه
وقال الله تعالى وحلائل امناكم الذين من اصلكم قد دخل في هذه بنو البنا من جزوا من الارض لم يكن في ذلك دليل على انهم ليسوا اولاد
اما قولهم ان العبد سلعته فتم وكان ما ذان كافوا من اجل ان سلعته جعلوه لا يملك فيلصقوا هذه الصلوة والطهارة والصوم والحدود

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

الزبور ولوح الفهرس من قساس مع الفاروق ولا نفع في الزبور ظاهر ولينم ما قال ابن عمر حيث قال لا يسلم ما يبيع في ذلك حينه أصلاً ولا أحد يستعمله
منع من بيع الخطر ودود الفهرس انتهى **قال** القم رفع الله درجة كل من هبته الأمانة إلى أنه لا يجوز للمسلم بيع الخطر لا شراً منه مباشرة ولا بوكالة لأنه
وقال أبو حنيفة يجوز أن يوكّل من يبيعها وشراً لها وقد خالف قوله الله فاجتنبوه وما روي أن النبي حرّم التجارة في الخطر وقال ابن القيم حرّم
شراً حراماً بينهما وزيل عليه من قبله وقال الجمهور لا يبيع الخطر وعامة هو ما مضى وأما ما رواه الجمهور من أن النبي حرّم التجارة في الخطر وسألتها
وقال الناصب حفظه الله قول مذهبنا انتهى بيع الخطر حرام والخطرة بالجمهور ما كان من حيث كان ومذهبنا يبيح بيعه إن زاد المرء الضرر بها ببيع خر
أو شراً منه فاعتقل جاز وقال أبو يوسف محله لا يجوز على المسلم وعلى هذا الخلاف الخبر زود بل يبيحون له العائد هو الوكيل بأهله ولا يوتى نقل
للملك إلا الأمر حكى فلا يمتنع ببيع السلام كما إذا رزقها ثم إذا كان خراجها لها وإن كان خزانة لا يبيح قطعه إلا ما حنفية لا يجوز التجارة بالخطر لأنه يقول
يبيع الخطر لا يبيع إلا ما يبيع انتهى **واقول** ما ذكره من دليل يبيح بيعه شبه كلام السكندر فإن مجرد تجويزه لا يبيح للمسلم شراً منه الخطر ببيع في البيع عتقاً
وشراً عتقاً سلمنا والعائد هو الوكيل لأن انتقال الملك إلى الأمر حكى ما ذكره من أن ما حنفية لا يجوز تجارة الخطر لأنه يقولون لا يبيعون إلا ما يبيعون
ما حنفية لم يقصر على مجرد تجويز الشراء ليعلم أنه يجوز شراء الخطر للمخاطب بل يحكم بجواز البيع الشراء مطلقاً كما ذكره المعصومين وصح به صاحب الوفاة في هذا
عنه تجويز التجارة كما لا يخفى ثم أي حاجة للمسلم أن يرض نفسه معرضاً من التهمة بتكليف شراء الخطر وانظار صيرته حلالاً من كراهة الخطر في قولنا
المسلمين دائماً ولينم ما قال ابن عمر إشارة إلى هذه المسئلة وهذه من شغل الذي نود بالله من مشايخنا **قال** القم رفع الله درجة
كل من هبته الأمانة إلى أن الكافر لا يبيع ما يشترى مسلماً ولا يعقل البيع **قال** أبو حنيفة يبيعه فاعتقل قوله ثم ولينم ما حنفية لا يبيعون إلا ما يبيعون
المؤمنين سبيل انتهى **قال** الناصب حفظه الله قول مذهبنا انتهى الكافر لا يبيع ما يشترى المسلم إلا ما يبيعون بعد العقد لا بعد أبو حنيفة
في البيع العاسد لأن الكافر غير مكلف المهرع والكلام في انتهى الاحتياط بدعي أن يكون موافقاً في انتهى **واقول** الكلام ههنا في
صحة البيع شرعاً وفي أن الكافر لا يشتري عبد مسلم إلا بعد بيعه بالخيار أن يحكم بفكّه في كراهة في أن يبيح على الكافر كراهة عن مثل هذا البيع
حتى يستدل على نفي جوبه ذلك عنه بأن الكافر غير مكلف ما يفرع فلا يجب عليه شيء مع ما عرفت في سابق من ههنا أصله هذا اليعقوب والحاصل
أن كون الكافر غير مكلف ما يفرع لا يلزم عدم كون بيعه مسلماً فاسداً ولو صح ذلك لزم كون نكاحه مسلماً بالبره جازية لا انحاطية بقرينة السلب
وهو ظاهر البطلان وهذا بتحقيق الخلاف في ذلك أن المحققين في نحو الإمام المار باليسيل ههنا بدلاً لاستيلاء في الدنيا وباليسيل الحكم الشرعي
وسبيل نكاحه وقفت في سياق الذي في هذا القول أي أن يجعل الله سبحانه في حكمه المنزل على غيره ككافر من الكفار على مسلم من المسلمين
بدلاً لاستيلاء أصلاً وقيل لا بد من نفي الحق في الآية لا لقصد ما قبله على قوله الله فاحكم بينهم وبينكم يوم القيمة فلا يؤلف أن يبيع قولاً لا يبيع
الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً على بيان الحكم بينهم في الدنيا فإن لنا ما سبق من خبرنا في التاكيد فإما مل هذا وما يقرب من هذه المسئلة
في أصل الخبر زاد عليها في الشناعة ما ذكره ابن عمر من أن الخنفين يقولون أن ارتداد الحسن والحسين في العباسي إلى ذلك في الفهرس
فلحق بأرض الحرب وإن لم يترقون فإن أسلوا كانوا عبيداً وإن أقرشوا أن ارتدوا لم تحق بدلاً للحرب سبيلاً وأدركت فإن أسلمت
كانت مملوكة لتباع وتشتغل فجاء بمالك النعمان وإن أسلم ترك على كراهية جازان يشترها اليهود والمصراني **قال** أبو الفهرس صاحب الكتاب
لزم أهل الحرب في دينهم أسارى مسلمون ومسلمان حراً وحرراً فإنهم يقرن عبيداً لهم وأما يملكونهم ويقتلونهم ثم قال أفلهذا من القول
وتباً انتهى فنقل هذا الكلام عن زاده بن أبي في فاضل البصر من الناعمين أنما يجرى حرفي الدين ثم قال في ذلك وبما هذا القول من الشافعي
وهي قوله غير نية لا يرخصها من إيجابه إلا من يخرج في الحديث لا أن انتهى **قال** القم رفع الله درجة كل من هبته الأمانة إلى أن لا يجوز أن يبيع
إذا كان عام الوجود وقت الحول **قال** أبو حنيفة لا يجوز لأن يكون جلت وجوده في حال العقد الحول ما يبيعها أو قد خالفه في قوله وقت وأحل
البيع قوله ثم سلف فليس ينفذ في كل علوم ووزن معلوم وأجل علوم وأزهر على ما كانوا يعملون من السلف في العلم من بين ما يعلمون انقطاعه
في خلا هذه المدة وكان الحق لا يقين في الوجود ولا في الجلب قبل المدة فلا معنى لاشتراط وجوده انتهى **قال** الناصب حفظه الله
أقول مذهبنا انتهى السلم فيه شرط أن يكون مقدراً للتسليم عند الحول لكن لا يشترط وجوده من وقت العقد إلى الحول لأن الفدية مطلق
التسليم بما يحتاج إليه لوجوبه وإذا كان موجوداً عند الحول حصل الفدية على التسليم فاستدفع المهرج ترك الوالج مذهبنا يبيح بيعه لا يجوز
للمسلم حوله يكون المسلم فيه موجوداً من حين العقد إلى حين الحول حتى لو كان منقطعاً عند العقد موجوداً عند الحول وعلى العكس منقطعاً في
بين ذلك لا يجوز تغليله قوله فلا تسلطوا في الشافعي في مدة صلاحها ولا الفدية على التسليم بالتصديق فلا بد من استمرار الوجود في ذلك
ليتمكن من التصديق لا مخالفة للنص حيث سئل الجوزي انتهى **قال** القم رفع الله درجة كل من هبته الأمانة إلى أن لا يجوز أن يبيع
مجهول لا يعرف عدل ولا ينسب فيقول على البيع لأنه أجاز سنين وثلاثاً في المهر معلوم أن التمر لا يبق طول السنة انتهى ما ذكره بقوله
لأن الفدية على التسليم بالتصديق أنهم يقولون لم لا يجوز أن يقولوا لا يجوز أن يقولوا لا يجوز أن يقولوا لا يجوز أن يقولوا لا يجوز أن يقولوا
فإنهم لم يردوا في بيعه كجوز الأمانة إلى أن لا يشتراط جلا وجب أن يكون معلوماً فلا يجوز أن يبيعه والد الباشر الحول وقال مالك يجوز

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

في سائر قول ببيعها باقل من المتعارضة السوفية ليس بضربا في كرام وان اردنا فطنة الاختلاف بينهما بالكثر فعل بقدر تسليم فساد قدح
مالا كما شرطت عليه على انما صابحنا فعند العقل لا نقول كما افاده المصنف من هذا وعجبا ذكر المصنف هنا من قوى مالك ما نقله
ابن جرير عن صاحب المال هو ان اشباع سلعته السوق يجبر على ان يشركوه فيها اهل تلك السوق قال ما نعلم احد قال غيرهم وهو ظم
ظاهره بطله قوله لان تكون تجارة عن تراض منكم فلم تراض الانبياء الامع هذا المبتاع لا تخبره فالحكم بغيره اكل ما اكل باطل بلا دليل
اصلا انتهى وقوله لكن مالك معدود في هذا الفتوى لا نقولدها فقل من الخطاب كما رواه ابن حزم ايقه وصاحب الحادى الكبير من النسخ
من ان عمر بن الخطاب بن بلعة هو من نبيها بالسوق فقال الامان تريد في السعر ما ان ترفع عن سوقنا انتهى في ما مل جلد قال
المصنف رفع الله درجته **الفصل السابع في الرهن وتوابعه** في مسائل **الاولى** ذهب الامامية الى ان اسد المنة
ليس شرط في الرهن قال ابو حنيفة انها شرط وقد خالفه في ذلك قوله الرهن محلوب مكره ذلك للمنهج اجاعا فيكون للرهن انتهى
وقال الناصب خفضه الله قول مذهبنا لا في الرهن بالقبض فالرهن ممنوع عن كل تصرف يزيل الملك الى الغير كالبيع والهبه
للرهن استيفاء المنافع التي لا يضر للرهن كسكنى الدار وركوب الدابة وان اوجع الانتفاع الى الاخراج من يد كاركوب للبر ليس شرط للرهن
بالسليم لانهم يمكن موثقا بل شهدا للرهن عدلين انه باخذ الانتفاع وان كان موثقا به مشهوا للعدلين لم يكلف بالاستئذان في كل واحد وهذا
ايضا في انه لا يجوز له الانتفاع واستخدام ولا سكر ولا لبس لا اجارة وهو متعلق بفعل لا ببطل الرهن به ودليل ان القبض شرط في لزوم الرهن
فاذا زال القبض زال لزوم الرهن واستدل بالنقض قوله فوهان مقبوضة والحديث لا يدل بغيره على جواز التصرف بمطبوخا وادخل على
والركوب باذن المرفوض ما لم يخرج من يد انتهى **فانقول** ان الآية لو دللت انما تدل على اشتراط القبض في الجملة لا على الاستدانة نعم فداستد
بالآية على اشتراط اصل القبض بها تدل من حيث الخطاب الى المعهود الوصف وهو ليس بحجة عند اكثر المحققين على ان لو كان شرط كالآية
والقبول لكان قوله نعم مقبوضة بعد قوله رهنان تكرارا لا فائدة فيه كما لا يحسن ان يقر مقبوضة وايضا الآية مسوقة لبيان الارشاد وحفظ
المال ذلك لانهم لا يابوا من القبض كالآية بالرهن وكان الرهن ليس شرط في الدين بل ينفون ان يكون القبض شرط في الرهن وبعبارة اخرى
ان القبض لا يثبت الا بشراذم كبرشاد الى اشتراطه بالعرف وعدم الكاتب الاجماع على ان استدامة القبض ليست شرط لادخل او لكل المرفوض الرهن
في القبض كفي عندنا لافا لم يرد فلا يتحقق الغاية للطلوب منه وبقى مع فاقى الاشتراط اصالة العدم حيث لا يلزم احاطة عليه فان قلت فاذا
لي شرط القبض فحق ما اذا قيل قوله مقبوضة قلت على شرط كون الرهن بما يقبض لتجبر بذلك عن المنفعة فانها ليست لها توفى بها
وعن الدين وعن تلك الغير مع عدم الاجازة وعن الطبري الحلو والملك الملاء وعما لا يملك المسلم ان كان احدهما مسلما غير ذلك هذا
الحديث فهو وضع ما ذكره المصنف من الاجماع صريح في دفعه فلا يخجل المحلل على ان ذكرنا صاحبنا لا يخفى **قال** المصنف رفع الله درجته بذهب
الامامية الى انه اذا جعل الرهن على يد عدل لم يكن له بيعه الا بشراذم لا يكون من نقد البلد اذا اطلق الا لادن وقال ابو حنيفة يجوز
له بيعه باقل من مثله والنية حتى قال لو وكله في بيعه فعدنا وى مائة الف دينار فباعها بدينهم نسيئة على اثنين سنة كان جاز له وهو خلاف
العقول المتغول لان العقل على قبح خرا والغير المتغول عليه هو قوله لا ضرر ولا ضرر في الاسلام انتهى **وقال** الناصب خفضه الله قول
مذهبنا فلو ان الرهن ببيع الرهن او بكياله باذن المرفوض فان لم ياذن قال المصنف ان يذنه في بيعه او براه والوكيل لا بد له ان يرضى عينة
المرفوض فلا يبيع الا ما يرضى القيمته حال الاجل كما ثبت في الروايات ومذهبنا يبيح بيعه في بيع الوكيل بما قبل الرهن والنية عندنا في بيعه
ويحتمل ايضا اعتبار الناس فيه ولا يصح الا بالدينهم والدين ما يرضى في المصنف الى المعارف والمراء بالنسيئة البيع بالثمن الموجب عندنا
يتقيد باجل متعارف ودليلنا يبيح فدان الوكيل مالك للعقد مباشر فله البيع بما شاء لو كان الموكل به اهلا لمباشرة العقد بموكله فله
البيع بما شاء ولا ضرر هنا لان الموكل سلطه انتهى **فانقول** يتوجه عليه ولا الناصب لم يذكر له جواز بيع الرهن من قبل من مثله و
بالنسيئة مع ان هذا هو الذي عنون المصنفه بانه انما ما ذكر من الدليل على جواز فدان البيع للوكيل عليل لانه لا يفتقر لقوله الوكيل
للعقد سوى قصد التلبس به ان الوكيل مالك للثمن بطلانه نظا له لان الان من مباشر البيع مقوله البيع بما شاء وانما نسلم كيلة النسيئة
اذ لم يكن كيلة او صحتها وسفيها محجور عليه بالاثبات تلك من قبلنا ثالثا ان قول الموكل لولم يره اهلا لمباشرة العقد بموكله مدخول في
الخطا في ظن الاهلية جاز في ذلك عن موصي الله في خشيته الرجال التسعين فظنهم بغيرهم رجل شيد كاظنهم بالان والخذار
نبياتهم بعض الناس فكتب الوحي فيهم على الكفار واخرا مولا نايير المؤمنين فلو موسى الاشري ليحكم بينه وبين معوية بمقتضى الكتاب
والسنة فانما خرج لحماقة وفاقه عن عمر بن العاص حكمه براء فيمنه حافة وفاقه والحاصل انه لم يخار ليحكم عليه في تضييع المرام الا بال
انما وكله فيما فيه لظنه فيما به رجع في ذلك البيع ما يرضى هل يجوز بالامور ويجا فظن على غبطة ذلك فاذا ظهر من الوكيل بيع على الوحي
المخالف لولى اهل الخيرة والبصيرة وادجبر الموكل ان ذلك البيع فاسدا بالضرورة والطلاق انما يقضي لك لان الاطلاق يجوز على المخالف
يعلى الناس كما افاده المصنف المذكور والظاهر ان الناصب خالف هذا الدليل من الخوارج قضية حكيم حيث هو هو اقرارهم بذلك الحكم على الوجه الذي

ما ذكره المصنف من الاجماع صريح في دفعه فلا يخجل المحلل على ان ذكرنا صاحبنا لا يخفى
الامامية الى انه اذا جعل الرهن على يد عدل لم يكن له بيعه الا بشراذم لا يكون من نقد البلد اذا اطلق الا لادن وقال ابو حنيفة يجوز
له بيعه باقل من مثله والنية حتى قال لو وكله في بيعه فعدنا وى مائة الف دينار فباعها بدينهم نسيئة على اثنين سنة كان جاز له وهو خلاف
العقول المتغول لان العقل على قبح خرا والغير المتغول عليه هو قوله لا ضرر ولا ضرر في الاسلام انتهى
مذهبنا فلو ان الرهن ببيع الرهن او بكياله باذن المرفوض فان لم ياذن قال المصنف ان يذنه في بيعه او براه والوكيل لا بد له ان يرضى عينة
المرفوض فلا يبيع الا ما يرضى القيمته حال الاجل كما ثبت في الروايات ومذهبنا يبيح بيعه في بيع الوكيل بما قبل الرهن والنية عندنا في بيعه
ويحتمل ايضا اعتبار الناس فيه ولا يصح الا بالدينهم والدين ما يرضى في المصنف الى المعارف والمراء بالنسيئة البيع بالثمن الموجب عندنا
يتقيد باجل متعارف ودليلنا يبيح فدان الوكيل مالك للعقد مباشر فله البيع بما شاء لو كان الموكل به اهلا لمباشرة العقد بموكله فله
البيع بما شاء ولا ضرر هنا لان الموكل سلطه انتهى
فانقول يتوجه عليه ولا الناصب لم يذكر له جواز بيع الرهن من قبل من مثله و
بالنسيئة مع ان هذا هو الذي عنون المصنفه بانه انما ما ذكر من الدليل على جواز فدان البيع للوكيل عليل لانه لا يفتقر لقوله الوكيل
للعقد سوى قصد التلبس به ان الوكيل مالك للثمن بطلانه نظا له لان الان من مباشر البيع مقوله البيع بما شاء وانما نسلم كيلة النسيئة
اذ لم يكن كيلة او صحتها وسفيها محجور عليه بالاثبات تلك من قبلنا ثالثا ان قول الموكل لولم يره اهلا لمباشرة العقد بموكله مدخول في
الخطا في ظن الاهلية جاز في ذلك عن موصي الله في خشيته الرجال التسعين فظنهم بغيرهم رجل شيد كاظنهم بالان والخذار
نبياتهم بعض الناس فكتب الوحي فيهم على الكفار واخرا مولا نايير المؤمنين فلو موسى الاشري ليحكم بينه وبين معوية بمقتضى الكتاب
والسنة فانما خرج لحماقة وفاقه عن عمر بن العاص حكمه براء فيمنه حافة وفاقه والحاصل انه لم يخار ليحكم عليه في تضييع المرام الا بال
انما وكله فيما فيه لظنه فيما به رجع في ذلك البيع ما يرضى هل يجوز بالامور ويجا فظن على غبطة ذلك فاذا ظهر من الوكيل بيع على الوحي
المخالف لولى اهل الخيرة والبصيرة وادجبر الموكل ان ذلك البيع فاسدا بالضرورة والطلاق انما يقضي لك لان الاطلاق يجوز على المخالف
يعلى الناس كما افاده المصنف المذكور والظاهر ان الناصب خالف هذا الدليل من الخوارج قضية حكيم حيث هو هو اقرارهم بذلك الحكم على الوجه الذي

قربة ابو موسى قد عرف فساد **قال** لم نفع الله درجته **ج** ذهب الامامية الى ان الرحمن غير موقوف بل موقوف على احواله موقوف
 وقد عالج قول النقي لا يخلق الرحمن الرحمن صاحب له فمعه خلقه عليه خيرة مفعلة لا يخلق الا ولا يملكه المرفق **قال** الخراج بالظمان وخارجا لل
 اجماع انتهى **قال** المناصب ففضل الله قول مذهب الشافعي بل المرفق بما دامنا فلا نضمنه بل لا تقبله لا يقطر بلفظه شيء من الدين ولا
 بعد لا انفكاك الا اذا امتنع من الرد بعد اللطالبي وعندها يصحفة نديه بدل العارية فوجب الضمان والحديث يكون حجة عليه لا يمنع الرحمن من التخصر
 فلا يكون العزم عليه كذا الضمان لانه عندكم من مزاج كاسق انتهى **وقال** لذي اسند بل بوجيفة على ما ذهب اليه هذه المسئلة اما
 هو حديث مذكور في كتابه بل على خلاف مد عامه كذا ذكره ابن جرير ايضا ولا مستند له غير ذلك هو ما رواه عطاه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 من سافلت عن المرفق فجاء الى النبي فاحضر بذلك فقال ذهب حقاك الجواب عنه لم يخف الذكركه بان مرسل قال لا دار قطي يروى به من غير
 اميكا كذا لا يوافق بل يروى به مصنف ثابت في كذا صحيحنا ويحتمل انه لا يروى به حقا من التوشيع بل ليل انه لم يسل عن قول الدين بوجهه الفرس انتهى
 ولما ما اخرجه المناصب واستدل به من قبله فهو ما لا يروى بوجيفة صحاح فان المشتبه اليهم لوفاته ومخضوه ومرفقهما انفاقهم على انه
 لا يضمن العارية بل تقدم المستند بملك العارية ولو بشرط الضمان على ما ذكره روي صحيحنا بل لا يصح الذي ذكره الله فان الحديث مروي
 في ان العزم والعزم على الرحمن وهذا المناصب استدلاله على خلافه ان المرفق يمنع الرحمن من التصرف فلا يكون العزم على الرحمن ثم الحديث الاخر
 مع اجماع صحيحنا وان خرج الارض للموهون على الرحمن المناصب يرويه ان الرحمن عندا يصحفة منع من يخرج الحق الى حال الى المجاهرة بامثال
 هذا المقال بخواب الشتم واللعن النكاح جزاة السلاسل الاغلال قد ظهر بما ذكرنا ان ما اشار اليه سابقا من ان العارية مضمونة عندا يصحفة
 وما ذكره اخر من ان الرحمن ثم من يخرج عنه من جملة عندا بل تعدد في الجزاء فان لا ثم ان العارية مضمونة مطلقا وانما تكون مضمونة ان
 تلفت تبعد على المستعجل **وقال** لم نفع الله درجته **ج** ذهب الامامية الى ان منتفعة الرحمن المرفق مثل سكنة الدار وحده من العبد وركوب
 الدابة وحذقة الارض والائرة والصوف والولاء واللبس **قال** ابو حنيفة منتفعة الرحمن المفضل لا يحصل المرفق كاللقرن والتماء المفصل بل
 في الرحمن **قال** مالك يدخل الولد ولا يدخل الثمر لان الولد يشبه بالاصل بخلاف الثمر وقد خالفنا في ذلك للعقد النقل الى العفل فانه يمنع
 من تقبل المنافع المباحة ولما النقل قوله الرحمن مخلوق مركوب ثبت لغيره منتفعة تلك الركوب قوله لا غنة عليه خيرة انتهى **قال**
 المناصب ففضل الله قول مذهب الشافعي ان المنافع المصلحة والمفصلة ملك للارحمن اما ما انما يصحفة من مخالفة المعقول فلا يلزم لان
 التماء المصلحة لا ينفك التماء المفصل في حكم الاصل فيتعدي اليه المرفق كذا لا يلزم مخالفة الحديث لما ذكره سابقا كذا ما لا لا ينفك قوله
 تقبل المنافع ولا مخالفة للسق كذا انتهى **وقال** ما ذكره من قبل يصحفة اولا وهو ان التماء المصلحة لا ينفك مروي وبان عدم الانفكاك
 لا يستلزم كون النفع لغير الرحمن هو ظاهر كذا قوله التماء المفصل في حكم الاصل فيتعدي اليه المرفق مروي وبان لو سلم كون في حكم الاصل في
 تعدد الرحمن اليه فلا يلزم من ذلك بقاء كون ذلك لغير الرحمن ولعجب من هذا ما نقله ابن جرير حيث قال ان ابو حنيفة صاحب مضمون من قول
 الرحمن من ان ينفق بالارحمن المرفق ثم ينفق من مرفقها بالارحمن ان يستعبر عن المرفق ان يغير ما به المرفق فله مرفق بذلك خارجا من
 الرحمن ثم **قال** هذا قوله غاية الفسا ويتبعهم من اهل الجاه ولا نالا لعل احد **قال** قبله ما انتهى ما انكار المناصب شيئا قول الرجلين على
 تقبل المنافع فكما ترى لا يخفى على من امل في كماله اقول لعل هذا وعرض بعضهم ما يثبت ان كانت المنافع للارحمن كما كانت غاية للارحمن و
 ابي طالب الغاية غلبة اما في الاخرة فابولعمل بما امر الله فتم ما في الدنيا فلان الارحمن انما يطلب الانصاف مع الرحمن يجهل المرفق الا انما
 من حق غاي غيرة تريد ان اكثر من هذه الفائدة **قال** لم نفع الله درجته وهم ذهب الامامية الى جماع الدينة الاعاوار وقال مالك لا يجوز
 وان كان الشهود على اهل الحق وقد خالف مقتضى قوله وان كان ذو عزة فظفر الى عيرة وانما يحكم بالاعاوار بالشهادة كغيره من المحقوق انتهى
وقال المناصب ففضل الله قول مذهب الشافعي جواز جماع الدينة على الاعاوار وان صح فيها بذلك لعدم جواز الشهادة فلا يلزم يمكن الا
 عليه عند فلا يصح الشهادة عليه للاستدلال بالية لماناسبة له بالمدعى ان الكلام في ثبوت الاعاوار يمكن بثبوتها بالمدعى انتهى **وقال**
 ان ما اختاره المناصب على مالك من ان ينفق مكان الاطلاع على الاعا البلغ في الكثرة من اصل فتوى مالك لا يخفى على من اصدقتا لعل ثم مثابة
 الية التي استدلت بها القضاة لانها مقدمة لبيان اعتبار دعوى الاعاوار شرعا وعليه يتفرع ما ذكره الله من ان الاعاوار ثبتت بالشهادة و
 انما الذي لا يناسب استدلال المناصب على عدم مناسبة الية للمدعى لم يقبل فان الكلام في ثبوت الاعاوار ما ذكره يمكن ان يورد مناقشة
 على المحصر لمفهوم كلام المحدث **قال** انما يحكم بالاعاوار بالشهادة ودفعها ظاهر لان المحصر كلام الله متعلق بالاعاوار الذي يقرر المدعى به
 كلمة من فرض المسئلة فلا يبقى هناك احتمال لثبوت الاعاوار الا في حق يجهل المحصر والاعاوار **قال** لم نفع الله درجته **ج** ذهب
 الامامية الى ان ثابت بالينة الاعاوار حكمه بالحكم في الحال لا يطلق **قال** ابو حنيفة يجهل شهرين وقد عالج قوله وان كان ذو عزة فظفر
 الى عيرة انتهى **وقال** المناصب ففضل الله قول جبر الشهور ان ياراه البث لا الناس يجهلون فله مرفق بهم الا ان لا يعلموا
 ولا يطلع على عدم الطالبا على عدل الشهور فلا يكون حجة عليه انتهى **وقال** لا اصل عدم زيادة التكليف على حكم الله تعالى ما احسنه راي

قال المناصب ففضل الله قول مذهب الشافعي جواز جماع الدينة على الاعاوار وان صح فيها بذلك لعدم جواز الشهادة فلا يلزم يمكن الا
 عليه عند فلا يصح الشهادة عليه للاستدلال بالية لماناسبة له بالمدعى ان الكلام في ثبوت الاعاوار يمكن بثبوتها بالمدعى انتهى **وقال**
 ان ما اختاره المناصب على مالك من ان ينفق مكان الاطلاع على الاعا البلغ في الكثرة من اصل فتوى مالك لا يخفى على من اصدقتا لعل ثم مثابة
 الية التي استدلت بها القضاة لانها مقدمة لبيان اعتبار دعوى الاعاوار شرعا وعليه يتفرع ما ذكره الله من ان الاعاوار ثبتت بالشهادة و
 انما الذي لا يناسب استدلال المناصب على عدم مناسبة الية للمدعى لم يقبل فان الكلام في ثبوت الاعاوار ما ذكره يمكن ان يورد مناقشة
 على المحصر لمفهوم كلام المحدث **قال** انما يحكم بالاعاوار بالشهادة ودفعها ظاهر لان المحصر كلام الله متعلق بالاعاوار الذي يقرر المدعى به
 كلمة من فرض المسئلة فلا يبقى هناك احتمال لثبوت الاعاوار الا في حق يجهل المحصر والاعاوار **قال** لم نفع الله درجته **ج** ذهب

[illegible]

منع الاستدلال بغيرهم فان المذكور فيها انه نظر الى الصلح في صورة الانكار معاوضة على ما ثبت فلم يصح المعاوضة الواجب ما لم يمتنع
بطلان المعاوضة على ما لم يثبت الصلح لان يقوم عليه دليل في العرف بيننا وبين البيع ظاهر فان ذلك مقرون في مال الغني بغيره بخلافه فهنا
لا يمتنع شرعاً عندنا وعنده كما ذكره لنا صاحب فلع الزام وهو شامل للمطالب لما صورته الصلح مع الاقرار بظاهرها بما مع الانكار بان يدعى شخص على
غيره ميناو عبنا فيكون المدعى عليه وجبنا محض على الاقرار على غير المدعى او على غير ذلك من حقيقة وعندها والادب صحة الصلح مع الانكار محض بحسب
الظاهر ما يجب بغيره لا فلا يمتنع كما مناهما وصل اليه بالصلح وهو غير محقق فان انكار المدعى عليه المدعى بظاهره وصح على ذلك بعضهما عليه الواجب
او بعض العين او بالآخر للصلح المذكور ما بقي من مال المدعى عينا وديناً حتى لو كان قد صالح عن العين بمال آخر فوجبه في يده مضموناً ولا
يشق له مقدار ما دفع لعدم صحة المعاوضة في نفس الامر كذا لو انكر في كان المدعى مطلقاً لان من ذلك ما كان له ان يبايعه على ما صالح الحق المطلق فما
لدعواه الكافية كما وقد يكون سند دفع بالصلح ضرراً عن نفسه مما له ومثل هذا لا يعد من البيع اكل مال الغنيهم لو كانت الدعوى مستندة الى حق فيجب
كالوعد المدعى بمضمون ثلثه حقا على احدى وشهد له من لا يثبت شهادة الحق لم يكن المدعى عالماً بالحال فيوجب له العين على المنكر كما
على سقاطها بما لا ادعى قطع المنازعة فالحق صحة الصلح في نفس الامر لان العين حق فحق الصلح على سقاطها اما لو توجهت الدعوى الى التمسك
بشئ من العين على المنكر لا يمكن رد هذا قال ابن خرم معترضاً من جها من انشا في الاستدلال بالاية لا شك ان الابطال على صواب
وان الله لم يرد في كل صلح وان اصر الصلح على ما ذكره فيخرج امره او على غيره او على تركه الصلوة او على اقراره وعقد على نفسه
كل هذا ان كان صلحاً ولا يلزم الا لاشك في هذا فلا يكون صلحاً بمجردها بل لا يصلح جاء القرآن والسنة بخلافه ولينش القرآن والسنة يصح
الصلح على الانكار ولا على الكون ولا على سقاط العين ونحوها انتهى **وقول** فينظر ان ما ذكره من الصلح على اقامة الفرج من خوفها مما اخرج الخبر
والاجماع عن عموم الامة والحد بشانها المخصوص بجنس الباق عند تحقق الامر على هذا لا يلزم الجهل بالبحث عن سائر الحقيقة بان يعجز
دخول كل فرد من افراد العام من القرن والسنة حتى لو لم يصح من كتاب آخر وسنة اخرى كون الصلح على الانكار داخل في ذلك العام لم يجز له الحكم
بمجرده كان عليه من خرم لان القرن والسنة يمكن كذا في كل وقت من الحدود بخرية تقصيد وهو ظاهر بهذا اندفع ما ذكره من لزوم
اللزوم الباطلة فانهما ما ذكره بعد البحث خرجها عن هذا العام **قال** المرفوع لله درجته صحيح ثبت لا يما يمتثل ان الحائط المشترك بين شريكين
ليس حدهما احوال خشيعة فيها لا يضر فيه لا بد من صاحبها قال الشافعي مالك يجوز وهو مخالف لقوله لا يملك مال امرؤ مسلماً الا بطيب
نفس من انتهى **وقال** لنا صاحب حفضه بطل قول مذهب اثنائي الجدل لو كان مشتركاً فليس احدهما موضع الجمع الا اذن الشريك
ولا ان ينفذ في تداويله ونكوة ولا ان يترتب الكتاب من ترابك سائر الاموال المشتركة لا يستغل احدهما بالانتفاع فالأكثر تغل المذهب في هذا
اجله على الكذب انتهى **وقول** نعم ما نسب الى الشافعي مالك كما وقع لنسخه الناقل نسب صاحب الدنيا لبيع مالك لحدود وان اثنائي في حال
لا يمتنع في الجدل ان الحائط المشترك بلا اذن الا في الاستناد واستناد مناع كالاقتضال لان منع على الاظهر من ذلك مذهبنا في هذا مالك
واحد جاء وضع الجمع ويجوز عليه ان يضر لقوله لا يمتنع احكم جار ان يضع خشبة على جداره قلنا يجوز على تأكيد الاستحسان بقوله
لا يملك مال امرؤ مسلماً الا بطيب نفس من انتهى لعل تبدل احدهما في حق فم سهو من لم لنا نسخ او عدلنا لى صاحب بقتصر على مجرد الشئ بعد
مطابقة النقل ينقض العين عن التمسك ليعق اعراضنا عن مالك بالجملة هؤلاء كالحققة المرفوعة على ما روي في تقديره في الشافعي عن
المشارك مع مالك القول بذلك فقد صح ان مالكمها مالك في جمل حدانية فلا وجه لعدم تعرض الناصب للجواب من قبله كما لا يخفى قال
المرفوع لله درجته يلى ذهب الامامية الى ان لا يوجب على الشريك جارة شريكه في حجارة المشتركين من حائط او دوابك غير ذلك قال الشافعي
مالك يجب بحسب عليه قد خالفوا العقل والعقل فان الانسان لا يجب عليه حجارة ملكه ولا ملك غيره بما يوجب عليه العارية وقال
الاساس المستطون على ما لم يمتنع **وقال** لنا صاحب حفضه بطل قول مذهب الشافعي في تملك احد الشريكين جارة الاخر على عارية الملك المشترك
كما لا يجب على رعاة الارض مشتركة سواء كانا لا متناع لضرورة واعسان وغيره ولو اراد احدهما اعادة ما انهدم بالانفس لم يمنع الا فاعاد
الارض المخصصة ويكون العارية ملكا وهذا مذهب الشافعي لم اعلم من ابره هذا الكتاب العقل الشافعي ينقل عنه ما بهد انتهى **وقول** نعم
صاحب الدنيا لا يوجب على احد الشريكين على عارية الملك كالا جبر على رعاة الارض مشتركة ولو بما يضر به قبله مذهبنا لا يوجب هذا المصروف كالحلف الالية
وفرقة ما يلزم عندنا لاننا انتهى في حال هذه المسئلة نقلنا وتوجهنا الى سائرنا نامل **قال** المرفوع لله درجته مسدود ذهب الامامية
الى ان الضمان فاعل الدين وان المضمون عنه يرى قال الفقهاء الاربعة لا يبرأ او قد خالفوا قول النبي صلى الله عليه وسلم ان الضمان عن الميت
جزا الله عن الاسد اخبر ذلك هانك فكنك هذا الجنيك ذلك على ان قال الدين من منة الميت قال لا يقتل انما ضمن الدين ارباب
عليك الميت منها يرى قال نعم قدل على براءة ذمة المضمون عنه انتهى **قال** لنا صاحب حفضه بطل قول مذهب الشافعي ان حقيقة الضمان
هو ضم ذمة الميت وهو التزام لا يشترط في المضمون عنه ولا قبوله ولا ان عرف الضامن ويبيع على الميت المقتل غير ويجوز للمقتول مطالبة
الضامن والاصيل جميعا ومطالبة بها شاء ومطالبة احدنا ببعض الحق والاخر ببضعة منها بغير الاصيل بغير الضامن وضامن الضامن

[illegible]

انتم و اقول لا يخفى ان مباشرة الوكيل لا يبيع قوله انما وقع بغيره فوجب استيفاء الملك اذ ذلك بغيره ومنه جلا بالقصد كالوشر على الاثام الوحي
 لعل عليه فان اوجبه فوجبه على قومه المظلمين ليدلوا به و لا يتردوا في انفسهم ايضا قال الوكيل بخبره من منعت عليه او اشتره ولو كان لم يقبل لحد
 وقال الله قدس سرى في بعض مصنفاته او رد ذلك على بعض الخفية فاجاب بان في الزمن الاول يقع للوكيل في كل من اشترى به ينقل الى الوكيل بالثمن
 بانه يبيع الانفال الى الوكيل كان اللزوم خرج للعقود لا منبني على التعليل بل عرفت انهم وله نظا بكثره انتهى وما اذكره انما صحت ان الوكيل ليس
 مستظلا بالملك اه فيوجب عليه لا منعدم الاستقلال ههنا الانما جاز عن غير الوكيل الا لا لا ماله الا في حصة من هذا الى النافل سيما اذا
 خرج من العقد بان يشتره من موكله الغافل هل هذا الامثل ينطبق الوكيل في النكاح حصة الزوج و جملته او لا ثم ينقل الى موكله مع ظهره و بطلان
 رايه لا يخفى الحقيقة في قوله بل الملك في الحقيقة لا وكل لا الحقيقة الشرعية ولا اعترف بان الملك بحسب حقيقة الشرع للوكيل كما يصح ان يقال
 انه يقع للوكيل ثم ينقل الى الموكل بالجلد ما ذكره في وجبه قول اوجبه لا يورده في طائفة لا يرجع الى ما حصل قال الله رفع الله درجته كـ
 ذهب الامامية الى ان اذا وكل سلم دينيا في شراء البحر ليبيع الوكيل انما يبيع الذي يملكه الذي قد خالف في ذلك لقل للمؤمنين القرآن والسنة في قوله ثم
 علمكم البحر وهو بطلان تحريم انواع الثمرات وقال يمكن الله اذ لم يشأ حرم ثمرة من رسول الله في البحر عشرة من جملتها انما يبيع لافترق بين
 الوكيل والموكل انتهى **وقال** انما صحت بطلان قوله ذكرنا هذه المسئلة من ذهب اوجبه وذكرنا دليله وحاصله انه يقول هذا البيع
 جائز لان المباشرة له من موكله فاسطة ومفارقة الحرام لا لنفسه في بيع الوكيل ثم يقع للوكيل اذا تصرف فيه جعله خلافا لما جاز في الحرام انتهى في
اقول كل من اراد في الف ومناسبتة واجام الشرع فيعلم ان لا يشترط كون الوكيل قادرا على ان يفعل لنفسه بشرط كون الموكل كذلك فلا
 يكفي جواز تصرف احدنا دون الاخر فلا يبيع الوكيل المسلم الذي يبيع خروا بقباعه وان كان يملك ان يفعل ذلك لنفسه لئلا ما قال ابن حزم من ان هذا
 المسئلة عن اوجبه من شغل لا يورده الله من شغلها انتهى وهذا قد مر اهل ما ذكره انما صحت بقاء من الدليل على ما هي من الاضلال
 والتفصيل فاستقم ولا تتبع الحق فانه يضل عن السبيل **قال** الله في الله درجته كـ ذهب الامامية الى ان اذا وكل في بيع فاسد مملك
 البيع الصحيح قال اوجبه في ملك الصحيح قد خالف في ذلك مقتضى العقل والنقل فان لو كان انما انتمست الفاسد فالصحيح بطلان لا يجوز
 ان يبيع مال لا يملكه الا يبيع هذا الموكل بيع هذا المالك لا يبيعه في حيث لم يملكه ولا عقدا لو كان لا وقال الله ثم ان تكون تجارة عن تراب
 منك انتهى **قال** انما صحت بطلان قوله ان الوكيل يبيع الفاسد يصرف عنه ايجنبه الى اصل البيع لا من مسمى البيع موجودا للفاسد كما
 عن غير البيع لعمدة الاضلال فيمكن انصرف الى الصحيح حيث هو مقتضى مسمى البيع عند الاطلاق ولا يقل بصرفه الى الوكالة المطلقة للعقل
 في ملك الصحيح انتهى **وقال** كلام الناصب ههنا كالباع الفاسد فاسد جدا بحيث لا يخفى على الصالح والمفسد فلا حاجة الى انصرافه عما
 بالتفصيل والله الهادي الى سواء السبيل **قال** الله في الله درجته كـ ذهب الامامية الى ان لا يبيع الوكيل الصبي ولو عقده عن غيره لم يقع
 وقال اوجبه في بيع يكون وكلا اذا كان من يعقل ما يقول قد خالف قوله في رفع العلم عن ثلثة عن الصبي حتى يجازم ورفع العلم بطلان
 ان لا يكون لثلاثة حكم انتهى **قال** الناصب حفضه الله قول عذبه ان الوكيل لا بد ان يكون اهلا للوكالة وهذا الاثنان من الصبي
 لغرض في عقله وذهب اوجبه الى ان يبيع الوكيل الحر البالغ والمأذون مثلهما والمراد بالمأذون الصبي الغافل الذي ذنبه ولو كان العبد
 الذليل من اللواتي اذا وكل الحر البالغ والمأذون صديقا بحجرا او عبدا بحجرا يرجع حقوق العقد الى موكله ولا يرجع اليها ولا يخالفه لبعض
 اصحابنا في ان لا يكلف ما دام الغافل والوكالة كما ذكرنا فالعلم من رفع عنه انتهى **واقول** من رفع العلم عدم التكليف حكم لا ان التكليف باء
 ما انصرف فقط وهذا ظاهر على كل من جرى عليه علم التكليف بل الذي ذكره الناصب من اعتبار اوجبه لا ذن في الصبي تيسير موضع العلم
 بما ذكرنا في اعلاه انما الذي قال اوجبه في علمه على ما ذكره في كتابه بانه يجوز ان يكون الصبي وكلا في البيع الشرع وغير ذلك اذا كان يعقل ما
 يقول لا يحتاج الى ذن ولا يترد به يعقل ما يقول فجاء توكله كالبالغ ورونا في غير كلام فلا يبيع بغيره كما تجوز والعرف بين وبين
 البالغ ظاهر فان البالغ مكلف بخلافه قد **قال** الله رفع الله درجته كـ ذهب الامامية الى انه اذا قال له عندى اكثر من مال فلان
 الزم بقدر مال فلان و زيادة ما قاله قال الشافعي لا يجب الزيادة وقد خالف قوله اخطر العقلاء على انفسهم جاز وقد اقر بالاكثرة فلا
 يقع احيا انتهى **وقال** الناصب حفضه الله قول عذبه ان الوكيل لا يبيع الا بقرابة الجاهل وجب التفتي في قول الله تعالى **وقال** ما مال
 عظيم وكثير او اكثر من مال فلان قبل تيسير ما قبل ما يقول ان كثيرا فلان لان قوله اكثر من مال فلان مجمل بحسب الصيغة وان كان
 معلوما بحسب الجاهل والواقع في الاقرار ببيع ما لا يصنع وان كان مجمل لا يصنع بملك لاداء ما يقع عليه اسم المال كما هو القاعدة في
 الجاهل ولا يخالفه احد بشأن اقراره جاز على نفسه على تيسير الجاهل وهو الجاهل على ما يقول انتهى **واقول** ان الله فرض المشقة ههنا فانما
 قبل التفتي ما فرضه من التفتي فهو مشقة قد اقر الله ان لا يذكر خشيته قال لو قال له اريد على اكثر من مال فلان قبل تيسير ما قبل ما يقول ان اكثر
 مال فلان لا يجزى ان يربط بغيره بل يندرج في الهلاك وذلك عين معرض الهلاك او يربط ان مال يندرج في الهلاك ما ان فلان حرام **والعلم**

ولا العضا من خالف فيه العفواء لا بدقة قوله العفو وذلك العقل والمنطق فان قرأ العاقل بما يقبل محققا في حق غيره وقال ان قرأ العفلاء
 على انفسهم جازر وهو يدل بمقتضى ما مضى انما قرأهم على غيرهم غير جازر وهذا اقل العبد انما هو اقر في حق الولي انتهى **قال** الناصب
 اقول مذهبنا في اقرار العبد بالعقوبة كالزنا وشرب الخمر والعنف ما انصاف من قبل ويقام موجباً بالبرقة يقبل في القطع دون المال الا ان
 يصلة السيد ويقوم بدية ويتعلق برقبته وبدن معاملته يتعلق به من قبل قبل اقراره بما يوجب الحد والعصا من السيد صاحب
 صحيحه ومقتضى الاقرار بالموحدة في اخذها هو ما استدل به وهو من القرينة في ما استدل بخلاف قوله فانه يقول بعدم القول فالحجة عليه في
 اقرار العفلاء على انفسهم جازر وهو يقول بعدم الجواز والسيد عاقل في اخذها لانه على من حرق الحق الولي تابع انتهى **وقول** ما ذكرتم من
 الشافعي بان مقتضى اقرار المولى في حق غيره من وجود مقتضى على صحة المفعول كما يوقف على وجود مقتضى بصيغة اهل كذا ذلك هو
 على رفع المانع وبذلك المانع من قول قرأ العبد في اخذها كما لا يخفى ولو سلم فاما بطلان اقتضاها لافراد المولى في الجواز لا في حال الخلق هو
 السيد بل انما يروا اخذها ولو بعد العفو واما استقرار الناصب ليدل المانع من قوله فانه يقول بحد لا يقدس من رءا انما استدل بمقتضى الحد
 ولا يخالف المصلحة بل انما الذي يترتب على العفو منطوقه لكن يدفع ضرره بخلاف قوله فانه يقول بان مقتضى ان يكون اقرار العبد على نفسه جازراً
 ايهلكن منع عن جواز ذلك من هو اولى بنفسه والسيد تامل ثم العفو في مستند هو لا مقتضى له من ما اخترع لناصر من ان يرد الابل العجل
 بل استدله في ذلك ان علياً قطع عبداً ما قرأه وبان البنية يقبل عليه فالأقرار في حد واجب يمنع استناد القطع الى اقراره بجواز اقراره
 بتصديق الولي في القرابة والسيد بل انما الذي يتعلق به المانع من نفوذه بخلاف البنية فانهم **قال** المانع من دفعه رتبة رتبة
 الا انما يتلوا اذ اقل يوم السبت لغفلان على درهم ثم قال يوم الاحد لغفلان على درهم ثم يوم واحد قال يوم الاثنين لغفلان على درهم
 المفعول من اصداله البراءة والمعارضة لندول بين الناس من تكرار الاقرار بالشيء الواحد عدم تكليف المقتضى في جميع الشهور في مجلس واحد انتهى
وقال الناصب بخفضه بقول الاصل في التكثير بالقبول في ذلك التاكيد فان تعدد الجمل على الناس في مجلس التاكيد كما هو معلوم من علم الغاية
 فالموحدة بالناس في وقت واحد للمعنى والمفعول انتهى **اقول** ما ذكره الناصب من الاصل في التكثير بالقبول في ذلك التاكيد كخطا لا نكلام
 مشتمل على التناقض لفظه الذي يعين المصلحة فيكون معك بالابتن الى الصلا لا يمينه وكلام ان باب المعاني لا ماس من ايمان هذا
 الكلام ولو صح ذلك لكان الاصل في مثل قولنا جاء في بيده من يجرى مجلسين وكذا في ما يجرى اجمع على كون من التاكيد في التقليل وفساده
 ظاهر ولو سلم فنقول لا ناكيد هنا لان التكثير بما يصبر اكيد اذا كان ثابتاً لما قبله من غير فصل بين المكبرين كما صرح به جلال الدين
 السيوطي في كتابه الاثنان وغيره في غيره والفصل هنا ظاهر فلا يكون تاكيداً ولو سلم فنقول الجمل على اربعة دراهم الاول في جميع التاثير
 ايتم بان يكون فائدة التكثير والاعادة اسماع للمفرد درهم فاره لثالثه الثاني في مجلس آخر كما اشار اليه المانع قدس سره في مجلس على هذا النص
 اعمال في اخر من الناس من جاز في اصل البراءة عن الزايد بخلافنا السيد الذي ذكره الناصب من قبل فيجوز فانه هو عارض بذلك
 الاصل لاسبيل فظهر ان في صلح خطاء **قال** المانع من دفعه رتبة رتبة **الفصل** في اقسام من اودع في قبضته وبقايتها وفيه مسائل **الاول**
 ذهبت الاما من اذ اذ اودع الودع على موقوف من غيره كان ضامناً اقل ما كان اودع زوجته يضمن وان اودع غيره من غير موقوف قال ابو حنيفة
 اودعها عند من يعول لم يضمن ان اودعها عند غيره يضمن قد خالفوا قوله بما ذكرنا ان تودوا الامانات الى اهلها وقال النبي اذا الامانة الى من
 ائتمنت انتهى **قال** الناصب بخفضه بقوله قول مذهبنا في اقرار المودع اذا اودع الودع عند غيره بلا عذر واذا اقل وظهر منها خبر
 سواء كان الايداع عند عبده او ذوقه او بينه وبين غيره فاما دليل ذلك على ان الايداع عند الزوجة غير موقوف لان الزوجة في حكم البيت ليس لها خبر
 فكان لم يزل يده عند الزوجة بخفضه الايداع عند العيال لان العيال لا يملك المودع ولا يملك المودع لا يخرج من البيت بأكلي ولا ينفق في
 الاداء انتهى **وقال** ان لا يمكن للزوج موال اسباب سكنى مستقلة بها دون زوجها من الاموال المودعة بضبط معاتج الخراب والفساد
 وحفظها من اسيرة فالايداع على هذه الصورة اذا اودع الودع عند الزوجة في خارجة عن محل النزاع واما اذا كان المودع موال في اسباب
 سكنى مستقلة بها دون زوجها او كانت فاشترى فادع الزوج الودع عند ما يحفظها في ضمن ما يحفظها من الاموال فلهذا الصو
 تصح حل النزاع والخلاف فان ايداع الودع عند هذا القسم من الزوجة في ثوبه ليداعها عند الاجنبة فان الزوجة المستقلة المستغنية عن
 زوجها في حكم الاجنبة فلهذا ما منع في الجواز عند السوء ثم لا يصلح في النظر على كل عند النقل الى البياض كما تبين في ذكره العفواء للمانع من
 رايه لتجانب بقايتها في جوارحه عند حاشيتا فان اودع المودع الودع عند غيره فان كان باذن المالك فلا ضمان عليه جازاً لان انشاء العدة
 لم يكن باذن المالك فلا يخلو اما ان اودع من غيره عند ولعده فان اودع من غيره عند ختمه جازاً لان المالك لم يرض به غيره ولما منه ولا
 فرق بين ان يكون ذلك الغير عبداً او زوجة او ولد او اجنبياً عند علمائنا اجمع بمقال الشافعي في ذلك والاستعان برؤيته وادعائه جازاً
 الودع ولم يرضه من غيره جازاً ولا ضمان عليه قال ابو حنيفة وحده المان يودع من غيره بغيره من يرضه والزوج وعبده ولا ضمان عليه
 بطلان لا يحفظ الودع بغير حفظ بهما العلم بل هو الضمان كالحفظها بغيره وهو غلط لا نسلم الودع الى من لم يرضه من صاحبها مع قد

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

موضع وضعها كما لو سلمها الى اجنبي والغياس عليه بالمال انما يحفظ ماله بخلاف وجهه فقلنا حتى المالك المالك بذلك بخلاف صورة
 النزاع انتهى فاما قال المرفوع الله درجة رب ذهب الامامية الى انما الاستودع جوازا واجب عليه سقيمة علفه ورجع به الى المالك
 وقال ابو حنيفة لا يجب العلف لا للنفق قد خالف قوله تعالى الله ما ير كان نفق الامانة الى اهلها وقوله تعالى اليد ما الخلف حتى تودي
 وهذا يلزم المحقق المستلزم للنفق والعلف انتهى **وقال** الناصب خفصه الله قول مذهب الشافعي ان المودع لو امر المودع بالعلف والنفق
 فتركها ضمن ان ماله من العلف والنفق وتركه فذلك لم يضمن ولكن عصى لو ترك الامر والنهي لزمناه ولا يلزمه العلف من ماله كما لو امر به
 دفعه الى الموصوفين فذلك والا فان قال علفها من ماله فعلقه جمع شرعا الرجوع والطلاق وان شرط التبرع لم يرجع وان لم يقل من ماله
 بل أطلق لا جعله وكيلا لغيره ما ويعلقها فان لم يظفر في الحكم لا يفرض عليه بيع جزءا منه او يجرها فان اختلف حتى مات ضمن هذا المذهب
 الشافعي واما مذهب يحنيفة فالظاهر ان اذا من عدم الوجوب لا يلزمه الاخراج من مال نفسه كما ذكرنا من مذهب الشافعي فلا خلافه للنفق لانه
 لم يقتض الاخراج من ماله كما كان الرجوع الى الوكيل والفاضي بيع جزء منه وجاز ان انتهى **وقول** لا ما يذكره الناصب ههنا الا
 تشريفا ما للشافعي مع يحنيفة وفي بعض المقدمات السقيمة كان الله قد ستر ذكرنا امثال المولى في داء الامانات الى اهلها يستلزم المحقق
 للنفق والعلف فلا يحصى للناصب عن قول الاعراض منع الملامتين اللينين ولما ما ذكره من ان ابا حنيفة اذا بدم الوجوب كذا فلفو
 من الكلام ان يوجب ان يكون النزاع المتدبيرة الشافعية والامامية في هذه المسئلة لغويا وهو بعيد جدا كما لا يخفى مع ان ما ذكره من احوال
 الرجوع الى الوكيل خارج عن هذه المسئلة لان المرفوع فيها عدم خصوص صاحب الودعة وكيلا الذي يقوم مقام نفسه فاما قال المرفوع
 درجة جمع ذهب الامامية الى انما لا يخلط الودعة بما يخلط لا يغيره حتى قال مالك ان خلطها بادره ضمن بالمثل لا يضمن وقد خالف في
 ذلك النصوص الدالة على الضمان مع التعدد وهو ههنا متعدد قطعنا انتهى **وقال** الناصب خفصه الله قول مذهب الشافعي ان لو خلط الوكيل
 بما لا يفسد الخرج الى المالك او يقع التبرع ضمن ودليل مال ذلك الخلط بالمثل والاجود لا يعد تقصير الخرج ونفقة المفسد يكون فيه الضمان
 والله اعلم انتهى **وقول** يحصل كلام المرفوع قد ستر من المودع قد صار في ذلك الخلط بمنزلة العاصب بتعليمه فباعتبار الحكم بالضممان الى ان يحصل
 من المالك ما يقضي في الاستدلال عليه في المذكور بان قد تصرف في الودعة تصرفا غير مشروع وعينها بالمرج فان الشك في عيب فكان عليه
 الضمان انتهى وبالحجة لا فرق عند العقل للموكل بالمثل من خلط الودعة باجود وسواء لا شراك لجمع العدمان الناشئ من التصرف في الودعة
 تصرفا غير مشروع وبقيها بالمرج المقتضى لشركة المقتضى الى المعادضة على بعض ما عند العتمة بغير رضى المودع وايضا مقاصدا لانه في ذلك
 مختلفا فربما كان المودع رجلا تقيما اذ كانا في تحصل الخلال ميسرا للفقير بالكره ما في يد غيره من الاموال ويجتنب عن الشبهة والاكتفاء
 كثيرا فالخلط في نظر مثل هذا بعد تقصير الواثقة المماثما استدلال على بطلان قول مالك بالنصوص والاستصحاب والدليل العليل الذي ليس به
 الناصب المالك الى ماله لا يقوم معارضات من ذلك فذكر **وقال** المرفوع الله درجة رب ذهب الامامية الى انما النفق الدراهم والنفق
 للودعة عنده ثم رد عوضها مكانها لم يزل الضمان وقال ابو حنيفة في رد وقد خالف نصوص الدلالة على الضمان ولا الاستصحاب ثبت الامانة
 الى انما انقضى الودعة واخرجها من الخبز وانفع بها ثم رد الى المحرم يزل الضمان وكذا الغارة بالنقصون مع العتمة وقال ابو حنيفة بطلان
 وقد تقدم بيان الغلط فيلزم انتهى **وقال** الناصب خفصه الله قول مذهب الشافعي ان المتكفل لا يعدل الى الامانة بترك الخيانة الا بالاشهاد
 المحقق ودليل يحنيفة ان الرجوع الى الامانة يقتضي جوع الامانة انتهى **وقول** الدليل الذي ذكره الناصب يحنيفة كلام محيل غلط
 قد اخبره من عند نفسه زانه وزان قولنا الرجوع الى الفقه يقتضي جوع الفقه والرجوع الى الشجاعة يقتضي جوع الشجاعة الى غير ذلك
 مما لا يخفى فانه واما الذي استدلال ابو حنيفة على ما في المذكور وغيرها هو انه اذا رد الودعة فبها هو اسلم لها ما بها فلم يكن عليه
 ضمانا كما لم يخرجها او رد عليه المما في المذكور بان الفرق ظاهر فانما اذا لم يخرجها لم يضمنها بعد وان بخلاف صورة النزاع ثم ينقص على يحنيفة
 بما سلم من انما اذا رد الودعة وضمنها بالجوهر ثم اخرجها فانه لا يبرأ بالغياس على الشا روقا فانه لو رد المرفوع لم يبرأ فكذا هنا انتهى
قال المرفوع الله درجة هم ذهب الامامية الى ان الجناية على جوار الفاضي كالجناية على جوار الشوكي قال مالك اذا قطع نجرها والفاضي
 ضمن كان قيمته واذا قطع نجرها والشوكي ضمن الارش قد خالف الموقوف المعقول قال الله قد من اعتدى عليكم فاعلوا عليه مثل ما فعل
 عليكم وجره سبعة سبعة مثلها وان القيم يختلف باختلاف الاعيان لا باختلاف الملاك انتهى **وقال** الناصب خفصه الله ان صح
 مان الى مالك فاعل للغير بالخلط على الجاني على جوار الفاضي حرمته والظاهر ان هذا من غير امانة انتهى **وقول** التردد
 بقولنا صح كسامة بريد تردود فقد قال صاحب البيان في كتاب النصب ومذهبي مذهب لك فلهذا اي كذا احد رواه قطع نجر
 حار الفاضي تمام القيمة لان فيه خلاف الدين ولا نال عليه غرضه لانه لا يركب غالبا انتهى فيوجه على ما ذكره من الدليل ان الوهن في
 الدين وهن حرمته الفاضي ما يوجب العقوبة الزائدة لو كان القاطع قاصدا للوهن ولهذا ما اذ لم يكن شيء من ذلك بان وقع الخطأ في غرضه
 فاقصد زعمه وان ضرر الجار بجره ضار بما لو لا يجوز ذلك فلا داما الا ان غرضه ان يركب من ذلك الخطأ بخصوصه فهل جاز لا لا يبغي

[illegible]

الخشية والرجاء في البناء تعالى لان البناء قد حثي بالبناء الذي يكون بعضه على الخشب وبعضه على الحجر بعد باحضار الزعم القوي ليس
لكون البناء بعد باحضار الاستمرار خارج الخشب والوليد في الخشب ما لا يتم ان يكون له به فهو واجب كما تنزه في الاسول من ذلك وفعلا ان البناء
عن ايجته فانه احتيج بان الخشب صاير تابعت لذلك ليستصير بقلها فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء
لا يشهد للبناء ان اذا كان يحاف من قلته في البناء وقد كان حاجته اليه لئلا ياتي به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء
فان هبت الايام من ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء
متعد فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء
الطائر به اذا كان في ابل جلت القفص سبب ان لا يفلت الطائر فالتقييد بالتييج كما ذهب اليه الشافعي الا وجهه ان لا يفلت الطائر فالتقييد بالتييج كما ذهب اليه الشافعي
الفتح سببا لما ذكر ان الله تعالى في القفص سبب ان لا يفلت الطائر فالتقييد بالتييج كما ذهب اليه الشافعي الا وجهه ان لا يفلت الطائر فالتقييد بالتييج كما ذهب اليه الشافعي
وبالجمل ان الشارح لما لا دليل عليه سبب ان لا يفلت الطائر فالتقييد بالتييج كما ذهب اليه الشافعي الا وجهه ان لا يفلت الطائر فالتقييد بالتييج كما ذهب اليه الشافعي
ويحتوي المزمع في هذا المعنى ان ما ذكره المصنف قد مر في كتابنا المذكور حيث قال في موضع من كتابه من طائر يطير في جوفه فانه هب
فان كان قد هب الطائر والذات حتى طار وهرب عقيب فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء
في الحال من غير توقف ويقتض ان طار في الحال وهرب عقيب لئلا يفلت الطائر فالتقييد بالتييج كما ذهب اليه الشافعي الا وجهه ان لا يفلت الطائر فالتقييد بالتييج كما ذهب اليه الشافعي
الصالح كما لا ينفرد وذهب عقيب فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء
اظهرها ان في جواب الصالح فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء
عابضه ويتوق الى ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء
ثم ذهب الوجه الاول لان خروج عقيب فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء
فوق من ان يخرج الطائر من جوفه فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء
هو وقت الذي عقيب فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء
نفرم وذهب عقيب فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء
واظهرها القطع بنفي الصالح وذهب عقيب فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء
ولطائر الدابة قصد واخيار والسبب من غير طي واذا اجتمع السبب للباشر فيعلق الصالح بالسبب بالباشر كما لا يخفى في الجواب عبد
الان في نفسه فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء
من لا يمكن احاله الحكم عليه فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء
يمكن احاله الحكم عليها لان وجوده كعدمه لان الطائر من غير الصلابة من غير الصلابة فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء
خالفه على من قال ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء
ثلاثة احوال ان يفهم من غير طي وذهب عقيب فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء
عن ايجته فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء
على الغضب الذي في الرجو مثل سبب الدائم بل الطعام وجب عليه وذهب عقيب فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء
والطالبة بالبدل بين الامساك بما لا يبرر شوق قد خالف قوله فمن اعطى عليك فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء
سيتم من حيث العقل الدال على عدم التسليم على الغير في وجوب ما وجبه يسلط المالك على العاصب باخذ البدل انتهى في
الناسب ففرضه لما قول مذهب الشافعي في ان يفتق المصوب بما لا يبرر شوق قد خالف قوله فمن اعطى عليك فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء
الشارع في ان يفتق المصوب بما لا يبرر شوق قد خالف قوله فمن اعطى عليك فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء
المكشيعين اخذ مع الارش ما اذهب اليه ابو حنيفة من التحريم فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء
المذ بالمثل عدم الجواز في اكل ما اذهب اليه الفهم وذهب عقيب فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء
بغيره فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء
الكلام في التحريم في ان يفتق المصوب بما لا يبرر شوق قد خالف قوله فمن اعطى عليك فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء
والسبب في التحريم في ان يفتق المصوب بما لا يبرر شوق قد خالف قوله فمن اعطى عليك فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء
لغير التحريم بين الامساك والرد الاعتدال على العاصب هو قرضه مدها لان مدها اشارة بان هذا بالمثل كما صرح به بقوله
وهذا الاعتدال بالمثل فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده
وبعد فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء فاعلم ان البناء به في البناء

کتابخانه

المستوفى من المال من مائة ألف
الدينار بمائة ألف دينار
من مائة ألف دينار
من مائة ألف دينار
من مائة ألف دينار

المستوفى من المال من مائة ألف
الدينار بمائة ألف دينار
من مائة ألف دينار
من مائة ألف دينار
من مائة ألف دينار

فعله محذور وكان كالمساكين من المذمة انتهى **قال** لطف الله درجته **ذهب** الإمامة إلى الساجد وجلالته في الخلق موضع
 بعينه المشهور بما يجوز في قوله من ذلك فعل النبي حيث لم يأتها انتهى **وقال** للناسب جفنة له اقول قد ذهب في الله
 ان ما جفنة يجوز الاستجار لفعل المصيبة ولا يلزم العالج وهذا خلاف اصل المسئلة ان الاستجار يجب ان يكون لفعل الطاعة والمباح
 او يجوز لفعل المصيبة فلا يجب ان لا يجوز لفعل المصيبة ولا يغني عن ذهب ابو حنيفة الى جواز
 ولا يعمل بها الكلام في الاستجار ولا العالج حتى يدخل في عهد لمن نافل المزمع انتهى **وقول** قد تقدم منافي في تجوز ايجافه الاستجار
 لفعل المصيبة ولا يصح تعليق الاجارة في من العهد بان لفعل كذا ثم بشرط ان لا يفعل ذلك مع انهم يفعلون عن ايجافه اشتراط ذلك في هذه
 المسئلة ولا تأويل لها بل انك انما تقولون فعل الجواز في هذه المسئلة بان الفعل لم يتعين عليه في الاستجار لفعل محرم فلم ينعكس لنا
 وعدم التعيين لا يمنع عن الفعل فيجوز ذلك غير جابر **قال** للمع رفيع الله درجته **ذهب** الامامية الى جواز المساقاة **وقال** ابو حنيفة لا يجوز
 وقد خالف في ذلك فعل النبي فانه عامل اهل خبر بشرط ما يخرج من ثمر وزرع وجاعة الصحابة والمناجيب على ذلك انتهى **وقال** انما
 خففت له قول مذهب الشافعي جواز المساقاة وثبت حديث معاذ بن رسول الله لا يهل خبر بالمساقاة وان صح علم تجوز ايجافه المساقاة
 فلعدم صحة الحديث عنده انتهى **واقول** مجرد علم صحة ذلك الحديث عند ايجافه لا يوجب حكمه بعدم الجواز لان الاصل في الاشياء با
 الاباحة وانما دليله على ذلك ما ذكره صاحب الشافعي من استجار ببعض ما يخرج من علمه في نفسه فغير الطمان ولان الامر محمول ومعدوم
 واجبا في نفسه فان الثمرة يخرج من اهل على عرض على حديث معاملة مع اهل خبر بان كان خراج مقاسمة بطريق المن الصلح ورفع باية لا مجال
 لاحتمال ذلك لان الراعي هو ابن عباس قال ساهاهم النبي لانه تم ملك رضيعهم ولهذا قال عمر بن الخطاب في سبيل الله وانما جلاهم عنها قال ابن
 عباس لما سأل النبي خبر اهل اهلها انه وقالوا نحن علم ما لم نعلمكم فاعطونا فكيفكم فساهاهم على ذلك انتهى وفيه المقام ما ذكره الله قل
 سورة التذكرة حيث قال هذه المعاملة في المساقاة جارية عند علمنا اننا اجمع به قال اكثر الصحابة وسعيد السبب مالك سالم والثوري في
 الاوزاعي ابو ثور ابو يوسف ومحمد بن اسحق واخذ حنبلي داود والشافعي السنن اجماعا فادوا العامة من الباقر وهو على ما ذكره رسول
 عامل اهل خبر بالشرط ثم ابو بكر وعمر عثمان وعلي ثم اهلوم الى اليوم يعطون الثلث الربع وهذا عمل بالخلاف في مدة خلافتهم فلم ينكر منكر
 فكان اجماعا واما السنن فادوا العامة عن عبد الله بن عمر قال عامل رسول الله اهل خبر بشرط ما يخرج منها من ثمر وزرع ومن شرطه انما
 ما رواه الحنفية في الصحيح عن الصادق بن ابي الهيثم الباقر عليه السلام ان رسول الله اعطى خبر بال نصف رضاء فاعطاهم الحديث فمن يفتق سبعة في الصحيح
 الصادق قال سألته عن الرجل يطي الرجل ارضه فيها الزمان والنخل والفاكهة حتى اسقى هذا من الماء واعمره ذلك نصف ما خرج من اهل لا
 ما بين لان الحاجة قد تدعو الى تشد الضرورة الى فعله فكان جابرا **وقال** ابو حنيفة ورفعه لا يجوز هذه المعاملة بمجالها اجارة بشرط ان يخلو
 او اجارة بشرط يجوز ان يخلو ان يفتق من كونه اجارة بل مع عقد معاملة على العمل في المال ببعض ثمة فهو كالمضاربة
 ثم يطل قياهم بالمضاربة فانه على المال ببعض ثمة وهو معدوم فيكون في الجواز في الاجماع وهذا في معناه ثم قد جاز الشارع العقد في
 الاجارة على النافع المعدوم للحاجة مع ان الفاسد انما يكون في الحاق المسكون بهما بالمضوض عليه والمختلف فيه بالجمع عليه عند من فاما في ابطال
 ففي مخرج اجماع بقياس من خالف سبيل النبي **قال** للمع رفيع الله درجته **ذهب** الامامية الى ان يجوز اختلاف المصنعة بالنسبة الى الثمار
 المختلف **وقال** مالك يجب الشاؤ في الكل وقد خالف الفعل للدلالة على صالة الجوز وقوله لم يؤمنون عند شرطهم انتهى **وقال** انما حسب
 اقول مذهب الشافعي لا يجوز المساقاة في النخل لكسهم ولا يصح على غيرها من الثمار والزروع لا يتبا ولو كان في الحد بقرى وعان وانواع من
 الثمر والعنب تفاوت في المشروط فان علمنا كل نوع من الثمرات وتحتنا جاز وان جهلا او جهلا فلا واما ما ذهب اليه مالك في جواز الشاؤ
 ان صح فمحمول على دفع الخلاف انتهى **وقول** الكلام في ان الشكاؤ ان يفتقوا في التخصيص على الوجه المذكور وان شاعرا فلا اتفاق مع تجوز الشراؤ
 وادفع بالاختلاف فلا ثم لما اوتى بهما مال من الخلاف لا ثمرة الخلاف **قال** للمع رفيع الله درجته **ذهب** الامامية الى ان يجوز ان يشترط
 العامل ان يعمل مع غلام ربا النخل سواء كان الغلام موسوما بعل هذا الحايط ولا وقال مالك لا يجوز الا اذا كان الغلام موسوما بعل فيه
 وقد خالف العقل والنقل فان العقل يدل على اصل الجواز وعدم الفرق في النقل قوله لم يؤمنون عند شرطهم **وقال** للناسب جفنة
 اقول مذهب الشافعي لو شرط عمل غلامه مع غلامه وفتقته على مالك لو شرط على العامل صح في لوفه لا يشترط التقدير بل يترك لوسط
 المعاد واما ما ذهب اليه مالك صح فلان الغلام اذا لم يكن موسوما بعل الحايط يكون في حكم الشرط فيجب تقدير لوجه كذا في الشكاؤ بخلاف
 ما اذا كان موسوما بعل الحايط فانه من تمت ما يجب على مالك حصة معينة انتهى **وقول** الظاهر في المسئلة اقول ثلثا حده الجوز
 مطم وهو مذهب الامامية ونص عليه الشافعي على ما في التذكرة والشاؤ عدم الجوز لم وهو حكم الروايتين من اهل طائفة ببعض الشاؤ فيكون
 بمنزلة الوشرط ان يعامل حلالا فانه لا يجوز هكذا عبدا لان هذا العبد كيد سيده وعمل كيد لهذا الوشرط من عبد الرحمن في قبض من
 من سيده لم يجز لان هذا كيد سيده وفيه الفرق ظاهر لان على العبد يجوز ان يكون تابعا لعل العامل لا يجوز ان يكون على بطلان فابا

[illegible]

وان كانت الارض من الفضل قال انما اثنى العقد فاسد كرهه كثره مجاهد النخعي ابو حنيفة وروى عن ابن عباس لا يملن وجوزها انما هو
 في الارض بين الفضل اذا كان بياض الارض قل وان كان اكثر فقل وجوب ومنع المزارعة في الارض لبيضا علمار وروى ابي خنيفة
 كانا على عبد رسول الله فذكر ان بعضهم مائة فقال ابن رسول الله عن ابن عباس قالنا فاعطوا عتق رسول الله ان تقع فلما
 قلنا ما ان قال رسول الله من كانت الارض فليزعمها ولا يكرهها بشك ولا يبيع لبيضا علمار وروى ابن عباس قالنا فاعطوا عتق رسول الله ان تقع فلما
 رافع ابن خنيفة يقول ابن رسول الله عنها وقال جابر بن رسول الله عن المهاجرة وعن جابر قال ان ربع النصف فقال النبي كان
 لها من فليزعمها او يبيعها فان لم يفعل فليساك رافع من يدين ثابت قال ابن رسول الله عن المهاجرة قال ان نأخذ الارض بنصفه بشك او يبيع
 ولا دلالة في حديثه فاعطوا عتق من الزبير بن ثابت قال ان نأخذ الارض بنصفه بشك او يبيعها فاعطوا عتق رسول الله ان تقع فلما
 اقتلنا فقال رسول الله ان كان هذا انكم فلا تكرر المزارعة هذا نزع على جبال الشورة ولا ارشاد دون الايجال كذا حديث رافع تصدق النبي
 عن كذا الارض بشك او يبيعها فان لم يفعل فليساك رافع من يدين ثابت قال ابن رسول الله عن المهاجرة قال ان نأخذ الارض بنصفه بشك او يبيع
 والحديث الذي ذكره كره لفظ المزارعة على الاثر فلا رغبة واحدة رويت بالفاظ مختلفة فيجب تفسير هذا اللفظ بما يوافق الاثر فلا
 تلتنا في الاخبار ولا نأخذ حديث رافع مضطرب جدا مختلفا اختلا فاشد بدا بوجوب تركه لعلها لو انقضت فكيف يقدم على مثل حادثتنا
 قال احمد بن حنبل الاحاديث رافع الوان وقال ابن ابي عمير حديث رافع من يدين ثابت قال ان نأخذ الارض بنصفه بشك او يبيعها فاعطوا عتق رسول الله ان تقع فلما
 ثابت ما اعلم بذلك منذ ولما سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان كان هذا انكم فلا تكرر المزارعة وروى الجار عن عمر بن دينار قال قلت
 لطاروس لو تركت المهاجرة فامتهم زعموا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان كان هذا انكم فلا تكرر المزارعة وروى الجار عن عمر بن دينار قال قلت
 ارض خبز من ان يخذل عليه اخر اجاب معلوما وان احاديث رافع منها ما يحالها لاجتماع وهو النبي عن كذا المزارعة على الاثر وفي منها اضطراب السند
 عندنا رافع بن خديج عن بعض عتق مائة عن عتق مائة عن رافع بن خديج عن بعض عتق مائة عن عتق مائة عن رافع بن خديج عن بعض عتق مائة
 حين فلما تجرى مجرى المتواتر التي لا اختلاف فيها وقد عمل الصحابة وغيرهم فلامع في تركها اعتمادا على الاخبار والواهي ولو سلم سلامة من
 الطاعن وعدم قبولنا دليل على هذا الجمع فلا بد ان يكون احد الخبرين ناسخا للاخر وليقبل القول بفتح حديثه لكونه مملوكا من جهة
 رسول الله ثم من بعد ذلك الى هذا الموضع فاقى قس ثبت في نسخة حديثه من اخبار النبي عن المهاجرة بمحمله على ما حمل عليه رافع فان قالوا لا شافيه
 يعود النسخ الى الارض البيضاء والقبور في قضية خبر المزارعة المضطربة بين الفضل كما يجب العكس لانه عليه خلاف ما دللناه فانه لا دليل على ان
 فكما ما اول عمل الصحابة والناس بعد ذلك ان يردون ما دللناه فانه لا دليل على ان يردون ما دللناه فانه لا دليل على ان يردون ما دللناه
 وعن الصحابة والاهل بهم فاعطوا عتق مائة عن عتق مائة عن رافع بن خديج عن بعض عتق مائة عن عتق مائة عن رافع بن خديج عن بعض عتق مائة
 فساد والفيضا في قضية فان العتق في قول الجار للمعاملة عليها ببعض مما فيها كالاثمان والمصارفة والفضل في المصارفة او يقول ارض خبز
 المزارعة عليها كما ذكره من الفضل وان كانت حجة طاعة المزارعة لان صاحب الارض لا يقدرون على زعمها والفضل عليها ولا اكثر في الجارون الى
 الزرع اكثر منها التي غير كون الارض لا ينفق منها الا بالعمل عليها بغير المالك مع ان حديثهم يقتضي خطأ لان في ذلك رسول الله عنها فاعين مكان
 لنا فاعطوا عتق مائة عن عتق مائة عن رافع بن خديج عن بعض عتق مائة عن عتق مائة عن رافع بن خديج عن بعض عتق مائة
 من ثناء والله ذو الفضل العظيم قال المصنف الله درجته في ذهب الامامية الى ان يبيع اجارة الارض لبيضا علمار وقال مالك لا يجوز
 وقد عرفت العمل الذي على اصالته الجواز وقوله نعم وفوا بالعقود وقال الناصب حفضه الله قول مذهبنا في ان يزلوا اسما جارا بجملة
 او الشفعة وصفت ضبط كافي السلم حتى لا يظلم وان صح ما رواه عن مالك فهو محمول على عدم الانضباط لعلنا الوصف انتهى وقول ان
 اراد ان يحوط على ان لا يمكن الضبط مطلقا لمطابقة فهو مع انهم ردوا على ما نقله في ذلك في تقرير مذهب ما ماله في ان اراد ان يحوط على ان
 مالك اثنى بعد الجواز في صورة عدا الوصف الضبط مطلقا لمطابقة فهو مع انهم ردوا على ما نقله في ذلك في تقرير مذهب ما ماله في ان اراد ان يحوط على ان
 لم يزلوا اسما جارا بجملة وقال الناصب حفضه الله قول مذهبنا في ان يزلوا اسما جارا بجملة
 الاربعه اربعين الطعام بطول فاعطوا عتق مائة عن عتق مائة عن رافع بن خديج عن بعض عتق مائة عن عتق مائة عن رافع بن خديج عن بعض عتق مائة
 الشافعي ان يزلوا اسما جارا بجملة وقال الناصب حفضه الله قول مذهبنا في ان يزلوا اسما جارا بجملة
 حازر وهذا نص صحيح ما يجوز الاستيعار لزارعة الجبل العين كالحظنة وقد ظهر في انشئ على المذهب انتهى وقول تبعد عنه الشافعي
 والحنفيين والمالكين على انهم لا يجوزون زرع مائة عن عتق مائة عن رافع بن خديج عن بعض عتق مائة عن عتق مائة عن رافع بن خديج عن بعض عتق مائة
 من صحابهم فكيف باننا ناسب هذا الذي كان نظره في هذا المسألة مقصود على كتاب الاثر الذي هو من المختصر القصص لما وقع عليه الفتوى
 بين من اشترى الشافعي وقد ثبت على ذلك ان يبيع في البيع من كتاب الحلي حيث قال ان قول الشافعي يجوز بيع المزارعة من قولنا لا يبيعها
 على خطابه الامن بخرجه الحديث الا انما انتهى قال الله رافع الله درجة الفصل العاشر في المصارفة والمصارفة ما يابل الاثر

[illegible]

فَالْإِشْرَافُ عَلَى قَبِيلَةٍ عَظِيمَةٍ كَثِيرًا الْإِنْفَاقَ كَمَا لَرَّبُّنَا بِنِي عِمْرَانَ وَبِنِي إِدْرِيسَ وَبِنِي خُثَيْمٍ مَعَ عِنْدَ عَلَيْنَا شَأْنًا وَهُوَ أَحَدُ الشَّأْنَيْنِ لِصَالَةِ الْقَعْدَةِ

مفتی

[illegible]

هذه نسخة الأصلية من كتاب
المهندسة النفسية كاترينا كاترينا

مجلس القضاء الاعلى
السلطنة
عمان

فلا تسموا باسمي الملقب بـ
الملك

فولکلور

4

مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران

[illegible]

4

فلا تظن ان المصنف لم يورد في النسخ

42

العول الخاطي بعد ما من ايمانها السائل في العكره الغصين الاماميه من الفهم عليها يعني معظم الفرائض في مختلف القصر على المذهبين خلا
كثيرا وهذا مختلف المسنون هنا فذهب الاماميه الى ان الاقرب من الوارث يمنع الابداء سواء كان الاقرب فرضا ام لم يكن ير والباقي على ربي
الفرض ذلك في الخطا بمن يقول بدين عباس مذهب فيه مشهور وحول الساجي محمد بن جبريل الطبري عن عبد الله بن الزبير انه قضى بذلك
روى الا عشر عن ابراهيم النخعي مثله وقال في المجموع وابشوا التصديق في اكثر الفريضة من الاحتجاج لمذهبهم النصرة له والفتح في الجانب الاخر
وتكلموا من الادلة ما لا يودي الى الحكم الحقيقة مرجع المجموع الى حرف واحد وهو قولهم وروى عن النبي انه قال ما ابقث الفرائض فلا وروى
عصبة كثر مرجع الامامية الى حرف واحد هو أنهم وروى عن أبيهم الباقر والصادق ومن بعدهم النكا والكا ذلك في المجموع والصريح مرجع الباقي على
دفع الفرض من ثمان كل واحد الفريضة اضاف الى ما ذكرناه ادلة ونحن نشير خلاصة حجج الفريقين فقوله ما احصاها الاماميه فاحتجوا على
بطلان التصديق بوجوه اول قوله لم يلزم لرجال التصديق ان لا يولدوا ولا اقربون وللسنة نصيب تركه الولدان والاقربون مما قبله من نصيبنا
مفروضه واجبة لاستدلاله بان وجب تورث جميع النساء والاقربين بطل الفول بالتصديق المقدم حق الثاني عند بيان الملازمة الفايده
بالتصديق بوجوه ثلث الاخت مع الاخ ولا العترة المربيان حقيصة المقدم انتم حكم في الاية بالتصديق للسنة احكامهم بل لرجال الفلوجان حرمان
السنة الحارمان الرجال لان مقتضى تورثهم واحد هو ظاهر الاية لان قبل الاية لم يثبت على عمومها الا انها يقتضي تورث كل واحد من الرجال
والنساء مع وجود من هو اقرب منه هو بطر والما يكن على العموم ان العمل بها في بعض المصوكا هو مدها في تورث بعض النساء وحرمان بعضه
فلما بل الاية عامه لغير مقتضاها تورث البعدا القريب بل التورث من الاولاد الاقربين لفظ الاقرب يمنع الابداء بل يمنع القريب في وجوه
الاقرب لاجل احدى اقرب الى الابوين من الاولاد واذا كان الاصل فيها العموم فكيف يحكم بتورث بعض النساء والباقي من مثل في الرجال بوجوه
عموما في تورث النساء انها تركت داخل اهل الجاهلية حيث كانوا لا يورثون من شيئا كما رواه جابر عن زيد بن ثابت عن عموها لاهم
الروايات في قوله واولى الارحام بعضهم ولى ببعضه كما رواه من المؤمنين والمهاجرين والاستكلاء بها ومعهما احدهما انتم حكم باولوية
بعض الارحام ببعض اربعة الاقرب على اقرب قطعنا بوجوه الخصم لانهم يقولون ان العصبة الاقرب يمنع الابداء يقولون في الوارث ما يولد في الوارث
ان الاقرب منهم يمنع الابداء ولا يشترط ان البنات اقرب الى الميت من الاخ واولاده والاخ واولاده والاخت اقرب من العم واولاده لان الميت يتفرق
الى الميت بنفسها والاخ اما ان يفرق اليه بالاب لا بالاخت يتفرق اليه بواحدة الاقرب الى الميت يتفرق اليه بواسطة الجد وبواسطة وهو يستطير
اولاده بوساطة واثباتها انتم حكم بان اولى الارحام بعضهم ولى ببعضه فالمراد بالاولوية في الميراث وغيرها ما اولا فلعمول الذي يدخل في الميراث
ولما تأتينا فلما نقل من الاية تركت ناسخة للتوارث بما قبل الايمان والتوارث بالهاجرة الذين كانوا ثلثين في صدر الاسلام والناسخ للشي
يجب ان يكون رافعا لفلو لا ان المراد بها تورث وفي الارحام كما كانت في هذا النسخة ومن ههنا يظهر في ادق قول مرع عن المراد بالاولوية
في احوال الميت من الصلوة ونحوها وان المراد بالارحام المذكورة في سورة النساء بقوله في كتاب الله مع من لو سلم علم بنحوها ان
فالارث داخل في عمومها والاصل عدم التصديق ما قوله في كتاب الله فالمراد بحكم كتاب الله ولا يختص في سورة النساء لعدم مقتضى الثالث
الاخبار التي رووها عن النبي كقول من ترك ما اولا هله وقوله في شخص خلف بنتا واخا ان المال كله للبنات ودلالة الثاني على امتناع
التصديق ههنا وجه لاستدلال الاول ان الاما من اهل قطعنا ما قلنا في خبر تورثهم من اجمع هو خلاف مذهب الفايدين بالتصديق الرابع
ان الفول بالتصديق يقتضي كون تورث الوارث مشروطا بوجود وارث اخر والمقتضى بطر والملازمة يظهر في اوج خلف لبيت بنتين وابنة
ابن عم فلم عند ما فضل عن البنين والاشقي لبيت الابن وينبغي ان يكون معها ان يكون الثلث بينهما اثلاثا واما بيان بطلان الثاني و
هو مقتضى فلا يتجلى في الكتاب السنة اما الكتاب فظاهرا اما السنة فلان احد الميقول ان تورث الوارث مشروطا بوجود اخر في العلوم من
دين النبي اذ مع وجود الوارث الاخر انما يشترط او يمنع احدى الاخران قيل نعم ان كان كل لان العم وولى عصبة مع وجود ابن البن فهو ولى
منه فلذلك شرناه وشاركة اخذنا لاجماع على الشاركة فلما انا احداث اول عصبة فبنين ضعفة على تقدير تدبير كان بينون يجوز لابن
وحده لانه وولى عصبة ونسخه فهو ولى من العم الذي هو ولى من البنات الاولى من الاولاد في اذ كان العم يجوز لجميع يمنع البنات ما لا
ان يكون الابن كذلك لا لخاص من هذا الا ان تورث الابن بغير التصديق حتى تشارك اخذنا في قول تورث البنات مع اخذنا من قوله
في حكم الاولاد لذلك على خط الانبياء الابن جاء من غير العصبة فلما اجعنا بينها ما قلنا الخبر خاص لا يترامه والعلل يقتضي تقديم ارث
الابن كانه وولى عصبة لا يشارك البنات لاخصنا صا بالذكر هذه المعارضة وروى في كل موضع حكوا بمشاهدة الانبياء المذكور في كتابهم وهو
العدة كما نرى في الروايات المستفيضة ببطلان التصديق من اهل البيت عليهم السلام وهو كثر جدا فلذلك ذكرنا بعضها فيها ما رواه
عبد الله بن بكير عن حسن البرز قال امرت من يسال ابا عبد الله في المالين هو الاقرب الى الم العصبية فقال المال للاقرب في العصبية في غير التراب
ومها عن حماد بن عثمان قال سالت ابا جعفر عن رجل ترك لهما ولهما فقال يا شيخنا يريد على الكتاب فقلت نعم قال كان على رجل المال الاقرب
فالاقرب قال قلت فالاخ لا يرث شيئا قال اخبرك ان عليا كان يعطي المال للاقرب فالاقرب منها عن محمد بن مسلم قال قرأت في ابوجعفر الباقر

[illegible][illegible]

بطل المولود المقدم حقا على المولود المتأخر فكذا التمسك بالولد من قبله يظهر في ما اذا خلفت زوجا وابوين وابنا وزوجا وابينا وابوين وابينا ومنه ما هو صحيح
 اختبر لأم ولها اب فحق الموضوعين يعطى الابن والاخ الباقي مستند بان يكون بدلا لابن بدلا والاخ اخا فحق اخا اكثر من ذلك فحقها
 وبيان حقيقة المقدم ان الله قسم فضل البنين على البنات في البهائم والرجال على النساء وقال للرجال عليهن من دية وللمنهم في
 لو خلفت المرأة زوجا وابوين يعطى الاب الثلث والام السدس مع انه لا حاج لها من الثلث وقد فرض الله قسمها مع عدم الحاجة
 الثلث حذر من ان يفضل الاثني على الذكر فاذا التزم فيها الحق من القران فهذا يلزمه فيها وبغيرها ما المنقول هو العدة من مائة
 الجوهري ما رواه ابو العباس الكوفي صاحب الجوهري يوسف قال حدثنا ابي بن سليمان عن ابي عبد الله عن علي بن ابي حمزة قال قال الفضل بن شاذان
 الثلثان اربعة اسهم والصف ثلث والثلث سهمان والرابع سهم ونصف والثلث اربعة اسهم ولا يرث مع الولد الا ابوان والزوجة
 ولا يحجب الام من الثلث الا ابنة الاخوة ولا يرث الزوج عن الصف ولا ينقص من الربع ولا يرث المرأة عن الربع ولا ينقص من الثلث وان
 كن اربع ابوات دون ذلك فمن فيه سواء ولا يرث الاخوة من الام عن الثلث ولا ينقصون من السدس ثم فيسوله الذكور الاثني ولا يحجبهم عن الثلث
 الا ابوا والولد والديه فقام على ابن عمر بن الخطاب في قوله لا ينقص من الربع ولا ينقص من الثلث ولا ينقص
 من السدس على قولهم يجعل النقص عليهم جميعا من هذه السهام والثلثان النصف اربعة اسهم وقوله لا ينقص من الثلث ولا ينقص من السدس
 ومع العتيق اربعة عشر اسما وسبعة ثلثين وهذا وان كان لا يفرض في الفرض الا ان يدلي بطلان المولود عند منعه اروي عن عبد الله بن جابر
 رواه ابو طيبة البجلي ما رواه علي بن ابي بكر الحافظ قال حدثني علي بن محمد الحصري قال حدثني ابي عبد الله عن محمد بن اسحق قال حدثني
 الزهري عن ابي عبد الله بن عتبة قال جلست الى ابن عباس فذكر الفرض في الميراث فقال ابن عباس سمعنا الله العظيم ان يقول في الميراث
 عدا ليجعل في مال نصفين وثلثا وربع اوال نصفين ونصفا وثلثا وهذا انما قد عدا ما لم يكن موضع الثلث فقال له زفر بن اوس ان يصير
 بابا ابنتين فمن اول من احوال الفرض فقال علي بن ابي طالب ان الثلث عند الفرضين دفع بعضها نصفها فقال الله ما ادرى لكم ان الله لم يكن اخروا ما
 لجد شيئا هو وسع لان اقم عليكم هذا المال بالحصص دخل على كل من حق ما دخل عليه من عول الفرضين وادى الله ما قدم من قدم
 واخر من اخر الله ما عالت فرضه فقال زفر بن اوس ما ادرىكم ان الله قد قسم من فرضه الا الى فرضه فهذا ما قدم الله
 واما ما اخره فكل فرضه فاذ ان فرضه لم يكن لها الا ما بقي من الثلث الذي اخرها فاما التي قدم فان زوجا للمنفق فاذا دخل عليه ما لم يكن جاز الى الزوج
 لا يرث عنه شيء والزوج لها الربع فاذا زالت عنه صار ثلث الثلث لا يرثها عنه شيء والام لها الثلث فاذا زالت عنه صار ثلث الثلث لا يرثها
 عنه شيء هذه الفرض التي قدم الله عز وجل ما لا يرث عنها الفرضين والثلثان فاذا زالت البنات الفرضين عن الثلث
 يكون لها الا ما بقي من الثلث الذي اخرها فاذ ان الثلث الذي اخرها فاما التي قدم فان زوجا للمنفق فاذا دخل عليه ما لم يكن جاز الى الزوج
 له فقال زفر بن اوس انما منعك ان تفسد بهذا الرأي على عمر فقال له الله وكان امره ما قال الزهري الله لو كان تقدم ابن عباس ما عدا
 كان امره على اربع اوصى امره بامر الله ما اختلف على ابن عباس من شأن وقوله ربه وان لم يبق فلا شيء مما العتيق قد قدم من قدم الله
 غير جاز لا في هذا الفرض لا يقع ولا بد ان يفضل لهم شيء ورواها عن ابن عباس عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 كتاب نصفين ثلثا واما ما اورد من طرق الخاصة عن علي بن ابي طالب في نكاح الموكث بكذا ببيع الموكث فيها ما رواه ابو بصير عن النضر بن
 امير المؤمنين يقول ان الذي حصصه على الفرضين ان السهام لا تقول على سبعة لو كانوا مبصرون وجعلهم فخرت فوردوا عن ابن عباس في خصوص ما تقدم
 وروى محمد بن مسلم في الصحيح الغنبدل يار وروى هذا علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 ليس في خلاف صحابنا عن ابي جعفر في ابي عبد الله واما الجوهري فاجتهد على ثبانه بالمعقول لا تراها الا في جوه الاول ان النقص لا يكون
 دخوله على الورثة على تقدير زيادة السهام ما عند العادل على الجميع ما عند غيره فحق النقص على بعضهم دون بعض من جميع من يرث
 فكان دخوله على الجميع عدل الثاني ان التقسيم القسوة والنجس للصبي ليعاد كالأوصى لو لم يلبث له من حصة ما ولم يختلف سوى ما قد افاضوا
 على انصافهم فيكون البهائم كذلك الجاهل مع بدنها استحقاق الجميع الذكر وهذا الفرض من الوصية وان اكره من ذلك المولود لكنه يقرن به في الوصية
 تركه لاولاد نصفه غريبة ثلث على طريق المولود فان لم يرث بالخاص بالمولد لثالث ان الثباني يثبتهم والمال على تقديره بقصوره عن
 بهتهم بالمعصية فكذا تلك الموارث للجميع الاستحقاق للمال الفرض بان لكل واحد من الدنان قدر معين بخلاف الورثة لا يعيد لان الورثة وان
 يكن لكل منهم قدر معين من المال لان لكل واحد من جوهري لعين اما الثاني فمما رواه عبد الله بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 ما اورد من طرق الخاصة عن علي بن ابي طالب في نكاح الموكث بكذا ببيع الموكث فيها ما رواه ابو بصير عن النضر بن
 من نكاحه ولجب عن الاول من جميع ما لم يبق من النقص الذي عدا خصاصه بالفضل فان الميراث الاجماع على تقسيمه مع الدليل وقوع الخلاف على
 نفس من عداه فيكون الجميع على النقص على خلاف الاصل فحق الجميع بترك العتق في الجميع عليه ينبغي الباقي على الاصل والاستصحاب
 فظهر ان جميع النكاح في الحكم في الاصل وجود الفارق فيما ذكر من الفرض الذي هو اقام حلية الوصية فهو نصير مع الموصى زيادة المولود

المسئلة التي هو عليها المناقض في وجع الكتمان لا في خان الام ومثلا آخر في عوايقها الشافعي على بعضها لم ينعقد هو وجع وام
 لئلا لا يخلو في هذه المسئلة اكل هو كراهة وفرن من سحر كبريت منهم احد يعتبر الفرض المير في شيء من الفرض ليس ههنا من برية من سحر
 فتقدم ومرة ما يفتقره وتؤخره فالاولى الاولى لا تخلف من الشقاق والاب حفظ والام فقط من قهر برية فتلا برية شيئا من ابن كرم
 بعض اثبات بعضه بالوجع اما مسئلة الزوج الام والاختين للام فلا تناقض فيها اصلا لان الاختين لا يقران بغير صريح مرة وقد لا
 قران الاما في ان يفتقر شيء فلا يطمان حالها بان يبرهن لها ولا تناقض وليس للام ههنا الا السدس لان اليك شافعي للزوج النصف بالبر
 للام السدس الفرض ذلك الثلثان والاختين للام الثلث ما يفتقره فكلهم يجمع على توريثهم في هذه الفرضية بخلاف من حله بخلاف
 في حله فوجب قوتهم بالنصف الاجماع وبطل حلهما بالبرهان كذا في النصف صحيح الاجماع اليقين ان الله لم يعط للاختين الا في هذه الفرضية
 الثلثين ولا تصرفها بغيره فم يجمع على ما يفتقره فكلهم يجمع على توريثهم في هذه الفرضية بخلاف من حله بخلاف
 والاختين للام فانها لا تكون باسليمان ويصرفه من بطل الام الى السدس بالاختين من الاخوة وما نحن من اخذ يقول ابن عباس ان لا يحل
 الى السدس الا بالثلاثة فضا عدل من اخوة فوجيها وبالله التوفيق بان الزوج الام برهان بكل وجهه كمالا ما الاخوان للام فقد قران ذلك
 قران فلا يجوز منع من غير على قوتهم من ان سعة وحيث الميراث في حال لا يجوز توريث من غير برية فتلا برية لا بعد توريث من غير
 يقين من وجوب توريثه ويعد مستقيما فافترض الله تعالى فضل عن شيء اخذ الذي قد لا يورث لان الفضل من شيء لم يكن شيء اذ ليس في
 وسع الكل في هذا ومختلفة القران والبرهان فلو زوج النصف بالقران والام الثلث بالقران فلم يبق الا السدس فليس للاخوة
 للام غير ذلك يورثهم سواء بهمة التوفيق قال الله تعالى في سورة البقرة وفيه ما لا يدرك بالبرهان والاختين للام الثلث والاختين للام الثلث
 وقد عاينوا كتاب الله حيث قال كتب عليكم ان تتركوا الوصية للموتى ان تركتم الوصية للموتى والاختين للام الثلث والاختين للام الثلث
 الا في امر من لا يورثه الا بعد كماله ابا من يقول في قول الامام ابو جعفر قال في قوله تعالى في سورة البقرة وفيه ما لا يدرك بالبرهان والاختين للام الثلث
 الوارث لا يحق المقضيل ما يوجب شدة فافترضه او بسبب كثرة عبا الغون غير اوجب بفضله على ثلاثة سعة الاموال والبرهان فلو
 العقل المقضيل لا يمكن الا الوصية ولا في كذا المقضيل حال الخيرة وكذا يجوز بعد الاما ان انتهى في قال انما يوجب فضلها قول الله
 الشافعي ان يبيع الوصية للوارث باجازه او يورثه بعد موت الموصي كذا يصح مدعيها وان نفي عن الثلث والوارث في حق الوصية والاختين للام الثلث
 ارادوا الوديع موت فلهما ذلك الواجب او بعد الموت لورث في الدليل على عدم جواز الوصية للموتى على علم ما روي في الصحاح عن ابي امامة قال سمعت
 رسول الله يقول في خطبة عام حجة الوديع ان الله قد عطي كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث الحديث محمد بن رسول الله في هذا الحديث
 دليل عدم الصحة فكل ذلك ان الله عطي كل ذي حق حقه والاراد الله عطي او تفضيلهم من الميراث فالوصية لغيرهم لا تملك خذ
 حقوقهم والاختين للام الثلث والاختين للام الثلث والاختين للام الثلث والاختين للام الثلث والاختين للام الثلث والاختين للام الثلث
 الوصية مملو خلا عن الوصية لمكان قرابة فالقاضي يفتقر ان لا يورث الوصية الا في حال لا يجوز دفع الزكاة الفرضية لمعالي كذا ما
 الوجه العقلي ان الله يقول في سورة البقرة وفيه ما لا يدرك بالبرهان والاختين للام الثلث والاختين للام الثلث والاختين للام الثلث
 فيلزم ان لا يورث الوصية على نفي الوصية بمقتضاها وان زاد على الثلث كافي في تخصيص الوارث في حق الوصية على الوصية لان
 فولا بالاستيفاد من لا يورث الوصية لم يجمع ما يملك الموصي ما ما ذكر من نفي الاية رتبة الوارث في قوله ما ينفذ غير الام يمكن
 لجمع بينهما وهو هنا يمكن بحال لا يورث الاية الميراث عطية من الله الوصية عطية من غيره الموت فالوارث يجمع بين الوصية والميراث بحكم الآية
 فلا مانع ولا ظهور بطلان دعوى من لا يورث الوصية من المفاضل لئلا في اخذ من ذلك حاشية للكتاب وان كان لا يدل على نفي ما
 ايقن ولو سلم النسخ فلو لم يورث الوصية لان الوصية الواجب كبره جواز الفعل منع تركه ووقع الميراث يستلزم دفع جميع جوارحه لا ينفذ
 ولو عارضنا ذلك فذرنا حصولا فانه بين الايتين فهذه لا يوجب الوصية للموتى والاختين للام الثلث والاختين للام الثلث والاختين للام الثلث
 ويبقى القريب الذي لا يكون وارثا داخل في الاية وذلك ان من الوالدين من لا يرث الوصية بخلاف الذين الورث والاختين للام الثلث والاختين للام الثلث
 في حال لا يقطع في حال منهم من يقطع في حال اذا كانوا ذوي رحم فاية الميراث خصصه لهذه الاية لا ينفذها وهو ما دعوى الاجماع
 ههنا كدعوىهم بالاجماع على خلافه في كبره ما ارتكب المشركون من الجحود هذه التخلات محافظ على قوتهم فجمعوا القران والسنة فاعبروا
 لمذهبهم كما هو ابراهيم حتى عن بعضهم لما قبل من ما قلنا بل الامام العسكاري في المسئلة الفلانية صلى الله عليه وآله قال انما يصح كان هذا
 هو الذي ذهبنا اليه قال الله تعالى في سورة البقرة وفيه ما لا يدرك بالبرهان والاختين للام الثلث والاختين للام الثلث والاختين للام الثلث
 المحرم خاص ولا يدخل فيه من ليس بمحرم كمن لم وفاء انك هذه وصية للموتى والاختين للام الثلث والاختين للام الثلث والاختين للام الثلث
 الناصح فخصه بقول مذهب الشافعي فلو هو لا يورث فارب بنفسه لا يدخل في رتبة ولا يدخل في رتبة ولا يدخل في رتبة ولا يدخل في رتبة ولا يدخل في رتبة
 وغيره قرابة الاب والام ووجه تخصيصه بجمعة لا فارب المحرم بل يفتقر الى القرابة في رتبة ما نقل من الكتب وما نقل من الكتب في الفصل الثاني

في قوله تعالى في سورة البقرة وفيه ما لا يدرك بالبرهان والاختين للام الثلث والاختين للام الثلث والاختين للام الثلث

[illegible][illegible][illegible][illegible]

۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴
 ۴۹۵
 ۴۹۶

لا يجمع بين المرأة وعصمتها ولا بين المرأة وخالفاتها والنسب للشهوة يرد على الكتاب على ما مر ثم ان رضى المراءى تأثر في الجمع فان احل الله ثم تلك المرأة
 فعدم رضى الصرة لا يجرها وان حرمتها فرضها لا يجلها وهذا من الاختراعات في الدين انتهى **واقول** بعد تسليم جواز تخصيص الكتاب
 او نسخه بالجزء المحدث لا يجر قدحا في الخبر المذكور كون روى بها هرة ثم لا يتم تحقق الشهرة الموجبة للزيادة على الكتاب كره في الصحاح لا يجر
 الشهرة وانما السلم شهرة فاعلم من عمل بها وادعى خصومتها وهذا مما لا يثبت ولا ينفى من جوع كما لا يخفى باما ما ذكره بقوله ثم ان رضى المرأة
 او مدخل في معارض كثيرة ما احل ذلك النساء المحرمات المذكورة في الآية حيث لم يثبت النسب على شرط ان الولد نكاح بعض نكاح فثبت ان
 يقال هناك ان رضى المرأة واحلها الله ثم عدم رضى الولد ذنب لا يجرها وان حرمتها فرضها واذن لا يجلها ولا يجرها واذن هل البند
 عليهم السلام دلل على شرط الرضا الكبر والخالد وهل البند مبني في البند ايقة المقتضى للتحريم وهو النقص الاداء الى قطبة الرحم منقضى
 ههنا لان مع رضائها ينقضي هذا المعنى فنفي الحكم المعلق عليه هو التحريم ويبقى الدليل على اباة من القرآن والاخبارات سالما على الفاضل
 المحاصل ان الحكم في ذلك مثل ما ذكر في حرم الجمع بين الاثنين وهو انه لما كانت الحكمة والفرض من النكاح حصول الاجتماع الموجب للوثة
 مع حفظ بقا النوع وكانت الطباع تنقضي من انكاح الماشاكة في الخبر لا تختص بها كانت الماشاكة مكرمة ولها غرض في المحبة والاحبة
 حرم الجمع بين الاثنين لئلا يقع النكاح على الشبه الذي يتجوز وقصور بين مسمى الفرض وذلك لا يؤدي الى شدة فيفرض الرجل الجامع بينهما لكن
 كانت العدة كبر سنا من ابنة الاخ غالباً وكذا الخالة عن بنت الاخت لم تكن غيراً مما يشابهة غير الاثنين الشابين من ابنة ابنة في السن غالباً
 فانكح في حفظ الودة النسبية باشرط رضا العمة والخالة للولد ثم لعدم صلته والفقر والبعض منها بعد ذلك يدل على ذكرنا سابقاً ما رواه
 صاحب البيان من قوله لا يصح المراءى على عمتها وخالتها احد لمن طبعه الرحم وقوع المعادة بين الحارم انتهى **قال** الفاضل وقع الله ورجب
 ذهبت الامامية الى تحريم البنت المخطوبة من الزنا على الابن الاخ والعمة والخالة كذا باقي المحرمات للوثة بالذات فلا الشافعي يوجب ذلك كخبر
 ان ينكح الرجل بنته من الزنا وامه لبنته وعمة وخالته وكل من حرمت الله ثم في كتابه كذا من يجمع فيها سبباً يتحريم واسباباً يكمل هي اخت وبنت
 بنت بنتا وعمة خالته وهذا بعينه مذهب الجوس نفوذ بالله ثم من المصنف ذلك قد قال الله حرم عليكم امهاتكم وبناتكم وهذه صفات
 حقيقة لا يتغير بتغير الشرائع والادان ومنع الحائز بالانساب الميراث وغيره من الحقوق الشرعية بمنعهم عن الصفات الحقيقية ولهذا يضاف
 اليه فيقال لبنت وامه واخوته من الزنا وليس هذا التقييد وجباً للمجازة كما في قولنا اخذ من النسب ليعضله عن نكاح الرضا لان التحريم شأ
 لم يصح عليه هذه الاماظ حقيقة ولا اجماعاً فان الجدة داخله تحت الام حجازاً وكذا بنت البنت لا خلاف في تحريمها بهذه الازمنة **قال**
 الناصب ففضل مذهب الشافعي بل هو في ما يراه قولك بنتك تحرم على الزاني وصلى ابنته وحرمتها عليها وابنها وان ولد لها
 حرمته واما ابنتها اعلم على ما يحرم على الزاني وابنته من غيرها والدليل على النسب للشهوة وهي ما روى رسول الله قال الولد الميراث
 والظاهر المحرر جعل الولد للميراث لم يجعله للزاني قد تفرق في الاموال الحقيقة الشرعية فاذ ورد على الحقيقة للغوية بصير الحكم في الشرع للحقيقة
 الشرعية وبنات اللغوية والصلوات والطلاق في الشرع ينحصر قطعاً بالمعادة التي هي ذات الاركان فلو اننا اذا حكم الشرع بان يلبس الولد بالولد
 للميراث لا يكون ولداً في الشرع ولا يغلب عليه الحقيقة للغوية بل ان الشرع ابطها فلو اننا بالزنا ليس بولد اذ لم يكن ولم يجرى عليه احكام الاجنبى
 فيصير نكاح المولودة من الزنا لانها اجنبية في حقيقة الشرع وهذا غاية الظهور واما ما ذكرنا هذا مذهب الجوس فيحلون البنات
 المولودة على الفرائش يطلقون عليها البنت في شريعتهم ثم يترجوا في الشريعة المحمدية حكم بنات لدية المولودة من الزنا ثم جوزت نكاحها لانها
 اجنبية ولو ان الجوس جعلها اجنبية ثم حكمها كانت صحيحة ومن العجايب ان مذهب الجوس في شرك فاعل الشريك يحرم المسلمين وما العطف عليه
 شعرت بحسب الفقه واعتزال خلق الفاعل بين المسلمين فواجب ان التحريم من مجوسى يحسب مؤمنين ثم ما ذكرنا هذه صفات حقيقة
 لا يتغير بتغير الشرائع والادان فتقول لهم لا يتغير كون الولد من امه انكاحاً اعتباراً احكام الشرع في حق هذا الولد هو الزوج والنزوح والزوج والزوج
 يتغير بتغير الشرع وهذا يتغير بتغير الشرائع والادان وهذا الرجل بهذا الكلام يفسر على الشريعة فان مقتضى كلامنا ان الشرع كان ينبغي ان يعتبر
 في الولدية الحصول من الماء لان الولد لا يغير الزنا وغيره نفوذ بالله من هذا الاعتقاد وهذا عين الاتحاد والازدواج ولا اعتراض على الشرع
 انتهى **واقول** في نظر ما اكد ان تمام الحديث المشهور الذي كرهه الناصب في الشكوة رواه عن عائشة انها قالت كان عتبة بن ابي ذر
 عهده الى اخيه سعد بن وقاص ابن لدية فمعه وى فبذلها فكان عام الفتح اخذ سعد فقال نذر من اخي قال عهدين فمعه نذر اخي
 فمعه فقال رسول الله ان اخوك ان عهده في عهدين فمعه اخي ابن ولدية اخي لد على فرائشه فقال رسول الله
 هو لك يا عهدين فمعه الولد الميراث في الغاهر المحرم قال لسودة بنت زمكح جئني من الماء من شبهة بعثت فاداهما حتى لقي الله انتهى
 وقال الطبيب في مرضه ان الولدية لا يمكنها في الجاهلية يغيرون الضراب على الاماء فكذلك سبب البنت وكانت السادة باتونها فاذا
 جاءهم بولد لم يلقوا في الزنا والسبب الحق وان تنازعوا في هذا الضع فوضعه انتهى في هذا فمعه
 ان الحديث مما علم من شأن ورواه وقيل من الطبيب اياه اما يدل على ان الامتداد لوقت فولدت على فرائش لما لك من الزنا فالولد كما مر مرتب

ولو كره في شأنه فاسئل عنه فكل ذلك قال ابو حنيفة بطل كاح الجميع مع ترتيب العقد مع بعض الاربع الاول خاصة وخالف قول النبي كعقدان
سلكه لا تقبل في السلم على عشر فخر بغيرها من فارق ما به من ثمن في قال الناصب خفصه للعقل مذهبنا فان في نواصلهم وعنده اكثر من
اربع واسئل عنه ويحلفن وهن كايان او جوسيا او ثنيات مدخولهن خايل بقاء وان دفع نكاح البواقي في المهر بما مابعد الدخول نصفها
قبله ولو لم يكن الجوسيات والوثنيات مدخولا من تجزئ الفقرة والربيل عليه السند وجه ما ذهب اليه ابو حنيفة في ما لم يترتب العقد فذلك النكاح
في المكن من الاصل فلا يكون له الا خبايا بخلاف صورة الترتيب انتهى ما قول ما ذكره في وجه ما ذهب اليه ابو حنيفة وغيره من الوجه في المسئلة
الايتان انكرا للكارجاة في صحيح خلافا لما لك فقط فانسب لنا سببا بجهنفة في توجيه كلامه في ذلك الترتيب العقد فذلك النكاح في المكن من
فاسئل عنه لا ينفك مع غيره في ان النكاح الكارجاة في صحيح الا ما خصه الشارع منها بالخير فانه فقرة بين المرتب غير المرتب يكون مخالفا للفقهاء
ذكره المعنف من ستره وتقصيل الكلام في هذه المسئلة ما ذكره في نهاية الوصل وخيفنا ان قوله في غير ذلك الذي في قدامه على عشرة شهود اسلكنا
وفارق ما به من محمول على ظاهره لا ينفك في الاول عندنا وما به من مخالفا في قال ابو حنيفة في ما لا يملك الاصل في ذلك الكافر الذي في الزوج الكون من
سنة ثم اسلم بخبر اسلكنا اربع منهن في بقاء النكاح في وقت تربع عقدهن ولا عندنا وعندنا في قال ابو حنيفة يصح نكاح الايوان الذي لا يملك على اربع
واسئل عما بنا بهذا الحد بقاء ما لا يملك في قوله الاول يتحمل نكاحه بالاسلام ابتداء النكاح يكون مفعولا اسلكنا اربع اربع منهن
اربع او معنى قوله فارق ما به من انكحتمن الثاني يتحملان النكاح كان واقعا في ابتداء الاسلام قبل حصره في النكاح في اربع كان ذلك النكاح واقعا على
الصحة والباطل من انكح الكفار في المكن ما كان مخالفا لما ورد بالشرع حال وقوعها الثالث يتحمل ما بالزوج ما خبايا واول النكاح وهذا لما لا يملك ان كان
منفردا عقدا الا ان الفراق في دفعها فان الاول وان احتل لكن قد يجمع قريبن يدل على صحته واحاد ذلك الفراق ان لم يملك من غيره بموجبه
على ان يكون منفردا غالبا والظاهر هنا قد عصبه قريبن بجملة قوت في النفس من النكاح واول النكاح في ما لا يملك من الاول في قوله
لوجوده اول النكاح في النكاح من مفعول الاسلكنا ما هو الاستدانة دون الاستدانة في النكاح في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله
انما يفهم من المفاخرة الجانية بعد الاتصال الثالث في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله
الرابع في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله
ولا ما لم لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله
من الزوج الما هو متساو من النكاح في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله
لا يوقع في طهر العادة انقامته على الرضا على حصة من طهر بل بما كان يمتنع جميعه في فكيف طلق الامر مع هذا الامكان الثاني من قوله في ما لا يملك
في طهره ولا يملك في طهره ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله
يعني ان يقول انك اربع من شئ من شئ العالمين من الاجناس فانه حيد كسا برسا في العالم العاشر في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله
الاستدانة لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله
في ابتداء الاسلام لما خلا ابتداء الاسلام عن الزاوية على الاربع عادة ولم ينفك عن احد من الصحابة ذلك في ابتداء الاسلام ولوقوع نفيل
واما الاول الثالث فذلك لا ينفك لقوله في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله
فذلك قد تا ولو قوله في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله
تقدم من الوجه وكذا في قوله في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله
ههنا ابعاد لقوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله
الكفار حارة وقال ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله
على النكاح لو كان فاسدا لم يقربها وكذا غيرنا ولم يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله
في الكفر في شئ من المصاهرة ويقع فيها الطلاق يحتاج الى التحليل لو طلق ثلاثا ثم اسلم وجه ما ذهب اليه ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله
الشرع وقبل الشرع لا يثبت الاحكام فتكون الاكثرا في المكن في الكفر باطلا في حدتها وبالاسلام وتقرر النكاح في خبايا ونبش النكاح المجدد انتهى
واقول المراد من النكاح في قوله في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله
من النكاح في قوله في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله
نكاح في سفيان وما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله
يتحقق النكاح المجدد بدو الصيغة العترة في شئ من المكن في قوله في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله
الكفر في قوله في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله
الامانة في قوله في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله في ما لا يملك من الاول في قوله

وإبعا فلان ما ادعاه من إجماع الصحابة على حرمة الخمر لم يرد به ما ثبت من مخالفة ابن عباس وغيره من الصحابة لولا ذلك ولولا ما نقل من جوع ابن عباس
عن ذلك في غير موضع من المصنفات التي إجماعهم فيها لم يثبت ولو لم يكن ذلك مذموبا لم نقله قد عايناه غيرنا إلى آخره لم يحكم لنا في
يسقطون الحكم في نكاح المتعة كما نقله عن النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ما خلا ما قلنا من أن الآية منسوخة على قول أكثر العلماء بتخصيص
مروى من جوعه الأول دون ذلك لا يجوز إلا ببرهان لأن كلام الله تعالى ما ورد به قوله ويقطع بالعزل لا يترك ذلك لا يجوز إلا
أن يقول شيئا من الله تعالى به هذا لا يلزم موطأ عنه لا ينصروا عن الله تعالى وعن سوله ما به قد نسخ والأقوال بذلك لا يجوز إلا لأصل الحكم
الثابت بما هو حقه فيهم من نسخ وقد اضطربت رواياتهم في حكمه في غير موضع من الصحاح ومسلم في صحيحه ما أعلن بن مسعود قال كان نكاح المتعة
لدى معنات آل أبي لهبة فيها من ذلك ثم حصننا بعد ذلك التمسك بالآية التي لا يجوز إلا ما أهدى الله يا أيها الذين آمنوا الطيبات ما أحل الله
لكم فان تراءت بن مسعود ربه الآية بعد أخباره عن حل المتعة من جهة في انكاره للفتح وتفسيره بذلك على من حكم بعد النبي بتحريم المتعة لما امتنعنا
كاننا على عهد رسول الله فافترسوا ما أضافنا عليه ما وهذا غير خلاف على الفطن المتصف بالانصاف وروى جامع الأصول عن سبتر بن
معبد قال عروة بن الزبير أن عائدا عبد الله قام بكه فقال ان ناسا اعلموا الله قلوبهم كما اعلموا بغيرهم فيقولون بالمتعة بعض رجل فزاده فقال ذلك
لجلف جات فلعنهم لذلك ثم انشأ يقول على عهد ما من المتعة يرد رسول الله فقال ابن الزبير فخرت بنفسك فوالله لئن فعلتها لادرجتك
ما جاهدنا لنهيه ولا يحل ذلك لوجه لول الذي عرض ابن الزبير كان ابن عباس في ما فانه قد عني في آخره وكان هذا التفسير عن ابن الزبير حال الغلبة
على بلاد الجوز وما والاها بعد فوات يزيد بن معاوية ما تكلف بعضهم من ابن عباس ما جمع عن ذلك بما هو مفضل الرضا في الظلام وروى عن
ابن عباس في كتابه ما كان في القصة من التمر ولا يفتقر إلا ما على عهد رسول الله وأبو بكر حتى لم يجر عنه عشرين سنة من حيث خرج بمسلم وهذا
في ان التامخ هو كراهية صاحب الشرع وروى التخلي في تفسيره وكذا محمد بن جرير الطبري في تفسيره وابن الأثير الجزري في تفسيره على بن أبي طالب
قال لو كان شيء من المتعة ما وافي لا شق وروى البخاري في مسلم في كتابها في التخلي في تفسيره عن ابن بن حصين قال تركت الآية المتعة في كتاب
الله عز وجل لم ينزل بعد ما انسخها فامر بها رسول الله فلتعننا مع رسول الله ولم ينسخها فقال جل برأيه ما شاء قال البخاري في صحيحه
يقا به إلى عمل المذكور وهو غير ما سلم في الجملتين الثاني من تلك الجملتين ما هذا اللفظ يعني عروا يقول يقال انه عروى روى الترمذي عن ابن عباس
قال لما كانت المتعة في ذلك الاسلام كان الرجل يقدم البلدة للبر ليجاهر فيه فيزوج المراهق بعد ما يرى انه يقيم في حفظه مناعة تصلح فيه
ترك على ان واجبه وما ملكك فيهم ولا يخفى ان نسبة ابن عباس في هذه الرواية للمنفرة إلى القول بنزول الآية المذكورة للفتح المتعة لما اوتى كتابه
يجزى توفيقا لكون الآية صالحا للفتح يجوز نسبة القول إلى ابن عباس ليس بجهة على الخصم الذي يترقى كلامه قد عرفت ما ذكره ورواه ابن
الأكوع قال خطب رسول الله في منتهى النساء عام وطاس ثلثة ايام ثم نهي عنها ورواه عن سبتر بن الجهم انه غرغع النبي فتح ما قال فاقبها ما حشه
عشر فاذن لنا رسول الله في منتهى النساء ثم لم ينجس بها فاعفاه ربه مسلم وروى ابو داود واحمد عنه رسول الله نهي عن حرة الوداع عنها فامل
هذا الاختلاف العظيم في شأنها ثم اضطرب في رواية نسخها وبين النسخ في خبر الاولين فيها في طامس ثم النهي عنها بعد ثلثة ايام لم يحكم
بانها كانت سائغة في ذلك الاسلام الى آخر ذلك الحديث المتفق على طول مدة شرعها ثم اذن فيها في فتح مكره في مناعة عن الجمع فيلزم على هذا
ان يكون شرع مراد ونسخ كذلك من حيث ذكره السابق الى الحديث في تفسيره أكثر الروايات انه ما ج المتعة في حرة الوداع في
يوم الفتح وقول من قال انه حصل الخطب مراد بالنسخ مراد بضعف علم يقل لحد من المتعة بين الذين اذوا في ذلك الشأن عن الروايات انتهى
واقول بل القول بالفتح مرتين ايضا لما اتركه لجل تلك المصلحة لا يخفى على الباحثين في رواية الجمع ما فوق الواحد ثم لو كان نسخها حقا لما اشبه
ذلك على الصحابة في من خلافة ابي بكر صلا عن خلافة عمر ثم شاع النسخ عنها وايضا فان عمر اقر بين متعة الحج ومتعة النساء في النهي في
خلافة من ان متعة الحج غير منسوخة ولا حرة فوجب ان يكون متعة النساء في حكمها وما الحسن ما وجد في بعض كتب الحديث من ان رجلا كان يفعلها فاقبل
عن اخيه فخطبها فقال عمر فقالوا له كيف ذلك عمر هو الذي نهى عنها وما قبل على فعلها فقال القول متعنا كانا على عهد رسول الله انا انما
واقب عليها متعة الحج ومتعة النساء فانا اقبل وايضا في شرعها ولا اقبل خبر من قبل نفسه الشر اضطرب لهم هذا وانما لم يكن له عواهم في
اصل من الله تعالى ورواه ما واما وقع النسخ في ذلك عن عروى فانما النسخ عنها انما عرفت ذلك من عند نفسه بل ربه فانما نهي عنها بنهي الشارع عنها
وقو وقى الفتح ما شاع لينا في علم ان يقولوا انه لم يرد بقوله انما نهي عنها انما عرفت ذلك من عند نفسه بل ربه فانما نهي عنها بنهي الشارع عنها
ويعملونهم بطلانها بتكليف هذا التوجيه البار الذي خلاف من يح الفظه في شأنه الرواية على عروى ما طعن أهل الاسلام وفاضلهم
الذين ان يكونوا يابوا لحد من انهم لم ينفذوا ما لم يكونوا لعلوا الذي نقل عنه اليافعي الشافعي في حرج يحيى بن اكرم الفاضل الفقيه في
عمره نهي عن ذلك قال الشافعي لم يرد انما يجعل حق نهي فعله رسول الله وبكره الى آخر القصة لكن قد ورد في هذا الاصلاح جماعة منهم
من غير علم احدهم بخصوصيات ما وضعه الاخر فحصل الاضطراب في زمان النسخ ومكانه ولا شيء في اضطرابه في شيعنا لا يفسر عن صل حرة عمر
النهي عن ذلك من عند نفسه خلافا على الله تعالى ورواه ما وحاصل الفقرة المنقولة من جهة في رادة المتعة والاجماع واقع على انها كانت جائزة

قلت

[illegible]

[illegible]

مادہ:

ما ذكره فلو سلم صحة دلالة خبره على ما ذكره من ذلك وهو وجهه الى ما كان كخلفه على ما قصد من عبارة لفظ لا في من من علم كان ذلك الشيء
يقبل منه ذلك داخل على حجة على ذلك الظاهر من الخلف فما وقع علينا كد بعد نكر السؤال ايضا قول كان لا ابتد اني ما اردت الا واحد بل
على ان كان من منع الثالث حجة في الشرع ولكن لما كان هذا خلاف الظاهر ظاهر الجناط في السؤال على النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان جديدا العهد
بالاسلام غير سامع له مثله المذكور ومع ذلك فاعتقدنا ان هذا الخبر يجب ان يكون من هذا الحبان وكيف ينبغي هذا التجميع ما من رواية القطع
من تعهد النبي كان يجب الثالث عليه بل وجد مع ما ذكر في ما سبق لا يوافق بان رواية لا يوافق في هذا الباب من قوله علم ان كان نطقا لسانه
التي تخلفها النبي واحدة انتهى فظهر حديث كان ذلك ما هو كذا لكون ذلك في غير الناحية المحللة لله وأما ذكره من اننا ذكرنا في رواية الحديث
الذي قاله عن النبي في الظاهر انه لا بد من ذلك توجه ما ذكره في ذلك كالمعنى للفظ وتوقيع الثالث في حديثه انه محذور غير موجب عنه
ولو سلم كونه صحيحا في نفسه فلا يصلح ان يكون وجها لما فعله عمر بن الخطاب حين خرج في نه كذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والي بكر وسنتين من خلافته
عمر الثالث حجة فهل يقول عاقل بان النبي وابا بكر وعمر سنتين لم يعلموا مقتضى اللفظ الذي كان واجبا رعاية في حكم الطلاق شرعا انكر
ذلك في زمانهم على غير الوجه الذي ذكره في ذلك ان كان كالحاصوصاع النبي علم ان ذلك تغيير من عشرين سنة النبي وروايتهم فيها ما لم يزل الله
نفاق لا رسول من النبي تفصح الحديث حين قال ان الوجه الذي هو عمر لعدا الحكم المذكور وهو عقوبة الناس باصطاله ما يستحيلون فيه وان
هذا هو محط علم المصنف على ان صاحب بعض عن ذلك يقول الوجه الثاني عمر رعاية مقتضى اللفظ وهذا لا يوافق في رواية الطعن عليه
سواء ما في كتاب الطهارة حيث قال في غير ذلك في قوله تعالى الله سبحانه ان الناس يستحلون امر مكره ولم يؤمنوا به فان علم ان الله تعالى ان
ذلك ما جعل الثالث لظاهره حجة فكيف يستحضر عمر قوله ودينه شرعية بديهة وان يروى في الشريعة ما لم يزل الله رسول وكيف اعتقد
اختياره وتدينه لظاهره صلى الله عليه وآله وسلم ورواية لا يوافق وكيف حتى باع بذلك من رواه عمر بن الخطاب الله تعالى ان كان ذلك لا يوافق
ورسوله المصلحة التي عرفها عمر في زوم الطلاق الثالث حسب المسكون بذلك عاروا وشاء ان يكون خلفهم بهذه الصفة فقد غشتم والله اصل
العقول والديان انتهى قال المصنف رفع الله رتبته مع ذهب الامامية الى ان الاشهاد في الطلاق واجب شرط في روايته في الفقه ليس شرطا كذا
وقد عاينوا قوله ثم واهله ادوى عدل منكم ولا يجوز عمله على الوجه لان الفرقا قريب حيث قال وفارقوهن بمعرفتي الطلاق لان الاشهاد
على الرجعة غير واجب لا هو شرط في حجة فهو شرط في قطع الطلاق فوجب عمله عليه انتهى قال المصنف فغضه الله مذهب الشافعية
لان الاشهاد في الطلاق غير واجب فوجب عمله على الاشهاد ولا يحتاج الى الاشهاد واماما ما استدرك من النص فيمكن ان يجعل على الثالث
او يكون مخصوصا بمحل النزاع ثم ان من اخرج الاشهاد على الرجعة لم ياحتسبها الى الشهود عند الاشهاد فلو لم يلزم عمله على الطلاق دون الرجعة
انتهى واقله لا يتحقق العلة في شرط الاشهاد على الطلاق هو ان يكون من العلم بما يترتب على الطلاق وعليه من التوارث وغيره لا يصدق
في الزوج في عوى الطلاق فلا يحتاج الى الاشهاد وقد استدلوا بالحكم على ما ذكرنا في هذا من المقتضى من علماء المجتهدين في تفسيره فائدة الاشهاد ان
يوقع بينهما الجاحل لا يثبت له احد فبذلك الباقى في الرجعة ليرتفع فقد يحصل في الاشهاد ومصلحة الطرفين ما مصلحة المرأة فلا يثبت في الاشهاد
تصحيحا للعلة وما مصلحة الزوج فلا يثبت من الزوم في الرجعة كالنفقة والكسوة وغيرها والزواج باحث المرأة والرجعة فلا يثبت في الاشهاد
بشرطها في وقوع الطلاق بخلاف النكاح لان المرأة فيصالحه بضعها بالامتناع وعكسها شارك فاذا رضى في الزوج على وجه شرعي لم لا يثبت
يجب الاشهاد فضلا عن ان يكون شرطا لا يوجب جميع العقود وهو متعارفا وما ذكره من ان لفظ الامر في النص محمول على الذب فمرد
بان ظاهر الامر يقتضي التوجه في الشرع فلا يثبت له غير ذلك اما ما ذكره من ان الاشهاد على الرجعة اهم فليعلم بشيء انما هي
الايضا ما لا شافى من ان الاشهاد واجب في الرجعة من رواية الفقيه وكذا في ذلك لهم واول غيرهم سلم وتقصيل الكلام في ذلك قوله ثم واهله
ان قوله ثم واهله مذكور على عدل منكم ان يكون محمول على الشهادة في الطلاق بان يكون من غير الشهادة واجبا الى المطلقين المفهومين من
انما يلزم النساء مطلقا من احدى من واهله او على الشهادة في الرجعة التي علمت ثم عنها بالامتناع في قوله فاسكنوهن من غير زنا
وقوس بمعرفتي يجوز ان يكون محمول على الشهادة في الرجعة لعدا لانه لفظ عليه كاستينس لان احكاما يوجبها الاشهاد من المسليز
عليها انه لا يكون محذورا ولا يكون له الاخران لا يستحب حملها ظاهرا والوجوب على الاستحباب خروج عن الشرع من غير دليل
فمن الاول فيكون الاشهاد اجبا الى الطلاق هو العلم وهذا احد قوليه فانما يقتضيه لا يقال ان الطلاق وقع بعدا بخلاف الرجعة لان
ما هو مصلحة الزوج وحمل كل منها بنظر المصلحة ان يكون مقصودا بالاجل لا يثبت في الطلاق والرجعة والرجعة لا يثبت في الرجعة
مثل هذا الوضع عن موضع رجاء الصبر المحللة المتعددة ان يترك للرجعة لا يثبت في الرجعة لوسط فاذ لم يحل ذلك على الرجعة هو الفقه كان
الحكم على الوسط خلاف الظاهر فيكون ظاهره ان الحكم الطلاق لا يثبت في الرجعة لوسط فاذ لم يحل ذلك على الرجعة هو الفقه كان
لنوبة الطلاق انما ذكره في قوله تعالى لا ينبغي على من نظر الابتنى على انه لا يجب الحمل على الاقرب بل لا يجوز مع المسافات
منها في الحمل الرجوع صحة الحق من الرجوع البعد كقولهم انما ارسلناك شاهدا وبشر فلهذا هو قوله الله ورسوله فمردوه وتوقروا

البقرة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

اما ما ذكره الشافعيان ان القاتل يجل الجاهلية حكمه ان يحكم من قتل في الحرم مبتدأ في ان يدخل تحت القاتل غير قوله علم خصص قول بل لا يجوز
ذلك وانما ينبغي ان يقتل لانه وجب تخصيص قول بل لا يكره انما كان وقت استلزام دليله لطلبه على غيره وانما لا يقتل في الحرم القاتل خود الا
مبتدأ وعدم توقفه على بيان ان القاتل يجل الجاهلية لانه كان وقت استلزام دليله لطلبه على غيره وانما لا يقتل في الحرم القاتل خود الا
درجته وفيه ثبت الامامية لان في الاذنين ان القاتل يجل الجاهلية لانه كان وقت استلزام دليله لطلبه على غيره وانما لا يقتل في الحرم القاتل خود الا
الناصب خفضا لله قول مذهب الشافعيان في قتل الاذنين كالاذنية ولعل ما حكاه الشيخ الحديث انتهى **وقول** صحيفة بن حزم مشهورة بين
اهل السنة والشيعة لا يمكن للملك انكار حجة مؤلفها ما رواه على بن حزم الاماني في كتاب المحلى من حديث كحول في الاذنين الذمية وقد روى عنه
وقال على بن حزم في الصحابة ثم قال عهدنا بالالكهين يعظون خلاف الصحابي وافقوا بغيرهم وهم من هذا خلفوا ابا بكر وعمر على بن ابي طالب بن
مسعود زيد بن ثابت من نقضوا حكم النبي قال المصنف لله وجهه وجبت الامامية لان اذ الحن على نقض خطاء كانت ههنا وقال الحداد قطع يد
نفسه كانت لو رثته مطالبة العاقلة بدنية قد خالف الاجماع والقتل الداعي الى ازالة البراءة وان الجاهلية لا يوجب اخذ مال الجاني انتهى **وقال**
الناصب خفضا لله قول مذهب الشافعيان في قتل الاذنين على منعه عدا او خطأ فلهذا يكون هذا الوجه ما ذهب اليه احد علماء هذه المذاهب
تغير العاقلة في الخطاء سوكان الجاهلية من الجاني او غيره انتهى **وقول** لا يظهر من اية العاقلة في ذلك انما الظاهر ان القاتل في القاتل على الجاني
انتمى على ذلك مع ظهوره بطلان **وقال** المصنف لله وجهه وجبت الامامية لان لا يجب للقاتل الذي قتل خلافا لاربعه وقطعوا العناق
القتل من ازالة البراءة وكتاب الله حيث قال ان كان من قوم عدل لكم وهو مؤمن فتحريره قربة انتهى **وقال** الناصب خفضا لله قول مذهب
الشافعيان في يجب للقاتل بقتل كل معصو لا بد ان امان فيجب على من قتل صبي او مجنون او جنيئا او ذميا او معاهدا او عبدا او يوجب على السيد
بقتل عبده ولا يجب بقتل حر في سرقته خالف الطبري فان محسن وثارا الصلوة على من هلك من فقتله الدليل على ان يجب للقاتل بقتل معصو
الدم ان الكفارة لنكاحه لخطيئة بقتل من عصم الله عنه الذي في المعاهد كذلك يجب للكفارة بقتلها ولا بد ان لا يوجب صحيح لان الية واجبت الكفا
في قتل المؤمن في جميع الكفارة بقتل الذي في المعصية ومحول بدل الدليل الظاهر على جوب الكفارة في قتل معصو لا بد انتهى **وقول** في نظرهما الكو
فلا تتركوا بقوله الذي في المعاهد معصو لا بد ان عصيته منها على عصية ومؤمن فهو مؤمن كيف قد سبق فافان الشافعيون في كون الذي يقتل
بالمؤمن المؤمن لا يقتل بالذي ان اراد ان معصو لا بد في الجملة فهذا لا ينعني ان يكون وجوب الكفارة في قتل معصو لا بد في قتل المؤمن اما ثانيا فلا
ما ذكره من ان الية واجبت الكفارة بقتل المؤمن ولا تمنع الكفارة بقتل الذي في المعصية غير مبرور وبان الية مع قطع النظر عن اهل
بالمعصية تمنع من الكفارة بقتل الذي في المعصية وهو مؤمن جملة حاله وقت قيد الحكم وتقليد الا فاذا كان وجوب الكفارة في الية مقيدا
معللا بما بان في الفصول هذه العلة مفقودة في الذي لم يكن الكفارة واجبة في قتله كما ادعاه المصنف سر **وقال** المصنف لله وجهه وجبت
الامامية الى ان لا يقتل سيرا فادى الكفارة وهو مؤمن فيجب الذمة والكفارة شواقة لا يوجبها ولا يقتل سيرا **وقال** بوجيعة لا يقتل سيرا **وقال**
الشافعيان قصده بعينه ضد الذمة والكفارة دون الذمة وقطعوا العناق لانه من قتل مؤمنا خطا فخير رقبته مؤمنا وذية وسلم الى اهل
قوله في النفس من اهل الذمة **وقال** الناصب خفضا لله قول مذهب الشافعيان في قتل من قتل مسلما في دار الحرب بطلان كافر الزية للكفارة
وعلى من قتل مسلما في شيا لم يفرقه ولا قضاه لا ذمة في الصور بين الدليل على ان لا يقتل مسلما بقتل مسلما لا يكره في ذمة الكفا
فهو يمتنع ان يقتل كافر لا ذمة ويجب الكفارة لانه قتل معصو لا بد في الواقع ولا يترد في شأن من قتل مسلما في دار الاسلام لانها تترك في عتق
ابن ماجة بن قتل جاور بن زيد بن ابي لهب بن زحر بن كافر في دار الاسلام ساكن مسلما في دار الحرب فلا حجة لمن لا يوافقنا
في النفس التي تكون في دار الاسلام وتكون في دار الكفر **وقال** في قتل الكفار انتهى **وقال** لا يتحقق الاية بما يشا من كل مؤمن مقتول وما ذكره
الناصب في شأن نزولها على تعدد بطلان حجة لا بد في العموم لما نذر في الاصول من ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كذا الكلام في الحديث المذكور
ولما اذكره في وجه ما ذهب اليه بوجيعة فليس بمجرب لان فرض المسئلة ان مقتول كان اسير في يد الكفار فكان ذمة يقتل في الكفار لان
هم من غير جنس اذ من النفس الواجبة لكونهم من هذا الجنس من هذا القبيل في دارنا باقية فكان يغني مجرب استحسانا لطبع من غير كون المعصية
بل لا قياس الذي يوضح ذلك ما نقله عنه بن حزم في هذا الباب حيث قال بوجيعة واجبة اذا كانت جارة من اهل العدل في عسكر الجاهلية
واهل البغ فقتل بعضهم بعضا واخذ بعضهم ما من بعض هذا الشيء في ذلك لا يور ولا ذمة على الجاهلية ولا امام العدل عليهم بعد ذلك ولم يعللوا
ثم قال في رد ما لهذا القول جوابا لان حاكم البغ والله ما ندرى كيف انشئت نفس مسلم لا عتق هذا القول لمعاذ الله ثم وروى ما ذكره
انطلقت لسان محمد بن زيد عن ابيه في هذا القول الصحيح في مثل الله عاينه شاملة كان اصحاب هذا القول لا يسمعون انزل الله ثم
من وجوب القصاص في النفوس الجراح ومن تحريم الاموال في القرن على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا قول لا يوجب خفضا لله من صاحب ولا
من تابع ونزول الاية من هذا القول انتهى **وقال** المصنف لله وجهه وجبت الامامية لان الجاهلية لا يكره ان يقتل من يكون مسلما من
فانها لا يحد في مالك عليها ولا يخالف العقل وهو صال الية وموصي مقتول السلم وصال اعداء من اهل القتل في قوله ادرك الحدود بالثبوت

الناصب خفضا لله قول مذهب الشافعيان في قتل الاذنين على منعه عدا او خطأ فلهذا يكون هذا الوجه ما ذهب اليه احد علماء هذه المذاهب

الناصب خفضا لله قول مذهب الشافعيان في قتل الاذنين على منعه عدا او خطأ فلهذا يكون هذا الوجه ما ذهب اليه احد علماء هذه المذاهب

الناصب خفضا لله قول مذهب الشافعيان في قتل الاذنين على منعه عدا او خطأ فلهذا يكون هذا الوجه ما ذهب اليه احد علماء هذه المذاهب

قوله

أكل

انتم قال لنا صنفه ليقول مذهبنا قول الحد على الزانية لما يجري بعد البتوث بالدينه او بالدينه او بما يقوم مقام قتلها
 كقولهم الملاءمة بعد ملاعنة الزوج لا غير وجهه ما ذهب اليه مالك في حكم الاثم كذا في الملاعنة انتهى **وقول** لا يدرى ان قاتل نكاح المرأة
 كون حملها من نافع عدم الزوج الى قولهم الملاءمة والنكول عنها وجعل الاول في حكم النكاح في قياس مع الفارق وحكم محض لان الملاعنة لا يجرى
 الا على الزانية بخلاف النكاح كون الحمل من نافع عدم الزوج في حكم النكاح استلزاما لحدها عليه ذلك واستلزاما لحدها عليه ذلك واستلزاما لحدها عليه ذلك
 ونافذت عن طهارته ذلك واستلزاما لحدها عليه ذلك واستلزاما لحدها عليه ذلك واستلزاما لحدها عليه ذلك واستلزاما لحدها عليه ذلك
 ان المروءة لا تغتفر ان النبي لم يجد ما فرب من مالك لا يضارى الا بعد الاقرار بقتلها وكان يعرض عنه في كل مرة ويقول له عليك قبلت ونظرت
 ويخون ذلك فكيف تم الملاءمة الحامه مع نكاحها ان يكون الحمل من نافع عدم الزوج **قال** المصنف فنع الله درجة يجب ذهب الامامية الى انه اذا اشترى
 ذات محرم كامة باخذ وعندها ولد بها او وصفا عاوطها مع العلم بالتحريم كان عليه الحد **قال** ابو حنيفة لا حد عليه قد عالت قوله الشافعية
 والرافضة لا يحدوا وهذا ان انتهى **وقال** الناصب خفصه الله اقول ان صح ما ذهب اليه ابو حنيفة فيلزم له القول بحد الزانية وبانتهائها ولا يشترط
 شبهة دارية للحد انتهى **وقول** كل من كان سلم العقل يعلم ان مع العلم بالتحريم لا يثبت شبهة صلا فضلا عن شبهة الدارية للحد فماله ان يصف
 ولا يتم وجدانك **قال** المصنف رفع الله درجة يجب ذهب الامامية الى انه اذا شهد عليه بقتلها او بحدها عليه في الزنا وجب عليه الحد سواء صدقتم او كذبتم
 وقال ابو حنيفة ان صدقتم سقط عنه الحد وان كذبتم حدوا فخالف العقل والعدل فان الحد لا يثبت الا باليقين والحد لا يثبت الا باليقين والحد لا يثبت الا باليقين
 الحجة والنقل الدل على وجوب الحد شهادة الاربعة انتهى **قال** الناصب خفصه الله اقول مذهب الشافعية ان لا تأثير لصدق المشهود عليه الزنا
 ولا يكتفى بسقاط الحد ان صح ما ذهب اليه ابو حنيفة فقلعه لعدم امكان الاشياء لا يثبت الا بيقين يتوقف على انكار وجوب انكار فلا اشياء وهذا
 بعيد انتهى **وقول** بل هذا البعد من حقيقة الجحيم لما خوت فان خفي على الناصب اليه الذي مقاصد عن يعقوب فينجح موراهن كمنج
قال المصنف رفع الله درجة يجب الامامية الى ان اللواط لا يوجب الحد **قال** ابو حنيفة ليس يحد بل يجرى وقد خالف قول الشافعية
 من جعله من قوم لوط فاقول الفاعل للمفعول لانه نابل هو فخشى انواعه انتهى **قال** الناصب خفصه الله اقول مذهب الشافعية ان حد اللواط
 هو حد الزنا والحد كالم الزمان ملاحظة الاحسان وعدمه تربا للحد عليه وجهه ما ذهب اليه ابو حنيفة انه جلد في حكم اتيان البهائم فلا يكون
 الا الشبهة انتهى **وقول** ليس الكلام في انه لا وجه لما افق ابو حنيفة في ذلك بل الكلام في ان ذواته ينجح وجهه فنجح منه وكيف يكون اللواط
 مع الغلام في حكم اتيان البهائم مع ان شهادته لملوطة ولذاتهم في هذه الفعلية القبيحة اكثر من وطى النساء الكواعبة يجرى ترك فعله ذريعتان
 شيوع هذا الفعل كاشاع بين خفية الروم شبهة قوم لوط ولا يقتصر هذا بما ذكر ابن خزم من ترك قتل الخنزير واليسير وشارب الخمر فان تركها
 ذريعتان شيوع اكل الخنزير واليسير والدم وشرب الخمر لا يحد في كل شيء الخنزير في الفحشاء غير ممكن والجبل لم يحد في كل الميتة
 الدم قبل لبعها وشرب الخمر من غير صاحب محرم الحد على ان ذات فعل اللواط تارة في الفحشاء خواتمها وفيه هلاك النسل الذي هو ظاهر مما سهل
 والباقي يظهر بان ما مل فمال **قال** المصنف رفع الله درجة يجب الامامية الى ان الاجارة للوطى باطلا فاذا استاجر امرأة للوطى فوطىها مع العلم
 بالتحريم وجب عليه الحد وكذا لو استاجر امرأة لغيره فوطىها بها **قال** ابو حنيفة لا يجب القسوة بين وقد خالف عموم قوله في الزنا والزنا فاجلد
وقال الناصب خفصه الله اقول مذهب الشافعية ان الوطى والاستحباب هو وجب الحد بين قدم عهد ما الاسلام ولعل ما حنيفة جعله شبهة دارية
 للحد انتهى **وقول** قد ان الشبهة ما خذوه من الاشياء دفع العلم بطلان العقد شرعا كما هو فرض المسئلة لا يخرج شبهة دارية لعل على ان الحد
 انما شرع في معاوية عن الامام على الطبع فرائش الفخرا خلا لا المياه واشتبهه الانساب على الاباء والاجداد والاوكار والاخفاء والقو
 بدء الحد من غنايا في الغرض لا يصلح ان المقصود من الحد وهو الردع والترجييع بالاجارة لانه من الزنا لا يقع الا عند بل شيء من المال كما
 لا يخرج قال ابن خزم قد ذهب الى هذا ابو حنيفة ولم يزل الزنا الامكان مظان فاما ما كان في عطاء واستحباب فليس ناولا حد فيه وقال ابو
 يوسف يحد ابو ذر واصحابه بالزنا من دون ناكل في حد ما المالكون والشافعية من فهدناهم ليشنعون بخلافنا صاحب الدية
 لا يحد من الفحشاء بل يحد من مثل هذا الجماع ويستدلون على ذلك بكون من بالتحريم من الصحابة عن النكاح لملك فان قالوا ان باب
 الطهارة كزنى خبرنا فلان كان جسدنا الجوع قلنا لا يحد هذا لانهم لا يقولون بحد الزنا من غير حد مسقط الحد فلا حد في ذواته في الطهارة مع
 خبر الطهارة بين من عهدها بالانزلة وبان في نفسه هذه الحد من اجل النكاح الذي عطاها وجعله عهدها ما الحفوتون لعل من لا يحنف
 وهذا من غنايا الدنيا الذي لا يحد بها من غير ان يحد من اجل النكاح الذي عطاها وجعله عهدها ما الحفوتون لعل من لا يحنف
 بينها فلم يجزوا في النكاح الصحيح مثل هذا لضعفانه بل يحد من غير ان يحد من اجل النكاح الذي عطاها وجعله عهدها ما الحفوتون لعل من لا يحنف
 الصحابة لعل هذا من المنة الحلال لا يكون الا بغيره من الدم وقل من حرمه مع في هذه الطريقة الى الزنا والحد لا يحد
 المحرم وهو لا يحد من اجل النكاح بل يحد من اجل النكاح الذي عطاها وجعله عهدها ما الحفوتون لعل من لا يحنف
 علوا الفساد فجعل في ان يحصر ما مع نفسه امره شورانية وصبا بها ثم يقتلون المسلمين كقتل شاة ولا تقتل عليهم من اجل سر الزانية

الخاء كما اقلوا من القس فقتلوا وذا هم سقطوا العذبة ثم طوهم بحيلة في حلق الامهات والبنات بان يعقدوا من نكاحهم بطامن
 صلاته امنين من الحرام ثم حلوهن بالحيلة في السرقة ان ينقلب حرامهم نكاحا ثم يقطع الواحد لخل للعد والاختراع الدائم باخذ الاخرين
 النكاح يخرجون امنين من القطع ثم حلوهن بالحيلة في قتل النفس المحترمة بان ياخذوا دميهم اكره واس من حجب حتى يهلك ما غوي يموت ويخون
 امناء القود ومن علم الدية من مالوا بخنيزر الى الله ثم من هذه الاقوال للمعونة التي يعقلونها بقران كلام سننونا ما تعلقوا بها بقليد
 مهلك راي فاسد اتباع الهوى المضل هذا وحدا الزنا واجب على المساجرة بل جرم الزاني والزانية بعد استيجار لان المساجرة
 على سائر الزنا جرمه واكل المال بالباطل انتهى **قال** القدر رفع الله درجة من هب الامامية الى ان وافقه على امته اخذ وبنته نكاحا
 او باجدا المحرمات على النابذ علما بالتحريم والنسب ان لا يعيد سقاط الحد بالوطع **قال** ابو حنيفة في سقاط لان العقد بنفسه شبهة وقد خالف
 قوله ثم الزانية والزاني فاجله انتهى **قال** الناصب خفسه اقل قول مذهبنا فان في مجرى العقد ليس شبهة دائمة لكان المراد بان شبهة
 ما يكون موجبا للاستنباء ولا استنباء في عدم صحة العقد على المحرم وجعل ابو حنيفة العقد موجبا للشبهة ولا طاعة لظن لان الحد يجب
 الزانية لا الم تكن شبهة دائمة انتهى **فيما** قول قد سبق الجواب عن هذا عقرب بعض ما نقلناه من عن ابن عمر ان ههنا اية وقد ذكر ابن
 حزم احتجاج الحنفية على هذا والمسئلة بوجه اخر يمكن رجاء على ذكره الناصب فقال احتج ابو حنيفة ومن قبله بان اسم الزانية اسم النكاح فوال
 ان يكون لغز حركه فاذا ظلم زنا ما به فظلمه ماض الزاني واذا ظلم تزوج امره فالزواج غير الزنا فلا حد ذلك انما هو نكاح فاسد فحكمه حكم الفاسد
 سقوط الحد لحاق الولد وجوبه للمهر ما نعلم لهم توبيعا عن هذا وهو كلام فاسد واحتجاج بالحل محل غير صالح اما قوله ان اسم الزانية اسم
 الزواج فحق لا شك فيلان الزواج هو الذي مر به شبهة ابا جعفر هو لجلال الطب العمل المبكر اما كل عقدا وطلم باهر الله ثم ولا ابا جعفر
 نهي عنه فهو الباطل والحرم والعصية فاضلا من من في تلك واجاهوه كاذبة فك مستعد ليس التسمية في الشرع لينا ولا كرامتنا على الله
 قال الله تعالى في اولها مصيبة وما انتم وابعاءكم ما انزل الله بهما من سلطان الى قوله فقله الاخرة والاولى اما من هي كل عقدة فاسد ووطي فاسد
 وهو الزنا المحض واجا ينوصل الى ابا جعفر فاحرم الله عز وجل واسقاط حد له والله كمن يبيح المحرمات كذا يستحل بذلك لا بد من سبي المحرمين هذا وعلا
 يستحلها بذلك كمن سبي النسيئة ولكنه محرم وكمن سبي اليهود تيسر لا ما وهذا هو الانسلاخ من الاسلام ونقض عهدا للشرعية وليس في الحال لكن من
 قول الفاعل هذا نكاح فاسد هذا ملك فاسد لان هذا كلام يتنقض بعضه بعضا وطش كان نكاحا او ملكا فانه يصح حل الطلاق فاحتاج طبيب ولا
 ملائمة فيه لا ما ثم وكل ما كان في الذلوم والامه فلينزل اجالا ولا ملكا عابا حال الطوط ولا كرامته بلع والعدولن والزنا المحرم كاشي الا فرش وعسر حرم
 فان وجهنا بومان نقول نكاح فاسد وزواج فاسد او ملك فاسد فانما هو حكاية لقوالهم وكلام على ضايعهم كما قال القوي خراء سيئة مستبغها
 وكما قال من اعندى عليكم فاهند عليه بل ما اعندى عليكم والله يشترعهم وقد علم المسلمون ان الجزاء ليس سيئة وان الفضايل ليس صالحة
 وان معارضته الله تعالى الاستبراء ليس مذموميا بل جدي حق وضع من هذا ان كل عقدا باهر الله ثم من عقدا فهو باطل فان كان علما بالتحريم
 علما بالسبب المحرم فهو زان مطبق فهو ذنوب بالله منتهى كلامه فاما **قال** القدر رفع الله درجة من هب الامامية الى ان وافقه على امته اخذ وبنته نكاحا
 او بقره وشهد له به حد الحكم ثم غابوا او ماتوا حكم الحاكم بشهادتهم وجعل ابو حنيفة لا يجوز الحكم بشهادتهم وقد خالفوا قوله تعالى الزانية
 والزاني فاجله انتهى **في** **قال** الناصب خفسه الله قولن صح ما رواه عن ابو حنيفة فقله شبهة دائمة لحد انتهى **واقول** جواب
 الناصب غير مطابق لاجل القصة قد سره لا نرد ولا اعتراض على ابو حنيفة في عدم تجوز الحكم بالشهادة لا في حكمه باسقاط الحد وهو ظاهر **قال**
 القدر رفع الله درجة من هب الامامية الى استحباب تقرير الشهود انزاعا بعد اجتماعهم لا قامة وقال ابو حنيفة في الشهادة في مجلس واحد ثبت
 الحد فلو شهدوا في مجلسين فتم قذفهم يحدون والمجلس عندهم مجلس الحكم فان جلسوا في مجلسين لم يحدوا في المجلسين فان شهدا في مجلسين فبكره
 واشان عشرين ثبت الحد لوجوب خطه والضرورة عادية مجلسان وقد خالف قوله ثم لم يأتوا باربعة شهداء لان الواحد اذا شهدا يكرز
 فان قالوا لم يهرشاهدا ما صافه شهادة غير اية فاذا ثبت انهم يكن فاذا كان شاهدا واذا كان شاهدا بصرة او قابلا اخر شهادة غير من
 مجلسين مجلس اخر انتهى **في** **قال** الناصب خفسه الله قول مذهبنا فان في المجلسين فبكره في المجلسين فبكره في المجلسين فبكره في المجلسين فبكره
 ان لم يكن رتبة فلا يجب عليه التفرقة سوى كان في الزنا وفي غيره وان صح ما نسب الى ابو حنيفة فقله شبهة دائمة انتهى **في** **قال** لا يشبه على حد
 ان تشيع المص على ابو حنيفة ههنا مرجع والناصر الناصب انما تخرج من دفع واحد منها وهو حكمه باسقاط الحد بان جعله شبهة من فساد ظاهر
 لاشبهه غيره **قال** القدر رفع الله درجة من هب الامامية الى ان وافقه على امته اخذ وبنته نكاحا او بقره وشهد له به حد الحكم ثم غابوا او ماتوا حكم الحاكم
 وقد خالف العلق وهو صالة البراءة وقوله ثم لم يأتوا باربعة شهداء وهذا في وجوع واحد لا يورثها ثبت الجواب ابا حنيفة **قال**
 لو شهدا ربعة فزعم المشعوب عليه شرجع واحد **قال** قد سبقنا في هذا ما سبق في القود حلية في خالفنا لظن العمل قال الله تعالى ومن قتل مظلوما فقد
 جعل الله لوليه سلطانا **قال** ان يكون شهدا ثلثان ان ينفذ البصرة وشهدا ثلثان ان ينفذ مالكو فذم على علم حد ولا على الشهود عليه فخالف
 قوله ثم لم يأتوا باربعة شهداء وهو كلام باطل اربعة شهداء لان كل شين يشهد على حد غير العمل الذي شهدا لآخران عليه **قال** لو شهد

فلا تتركوا البصير كما الذي ترون في الجبال والقرى والمدن والبلدان والحقائق
التي هي فيكم فليكنوا لكم آية فيكم فليكنوا لكم آية فيكم فليكنوا لكم آية فيكم

قال فان قالوا هو شاهد قطب اصدقم هذا هو الحق وانما هو شاهد قطب فان حين يظن ان الشهادة من الحال المستعينة يصح قوله فاذا اسكت لحال مثلك فمذ
البشر الحال اكثر من ان يكون شاهدا فاذا انكلم بالجلال الزنا على المشهور عليه ثم يصح قوله فاذا اسكت هذا اذا لم يتكلم ولا يظن بغيره فمذ لا شك ان في
ان قالوا هو شاهد قطب اصدقم وجوب السبق على الغاظة بلا شك وجب الحد على التفتي **قال** المصدق الله دجته **لقد** هبت الامانة الى وجوب
القطع لغير ما هو ممكن البقاء كالاثمان والحبوب الشاي ما لا يمكن بقاءه كالعواك والوطب الطبخ والظلم الطرخي فان ابو حنيفة لا يجب القطع الا
فيما يمكن بقاءه فلهذا خالف عموم قوله ثم والنازق والسارق والسارقة فاقطعوا وقال ايضا لا قطع ما كان اصله الامانة كاصوكلها والجوارح ما برها المعلنة
وعينها والخشب جميعا لا ما يعمل منه بنية كالحصان والابواب فيكون ممنوع القطع لا الساج فان في القطع ان لم يتعمد وكل ما يعمل من الطين من
الطين والفخار والقد وغيره لا يقطع فيه كذا كل المعادن كالحلج والكحل والزنج والغير الغط والوميا الا الذهب والفضة والياقوت والغير نج
فان فيه القطع قد خالف في قوله ثم والنازق والسارق **وقال** الناسب خفض الله قول عذبه لثا فتون بغير القطع بكل ما يصح
فلا اثر لكون السرق مباحا في الاصل كالما والزنا كالحطب الخشب والصدى وما لا يعد ولا يكون ومعه من اللغز كالوطب المتين والذبل والراعي
والشواء والمهرية والجمد والشمع المتخل بل يقطع بجميعها ونهبا بوجيفة ان السرق اذا كان مباحا في الاصل ومعه من اللغز فلا قطع كمن كونه مباحا
في الاصل شبهته دائرة الحد لان كونه معه من اللغز اذا الاصل فيه عدم الحزن والحزن شرط في القطع لا لخالفة للصريح بل لخالفة بالثبوت والفساد
على وجوب القطع حيث يشبه التفتي **وقال** لا يخفى ان تقيمية الجنية لثا لك شبهة تدل على ان لم يعرف غير الشبهة كما مر فلا يليق من مثله
دعوى الاجتهاد وليصف لنا ظلالا ملان اي شبهة واشتباه في سارقية النباش الذي لا يسقط عنه بوجيفة القطع مع قوله ثم والنازق والسارق ايضا
فاقطعوا ايديها وبما يجازي النجى ذلك فاحادثا لا كركية وكون السارق في اللغة التي تزل العز من لهما خا طبا الله هو لاخذ شيئا لم يبع الله فمذ اخذ شيئا
متملكا مستحقا لكون النباش على هذه الصفة وكذا الكلام في سرقة الجوارح من الطير وغيره والصدى نحوه قال ابن حزم قال وان الاصل في ذلك
ما كان الاصل مباحا اذا صار مملوكا لم يقطع سارقا وهذا ما هو اولى ولا يخفى فيه اصلا لان الظاهر ان من الموال ملك لصاحبه فوجب القطع
في سرقته لله ثم والنازق والسارق فاقطعوا ايديها وبما يجازي سارق الله القطع على من سرق اي فرق في الباطل الاصل عررض الشبهة بينهما
وبين ما وجب القطع من المعادن المباحة بالاصل كالذهب والفضة والياقوت والغير نج ثم اي فرق بين المعادن الاربعة المذكورة وبين غيرها من
الوصا من الصفر والفضة من الحديد والفضة والرمز والالما من اللؤلؤ لم يفرق الله الله الذي يعلم سر كل من خلق وكل ما هو كائن وما سيكون بين ذلك
في القطع لم يخفى من القطع من سرق الطير والصدى ونحوها ولو اراد ذلك الله الامم ونحن نشهد بشهادة الله ثم **لقد** قطعنا سارقا سارقا قطع عرشه
ذلك بل امره الله بقطع بعضا من غير شبهة واشتباه والحد لله كثير انتهى سيا تيك من كلام في هذا فانظر **قال** الله رفع الله درجة
ذهب الامانة الى ان السرق كسب الغنى والادب والمصالح فوجب القطع مع بلوغ الضابط قال ابو حنيفة لا قطع وقد خالف قوله ثم والنازق
والسارق وقال ايضا اسرق ما يجنب القمع مع ما لا يجب فيه لم يقطع وقد خالف الاية وقال ايضا ان قب مع البيت وسرق ما لم يستعمل لم يقطع
وهو خلاف الاية وقال ايضا لا يقطع اذا سرق مال الاضيعة اذا كان مخزنا عليه بقوله وخلق وهو خلاف الاية وقال ايضا اسرق العبد فان كان ابغا لم يقطع
وان لم يكن ابغا قطع وقد خالف الاية وقال ايضا لا يقطع النباش قد خالف الاية وقال ايضا لا يمكن له يسار او كانت يسهارة فاصعبين او ابها ما
يقطع وقد خالف الاية اذا سرق عينا فقطصنا ثم سرقها بغيرها فان لم يقطع سرقها من المالك ومن غير الاية مسألة واحدة وهي لو سرق من غير
فقطع ونج قسمه ثوبا يقطع ثانيا وقد خالف الاية وقال ايضا اسرق فقطع لم يغير العين المسروقة ان كانت ثا لثا وان كانت ثا لثا وهما اذا سرق
حديدا فعليه كوزا ثم قطع فانه لا يجر الكوز لان كماله من الاخرى لو كانت اسرقة ثوبا فضيعة سود فقطع لم ير الثوبان السود جعله كالسهم لك
وان صبغة احمركا لم عليه كوز لان الحمر لا يجعله كالسهم لك قد خالف الاية لانه قال لا جمع بين القطع والغرم فان غرم لم يقطع وان قطع لم يغرم
والفران دال على وجوب القطع مطلقا وقال ايضا اسرق حد الزرع من صاحب ومع الاخر فمذ لم يقطع وقد خالف الكتاب العزيز في قال ايضا كل من حصر
بينها سم محرر بالثقل لقطع سارقا عليها وهو خلاف الفران وقال ايضا اسرق عودا وطنبورا وعليه حلية قيمتها الضابط لم يجب القطع وهو خلاف
الفران وقال ايضا ان السارق لا يجره في حلة وكان على الاحمال زائلة فان اخذ الاثر الزائلة بما فيها لم يقطع وان شق الزا
واخذ المشاع من مجموعها ففعله لقطع وهو خلاف الاجماع لان الحر معتبر في الاية اذا قصده وجعل قد غره قتل بالدفع فان كان بالسيف
بللقت ليل فلا ضمان وان كان بالشرع لهما **وقال** الضمان وقد خالف العقل الدال على وجوب الدفاع عن النفس النفس الدال عليه انتهى **وقال**
الناسب خفض الله قول مذهب الشافعي في وجب القطع بغير الصنف والتقسيم والحد بغير النقص في الشعر المباح وكل ما نقل عن مذهب حنيفة
في هذا الفصل فسالنا مذكورة في كثير من الحنفية بعضها مقيد بغيرها وبعضها مطلقا على سبيل التعريف وقد ذكرها الامم الشافعية في
كثيرهم واعترضوا عليها بهذا الرجل خذ من ذلك الكتب مقلها مع التبريز وهمل القيود واكثر ذلك المسائل يرجع الى شئ واحد هو ان في كل
واحد مما اوجب ابو حنيفة القطع شبهة لئلا يرد عليه فقد علم في الكل بقوله **ادركوا** الحد بالثبوت والبحث ان ما جعله شبهة همل هو
شبهه الا فكل ما ذكره مخالف للابن فهو غير صالح لان الابن يدل على القطع والسنة فاضية على الحد بالثبوت فيكون الابن مكملا لمخوضا

يعلم بان فيه شبهة فمن واحد بالثبوت فلا خلاف في كماله ثم ان ثبوتها بالنسبة الى الاجتهاد لا يوجب حجة في حكم اجتهاد بان
 الاصول المذكورة شبهة يمكن در الحجة بها فلا اعتراض عليه **وقول** في نظر اما اوله فانه ما ذكره من ههنا المقام في الله ورجوعه الى القبول
 في المسائل المذكورة وتخرجه من بعضها كذا بنشأ من علم تقيد بالدين وبخلافه عن جادة الصدق واليقين ولو كان شئ من ذلك ظاهره انما
 وانه من غير اعداد حاكمه في قالبه في غير ذلك ما ذكرناه قول الناصب ههنا وقد ذكرها انما للشافعية في كتبهم واعتزوا بعليلها ان
 الظاهر من ذلك علم تلك القبول وعدم تأثيرها في دفع الاعتراض عنهم فوجودها وعدتها سواء والا لكان اعتراضنا على الشافعية مدعوا عنهم
 ايضا وكذا به في سائر القبول بعد ذلك من اكثر تلك المسائل يرجع الى شئ واحد هو ان كل احد لها الموجب بوجوه في القاطع شبهة غير
 للحداد فان هذا الرجوع يدل على عدم القبول لادفعه للاعتراض بما الدافع لها التمسك بان الحدود تدور بالاثبات فلا يلزم على الله قدس
 سره لو ترك بعض القبول المسند كذا الفاصلة عن دفع التشيع والاعتراض ما اثنانا على وجوب المنع على حجة ما ذكره من الحديث لهذا اذا خلق الله
 تداء بالاثبات فان ابن حزم ذهب بحالنا الى ان الحدود لا تخل ان تدل بشئ بل ان يقام بشئ كما هو الحق لله تعالى ولا يرد فان لم يثبت الحد
 بطلان يقام بشئ به فقول رسول الله صلى الله عليه وسلم انما لكم وارضاكم والشارك عليكم حرام واذا ثبت الحد بطلان يده ايشية لعل الله تعالى ذلك
 فلا يتقدمها وما عتق الخالف في ذلك من طريقين فيهما عن النسخ ولا كذلك وانما هو عن بعض الخطابة من طريق كل واحد من ههنا هذا
 ما قصدنا ذكره من كلامه في فصل في بيان وجه تماثل الطريق بما لا يبعد للمقام ثم لاشبهته في ان ما ساءه بوجوه في شبهة في رتبة الحد في بعض تلك
 المسائل يحصل شبهة وجعل في بعض الاشياء بما ان يقع مثله عن كذا وكذا فاما فضلا عن يدعي الوصل الى وجوب استنباط الاحكام فمع وجوب
 ذلك الخلاف الذي لا يمكن لا يبين في بعض النسخ في وقوعه مثل ذلك الاشياء الذي لا يخلو في بابنا في كيف ينبغي دفع هذا الاعتراض لا يكون في شبهة
 حقيقة بالاعتراض في بطلان من حكم اجتهاده بان المذكورة شبهة بحكم عليه ان لم يبلغ درجة الاجتهاد وهو معتز في ادعاء ذلك من الله تعالى ورسوله
 وسائر العباد ثم اي شبهة واشياء يتصور في سائر من مرق الصفح ونحوه سيما اذا كانت عليه حلية فضة نون ما نرى وهم واكثرنا في
 ابن حزم اخرج من ان يقطع في بابنا في سائر حق التعليم لانه ليس منه عن احناج فان كانا كانا في حق كان كن سرقة من بطلان المال في القضية
 تبع لانها قد دخل في بطلان الحد في الدفان وهذا كلام في غاية الفساد والبطول لان حق التعليم في التلقين فقط لا في مصحف الناس ان لم
 يوجب قرآن ولا سند ولا اجماع واما من ادعى الناس تعليم بعضهم بعضا القرآن تدريسا وتحقيقا وهكذا كان جميع الصحابة رضي في عهد رسول الله
 بل خلاف من عدلوا في بطلان هناك مصحف وانما كانوا يتلقون بعضهم وبعضهم بعضهم فاما من ادعى ان يقيم ما حفظ في الادب والحال والا
 ولا كان في بطلان قولنا في حقا في المصحف من صاحب المصحف منعه من كل احد ما مشاة سرقة احد الزعيمين من الاخر فقد جتوا به
 بما رواه ابن حزم ما ساءه الى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كلكم راع وكلكم مسئول عن عيته فالامم التي على الناس وع هو مسئول عن رعيتهم والرجل راع
 على اهل بيته وهو مسئول عنهم والمرأة راعية على بيت بعلها وولدها وهو مسئول عنهم والعبادع على مال سيدا وهو مسئول الا كلهم راع وكلهم مسئول
 وروى واما ما ذكر في حق ذلك فان كل هذا الاجتهاد في حلالهم وفي حلالهم لا يكون في وجوب جليل يتقدم وهو عظم حجة عليهم لانه اجاب كل من ذكرنا
 راع فلما ذكرناهم مسئولون عما استرجعوا من ذلك فاذهم مسئولون عن ذلك في حقهم يدعي كل مسلم انهم لو لم يسمعوا من النبي صلى الله عليه وسلم
 اليهم انهم في ذلك لا اجنبين ولا بدخلكم هذا الخبر على حقيقة واقعة فانهم لا يختلفون ان على ذكرنا في الحجة انما على اجنبين من الزام ردنا
 خان رعيته وهم انما ليس بغيرهم فضلا فاسوما اختلف في من السرقة والقطع فيها على ما اتفق عليه من حكم الحجة انهم قد قلنا انهم ليسوا
 اتباعوا ولا يتابعوا ولا يقطع في هذا الخبر لولا صلا على ترك القطع في السرقة وهذا اما مشاة من سرقة من غير محرم فاسندوا في استقاط
 القطع عن الابوين في مال الولد ان سرقة بقوله انك ما لك سبيك قالوا فانما اخذ مالهم وقالوا لو قتل ابنه لم يقتل هو ولو قتل اباه لم يقتل اباه
 فذلك انما سرقة من ماله قالوا فمطر عليه ان يصف ما به اذا احتاج الى الناس فله في الحق بذلك قالوا ان ماله حق اذا احتاج اليه فكيف لا
 عليه قالوا الله تعالى وما للوالدين اجبا وقال تعالى انما لله شكر لولا ذلك لكانت له في قوله تعالى انما لله شكر لولا ذلك لكانت له في قوله تعالى
 في اخذ ما لله من فضل كل ما مشوا به وذلك كان لا يجزئ في غير ما عليه كما ثبتت اذنته وما ما ذكرنا من القرآن على الاية لا يدل على ما
 او غير سيقا لا القطع فاسر فوا من مال الولد على سقاط الجاني الرجوع والتمسك بالزنا جارية لولد فاعلى سقاط القود اذا قذف الولد لا على
 اسقاط الحارث لولا اخذ الطريق عليه ما قبله بقره وبالوالدين احسانا فان الله تعالى وجب لاجل احسان اليها كما وجب علينا ايضا لعلنا قال الله تعالى وبالوالدين
 احسانا وبذي القربى واليتامى المساكين ابن السبيل ان كانت مقدرة الاية على وجوب احسان الى الابوين في اسقاط القطع عنها اذا سرقة
 الولد في حجة واقعة في اسقاط القطع عن كل ذي قرينة وعن ابن السبيل عن الجاني الجنب في صاحب الجاني في سرقة من ماله وهذا ما لا يخلو في نظر
 تناقضهم بطل احتجاجهم بالاية واقعة فالامم احسان للبيضة منع من اقامة الحد وجعل فاما ما عليه من الاحسان اليه فانما تكفي بقطع لمن ايقظ عليه ولا يختلفون في
 ان الله ماهر بالعدل في احسان وقد ربا فاما ما للحد دونه فاما ما عليه من احسان اليه فانما تكفي بقطع لمن ايقظ عليه ولا يختلفون في
 ان اما ما كان لا يجرى من سرقة فان فرضنا عليه فامة القطع عليها فبطلت فيهم بالاجملة ومجانها حجة عليهم واما قولهم ان اشكر لوالدي فحق

[illegible]

ولا خلاف ان اسكر وفلذ خلف قول النبي ان من العجبة خمر وان من الفحل خمر وان من البر خمر وان من الشجر خمر وقال كل حرام
 حرام وقال كل مسكر وخمر وكل حرام انتهي **وقال** الناصب خفض الله قول مذهب المشافعية اذا اجتمعوا بعد هين وفي كل واحد على الترتيب ولا
 يخزي القتل على الكل وجه ما ذهب اليه ابو حنيفة ان القتل يجمع جميع العقوبات فيحصل فيه الكفر لا يخالفه الا بان كان الايات تدل على وجوب الاستيقا
 فن اسقط وجوب الاستيقا فهو بخلاف دلالة ومن واجب الاستيقا واختار الطريقة الاستيقا فلا يكون مخالفا لالايات وابو حنيفة يجعل
 طريقا في وجوب الاستيقا فلا يخالف الايات فاما ما ذكر من مذهب ابو حنيفة في الخمر فذهب الى الحرام بالقتل وهو الخمر والخمر هو الخمر من العنب والشد
 المسكر المزبد هذا حقيقة الخمر عندنا ما لم يركب ولا يكون حرام ولا يحصل الاسكار فقط بدون الاذ باذ الفراع في حقيقة الخمر فاما ما ذهب اليه المثلث
 فان عصب العنب عندنا اذا طبع حقه ذهب ثلثاه فهو مباح ما لم يبلغ حد الاسكار والدليل على ذلك شره بعض الصحابة الى غير حد الاسكار عندنا اسكر
 حرام لا اسكر وليس الزرع بيننا وبينه الا في ان السكر حرام لو اسكر حرام فذهب ابو حنيفة الى ان الخمر بعينها حرام بلا نزاع للمنفق غير الخمر والم يبلغ
 حد الاسكار فهو مباح ولم يثبت عندنا الا حديثا لا دلالة له على خلاف هذا انتهى **وقال** فذهب للمقام انه اذا اجتمع على الكلف حدان فصاعد
 فان لم يكن الجمع بينهما من غير منافاة كالوزن في غير محقق قد تجتبر المشقة في البداة وكذا الورق معها وان شاف بان كان فيها قتل ونفق وجب
 البداة بما لا يفوت جميعا من الحقوق الواجب تحصيلها فبيد بالجلد قبل الزجر والقتل بالقطع قبل القتل وهكذا دلائل على وجوب عمدة ذلك
 ان يرد بان كثير من طريق اهل البيت عليهم السلام وما ذكره الناصب من الخوف بما شام من حمله بمقتضى الاستيقا في استيقا في كل صغير
 من المعاني والاقوال قد شنع ابن خزيمة على هذا المقال حيث قال ودعى عن ابو حنيفة انه لو وزن مائة ثم قتلها اسقط عنه حد الزاني فاستمع عجيب
 من هذه البليدة بان يكون يوزن فيلزم الحد فاذا انصاف كثير الى ان ما كثر القتل بالنفس الحرام الله نعمه اسقط عنه حد الزاني ونبر الى الله تعين
 ذلك تحله على السلام منها كثيرا وبه يستعين فتدبر نظره في هذا الفتوى من ابو حنيفة ما نقله ابن خزيمة عنده في هذا المقام من انه قال من في مائة
 ثم يزوجها اسقط الحد عنه كذلك اذا زنى بامته ثم اشترى لها فامل ما ذكره الناصب من ان حقيقة الخمر عندنا ابو حنيفة هو الخمر من العنب فلا
 دليل عليه من الشرع ولا من اللغة بل حقيقة الخمر ما يتغير بالاعتدال بالسكر وهو مخرج من العنب وغيره من المثلث المزبد وغيره وما ذكره من انه لا يحصل
 الاسكار فقط بدون الاذ بان كذب صريح لا يصح من الاسكار في اما ما ذكره من ان لا يحنف في اباح المثلث في المبلغ حد الاسكار فغيره ودبان
 المتغير في التيمم اسكارا كثر الخمر فحرم قليلا جسم المادة انفسا كحرم الخلوة بالاجنبية لا فضاها اليه فتعبد بالحد المثلث بما اذا لم يبلغ شره حد
 الاكثار المنفصل الاسكار فاسكارا لا يسلط العطار وما اسند له به على ما ذكره من انه شره بعض الصحابة الى غير حد الاسكار لا يصلح دليلا لان من الصحابة
 من شره الخمر ليس الى الحد الاسكار واه الخمر شره في كل بيع الا بريحه قال ابن ابي حنيفة في الخمر لا يسلطون عن الخمر والميراث كان السلطان شارب
 وقاد الى ان شره با رجل دخل في صلوة فخرق ثوبه يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تفهموا ما تقولون حتى شره با رجل فاحدثي
 به شره با رجل من عوف ثم قد يزوج على ثوبه لا سوادين يعفر شعره وكان بالقلب قلب بد من الشره لكل البسام ابو
 كثر شره با رجل وكيف جوفاه له وهام العجزان برؤسهم عفى ويشترى اذ اذلي عظامي الامن مبلغ الرحمن عن ما تترك شهرا للصيام
 فقل الله بمن شره باي وقل الله بمن شره باي فبلغ ذلك رسول الله فخرج مغضبا مجر داء ففرغ شيئا كان فيه ليضرب فقال لعوذ بالله من غضب
 الله وغضب رسول الله قال رسول الله نعم اما يريد الشيطان الى قوله هذا انتم تهنون فقال عمر بن الخطاب انتم كراما ما ذكره من ان يسلط الزرع بيننا وبين
 ابو حنيفة الا في السكر حرام مدخول بما وصفناه من تحريم قليل الخمر الى ما يبلغ حد الاسكار حرم المادة الفساد فاقامه ولا يذهب عليك والناسيب
 اعرض عن الشره في اذ كذا الممن ان ابا حنيفة ذهب الى ان ما عمل من غير هاتين الشجرتين الكرم والخل مثل العسل والشجر والخطرة والذرة كلمة مباح لاحد فيه
 وان اسكر وكان لوفاق من سكره ونظن بان هذا مما لا يمكن دفع الفساد عنه كما انه لا يمكن لا يحنف في بيان الفرق بين ما اخذ من الشجرتين وبين ما اخذ
 من غيرهما فاما **قال** المصنف رفع الله وجهه كل وقال ابو حنيفة ان ذلقت اهل الردة اموالا وانفسا يمضوا وهو خلاف قوله القدر بالشرع من
 خاتمة عليكم فاحذوا عليه بمثل ما اعدى عليكم وقال ان المشركين وقال ان المشركين اذا قهروا المسلمين واحذفوا اموالهم ملكوها بالقره فان عادوا لسلو
 عنهم فان وجد صاحبين عينة قبل القته اخذها بقية اخذها بالقيمة ولو اسلم الكافر على ذلك العين كان حقوقها من صاحبها وقد خالف
قال الله نعم ولا تأكلوا اموالكم بديكم بالباطل وقول لا يجل مال امر مسلم الا حطب غنمته وهل يجل احدا ان يقره من يبيع اموال المسلمين على
 المشركين بالقره ويجعلها ملكا لهم ويجوزون بواسطة القتال المحرم عليهم ما لكن واحق الملك من ارباب المسلمين مع ان المسلم لا يملك مال المشرك
 والغلبة فكيف يملك الكافر فانه يكون اكرم على الله قدم من المسلم حيث ملك اموال المسلمين اذا قاتلهم لم يجعل ذلك المسلم فليق الله من يؤمن بالله و
 اليوم الاخر لم يجعل مشاهدا الغالب بالسلطة بيننا وبين الله نعمه وتجي به عاينه الاخرة ويعتد عند الله نعمه ما في قلوب مثل هذا الرجل في هذا الفتوى
 للمعلوم بطلانها الكلال احل انتهى **قال** الناصب خفض الله قول مذهب المشافعية ان القتل يجمع جميع العقوبات فيحصل فيه الكفر لا يخالفه الا بان كان الايات تدل على وجوب الاستيقا
 كالنكاح لا يسلط الحكم الكفر فلا يفتن الا باليد يستحق عليه فادارة فمثل المسلمين المسلمين المؤمنين احكام الشرع والكفر لا يكون ذلك
 وحقيقة المسئلة الثانية عند ابو حنيفة ان الكفار اذا قتلوا اموال المسلمين الى ابد الكفر يكون تلك الاموال ان العترة ونفت من تلك الاموال الغل

الى الكفر فيصير ملكا لهم فاذا اجمع الاموال بالغلبة يحكم عليها بحكم الغنائم والاية لا يصح حجة على انه لا يقول ذلك المال مال المسلم حتى لا يكون
 حلا لا بعد الغلبة على الكافة الا ان المسلم عليه ان يقول انه صار ملكا للكفار ويحول في بلاد الكفر لا ارتفاع العصمة فلا حجة عليهم من الاية والحد يثبت بمقتضى
 استباحة مال المسلم حتى يطول عليه التشيع ويقتضى يخرج من قنيدته ويتجرب من حال من قبله فان هذه امور اجتهادية ليست بجارية عن قنيدته
 الاجتهاد فان باحيفه لا يقول باستباحة مال المسلم بل الكلام في ذلك المال المنقول الى بلاد الكفر هل يرتفع باستيلاء الكفار عليه العصمة عنه ولم يرتفع
 فذهب الشافعي من تابعه بعد ارتفاع العصمة لان دخول المال الى بلاد الكفر لا يوجب ارتفاع العصمة عنه لان الله تعالى يجعل للكافرين على المؤمنين سبيلا
 سبيلا وذهب ابو حنيفة ومن تبعه ارتفاع العصمة عنه بالدخول لان مال المسلم معصوم يكون في بلاد الاسلام فاذا استولى عليه الكفار ارتفع العصمة
 بالنقل له على هذا المذهب لا بل قوته متقدمة مذكورة في كتب مذهبهم بما في الهداية ومثال هذا من باب جهاد فان فرضنا وقوع الخطا في هذه
 المسئلة فهو مجتهد والمجتهد لا يلزمه الخطا فكيف يحكم على استحالة تقليد غيره ويحرم من يخطئ كل هذا ليس بالجهل بمسالك الدين انتهى **وقول**
 في غطر من جوه الاول ان قياس الميراث الى الكافة الاصل في عدم كونه مكلفا فالفرع مع عدم حكم الاصل لم يبق بما سبق في مباحث اصول الفقه سرور
 بان قياس مع الفارق لا يختلف فيما في كثير من الاحكام المذكورة في الفقه منها سقوط الذنب الذي على الكافة الاصل بعد استباحة خلاف الميراث لم يتغير
 ابو حنيفة لهذا الفرق مع ظهوره من قوله قل الذين كفروا ان بينهم وبينكم ظلمات فاما قد سلف فلما قال الفاضل القناني في تفسير سورة الانفا
 من حاشية على الكشاف في غاية الضعف ما اخرج ابو حنيفة بقوله قل الذين كفروا ان بينهم وبينكم ظلمات فاما قد سلف على ان من عصى طول العمر ثم ارتد
 ثم اسلم لم يبق عليه نكاح الميراث الكفر الاصل انتهى ما ما اورد عليه الجاهل البليد القناني في شرح مختصر الوفاية يا ابا لانك ان الميراث الكفر الاصل لان
 وضع الفعل للجد فانما لم يخلو الذين حدثوا الكفر بقوله قل ولا تكونوا الى الذين ظلموا فان المنع الذي وجد منهم الظلم على ما ذكره الرخشي غير انهم في
 جدا اما اوله فلان باحيفه مستند بالاية والفاضل القناني في ما اورد به السلب من المنع يكون منعاً على المنع وهو خارج عن الاداب
 واما ثانياً فلان ان اراد بالجد والوجود والحدوث كايدي عليه قوله فالمنع الذي حدث منهم الكفر فلا يجد به نفعاً لان الكفر الاصل اي موجود
 حادث وان اراد به الحدوث شيئا فشيئا فمع الكفر الاصل في الارادة اسيان وفي ذلك ايضاً سرور وبان الجد بهذا المنع ليس بمعتبر في مفهوم الفعل
 وانما يهتم في ذلك الفعل المضارع من خصوص الحدوث واقتضا المقام كالحق في موضع فظهر انهم لو اتقوا الله لم يمتحسروا بالسلوك الكفر **و**
 والفاضل الشافعي يقولون ان كراهة الرد المعصومة للغاصب حلال لان كان اوليهم من التشريع في من الله تعالى بانهم المنفعة التي لا تاتي بجميع
 كلب الناس في ان اصل ما نقله الناصب عن ابي حنيفة من ان الكفار اذا استولوا على المسلمين ونخلوا اموالهم الى بلاد الكفر لم يكون تلك الاموال بنو
 على قيام تلك بما اجمع المسلمون عليه من ان المسلمين اذا غلبوا على الكفار واخذوا اموالهم يملكونها ويبيعونها واستيلاءهم على اموال المسلمين **و**
 عدوان مختص كما يدل عليه قوله تعالى يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا فلا يثبت للمالك فيها اخذها وسأوا بالجلد استيلاءهم عليها محظور
 استيلاء وانها في المحظور لا ينقض سببا للمالك كما في حقيقة الثالث ما قاله الرضوي لا يبيح حيفه على هذا المذهب لانه قوته متقدمة مذكورة في كتب
 مذهبهم بما في الهداية مدخول بان اول ما فيه انه لو كان للدولة كذلك فالويل على ما مدلتنا في بابا على الذين خالفوا ابو حنيفة في ذلك مع ما له
 من الادلة المتقدمة على مطلوبه فالظاهر ان وصفها بها بذلك قد وقع على حد ما اشتهر من وصفه فخر الدين الرازي ملاحة الموت بان لهم بها ما
 فاطعوا خوفا منهم فالنابح قد افسد هذا الحجج حين كان في بار الحفنة بمباركهم وليس خوف الشافعية منهم هناك ما قل
 من خوف الشافعية منهم فقط في المشهور ان سلطان تلك الناحية فوض قضاء بعض القرى الى حل فقتلها بها لئلا يبعد ذلك ان قبلها
 اعترضوا عليهم بذلك جاوبوا بان قد خرج شافعي ما ما اشار اليه من الادلة المتقدمة على ذلك كذب ميرج يظهر من تتبع كتبهم وانما المذكور
 في الهداية وغيره من احادهم من بيت العنكبوت وضعف من شبهات ملاحة الموت فلذلك ذكره حتى يظهر حقيقة الحال يتضح سريرة الغال
 فنقول فان في الهداية في باب استيلاء الكفار اذا غلبوا الى الكفار على اموالنا وحرزوها بدمهم مذكور ما قال الشافعي لا يملكوها لان الاستيلاء
 محظور ابتداء وانها في المحظور لا ينقض سببا للمالك على ما عرف من قاعدة الخصم لما ان الاستيلاء معصوم على ما ساج في نقد سببا للمالك
 رفعا لحاجة الكلف كما استيلاء الشافعي على اموالهم وهذا لان العصمة تثبت على من افاة الدليل ضرورة يمكن للمالك من الانتفاع واذا ذلك المكنز عادم
 كان كغيره من الاستيلاء لا يقتضي الا بالارادة عبارة عن الاستناد على المحل الاول والمحظور لغيره اذ صلح سببا لكراهة تعوق للمالك هو
 الثواب لاجل فأنك بالملاك لغايل انتهى وهذه ظاهرا ولا فلا ان كون ورد الاستيلاء فيما نحن فيه على ما ساج ثم قوله لان العصمة تثبت
 من اوقات الدليل قلنا هذا لا يصلح له لانه لا كان حاصله على ما في العصابة والكفارة ان العصمة المالك من يثبت لمن المسلم والكافر لما يثبت
 خلاف الدليل فان الدليل هو قوله وهو الذي خلقكم ما في الارض جميعا يقتضيان لا يكون المال معصوما لا في الدنيا بما يثبت للعصمة من خص
 هو به لسبب من الاستيلاء في ارضها وغيرها الضرورة يمكن للمالك من الانتفاع به ولو لم يكن هو معصوماً فانه حري الانتفاع فاذا ذلك
 المكتن بالاستيلاء عادم ما حكاه فيضا بمنزلة الصبي الحشيش انتهى في بيان الاية انما تقوم دلالة على صالة الاباحة لو كان اللام في قوله تعالى
 خلقكم للتعرف لم لا يجوز ان يكون للضرر كخلق السموم بان يرتب العبد الضروف فيها في الضروف بدون ان ترفع في غير الضروف والاعقاب لو سلم فلا بد

من المخطوط

من اليهود والنصارى والجوركان على ما أخذ الخيرة من اليهود حتى شهد عبد الرحمن بن عوفان رسول الله ﷺ أخذ الخيرة من مجوس وبنين حم وماروس
عن مالك ما يجنب غفلتهم لا يصحون شر ما أخذ الخيرة كونه كتابا لا من له شبهة كتابا كالمجوس بل يجلبون ما ناكل من حباب اللذنة والذينة لا يكون جوفهم
لا منها فأنزلة في شأن اهل الكتاب جواز أخذ الخيرة عنهم لا ينفى جوازها عن غيرهم ودليل ما يجنبه وما لك على أخذ الخيرة من غير اهل الكتاب ما رووه في صحيح
عن يونس قال كان النبي ﷺ اذا مر على جليل من سيرة اوصائه وقال الذئبة عليك فاصهم الى الاسلام فان اجابوك فاقبل منهم فان ابوا فاعلمهم الخيرة فان
ابوا فاستعز بهم وقال لهم هذا يدل على جواز أخذ الخيرة من غير اهل الكتاب لان النبي ﷺ بعث السرا الى اهل الكتاب ان نادوا واكثر سرا ما كان مستورا على مشركين
انتهى **والقول** ان التشكيك الذي عليه يقولون صحيح مجرد مكاتبة كونه لا فعله وفي غير من السرا بل التي نقلها الله هذا الكتاب كيف قد شرحنا دليل
باب الخيرة من كتاب الهداية الذي نقل لنا صاحب عشر جرحه هذا ان يوضع الخيرة على عبدة الاوثان من العجم فيحصلون للشافعي فانه يقولون ان الشافعي
واجب لقوله ثم وقالوا هم الانا عرفنا جواز تركه في حق اهل الكتاب في حق المجوس والخزرجين من رانهم على الاصل من ان يجوزوا استيفاءه فيجوز
الخيرة عليهم لكل واحد منها يشمل على سلب النفس منهم اياه ويشمل بجمته ما نقله الله عن سبيقتة ما لك مع اكلام ابن حزم في كتاب المجاهد من ان الشافعي
قال لا يقبل من كافرا لا اسلام او السيف والرجال للشافعي في ذلك سواء حاشا اهل الكتاب خاصة وهم اليهود والنصارى والمجوس فقط وانما لهم اعطوا الخيرة
او على ذلك مع الصغار وقال ابو حنيفة وما لك اما من لم يكن كتابا من المرصاة فالفضل والتبغ ولما الا حاكم فالكافي عن غيره سواء ونفر جميعهم
على الخيرة وهذا باطل لقوله الله ثم قالوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدعون دين الحق من الذين ارتدوا عن الدين
فخلوا سبيلهم وقال الله ثم قالوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدعون دين الحق من الذين ارتدوا عن الدين
يعطوا الخيرة عن يدهم صاغر عن لم يخص بعضهم من عبيتي كل الحكيمين حتى انه اخذ الخيرة من مجوس هرج فصح أنهم من اهل الكتاب لولا ذلك ما خالف
رسول الله ﷺ كتابته فان ذكرنا ما روى عن النبي ﷺ من قوله انما اريدكم على كل دين لهم بها العرب ثم روى انكم العجم الخيرة فلا يخفى لهم في هذا لانهم يختلفون
في اهل الكتاب من العرب يهود وبنو النضير وان من سلم من العجم لا يودون الخيرة فصح هذا الخبر ليس على عوفانه فانما معنى ما رواه الخيرة ببعض العجم كلهم و
ببعضهم منهم وانما اهل الكتاب فقط قالوا قال تعالى الا كره في الدين فقلنا انهم اول من يقولون ان العرب يوشونين يكرهون على الاسلام وان الموالي
يكرهوا على الاسلام وقد صح عن النبي ﷺ انه مشركي العجم على الاسلام فصح ان هذه الآية ليست على ظاهرها وانما هي في ما فيها ان الله تعالى انكرهم من اهل الكتاب
خاصة انتهى كلاما ما ذكرنا صاحبنا ان لا يكون حجة عليهم لانها نازلة في شأن اهل الكتاب جواز الخيرة عنهم لا ينفى جوازها عن غيرهم فمدحوا
ما نوقع في الآية من قوله من الذين ارتدوا عن الدين الكتاب بتخصيص اهل الكتاب لا لانه قطعنا على نفي الجوز عن غيرهم لو كان الواقع في الآية بتخصيص
الذكرى فان قالوا اهل الكتاب حتى يعطوا الخيرة ليدل جواز أخذ الخيرة عنهم حتى على نفي جوازها عن غيرهم وليس فليش ما ما نقله لنا صاحبنا
رواية الصراح فقلنا انه من موضوعاته وتحرفه وعلى تقدير صحة دليل على طلبه بجواز ان يكون الحكم فيه محمولا على اهل الكتاب الذي سلم النصارى
السرا اليهم نادوا مع ان الحكم بالذمة ايقع من مكاتبته التي انكرها سائرهم فاما ما قال المصنف الله درجة **الفصل الخامس**
عشر في الصيد **توابعه** فيه مسائل اذهب الامامية الى ان ذكاته التسمية عند الذبح بمثل الذكاة قال الشافعي في قوله لا تأكلوا مما ذكوا باسم الله عليه
خالف قوله ولا تأكلوا مما يذكر اسم الله عليه هذا فصل من فقه قال الناصب حفضة الله قول مذهب الشافعي لا يشترط التسمية في الذبح ولا
النذر ويجب تسمية الله ثم عند الذبح والاية ليست بحجة عليه لان المراد من هذا على ما فرس عباس الملية فان التسمية يصدق عليها انهم يذكرون
اسم الله عليها لانهم اذ ذكروا هذا ذكروا اسم الله عليه فصح ان هذا اختياره الشافعي ثم ما اختاره من الذكاة ترك التسمية عند ابو حنيفة الخيرة فالحجة
عليه لاية لان المثل عليه التسمية سهوا يصدق عليه نعم يذكر اسم الله عليه فكيف يحكم بحجة انتهى **والقول** لانهم رواية ابن عباس في شأن
نزول الآية لا يشترط من ذكاته فضلا عن هابة اليه وانما السلام وانهم عنه انه قال ان الكفار كانوا يقولون ناكولون ما تقتلون ولا ناكلون ما يقتله
ولم يدعوا اقتصر ابن عباس لاية بذلك كما يشهد ليدل على نفي خبر الذين اراى هذه الآية وما ما زعمه الناصب من طلب الاحتجاج بالاية علينا
فقد ودان الآية وان ذلك على غير مترك التسمية سهوا اية ولهذا ذهب الى رد واحد لكن رعاية الجمع بين الدليلين اتفق تخصيص لاية المذكورة
بترك التسمية عند الذبح لا دليل الدال على تخصيص قوله ولا تأكلوا مما يذكر اسم الله عليه من قوله في الذكاة والذكاة وانما لا يخرج الناس
من الحكم لان النسيان ليس من جهل لا يخفى قوله رفع عن امتي الخطاء والنسيان وما استكروا منه وقد روى الحنفية في ذلك حديثا صحيحا
في تخصيص مترك التسمية نسيانا بالاحوال اية يجوز صلوة من كل ناسا وصوم من كل من ناسا بانما الفرق قال المصنف الله درجة
ذهب الامامية الى انه لا يجوز اكل ما صاده شيء من الجوارح الا بعد تذكيته وقال ابو حنيفة وما لك الشافعي يجوز تبيخ ذلك اذا لم يكن نقله و
قال احمد يجوز ما يجيب الا الكلاب السود البهم وقد جاءهوا قوله ثم وما علمت من الجوارح مكبلين انتهى **وقال** الناصب حفضة الله قول مذهب
الشافعي لا يجوز اكل ما صاده الجوارح اذا كانوا مكبلين ولا يجب التذكية بل ارسال الكلب بشرطه اذا كان معلما كان في الحلية والدليل على ذلك
ما روى البخاري عن مسلم عن علي بن عامر قال قال في رسول الله ﷺ ان ارسلك كلبك فاذا كرسه لله فان اسلم عليك فادركته فادعها فادعها
ان ادركته منها فقتل لم ياكل منه فكله وان اكل فلا تأكل فانما اسلم على فستران وجدته مع كلبك كلبا غير ذكاة فقتلها فلا تأكل منها

استحقاقه من قبله وجعل مع كل كتاب غير مدون قتلًا فلا تأكل فانك لا تدري ايها قتلته الحد في هذا بل يصير محرم على حلية الاكل من الصيد
 قتلها الكتاب المرد من التكاليف لا يترك التعليم والتعليم لا يوجب لا يقتل الصيد لا يقتل حدان لم يقتل بل المردان لا ياكل من هذا
 الرجل هذا الغنم والعلم في الحديث في من ان في كتاب الله ينسب مثل الشاقي بالخطا انتهى **وقول** مرد المرد من سره انه لا يجوز اكله خاصا
 الجوارح ينسب من التعليم والقرينة عليه ما ذكره من قول الفقهاء الثلثة انه يجوز جميع ذلك اذا لم يكن تعليمه فانهم في الجواز قبل التعليم ولهذا ايدوا
 قال ما صاده شيء من الجوارح ولم يبق ما صيد شيء من الجوارح فانهم وحاصل استكمال المصداق لا يراه اذ المصداق شرط التعليم بالفعل وجوب
 اودة الصيد فلا يكفي مكان التعليم كذهب اليه الثلثة وبطلانهم فيهم ان الناصب في الجوارح فطرته وانكسر ما اتى به من التثنية في الجوارح انتهى
 والجهد لله قال المرد في الله رجب حذهب الاما مائل الى الجعل كل السمك اذا لم ياكل حلقا فقتل قال مالك لا يحل حتى يقطع ولست قد عا
 قوله اكل لكم ميتان ودان فليت ان السمك اكل الجوارح انتهى **قال** الناصب خفضه الله اقول مذهب الشاقي في جعل الميت من السمك الجوارح
 الحديث ان صح ما رواه عن مالك فلعلمه لعدم صحة الحديث عنه فدل بالاصل انتهى **وقول** ان المرد من سره انما يقتل هذا الاقوال انما
 من كتب قدامه اصحاب الفقهاء لا يوجب كتابا بخلاف الفقهاء الطحاوي والشافعي ثم الحنفية ونحوه من الطولون وهذه الكتب مما لا يجزى فالان
 في بيان الفرية حتى تذكر جميع ما روي في الناصب صحة ما نسب اليه الا انه والمتبع يعلم ان امثال هذا المشاع القطع في قبله في سوق حاقهم ودان قتل
 حتى يحتاج اطاعهم عليهم الى الاضراء والكذب عليهم وان بالغ بعض الناطق في نكار ذلك فلذلك لم يرد مقام ما ذكره المصنف من ماله صحيح عن الحنفية
 اما هم لا اعظم قوله لا يذبحها الا وليا انا صاحبها لك عن قربا حروا نسب الى مالك فقول قال ابن حزم في كتاب المحل ابو حنيفة واصحابه
 اكل ما مات من السمك مما جاز عنه الماء والماء يطبق على الماء مما مات في الماء حقت لغة خاصة ولا يحل اكل ما طعم منها فالوا فان ضرب جرح فقتل
 اوضر بطائر فقتل ما وضرت جرحه فقتل طفا بعد ذلك ان هو حلال اكله وقال محمد بن الحسن الشيباني في مسنده ميتة بعضها في البر وبعضها في الماء
 ان كان الراس حيا خارج الماء اكل وان كان الراس في الماء نظرا ان كان الذي في البر من مؤخرها النصف فحل اكلها وان كان الذي في البر اكثر من
 النصف حل اكلها وهذا قول الانعزم على حد من اهل الاسلام قبلهم في مخالفة المظن والسنن ولا قول العلما والفقهاء المعقول انما تكلف ما لا
 يطاق مما لا سبيل له عليه هل كانت محظورة في اومات قبل ان يطعموا ماتت من ضربته جرحا من جرحه ميتة ومن حقت لغتها لا يعرف
 هذا الا الله ثم ومالك وكل ما نذري لعل البحر لا سبيل له الى معرفة ذلك ام يمكنها علم ذلك ان فيه نحو اوصون بلاش قال المرد والشافعيين كل بناء
 وغواص ثم لا يذبح السمكة التي يبرع فيها محمد بن الحسن هذه الشريعة التحفة من مساح مذبذع بدع ما منها خارج الماء ما منها داخل الماء ثم بدع
 الناس لعله كان اكثرها في الماء ثم ادركها الامواج فينا لله وللذين هذه الحقايق التي لا تشبه الا يطالب بها الجان لا فحال خفاء الملوك والله
 المستعان واما ما احتل الناصب من عدم صحة الحديث المذكور عند مالك فبغيره نذري حاشا من ان يعذر منكروه ولا سلم الاصل في حل السمك قطع
 وكيف بدعي هذا عدم اعباره في حل البحر ما قتله الجوارح والسمك نعم لو كان الغالب في تحقن الحلية قطع الراس كان له بقول الاصناف ذلك
 وجه ليس فليس **قال** المصنف في الله رجب حذهب الامامية الى استحباب الصلوة على النبي وان يقول اللهم تقبل مني هذا الذي يجزى قال الحنفية
 يكفر ذلك كله وقد خالف جمهور اهل الدين انموصلوا عليه سلوا عليه اوقوله وفعلا لك كذا في ذكره حتى روي عن جبريل قال
 للنبي ان الله ثم يقول من صلى عليك مرة صليت عليه بها عشر افعال عليه في يجزى لم يسم الله اللهم تقبل من محمد بن محمد من مائة محمد بن محمد **قال**
 الناصب خفضه الله قول مذهب الشاقي في نكاح الصلوة على النبي عند الذبح بل يجزى كره وعندها يخفضه انه بكرو واستدل عليه بما رو
 اليه من النبي قال موطان لا اذكر فيه عنه نبي عنده اعطى الحديث عند الشاقي فضعف انتهى **وقول** بل الحديث موضع ومع
 كونه موضوعا مدفع به في الاية والا حديث الاخر فلا يصلح تخصيصا لعمومها اصلا وهو **قال** المصنف في الله رجب حذهب الامامية
 الى المصطفي الميتة لا يجوز له الشيع منها وقال مالك يجوز واما خالف قوله ثم من اضطر وهذا غير مضطر اليه انتهى **وقال** الناصب في الله
 اقول مذهب الشاقي في حيث يجب اكل من الميتة لا اضطر اكل ما يذبح الرق لا يحل الشراية على الشيع لا الشيعان كان في بلد توضع خلا
 قبل عود الضرورة وان لم توضع وكان في بادية وخاف ان لا يتقوى على قطعها ولم يسمع في الشيع وقبل ان يتوقع اقتصر على سدا الرق وق
 ما ذهب اليه والثلثان المرد من اكل الشيع لا يوجب لقوة دون سدا الرق انتهى **وقول** ان العرف والفتنة لا يساهل على كون المرد
 من اكل الشيع بل الشيع مدحوم عند العقلاء فضلا عن الفضلاء وكون الشيع موجبا للقوة لا يقتضي كون حصة لاكل الشيع بل ما نحن
 فيه من الاضطر لا يقتضي الاضطر على الضرورة وهو سدا الرق لا يتحقق ثم في ما نقله عن انا مذهب الشاقي من انه اذا كان في بادية وحشا
 ان لا يتقوى على قطعها ولم يسمع في اكله لا خلا لا يظن انه يمكن دفع ذلك الحوف بدون الشيع وان جعل معطية من الميتة مثلا وماكل منها
 في الطريق عند قطعها وضعف على سدا الرق ثم بعد اخرى **قال** المصنف في الله رجب حذهب الامامية الى انما في الامانة
قوا فيها مائة ايل اذهب الامامية الى ان اكله لا يوجب لعلها طبيا ولا لثابت ناعلم ينقصه وقال ابو حنيفة في الغنم عليها طاعة ولا ن
 وقد خالف قوله ثم بابها الذين امنوا اخر موطن ما احل الله لكم وقولهم وكلوا مما رزقكم الله كما لا طبيا وانقوا الله الذي شره

مؤمنون قل من حرم الله الخمر لعباده والطيبان من الزينة قوله يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك انتهى **فقال** الناصب خفصة
 اقول مذهبنا في الخمر لو حلت لان لا باكل طيبا ولا يلين طعا اختلفت انبيي طاعة وكرهنا الاصول لا يختلف باختلاف الناس خصوص
 في قصد كمن النفس عن المذلة والنجاسات لنا لا يترسل في الميل الى المحظورات فحق حرم طاعة ومقصود تحريم ما احل الله والشرع بها
 جعل الله فيه مساعدا فحق حرم طاعة وعلى هذا يحمل مذهبنا في نجاسة الاكل والشرع لا ينفذ الا بالحق وهو لا يقول بعد ما
 الطبائيات في حله ان يزل المذلة المصالح الوقوع في المحظورات عند مكره وملاحة عليه فيها انتهى **وقول** الذين من التحريم في الآية
 يحظر عتقا فحرمه الطبائيات بل ما يثبت كمن الناس عن المذلة بها كما يدل عليه شأن نزول الآية وما صرح به المفسرين من في الآية دلالة على ان المذلة
 والنفس ليس من سنن هذه الشريعة بل من سننها تناول الطبائيات في المستلزمات المحللة فلا تقيد التردد الذي في الناصب المروي وممكن بكونه
 اصولا ما قولنا ان الآية لا تقيد الا بالحق فرفع بما ذكرنا من ان مقصد نهي عن الطيبات ولا اقل بحمان فعلها ولا ينفذ اليقين على ان المذلة
 والباح الذي يكون فعله في فساد **قال** المصنف الله ورجبه في ذمها لان ما يثبت على ان اذا قال استدل بالله واقم عليك بالله لم يكن
 يمينا وان ادعى اليقين قال الشافعي ان ادعى اليقين صار يمينيا ونقضه على فعل الغير فانما الغرض ان يثبت ان خلاف حشر الخائف
 ولزمته الكفارة وقال احمد لكفارة على المحنة ونحو الخائف قد خالف العقل الدال على اصاله البراءة وعلى عدم تعلق يمين الغير بفعل غير فان القائل
 بخلافه في فعله انتهى **قال** الناصب خفصة الله قول مذهبنا في قوله انما استدل بالله واقمت عليك بالله لتعلن كذا وقصد
 الشفاعة ويمين الخاطيء فليس يمين فان قصد يمين نفسك يمينان اطلق كان شفاعة واستحب ابراهيم القمي فان لم يفعل حشر لم الكفا
 والذي يبرره الكفارة وهو مخالف للمحذوف عليه خلافا لاحد في مخالفة في هذا العقل انتهى **وقول** مخالفة ذلك للعقل السليم ظاهرة لانه
 اذا قال الغير استدل بالله ففعل واقم عليك بخود ذلك يمين يمين القياس فالعقل الحاكم باسئلة البراءة واطاعة السبب باسبابها الظاهرة في
 بعدم انقضاء ذلك في حق القائل ما في حقه فلا يرد بوجده لفظ ولا تصد ما حق لثاقل فلان اللفظ ليس مرعا في الغم لانه عقدا لغير
 لغيره لانفسه فيجب المحاط به باره في قسمه لاداء البراءة من عازي النبي امر بجمع بعبادة المبرر اتباع الجنان وتبعت العاطف والسلام و
 اجابة الداعي ابراهيم بن نصر المظلوم واذ لم يفعل فلا كفارة على حمله وبالحيلة قوله الشافعي ان قصد يمين يمينه كان يميناً مقدمة متنوعة لا بد
 لبيانها من قبل كذا قوله وان اطلق كان شفاعة وان لم يتعلق عرضنا هي شافعية ثابته فندبر **قال** المصنف الله ورجبه في ذمها لان ما يثبت على ان اذا قال استدل بالله واقمت عليك بالله لتعلن كذا وقصد
 الى ان لغو اليقين ان يثبت لسانها من غير ان يعقد ما بقا كقوله اذا اراد ان يقول بل الله فقولنا ان في قوله لا والله ولا يجب بها كفارة وقوله
 ابو حنيفة يجب في مخالفة قوله انه لا يوافقكم الله باللغو في يمينكم انتهى **فقال** الناصب خفصة الله قول مذهبنا في قوله لو سبقت لانه
 اليقين ولا قصد لقوله عند غضب الحاج على حمله كلام لا والله وبل الله فلا كفارة وكذا لو كان يحلف على شيء فبطلنا ان في غيره وجبه ما ذكر
 اليه ابو حنيفة انه يحول على حال القصد انتهى **فقال** المصنف الله ورجبه في ذمها لان ما يثبت على ان اذا قال استدل بالله واقمت عليك بالله لتعلن كذا وقصد
 احد الضدين على الضد الاخر لان سبق المذلة في القسرية بين اللغو صريح في عدم القصد فلا يفرق تحت مدلوله ما عين في القصد حتى يحل الكلام
 عليه فيكون الحرفا سادسا كذا كراهه وقد وجه ذلك في هذا في شرح الواقعة وان الفعل الحقيقي لا يبعد ملته والاكراه وكذا الاعناء والجنون يجب
 الكفارة بالحنك كيف ما كان انتهى فيه ما فيه **قال** المصنف الله ورجبه في ذمها لان ما يثبت على ان اذا قال استدل بالله واقمت عليك بالله لتعلن كذا وقصد
 وقد خالف قوله نعم وكسوتهم ولا يقال ان اعطى غيره قسوته انه كاه وكذا الحنف انتهى **فقال** الناصب خفصة الله قول مذهبنا في قوله لا يجوز
 الرمي ولا كعب الدرع والنقل والجورج الحنف القلتسوة والمنظف والمخاطم والكتك فان نقل عن المذهب فهو على ابراهيم في المذهب في
وقول ان المصنف الله ورجبه في ذمها لان ما يثبت على ان اذا قال استدل بالله واقمت عليك بالله لتعلن كذا وقصد
 اليقين في الشافعي الاو ادعى سفيان الثوري في سليمان واخنازه هو يمينه واستدل عليه بما روى عن علي بن الحسين ان رجلا سئل عن الكسوة
 فقال له عمر بن ابي لان وقد دخلوا اهل بيته فكسا كل واحد منهم قلنسوة قال الناس له فكساهم انتهى لعل ما رواه المصنف في نسخة الشافعي في القسوة
 باجرا بالقلنسوة لا بل من الحنف القلتسوة ولهذا اخرجه عن الحنف وحده في قوله لا يجوز في هذا ولا يفتي بضعف استدلاله
 حرم بما روى عن عمر بن لان قول الحنف في كونه خطيئته ليس بحجة كما في تحقيقه في مباحث الاصول **قال** المصنف الله ورجبه في ذمها لان ما يثبت على ان اذا قال استدل بالله واقمت عليك بالله لتعلن كذا وقصد
 ان لا اذا قال استدل بالله ورجبه في ذمها لان ما يثبت على ان اذا قال استدل بالله واقمت عليك بالله لتعلن كذا وقصد
 على العرف والفقهاء والعرف الاصطلاح في الشريعة لكل مخالفة في **فقال** الناصب خفصة الله قول مذهبنا في قوله لا يجوز في هذا ولا يفتي بضعف استدلاله
 يتقرر اليقين في التخصيص بالنية فان كان له معينان واكثر من نوع احدهما محل عليان المطلق في الحقيقة ثم بالعارف ولو علم لا يمكن هذا
 الدار والقرية والبلدة ولا يقهر فيها وهو عند الحنف فيها دمك ساعته بل عذبه حشر في اخرج اهله ومناعه ووجه ما نطلب مال الكسوة
 ولا فائده لا يحصل الا بزيان معتد به بل اليوم والبلية انتهى **وقول** القول يعلم حصول السكون بزوان معتد به بل اليوم والبلية مكاثرها
 وهلف لا فائده على السكون في بيان الوجه تبليس ظاهره الكلام في السكون لافي الاقامة لا في ابدعها لسكون وما فائده **قال** المصنف

منه

رفع الله وجهه وذهب الامامية الى ان اذ اختلفت سكنت هذه الدار وهو فيها ما نقلت بنفسه في عيونه لم يقبل المال العباد قال فلان كنه
 بنف في العباد من المال فلا يوجب في نفسه والعباد بالمال قد خالفنا قول الله فكلكم جناح ن تدخلوا بيوتها فهو مسكونة فيها مناع لكم
 بان من ترك الساع خرج منها فهو مسكونة وعندا يوجب في نفسها مسكونة وقال الله تعالى من ذيقوا من ذوق غيري نزع اسكن زوجي
 وطول في المكان فقال سكنت فان لم يكن ساكنا معهم وقال السكت ولا يمكن هو معهم ثلث ايام ن ساكن في مكان اخر وان كان عيالا وحوله
 غير ذلك المكان انتهى **قال** الناصب حقه الله قول مذهبنا في خروج لو حلف ان لا يسكن هذه الدار وخرج وترك فيها اهله وماله لم يحنث
 ولو حلف لا يسكنه او انما نقل اليها من غير اهل مناع حث لان السكون يحصل بكون نفسه لا لا تنفان بالاهل والعباد وجه ما ذهب اليه
 مالك من حصول على السكون النام والعرف لا يوجب المنقل غير العباد ساكنا وذلك ابو حنيفة لما لان كل السكون يحصل بنقله ولا يلا يكون حجة
 على حنيفة ثم يرد نقل جميع الاموال لا بد على كل من فيها ما لا يكون مسكونا الصاحب لما لا حق يكون لا لا يوجب عليه الحاصل فيقول كل دار مسكونة
 لشخص بحيث يكون فيها شيء من مال ولا ينعكس كانه حق بل هو ان يقول كل دار فيها مال يجب ان يكون مسكونة والعباد هذا الرجل لا يفرق بين مال
 هذا وهو يرد على عالم بالعقولان وكذا الابتناء في الصبي حجة على مالك بهذا الوجه انتهى **قوله** ما ذكره من اننا با حنيفة ثم يرد نقل جميع الاموال
 انه وجب على الابن وجوب صلواته على ابيه حجة في ذلك ما ذكرنا في حث **قال** في لا يسكن هذه الدار لا بد من خروج ماله اهله وماله حتى يحنث
 بقرن ثم يرد على ما ذهب الناصب من ان ما نقل في العقولان غير معقول **قال** الله رفع الله وجهه وذهب الامامية الى ان لو حلف لا يسكن
 دارا فصد سخطها لم يحنث **قال** ابو حنيفة يحنث وقد خالف العرف في ذلك لان هذا صعد السطح ولم يدخل الدار وكان السطح خارجا كما لا بد ولو
 وقف على السطح لم يحنث لان لو حلف لا يدخل دارا فدخل غرة فوقه لم يحنث والسطح كان كانه في الدار **قوله** الناصب حقه الله قول مذهبنا في
 ان لو حلف لا يدخل الدار حث بالحنث عرسها وان فيها من العرف وغيره حتى لا يحنث بصعود سخطها من الخارج وان كان معقولا
 وجه ما ذهب اليه ابو حنيفة انه من جملة الدار والعرف لا شك فيها من بناء الدار ويحنث بدخولها انتهى **قوله** لا يحنث في الفم وهو عرفا من
 الدخول في الدار لا تنفان من خارجها الى داخلها فيحنث بالحنث عرسها وفي بيوتها من البيوت في العرف خبر ما سواه ودخلها من الباب البعوث
 من غير حرام من السطح على الامحلا والصعود على السطح والبسوق من خارج بسلم ومن خارج الجار وما ذكرنا اننا سنعرج ما ذهب ابو حنيفة من ان السطح
 من جملة الدار لا بد منه من جملة الجوار محققا لم يكن فهو مسلم ولا يحنث بغيره لان الجدار لا يقع من جملة اجزائها ما عدا النوقوف عليه لا يحنث في
 فيها بالانفاق وان اردنا من جملة اجزائها التي يحنث بغيرها الدخول في الدار عرفا فهو مظهر وان الاجراء التي يحنث في الدخول بتلبسها ايها الما
 هي العرس والبيوت والعرف سخطها كما سبقنا السطح والجدران وهذا اتفاق على ان لو وقف على الجدار لم يحنث فكل السطح الما قال في الحكم عرفا
 واما ما ذكرنا الناصب من ان العرف لا شك فيها من الدار فيحنث بدخولها فكل كلام واه لا ريبا طلبة بكلام المصنف ان المقام يقول ان العرف خارجة
 عن الدار حتى لا يرض عليه لا شك فيها من بناء الدار الخ **قال** الناصب حقه الله رفع الله وجهه وذهب الامامية الى ان لو حلف لا يسكن هذه الدار
 والارواحها ولم يكن ساكنا معهم وقال السكت ولا يمكن هو معهم ثلث ايام ن ساكن في مكان اخر وان كان عيالا وحوله
 ابو حنيفة يحنث وقد خالف العرف لان الدار لا يسكنه وعرف في حقه نفسه وان ثبت شعرها يحنث وهو خلاف العرف وقال ابو حنيفة
 لا ياكله ما لم يحنث باكل اللحم اشروع المبيوع وقد خالف العرف ويقول النبي سيد ادم اللحم **قال** لو حلف ان يمشي الى مسجد النبي او مسجد الاقصى او قبو
 الامانة لم يجب عليه الوفاء به وقد خالف قوله فهو يوفى بالذرو **قال** اذا نذر ان يصوم يوم الفطر بغد نذره ويصوم يوما غير يوم الفطر فانه
 عن ذلك صح ولا بد من نذره وقد خالف الاجماع على ان الصوم يوم العيد معصية ولا نذر في معصية انتهى **قوله** الناصب حقه الله قول مذهبنا
 الشافعي ان الامانة يحمل على اللفظ دون المقصود ولو قال لا اكل الخبز لم يحنث بالخبز والعجين والدقيق والسويق وكذا القياس في من الوردية
 وكل ما نقل من حنيفة في هذا الفصل فبعضه محمول على اعتبار العرف في ان نذر عتبه على سببهم هو من العرف وبعضه قد مر في ما سبق
 في باب النذر في الصوم انتهى **قوله** الناصب حقه الله قول مذهبنا في ان لو حلف لا يسكن هذه الدار وخرج وترك فيها اهله وماله لم يحنث
 من قول احد غير ما ينفرد به الاخر فعلم ان نقله كان في فهم حنيفة وعقل الناصب الذي تحول في اصلاح كلامه ما ذكره في باب النذر والصوم
 وفيه ما لا يثبت الامامية الى انه لا يجوز ان يقول لقضاء الناصب **قال** ابو حنيفة يجوز وقد خالف قوله ثم ومن لم يحكم بما انزل الله فليكن
 من الكافرين والعا اذا حكم بالقلوب حكم بغير ما انزل الله انتهى **قوله** الناصب حقه الله قول مذهبنا في ان لو حلف لا يسكن هذه الدار وخرج وترك فيها اهله وماله لم يحنث
 ولا يجوز قول القاضي الذي ليس بمذهبنا لا عند الضرورة وجه ما ذهب اليه ابو حنيفة انه ليس للعلماء وحكم ولا يلزم مخالفة العرف لان
 القاضي اذا سال العالم وحكم بما علم من العلم لا يلزم ان يكون حاكما بغير ما انزل الله لا يحكم بما علمه العالم يحكم الله فيكون حاكما بما انزل الله و
 هذا من قريب الاستدلال انتهى **قوله** في كلام الناصب جال خلا لا نذر ان اردوا بالسؤال عن العالم السؤال عن المظلم المظلم على قول
 المجتهد فلا تملكه ان اطلاع على ذلك علماء اباكم حتى يكون استأذنا حكمكم بما اخذه منه كما انما انزل الله سبحانه وقدا جاز عليه خطأ

ونقل الاصول خصوصاً ما لم ينسحب عليه من اطلاقها وقيد بها حظاً غير مقصور عند الله تعالى وان اردت السؤال عن الجتهاد فيها لكون الاستدلال بها بالحكم
 بما استقيد منه حكماً بالانزال لله تعالى لا يحق فيم يقصر على تجويز قضاء السائل عن الجتهاد الاحكام بل يجوز قضاء السائل عن بعض المقلدين
 المطلعين على غوامض احوال المجتهدين وقضاء المقلد الذي كان بنفسه مطلعاً على ذلك فتشاع لوزوم الحكم بغض الانزال لله من وجهين هذين القدر
 لا يخفى **قال** المصنف الله درجة في مذهب الامامية الى انه لا يجوز ان يتولى المرة القضاء وقال ابو حنيفة يجوز وقد خالف قوله آخر ومن
 من جثا آخره من الله تعالى ومن لاها الفساق اقدمها واخر الرجال ولا نسمع صوتاً حرام ولا نجاناً من الافتنان وهو عيب القضاء انتهى في **قوله**
 الناصب خفض الله قول مذهب الشافعي انه لا يجوز قضاء المرأة وجه ما ذهب اليه ابو حنيفة ان صح ان الغرض من القضاء استيفاء الاحكام وهذا
 يحصل من النساء والناظر الذي في الحديث محمول على تزني تبتين عن رتبة الرجل في سائر الاحوال المحذورة من سماع الصوت مرفوع بالجواز عند
 الضرورة عند انتهى **قال** اذا عرفت اننا ناصب ان الناحية الذي في الحديث محمول على تزني تبتين عن رتبة الرجل في سائر الاحوال محذورة
 بعدم جواز القضاء لهن لان من جملة الاحوال وتكاتب منصب القضاء ولا ينبغي ان رتبة القاضي على من رتبة غيره من الرتبة فيلزم من نفوض
 القضاء اليها العلل وتباعد عن رتبة غيرها من الرجال لعلها لو استدلت على ذلك بقوله تعالى لانها كانت لفاتية لكانت في طاعتهم واماماً ذكره
 من ان المحذور من سماع الصوت مدفوع بالجواز عند الضرورة عند فقيهين ابو حنيفة حكيم يجوز ان ذلك لم يقيد بمطالع الضرورة فالوجه
 بالنسبة للمذكور توجيه بما لا يرضى صاحب كتابه لا يخفى **قال** المصنف الله درجة في مذهب الامامية الى انه لا يجوز ان يتولى المرة القضاء وقال ابو حنيفة يجوز وقد خالف قوله آخر ومن
 لم يقض حكمه قد خالف قوله تعالى ومن ام يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون وقال من دخل في ديننا ما ليس منه فهو رد وقال ردوا اليها
 الى السن وهذا جهالة مع ان ابو حنيفة قد مضى قوله لانه قال لو حكم يجوز بيع ما نزل التهمة على وجه عام لا نقض حكمه لانه حكم يجوز بيع اليه
 انتهى في **قال** الناصب خفض الله قول مذهب الشافعي ان القاضي في الخطا حكم ثم بان للخطا فيه فله حالان احدهما ان يبين لانه خالف قطعا
 كمن كتاب وسنة متواترة او اجماع او طناً حكماً بخبر الواحد او بالقياس على قبله من القضاء في ان يبين له يقيناً في راجح مما حكم به حكم
 فيما يحدث بعد ذلك ولا يقض ما حكم به ولو ما يقضه قضاء بنفسه يقضه قضاء غيره وما افلا يبيع قضاء غيره وما يما يقضه اذ رفع
 اليه وجه ما ذهب اليه ابو حنيفة ان الحكم عند لا يقبل النقض هذا بعيد جداً انتهى **قال** اعرفنا الناصب المنسحب المشتطان ما ذهب
 اليه ابو حنيفة فيهما بعيد جداً بعيد منه جداً **قال** المصنف الله درجة في مذهب الامامية الى انه لا يجوز ان يتولى المرة القضاء وقال ابو حنيفة يجوز وقد خالف قوله آخر ومن
 بطلان لان ابو حنيفة قال ان علم بذلك موضع ولا يثبت التولية او بعد ما حكم وان علم في غير موضع ولا يثبت قبل التولية او بعد ما حكم بعض قديماً
 قد علمه قول الله تعالى فاحكم بين الناس بالحق وقوله فان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ولا تشر الشهادتين العلم يقضي فيكون العلم بالحق لا يثبت بلزم اما
 فتوهم الحكم واثبات الاحكام لان الرجل اذا طلق زوجته ثلثاً بحضرة الحاكم ثم جحد الطلاق كان القول قول مع يمينه فان حكم بغيره على استقامة
 وسلمه بالفسخ لئلا عليها عليه حرام وان لم يحكم وقت الحكم وهكذا اذا اعتق او غضب بغير ثم جحد لانه لو شهد عند عدلان بخلاف ما علم ان على فلما
 به كان حكماً بالطلاق ان على بما يعلم ثبت انما انتهى في **قال** الناصب خفض الله قول مذهب الشافعي انه لا يجوز ان يتولى المرة القضاء وقال ابو حنيفة يجوز وقد خالف قوله آخر ومن
 حذر والله تعالى ما بينه على المسامحة والدرء للشبهات سواء كان في المال والنفوس والنكاح والطلاق وسواء كان عليه زمان ولا يثبت
 ومكانها او في غيرها وفي اواخر جمل في جمل فقطع بالخرج فهو قضاء ولا اثر لولا العلم ولو اقر عنه سترافه وقضاء ما يعلم ولا يجوز للقاضي
 يقضي بخلاف علمه ان شهد الشهادة لا يصدق في ان الغفها من عدم جواز القضاء ما يعلم بالطلاق افتراء واماماً استدلت به على جواز القضاء
 ما يعلم من الوجوه فكلمها غلبة المشدات ولكن لما كان من ارباب فامة الدليل على غير حمل النزاع ليس لنا التعرض لها وهو ظاهر على المتامل في قول
 فاما بعض المتأخرين من اصحابنا الذين انشأوا في هذه المسئلة قولاً فحقها وهو اخشا والرفق واخيراً درجة الاسلام في خلاصة المختصر
 يقضي بربه قال ابو حنيفة في الاموال خاصة وجه هذا القول ان لما جاز للقاضي ان يحكم بشهادة الشهود هو من قولهم على غن وتحتين فلا
 يجوز بما راد وصحة هو منه على علم ومقين كان ادلى القول الثاني وهو مذهب من يلزم اخبار رجة الاسلام في الوجيزة به يجوز لا يقض به
 لانه يمرض للمنة ووجه نقول ان نظر المصنف هنا الى القول الثاني الذي اخذ به اهل المذهب فلا اثر وان لم يصدق عليه بالوجيزة
 الغيرة ثم غايتنا بلزم من كون مذهب الشافعي ما ذكرنا ان لا يكون نسبة الله الفتوى الى جميع الفقهاء صحيح لان لا يكون نسبة ذلك الى من علمنا
 ائمة غير جميع فينبغي الاعتراض على الشافعي منهم ولذا لا يخفى ثم فاذا ذكر من ان الحد ومبداً على المسامحة محل بحث طائفة بالشيء فيها لا
 في دليل على ذلك ثم لا يخفى ان الحكم يترتب على اختصاص بمذهب ابو حنيفة من المشاهير وفناءه وذلك ان العلم لا يختلف باختلاف الزمان والكان
 فلا يختلف الحكم فتأمل **قال** المصنف الله درجة في مذهب الامامية الى انه لا يجوز ان يتولى المرة القضاء وقال ابو حنيفة يجوز وقد خالف قوله آخر ومن
 صحيحاً ظاهره ما ذهب اليه ابو حنيفة ان حكم بغيره لا يغني عن حكم صحيحاً باطلاً وظاهره ان الشاهدات العفلا لا يخرج وجهه ارفاً فانكروا فانهم
 شاهدين شهدا بالزواج حكم بهما لو حدثا باطلاً وظاهره ان كان لها زوج بائناً منه بذلك حرمت عليه حمل المحكوم له منه ومنه عند
 اذا ادرعت نوحها ظلمها لئلا وتامت شاهدين حكم بذلك بائناً منها باطلاً وظاهره حمل كل واحد من الشاهدين ان يترفع جراحاً كان بائناً

انها شهد بالزور وشتم الفسخ لا قاله وقال في النكاح لو ادعى ان هذه بنته فشهد به بذلك شاهدان او اكثر فحكم بما حكوا به من النكاح
 وما جازحه ارجحها ويؤثران وقد خالف في ذلك قوله وللحضانة من النساء الا ما ملكت بما تكمل ولانها بالحضانة من جارات النكاح
 علينا الامكان العين سببا واسترها فا وابو حنيفة ما جحدنا بحكم ما جحدنا فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره حكم بانها انما لها
 لا يحل الا بعد نكاح وابو حنيفة قال اذا جحد الطلاق ففسخ له به لعله لا ياتي به من بعد حتى تنكح زوجا غيره على نكاح لا يحل له
 يطلقها وابو حنيفة يقول انما اقبل له بزوجته غير حرث الزوجة طلق وجها فغير طلاق او اوجعت عليه فطلقها وانما بذلك شاهدان او دعوت
 عليه ما طلقها وانما انما اقبله منكم وانكم تخطونوا له لعل بعضكم يمن بيمينه من بعض ما قضى على نحو ما سمع منه من تصديق ليمينه من خواجه
 فلا يأخذ منها فانما اقطع له قطعة من النار فلا يجوز له طلاق من يتخالف فيما عمن مثل هذه المسألة يقول ان هذا فقيه عظيم في طول عمره فليكن
 وكذا ابائي وبجاعة كثيرة من الناس كيف خالنا بائي واجدادنا في حالنا الخالفة الجاعة لكثرة فان هذا عذر لا يقبل الله منه في الاخرة ولا في الدنيا
 انتهى قال لنا صاحب حنفية الله قول مذهب الشافعي ان حكم الفاضل في ان يكون تنقيها لما قامت الحجج به فينفذ ظاهر الا لما
 فلو حكم بشهادة زور ولفظها بعد الذم لم يحل انما كان وكما هو غيرها فان كان نكاحا لغيرها لم يستنع فان وطئ فلا حلاله انما حنفية
 يجعلها منكوبة بالحكم ولا طلاقا لغيرها ان تمكن منه في التوارث بينهما ولا يجب للفقهاء لغيره ولو تزوجت فوطئها الثاني جازها لا
 عالما ونكحها احداثا هذين وطئها فوطئ شبهة بمذهب بيمينه الشافعي ان يكون نكاحا كغيره بين الملاعين وفيه النكاح بالعبث لئلا يخط
 على انفسه بالشبهة فان ترتب على اصل كاذب لم ينفذ ان ترتب على اصل صادق لم يكن له محل الخلاف فيجوز ان ينفذ ظاهر ما طلق وان كان في عمله
 فذلك لا يجوز للشافعي الاخذ بالشبهة الجارية والارث بالبرم ~~الحنفية~~ ولا يجوز للمنع منها ويجوز للشهادة بما لا يعتد بالشاهد كالثاني شهد بشبهة
 الجارية والارث بالبرم بحكم الحنفية ولا يجوز للمنع منها ويجوز للشهادة بما لا يعتد بالشاهد كالثاني شهد بشبهة الجارية ولو قال رجلان فاضحك
 بهتاك بكذا وزيدان بحكم بيتنا بجها ذلك ورضي بحكم لم يجبهما هذا مذهب الشافعي نفوذ القضاء لغيره وانما ما نقل عن
 البيهقي فنفذ كذا وجبهما سبق منه انه في نفوذ الحكم ظاهره ما طلقا بما رواه من قضا وامر المؤمنين على بهذ حيث قال شاهدان
 فلا بائي عليه ما ذكره من التعضيضات والتشبهات وقد ذكرنا ان امثال هذه الامور مسائل اجتهادية وليجاءل هذا من قبله من يعلم انه يجهل
 يعتد فيه صانعة الحق لا اعتراض عليه انتهى في ما قولي ويتوجه على الناصب ايضا لا لا يقتضيه اما الاجل فلا نبيد ما ذكره المصنف في الله دونه
 بما ذكره شارح الوفاية في مسألة رفع العقد حيث قال ان هذا مشكل جدا لان المحرم المحض هو الشهادة الكاذبة كيف يكون سببا للحل انتهى
 وكذا ينبغي بما ذكره الفخر المجلد حيث قال بعد عد بعض العلماء في الشبهة في حنفية في رفع الشريعة انه ارفع جميع قواعدك وصير طليل
 هدم به شرع محمد قطعاً حيث قال شاهدان زورا والشاهدان كاذبين على نكاح زوجة الغير ففسخ به الفاضل بخطا وحلت الزوجة طلاقا ولو
 ان قالوا بالزور وحرمت على الاول بينة بين الله ثم ولو لا شدة العباد وقللة الدراية وتدابير المطلوب على شايع التقليد والماتق
 لما اتبع مثل هذا المصنف الشرع من سلمت فضلا عن شين فظروا لهذا الشد الطعن المعلن من سلفك لا يمتد في الدماء فهو يروى من حرم
 الشرع وهو الذي قطع به الفاضل ابو بكر في قوله في مسألة المثلث قال من عثر ان الفاضل لم يتبع القتل بان لم يعلم يقضه فليس من العقاب
 وان علمه فقلد لم حرم الدين انتهى قال ابن حزم عند ما نقل عن مالك فاضل الفاضل من الشبهة المفسدة حقا وسبوع القبر
 قبل ان يجرح الفاضل عليه فكان فاضل الفاضل ينفذ من حكم الله ثم ولا كرامة لوجه الفاضل حتى يينا من كان فاجعل الله قطع حكم الفاضل محلا
 ولا يحرم وانما الفاضل ينفذ سلطانا على من امتنع فقط ولا خصلة لغيرها ولا منخله سوى هذا ولا فلياً توأمة او منتهى محلات هذا
 وباني الله من ذلك هذا كذا لا ندري من اين اخذ انتهى في انقصيلا فلان قوله فان قوله فان وطئ فلا حد لان ابا حنيفة يجعلها منكوبة
 بالحكم اشد شناعة من فوطئ بيمينه فانما اظهر على الشافعي واجتهاده الذي تجب عليه العمل بعقته بطلان نفوذ حكم الفاضل ظاهره واما لما
 فنفذ ظهر عليه بطلان حكم البيهقي فنفذ بالنفوة فكيف يحكم بدفع الحد عن الرجل المذكو ببناء على حكم البيهقي بانها منكوبة له وهل هذا الا بناءا
 على مثله واما ما نقله من حكم البيهقي بانها لو تزوجت فوطئها الثاني عالما او احدين شاهدان زورا ويكون وطئ شبهة فلا شبهة في بطلان زور
 الفرض عليهم بالزور وعدم الاستنباه في العدول فلا شبهة في اقره لحد ما ذكرنا من ان يجوز للشافعي الاخذ بالشبهة الجارية والارث بالبرم بحكم
 الحنفية فبطلان نظامه لا يلزم ما هم الشافعي يجوز للعدل ما وجب عليه من الظن في المسئلة رعايتها كما حكم هو بفساده من خلاف البيهقي و
 يلزم الحاصل بالشبهة وثلا من انشاء في ذلك يطلب ما لم يعتقد كونه حلالا لا لما ذكر في جاف فوطئ بيمينه وانما فلا استند في ذلك بما روى
 من قضاء لمعاليق من ففقدنا العدل الذي نقله من الرواية لا لادله على حذوق البيهقي فاذ لا يظهر من علمه تزوير الشاهدين هنا لولو
 ظهور في سياق تلك الرواية وسياق قوله على ذلك فيقول ان تلك الرواية لا فائدة عليها وكيف يمكن ان يكون قضا وامر المؤمنين من مخالفا لما
 نص عليه في حق قضا العالمين في قوله لخلق اجمعين سيدا ولين ولا حرج في قصر بجهان فضائفة مقتضى حل الطاهر ولا ينفذ في الباعث فنفذ
 واحدين الناس كيف ينفذ في الباطن وباجل ذلك فليد ابو حنيفة العتية وغيره لا من حقيقة الظاهر ان القضاء انما يقضى بالانصاف والعدل

دفع الاختلاف فقامت المعدلة في السابق استيفاء الحقوق من المستعيرين ابغوا على المستحقين فحاصله يرجع الى اهلها ما كان مختصا وصل
 من جملتها الى جملتهما وبلغ من ذلك ان يكون قضاءه على الغاصرين وانه بدل قوله فاما ما قطع له قطع من النافذ فانما هو على الظاهر
 بتوكيد السيرة وما ذكره الناصب من الجاهل ان يقبل من غيره انما هو بغيره فاما ما قطع له قطع من النافذ فانما هو على الظاهر
 ان يذهب عليه مثل المجتهد ليس بمجتهد ثم لو علم يقينا الجهد شخص ما لم يقبله ولكن من اين يحصل اليقين بالجهاد ومن كان في غاية الجهل
 قال لم رفع الله درجته وقال ابو حنيفة اذا فلت جلد الجمل يقبل شهادة تاردا ولو تاب الى قوته ولو لم يجلد قبلت شهادته فنهض على
 ان العذف يحرمه لان الشهادة بالجلد بعد الجلد لا يقبل شهادته وان ثابت قد خالف قوله والذين يرمون المحصنات لم يثبتوا به
 شهادته فجلدهم ثم ثابتهن جلده ولا يقبلوا لهم شهادة ابدوا ذلك هم الفاسقون ملقوا على العذف بالجلد في الشهادة ولم يعللوا ذلك
 الجلد بل عطفها عليه ثم قال لا الذين قالوا من بعد ذلك اصلحو فان الله غفور رحيم الاستثناء يرجع الى الجمل المعطوف بعضها الى بعض لا
 في الحكم ولا في التهمة فان اصلحو شرط مع التوبة يصلح العمل بالكون الاستثناء جلد الى الفسق الا قرب قوله لا يجزئ التوبة وصلح العمل انما يشترط
 في قبول الشهادة فوجب جود الاستثناء اليقين النجى قال قوله لا الذين قالوا من بعد ذلك اصلحو توبة كذا به نفسه فاذا ثبت قبلت شهادته
 وهو نفي لان المانع من قبول الشهادة الفسق والوثوق بصدقه انما يحصل بعد فلا يخفى لو ان الشهادة بعد مدح انتهى وقال الناصب
 اقول مذهب الشافعي العادى مباشر لا يكره فلا يسمع شهادته وان جلد تاردا على العذف بالجلد قبل شهادته لقوله لا الذين قالوا من بعد ذلك
 واصلحو يحكم بقبول شهادة الجلود بالعذف بعد التوبة اذا صلح حاله وما ذكر من يجهل انه حكم بعدم قبول شهادة الجلود بالعذف فذلك
 للنص حيث قال ثم ولا يقبلوا لهم شهادة اقول نعم بل وهذا مرتب على مجموع الحكمين لانه رتبوا كذا العذف والجلد معا فترتب ما بعدهم قبول
 الشهادة عليه ما جبره فلا يسمع شهادة الجلود بالعذف اما العذف بدون الجلد فهو كسائر الكبار ولا يوجب عند ابو حنيفة تاردا لعدم قبول الشا
 يخلف حال الجلود بالعذف فان تاردا لعدم قبول الشهادة بخصوص الفسق اما الاستثناء عند رجوع الفسق اقرب به ولا يعلم ان الاصلح له ما
 الشهادة بل الاصلح هو الاستثناء وظهوره في قوله لا يكره بل بعد مدح بحيث عند وما ذكر من الدليل المعطوف وهو المانع من قبول الشهادة المستوفى قد
 عدم بالتوبة فيجب القبول فالتجوز عندهما استدلالهم مع من المصلحة ان النص كالمقبول فصار يقبلها انتهى قوله فذلك العطف
 عدم جواز كون الاستثناء عابدا الى الفسق فقط وتعرض الناصب في من يقتضي كلام ابو حنيفة في رد ما اوردوه على الدليل افعلى من ان الاستثناء
 في مقابلة النص فيه زيان اورد بالنص محرم لا يكره وان لم يكن متصافى مقصودا بوجبه فلا يقدح في مقابلة الدليل على العمل بها وان ارد بالنص لا يكره
 حيث انها لا يخرجها عنها خلاف المقصود فقد عرفنا ما ذكره القلبي اضرب على خلاف مقصود ابو حنيفة وقد بر قال لم رفع الله درجته وقال
 ابو حنيفة لو شهد عند الحاكم علة ان ضما قبل الحكم شهادة المبهين الحكم سواء كان المشهور بما يحتاج الى المشاهدة او قد خالف قوله في قوله
 وروى عنك منهم وغيره من الفصوص قال ابو حنيفة يقبل شهادة اهل الذمة على ما اشتهر من اهل الذمة من النصارى وقد خالف قوله
 ان جاءكم فاسق بيمينين امرنا بالنبيين عند يحيى الفاسق والكافر فاسق قال في ذكر شهادة عدلين في انظاره ثم تبين انها كما فاسق قبل
 الحكم لم يفسخ حكمه قد خالف قوله ان جاءكم فاسق بيمينتين او لا ان الشريعة واجب الحكم بشهادة العدل فظهر من ذلك بوجوب الحكم بالكل
 بغير الشرع ولا رد شهادة الفاسق بجميع عليه قطعي فوجب نقض الحكم انتهى وقال الناصب فنهض ما قول مذهب الشافعي لا يقبل ثا
 الاعشى على الاثر والناكح والطلاق والبيع سائر العقود والفصوص الا في ضرورة الضبط ولو شهد في مال واحد ما اثارنا او عيا او خسرنا لم يمنع
 الحكم وان كان قبل المصدق بل بعد ذلك ثم يحكم وجها مذهب ابو حنيفة انه صار بعد ايمه خارجا عن حكم قبول الشهادة فصار كانه لم يشهد وا
 الاية لا يثبت بخلافها ذلك على اعتبار العدة التي في الشهادة واعتبار البصر فيهم من غيرهم الدلالة ما قبلت شهادة اهل الذمة بيمينهم
 بعض فليس مذهب الشافعي بل الاسلام شرط عند ما في الشهادة ولم يقتصر ابو حنيفة ولا يثبت خبره على ذلك على وجوب النبيين فخير
 الفاسق لرد شهادته فيكون النبيين شهادة الكافر لا يوجب الرد الا به واما عدم نقض الحكم بظهور فنى الشاهد فلان نفس الحكم عند جلد
 وان وقع بشهادة الفاسق فظهر في العدة الوقت الحكم ولا يثبت جملته على وجوب النبيين عند الحكم وذلك في النبيين انتهى وقال
 لا يخفى ان ما ذكره من مذهب الشافعي في الفناء من مذهب ابو حنيفة وكان لا يلى ان يفتي عن كرم واظهار كونه شريفا مع ابو حنيفة في الفناء وما
 ما ذكره في جملة مذهب ابو حنيفة فظهر على دليل يدل على تخصيصه في خارج من عموم الاية التي تبدل بها التمه فخصه في الدليل
 الدليل على قصر شهادته لما وقع قبل الفناء وما قولنا لا يثبت ذلك على اعتبار العدة التي في الشهادة فكلام حقا لا ينفذ في الفناء وما الذي قصده
 المصنف استدلاله بالاية لا يثبت ذلك على اعتبار البصر فيهم من غيرهم لكن الله تبارك وتعالى لم يفسخ حكمه فلا يفسخ حكمه استدلالا للمصنف
 هناك الكلام الى غير ذلك مما اوردنا من البصر فيهم من غيرهم من الدليل فظهر ان ما ذكره واحد من ذلك الدليل لا يثبت محضه
 فصار له صلاح المتخصص عموم القول ولا ما ذكره من عدم اعتبار ابو حنيفة لا سلام في الشهادة فسا قطع من الاعباد ولا يثبت عليه
 لان الشهادة اعم من الشهادة من الرواية فاذا وجب للنبيين في الرواية ففي الشهادة بطريقه وان قال ابن الحاجب المحقق في العدة لا يثبت في غير

[illegible]

في اكد من الحرب كما ومع ان الزيادة بعين في ملك النصارى ويوجب تحييد الخطوط من انكر توكيد من المولى في اللعب ولما ما اسند بل ان صاحب
 على ما جاز الشطرنج من لعب بعض النصارى به فلا يصح حجة. وما اذا كان ذلك النصارى ما بالكتب النصارى في الدين كما في هربو على ان شرب
 حاله وبذلك على بطلان انكار النصارى لم يسعد اسناد ذلك لانكار الجدل من تعاد الاخبار بل استند في ثبات ذلك الجدل بانهم يمكن الشطرنج
 من ملاعب العرب هو مدخول بان عدم كونه من مخترعات العرب يقتضي عدم كونه في من رسول الله. وعدم رؤيته لثمان الزيادة له من قبل
 العرب سيما في نسخة الحديث الذي رواه رسول الله في النبي عنه وايضا مع ظهور سبق ما ان خراج الحكم لله وهو صهيون ولهم الشطرنج
 على ثمان الاسلام بكثير من الاعوام وكثرة ترمه في الجوار وغيرهم وانما من الهند الى الجوار واليمن وغيرهم ما من نادر العرب من طريق البحر مع وقوع العرب
 من اهل الجاهلية ما انواع العمار والاضراب لا ذلك بعد جدا ان لا يصل اليهم الشطرنج مع كونه من حسن انواع اللعب ولا ظهور في الهند ثم لا
 والحروب بانه ان كان الله الذي يكون لاهله اعجز حجت ما ذكر من وقوع ذلك النبي من امير المؤمنين في الكوفة لا يفي وقوع النبي عنه قبله من
 رسول الله بل يجمل انه منى بالعبادة التي بها رسول الله قبل ذلك مقام النبي عنه ذكره للمخاطبين بان النبي قد قبله عند شعرا به
 ليعلم من منى عنه فاما **قال** النبي في الله رجلا قال ابو حنيفة لا يقتضيه شارب النبي المطبوخ ولا غيره ولا عدا ولا ارضه ووهو خلا
 ما تقدم من تحريم النبي ان النبي **قال** الناصب خفضة الله قوله في قد سبق تفصيل هذه المسئلة وان با حنيفة يحرم السكر المسكر لا الخمر فلا
 يلزم منه التفتيح ولا الشهادة **انتهى في قول** قد سبق من ان الحكم يحرم السكر من السكر كما في النصارى بالثبات المشهور وهو قوله كل
 مسكر حرام قال ابن حزم ان بعضهم قد طوى الحياء وقال بما هي بقول كل مسكر حرام الكاس لا خمر الذي يكره من هذا في غاية التماس من جواها
 ان دعوى كاذبة لا دليل في انهم على رسول الله وهذا يوجب لنا لفاعله وثانيها انهم لا يقولون بذلك في شرب الصلح المخطئة والشبه
 الفتح والاجابة على اكثر من اثنين والوان والذين وسائر الاشهر بما يقولون في بطون النور والربيع المصنف فقط فلاح خلافهم للمتنين جميعا
 والثالث اننا لا نرى اهل الحق ترجيح حديث قد نزه الله رسول الله عن ان يريه بل في كذا في مسكر عطل من ان يقول لثمان ان الله في ذلك
 هو المحرم عندهم الكاس لا خمر فاما في النسخة المخطئة منها فان قالوا الكاس لا خمر قلنا قد يكون من وقتنا وقد يكون من رتبة احوالنا في ذلك
 وقد لا يكون هناك الكاس بل يبيع الشارب في الكوز فلا يقلع عن حق يكره فظهر بطلان قوله في الكاس فان قالوا الخمر لا خمر قلنا و
 الخمر مع تفاضل يكون منها الصغرى جدا ويكون في الخمر فاعلى في الله هو الحرام وانه هو الحال في هذه قضية قد علم في الخمر بانه فان قالوا الخمر فقط
 قلنا النقطه من هذا من غير ما صير حتى نرى ان مقدار الصواب يحصل وانضاب من يخبرهم ويتطايب اجابهم فان ايجد في ذلك
 حدا كما هو قد استدلوا الى الله ثم انهم علينا مقدار ما فصله عما احوال ذلك المقدار لا يبرر في هذه التكليف ما لا يطاق وتحريم ما لا يمكن
 يدعى ما هو حاش الله من هذا فان قالوا انهم يحرمون الاكثار المهلك واللغو من الطعام والشرب فخذوا لنا قلنا ثم ما هو زاد على الشبع و
 الزيادة المحسوسة بطبيعة اللذنين يمتنعها كل احد من نفسه حتى الطفل الرضيع اليه ثم فان كان في هذا اذ بلغ شبعه قطع الانفاص الى زاء نفسه
 وانشاع شهوته وكيف هي هذه الحادثة اخر لا يحتمل البنية هذا النادر بقوله كل شارب مسكر حرام اشارة الى ان الشرب قبل ان يشرب الى
 جزء منه فانيه فان الكاس لا خمر المسكر عندهم ليست هي التي مسكر الشارب بالضرورة ندر في هذا بل هو كل ما شرب قبلها وقد يشرب لسان
 فلا يكره فان خرج الى الخمر حدث له السكر كذلك ان حركه في سكره فانيه في شربه هو الحرام وما به نعم الزينة في حال ابو حنيفة في هذا
 السكر ليس بسكران حتى يبرأ من النماء واجاز كل ذلك هذا ما يحجبوا وحنا الله واما كمن **انتهى في قول** النبي رفع الله رجبته عن كاهله
 المحرم اللعب بالنرد وفي الشهادة في هذا قال النبي ليس بحرام ولا يبرأ به الشهادة وقد خالف قوله رسول الله من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله
 وقال من لعب بالنرد شهير كما نما عصى يده في الخمر تحريم وما في **قال** الناصب خفضة الله قول مذهب الشافعي في اللعب بالنرد حرام
 بالاختلاف فيه فانقله عن المذهب فخرج على عادة تدعى الاشارة الى المذهب **انتهى في قول** يكذب ما ذكره الناصب في كتاب حيرة النصارى
 لله في كتاب الشافعي حيث نقله في بيان حكم النرد والشطرنج عند ذكر التعريف من تاج الدين السبكي ان القول بحمل النرد وحده لا حاشا وكذا يمكن
 ما في كتاب النصارى ابع حيث قال عند هذا القول من شرط الشهادة وهو لا جتناب عن الكثير مما يوجب حدا وفي حاشا ما في قوله
 وعيدا شديدا في الكتاب ان الله يعقوب والذين وكل مال اليتيم واليتيم واليتيم واليتيم واليتيم واليتيم واليتيم واليتيم واليتيم واليتيم واليتيم
 وغرب المسلم بالحق والذين عن النبي وسبب احكام النصارى في الوزن وقد علم اصوله على قولها وتركها كمن لم يعرفه والنهي عن المنكر
 عند الضدرة والامر على الصغار في حجة على صغيرة كغيبه وكذا في سببها ولعن وهو في حجة على طبع نرد قوله من لعب بالنرد فقد
 عصى الله ورسوله **انتهى في حجة** التذكير في الوجه الذي خالفه الشافعي من الوجوه الثلاثة هو الوجه الثاني ولم يعد لعب النرد فيه من
 اسباب الشهادة وانما الذي علمه ذلك سببا للرد هو الوجه الثالث كما لا يخفى ثم ان ارد المذهب في قوله فانقله عن المذهب وقوله
 انقله على المذهب في حجة صاحب الشافعي فلا يدفع الاعتراض عن الثالث بالقول والوجه الغير المعنى به ولا يفيض حشر ان ارد المذهب في
 هذا القول والوجه مذهب الشافعي لا في قوله بل لا في حجة بل هو كذب سود الله سبحانه الناصب كمن عرفنا حجة فوجبه **قال** المصنف الله

وفاقی

وبحث في حال الشافعي ما ملك لنفسه لم يحرم ولا يمشي على حله ولا يبرأ بالثبوت له وقد خالفنا قولنا ولا يمتنع قولنا لروى وقال بعض المتأخرين
 قولنا لروى قالنا وقال الله تعالى ومن الناس من يشترى ليهو المحمدي ثم قال ابن عباس بن مسعود قالنا وقالنا الغناء يثبت النفاق في الغالب
 كايست الماء البغلة في النفاق عن بيع الغنایم في شرائها والبخارة فيهن وكل ثمانية عشر منهن حرام انتهى **وقال** لنا صاحب حفصة الله
 اقول مذهب الشافعي في الغناء بما لا يحرم من الاشعار وما عداه مكره هان ومن الاجنبية اشد ذلك كان منها خوف خفة حرم وكذا من
 العيب والحداء وما عداها ما كان كشيء لا يخرج هو شرها والدليل على علم حرمته ما ورد في الصحاح في غايته ثم قال كانت هكذا
 جارية من الانصار وروى عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تغيبن فان هذا المحرم من الانصار يحبون الغناء وابقى روى في الصحاح عن الربيع بن
 معوية بن خزيمة قال جاء النبي صلى الله عليه وسلم فدخل بيتي حين بنى على مجلس على امرئ فجلست جواريتي لما تغيبن في الدف وتغيبن من قبل من ابني يوم
 بارك ذاك احد منهن وفيما بنى يعلم ما في ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعي هذا وقولي ما كنت تقولين يعلم من هذه الاحاديث جواز الغناء
 وخصه بعضهم بالمرء لما كان الظاهر من الاحاديث عدم الحرمة لاجل الشافعي في العرف كونه في غير ولا اخبار متعارضة والاصل الا
 انتهى **وقال** في ذكر كتاب الينا في كراهية الغناء في البيت ثم عطف عليه بعد توسط ذكر الخلاف في تظهير الكلام والغناء وما عداه لقوله تعالى
 من يشترى ليهو المحمدي في الغناء يثبت النفاق ومن اجنبية وبعي نكاح الغنم بجمع انتهى في البيت ما ذكرنا صاحب من تعبد كراهية الغناء
 بما لا يحرم كما ترى ثم روى لنا صاحب الاخبار في كراهية الغناء صاحب سلسنا معارضنا الاخبار التي استدل بها القم فقولنا في جميع معارضنا في
 الاصول من ترجيح الخبر الغنم انتهى على ما تضمن الامر وترجيح ما يكون دليله ملوك الامر على ما يكون مدلوله لاجل فاداه الناصب
 احاديث الاجابة بعد ان كان مرجوحا سيما مع خصنا واحاديث التي في ظاهر القرآن ولما ما ذكره من الاصل لاجل ضعفه لم يرد
 هذا المقتضى عن الشافعي في ذلك شيء وانما الذي نهى في ذلك بعض المتأخرين وبعض فقهاء الشافعية في تحفيظ كراهية حواشي في الغناء بوجهين
 اوجه من الشافعية لما كان الاصل الحرمة فذهب **وقال** القم رفع للسدر جنة وقال مالك كل من حدث بمعصية لا قبل شهادة تتر بعد توبته
 وعاد الله وقضاه في قوله واستشهدوا بشهيد من من جاءكم وقال مالك اقبل شهادة البدي على الخصم في النكاح والحداء والحداء
 الاية وقال اذا شهد على عبد وكافر عند الحاكم فرت شهادته ثم قولنا في البيت اعني لعبد المسلم الكافر ثم عارواهم بقبول فذهاب الكافر
 وقال مالك شهادة المجنبي هو الذي يخفيه صاحب الدين عن التقرير ثم جازا في الفقه الحديث في غير بهما التحفيظ لا قبل فذهاب الكافر
 انتهى **وقال** لنا صاحب حفصة الله قول ما ذكره من الصور عن مالك في عدم سماع الشهادة او بوجهها تروى عليه لا قبل فوجه الحديث
 الفاس على المجلود في القذف من جحد عدم سماع شهادة البدي على الخصم عدم الحلاء على حال الخطا وقبول في النكاح لا يمكن وقوعه
 في البدي ووجه عدم سماع شهادة الناصر بعد الاعادة في حال الكمال لان الرد سبعة فلا يسمع وجحد سماع شهادة المجنبي في
 نوع من الحداء وكل هذه اجتهادات ولا دلالة تكون قوية وقد يكون ضعيفة ولا تخالف لقوله للفسر الوارد في استناده ان الشاهد فانه
 بشر طينهم من السنن انتهى **وقال** الفاسر بل لا يعرف في قلم الاصول مع قياس الحديث وعلى المجلود قياسي مع الفارق ولما ما
 ذكره في تقليل سماع شهادته البدوي على النكاح من مكانة في البداية فيجوز في غير النكاح اية لا يمكن وقوع البيع سيما مع البعير في قسم
 والصور ونحوها في البداية فالغرض في حكمه ولما قولنا في الوصية والعقود الكاذبة في العقود المذكورة فغير ان الوصية ما سبق بعد
 شرط فاذا وجد الشرط لم يزم السماع ولما ما ذكره من ان الاذلة قد يكون قوية وتدبوك ضعيفة في مسلم لكن الكلام في ان الاذلة التي تفتش
 بها مالك في امر به ظاهر الجلال وانعكاسها لا يصلح من ترك في رتبة من رتبة العوام ان يمسك بها في استنباط الاحكام ولما ما ذكره من ان
 الفسار الوارد في استناده الشاهد بشرط طينهم من السنن مدخول بان السنن التي هي منها تلك الشرط غير موجودة وهو احتياط
 ذلك منها كاذبة ولو صدق ذلك فليذكرها واليا حتى نظرنه ولا لها على ما دعاه **قال** القم رفع الله درجة في ذهاب الامانة الى انزاد
 شهد على اصل شاهد واحد على الاصل الثاني في اخم يقبل قال احد يقول هو خلاف الاجماع ولا اصل في بيع شهادته انتهى **وقال** لنا
 الناصب حفصة الله قول مذهب الشافعي ان الشاهد من يجرى شهادته على امر واحد يثبت ولا يثبت وبه ما ذهب اليه ان الاصلية تثبت بها
 وانما خلف كلا الاصلين انتهى **وقال** لا يخفى في علم تبيين اصلها كراهية من يزم مخالفة الاجماع ولما ما جاء به عن الوجه الشافعي
 الاصلية تثبت بشهادتها فلا وجه لاصلها ما **قال** القم رفع الله درجة في ذهاب الامانة الى انزاد الدعي وجيزة فاعكرت ولم يكره
 بنية كان عليها البين قال ابو حنيفة لا يمين علمها وقد خالف قوله البينة على الدعي واليمين على الدعي عليه انتهى **وقال** لنا صاحب حفصة
 اقول مذهب الشافعي في نية يمينها لا يمين لا نكاهها ووجه ما ذهب اليه ابو حنيفة ان من اصل الاصل كونه ما صدق لانه كل امر من نكاح الغير
 الذي يمينه يمينه على اليمين انتهى **وقال** لا يخفى ان الاصل انما يصير حجة في الزنا بما روى في الاصل فلا يفيده اصل هذا **قال** لنا صاحب
 رفع الله درجة في نية يمينها لا يمين لا نكاهها ووجه ما ذهب اليه ابو حنيفة ان من اصل الاصل كونه ما صدق لانه كل امر من نكاح الغير
 الفاسد عن عهده لم يبقه بائنين ولا يحميه ببلانة وحكي الكفر في الزنا في غير ما ذكرناه لودعه ما نزل به في حقهم ثم قال ابو حنيفة لو كان لرجل امنا

الواحد عشر

محمد رضا

الشيخ

مستأجر

[illegible]

انه لم يزل من قبله بحال لغز الرابطة ما فخر ذلك لنا بالدين وجعلها مذهبك والفسدين ومفسدة في الدين فمذهبنا هو
 من فضلنا الشريعة العشر الاوجه من قبلنا فذكره من جوده مذهبنا فمذهبنا هو من ذكره مذهبنا في كتاب اللؤلؤ والفضة
 مذهب الامامية ما ذكره صاحب طبع الاصول في شرح حديث محمد بن ابي حمزة مذهب الامامية في المائة الثانية هو علي بن موسى الرضا
 محمد بن رجب المذهب الذي يكون مجده مثله واتبع من هذا المذهب بما اقتبس من هؤلاء الائمة المعصومين وبني علي بن ابي طالب
 لم عليهم السلام خاديت دارك عبادان عبادان مذهب في فرع الفقه معتقدات كانوا عليها الاولاد هم وجوابهم ومواليهم وعبيدهم من
 المدينة الكوفة وغيرهم كما ذكر محمد بن الحسن في كتاب اللؤلؤ والفضة حيث قال عند ذكر الامامية والجماعة من الشيعة ان ابا عبد الله جعفتا
 محمد الصادق وهو من علم غز في الدين ولديك ما في الحكم وهذا ما في الدنيا ودع نام عن الشهوات وهذا نام بالدين ومذهبنا هو
 المذهب الذي يفخر بالدين والاسلام والعلوم انتهى كان مذهبهم ومذهبهم في كل عصر من لدن ائمة المؤمنين ثم الى سوا هذا لا يقتضي عن
 علماء ومفكرين الغرض بل هي كل زمانا علموا اكثر عبادا وان كانوا اقل عبادا اما في زمانهم الاثني عشر فواضع انهم لم يزلوا على علم
 لان قولهم لم يكن نظرا واجتهادا وانما كان ما لعلم الحقيقة ما ينقل كل واحد عن غيره ثم عن سيدك رسول الله واما ما لا يكتف الا لهما بحيث يكتف
 صغيرهم وكبيرهم ولهذا ما روي ان اهل المدينة في صفوة ولا في كبره ترد الى علم واستفاد من سادات ولا مشاغل احدهم عن سؤال ففوقنا فقلتم
 اودع الى كتابنا لسانك الى كبره من وقف على سبيلهم لؤلؤها غلافهم فضلا عن موافقهم علم صدق ذلك قد صنف غلافهم في مناقبهم
 ونصائبهم ككتابنا لا يدخل تحت محصر ما لا مذهبهم كمشام بن الحكم ومشام بن سالم ومحمد بن مسلم ورواية من عجل بن وهب بن داود وجعفر
 مومن الطائفة شيابهم فانهم لم يزلوا من المحققين كان بيت مولانا جعفر الصادق كالحان السوق يزعمهم المستفيدون منه والخذل
 عنه من كل الفقه اكثرهم كانوا واجتهاد بن صاحب مذهب كبره علماء السنة واشتوا عليهم بالعلم والعمل بما لا يريد علي من طاع الكتاب لولا اهل
 السنة سيما كتابنا لسانك في الشاي علم صدق ذلك واما بعدهم فانهم من العلماء من لا يقصرون عن مثل علي بن اسمعيل الميقي ومحمد بن يعقوب
 الكلييني والرازي والبرقي والعمري ايضا جند عباد وشيخ الطائفة محمد بن النعمان الفقيه الشيخ في جعفر الطوسي ابن ابي الحسين الملقب علم الهدى
 والشيخ للدين محمد بن ادراس بن محمد والشيخ المعقول في الفاسم جعفر بن محمد سعيد الخليفي بن عيسى بن سعيد الخليفي بن سعيد الدين الحلبي
 وولد الشيخ العلامة محمد بن مصنف هذا الكتاب السطاب ولدت في المحققين ومولانا المحقق النجاشي سلطان العلماء وصفه الدين
 محمد الطوسي المولى العلامة قسطنطين الدين الرازي البويهي الشيخ الشهير ما لم يزل يحصرهم حدوده ومصفناهم في تحقيقنا فيهم في الطوائف
 العقلية والقلبية قد ملأنا الحقائق ونقلها اهل السنة في مصنفناهم كما لا يخفى عن من يكابرو عقله وجدنا نعلم علمنا يتقينا
 قطعا بان هؤلاء الخوارج والموالي في المذهب الذين في مذهب البيت كانوا الخصم بهم علم اسولهم وفرعهم لان اهل البيت بعينهم في البيت
 ولاهم سوا هذا السبب شيعة ودخضه وكانوا يتجملون لا يذلاء في اكثر الاوقات عن المتدين باهل السنة ويجفون احوالهم عنهم فتبينه
 ومع ذلك كانت حشنة ذلك نقلوا الاخبار عن عثمهم وكثروا من التضيف في مذهبهم لولم يزلوا مذهبهم فان كتاب هذا الطائفة المذكور بما
 لا وجه له لان في الاخره موجب للنار وفي الدنيا سبب للقتل والعار والغافل لا يختار مثل هذا لا سبب قوي يدعو الى الاختيار
 ولا يتجمل تصديق الكتاب لا شعرا ولا مثله على عقاب الائمة لا طمعا ووالاهم من الاحاديث والاختيار الى لا يخط بها نظائرا للاحصاء
 والاحصاء ويريد على ما في العاصم السات لاهل السنة زيادة لا يثبتها الانكار ولا يتصور مثل هذه الطائفة لا يزلوا وشدة دلائلهم
 وبنا عليهم وفي اذ الاخبار واشهر اطرافهم العدل لعدم الاكتفاء بحجج الاسلام وعدم ظهور النصيبا حق طر حواكثير من الاخبار
 عدم عدالة الراوي ان يصنفوا ذلك للبلغ من الكتب وينسبوا ما فيها الى اهل البيت كما كان با وفرا او يجعلوا انفسهم ابدانهم
 مقهورة وعن الدنيا محرومة مجبورة بمذاهب الخراف فان علمناهم كانوا في اكثر الاوقات ظاهرين من مظاهرهم من وافق عقبتهم
 من الملوك والحكام فلا يبعد منهم اخفائهم الحق وضمهم بلنا طل طمعا في الدنيا وبقية في قعرها لا موبة والعباسية ومن استولى
 بعدهم على البلاد والعباد وكثرت منهم الظلم والفساد كانت اهل هذا في اكثر بلاد الروم وما وراء النهر غيرهم استولى على بلادهم
 اهل السنة ان علمناهم يجعلون الشرع تابعا لا لمرأى الحكم الطام ولا يستحق عرشا عترة ويحكمون بعبث خلافة السلطان الطام الرازي في
 الشارب الجمل الذي لا يتقيد بالشرع ويعتقون بتوقف صلوة الجمعة والعقود والاكثر ومثلها من مواد الشرع على ان لا يسنوا فيهم
 القضاء عن المسلمين ولجند الرشوة علانية مع انها حرام باتفاق المسلمين فاطمة وكثرتهم كما ما هم يخرجون جواز وضع الحد
 لفرقة السنة وقد وضعوا في حقه خلافة العباسية امتداد خلافتهم الى يوم القيمة اخبا واذا كشف الله قعرهم من كتبها ووضعها
 فانقرضوا بحسب ما يوقنهم من شدة بطلان الاطراف في قربة فقطع دابر القوم الذين ظلموا والجماعة وبنا عليهم وقصده وضع الحد
 وفي من الامور العباسية تكليف وليا الاموية للسلطان في وضع الحد كغير من علمناهم في فضل موبة ولجنتهم على قربة
 ظهور متاعه وسوء عقاده موبة مشهورة في تاريخنا في ابن كثير الشامي وغيرهم ما ذكره واذ ثبت ان مذهب الامامية

[illegible]

له ولا يخافه من الخوف عن المنفعة بين ما سادوا به لا يجوز ان يكون المراد من الاستخلافة الارض ما ذكره النشأ بوقوعه من مكان العثر
 والنون فيها كما في قوله تعالى في الاصل فلو ان شرا النقص خلا فلو عدت بدل على الاصل الى النقص في قوله
 تعالى في جملة الارض خليفة وقوله انما جعلنا خليفة في الارض من خلفنا في قوله لا يستخلف على هذا الوجه لا يتحقق في قوله
 خلافة الاستدلال بالاية فيهم بما ذكرنا سقط ما في ما ذكره الاصاب من المقتضيات كما لا يخفى على الناظر ثم قال الناصب خفصة الله لنا
 من المواعيد الثلاثة تمكن دينهم الذي رفقهم فلو قلنا ان مذهب الشيعة حق فيقع هذا الموعود بانه لان مذهبهم انما هو العبادات
 بعد رسول الله يدعي الكفر والضلالة لم يبق الا هو والحسن الحسين رضي الله عنهم وابودر ومقداد ولسان وصارون وغيرهم
 على الاسلام ثم بعد ذلك في مان كان فقوله من المسلمين اهل الارض الباقون كلهم كما نفاخا رطله والمراد من تمكن الدين في الارض
 وشهرته وادمان جميع اهل الملل في نشر قواعده وبث احكامه كل هذا لم يقع لاهل الايمان لان الشيعة عندهم كفر بقرعة فاني خلل
 جميع الناس بعلون ان لكل عصر من الاعصار من من النبي صلى الله عليه وآله ما نانا هذا وهو زمان ناف على تسعة سنين كان عند الشيعة اول من قيل
 وكانوا جماعة مختفين هارون بن محمد بن الحسين بنهم الشيعة خافوا وقتلوا واكروا واظهروا الاعداء في دفع هذه النسبة عن انفسهم ولو
 دبرهم بديب بخرنوب رضي عنهم بما لا يلايل سكن بمدة يسيرة ولم يبق منهم سطوة في الارض استيلاء وتمكين فقل قتلهم على تقدير حقيقة وجودهم
 لم يقع الموعود الثاني انتهى **واقول** قد بينا ان على تقدير بطلان مذهب الشيعة والسنة جميعا لا يلزم الخلف في هذا الموعود بانه لان المراد بخلان
 كان ذلك عند ظهور المهدى الموعود فمفقط جميع ما انتفع به هذه المرة بانيق من المقتضيات الواهية كما لا يخفى وما ما ذكره من قلة الشيعة
 فيقتضيه ان كانوا قليلون عند الكهنة كثيرين عند الله وقد قال الله تعالى وقيل من عباده الثكوري وما امن معه الا قليل هم من قلة قليلة وما
 اكثر الناس لحرص بمؤمنين ان كثير من الناس لما سقون وما ان ذلك كثير قال بعض الحكماء اجل جناب الحق ان يكون شريفة لكل
 وان نطلع عليه احد الا بعد احد قال الشاعر العارف خليفة قطاع الغيا في الى الحى كثير ما الواصلون قليل وايضا يقول الناصب
 هذا القول فرعون اللعين ان هو لا عشر مرة قليلون وكذلك السباع اكثر لا بنباء هم كانوا قليلين يظهر في المتن تلخيص كتاب النواحي و
 فصل في نبأهم وما قول كانوا جماعة مختفين هارون بن محمد بن الحسين بنهم الشيعة خافوا وقتلوا واكروا واظهروا الاعداء في دفع هذه النسبة عن انفسهم ولو
 ويؤيد قوله وقد ذكرنا انهم قليلون مستضعفون في الارض فقد بان لك بالدليل من الضامن عن سواء السبيل لا يتحققان السطوة و
 القهر قد يكون بالبرهان وهو عندنا دليل الناصب علينا سلطان وما ذلك لا يوفق للملك للسان ويجازيها كفاية في كسر سورة افتخار
 الجبهه وكثرة بهم وكشف حورة كون الكثرة محجوبة بحضرتهم وكما هم خربا ووهنا منوجه اليهم انه صار احتياجهم المذكور وما لا عليهم
 قال سبحانه في شان اصحابهم يمزجون بيوتهم بايديهم وايدي المؤمنين ثم قال الناصب خفصة الله لنا من المواعيد الثلاثة
 بتبدل الخوف بالامن ولو قلنا ان مذهب الشيعة حق لم يقع الموعود الثالث لانهم يمزجون بانهم في كل عصر من الاعصار السابق
 الى يومنا هذا قاطم يكونوا امنين على انفسهم بل كانوا خائفين من اهل السنة وهذا المذهب النقيض لجنس الخصاياتهم وحفظ اوجهم
 ولم يخرج قط على الظاهر والمذهب كما ذكرنا والحال ان المراد بتبدل الخوف بالامن ان امن الناس من المؤمنين ويتمكنوا من اظفار الدية
 وقواعد الحق لا تراجع من الشبهة لم تكن واقف في الارض لا ظاهرا ومذهبهم وهذه السنين المظلمة وقد ثبت ان مذهبهم لو كان حقا لفر
 الخلف في عدل الله تعالى والحال ان الخلف في عدل الله تعالى فيكون حقيقة مذهبهم المستمرة لوقوع الخلف محالا وهذا هو المنكر ولو نامل
 المناظر بعين الانصاف شاهد الاوضاع السابقة والحاضرة علم ان ما استدلنا على بطلان مذهبهم من اهل السنة لا يلايل اظهر البراهين
 انتهى في قول جواد ائمة ما راى يجوز ان يكون مصداق هذا القم بية زمان ظهور المهدى الموعود المنتظر ولو استعمل الناصب
 واستصعب الانتظار فليكن مصداق الزمان الذي هو فيه قد خرج فيما عشرين في كلياته هذا من ولا على ومواليه من مهابهم
 الناصب سوء خاتمته هذا بالوال القلائل الحور وحصل بهم تبدل خوف الشيعة بالامن وارتفعت النفية بل قد انكست النفية
 حقهم بالناصب خلق من اهل غلظة الى فاصى بلاد ما وراء النهر طردوا وشرذوا بمقارع القتل قهر ههنا انما يطلع سبيل القهر
 وبما حتى استغاث الناصب بقوله واغوثاه واغوثاه والحمد لله ثم قال الناصب السلف من العلماء فانكروا من المعاصر في
 تلك المذهب المنسوب الى وافق شيئا عكس في ذلك ههنا ما نقل عن الامام الجمع على جلالة وقضاه علم الشيعة حمدا لله ثم قال ابن
 الجوزي في كتاب الموضوعات ولقد وضعت الرافضة كتابا في القمعة سميت مذهب الامامية وذكر ما يخرج للاجماع بلا ليل صلا
 وذكر ما سادوا به المحدث الحسن بن مالك بن مغول عن ابيه قال قال الشعبي يا ابا الكواردين ان يعطوني بعضي الروافضه قاربهم
 عبيدا وان يملؤا يديهم فباعوا ان الكذبهم على على فعلوا ولكن والله لا كذبهم عليه اياك اني قد حسنت الاهواء كلها
 فلم ارقوا الحق من الحبلية لو كانوا من الدواب كانوا احب الي من الطير كانوا اذنا احدكم الاهواء المضلة وشرها الرافضة احبهم
 على بالبار ونفاهم من البلاد ففنا عبد الله بن سبا الى ساداته ونفى غيرنا انتهى كلامه **واقول** لا يخفى ما ذكره الناصب

بعد رسول الله

ان الامامية خرجوا الانجاع فلعنوا ناسا يكن اجماع المسلمين فاطمة وكان من اجل ما كان هذا السنة والجماعة التي لا يحتاج خرجها الى اشارة اصليتهم
واما ما ذكره عن الشيعة من انه قال لو اردت ان يعطوني بعض الروافض قهاهم عبيدا وان يملؤا بيدي قهاهم ففقدت الذي نحن نغلبه من
احوال غار الشيعة ان كان جلنا جافا لا انقياد بل يرفع الامم الذي تخلف عن الحسين وخرج مع عبد الرحمن بن محمد الاشعث قال
له الخراج انما المعين علينا فقال نعم ما كابرته اقبلاء ولا نجرا قوما به وهو الذي خلد للمال فسرق في خفوة ما تودهم لكن صاحب كتاب
الملل والصل وهو من اهل السنة هذا الشيعة على هذا كيف يتصور من الروافض على اهل مذهب من الشيعة بما نقله عن ابن
الجوزي فالظاهر ان ارجاع جميع في قوله يعطوني بعض الروافض من تصرفات الناصب وهم الروافض انه يجوز ان يكون واجبا الى الناس
فانهم قد يتصدون الكذب على على بما يكون مضمونا منعه لاهل السنة لانهم انما دخلوا في حق ما حجة على الشيعة ولو سلم فكيف يجمع
منه عونا لا ياخذ ملاه بدين فعبا على ان يكذب مع ما نقل من فوشل من يتكلم ببال بغار سرهم ما تودهم على ان ما نقل عن الشيعة
اخر اخرج من رده من ذكرهم من الروافض هم الخلافة دون الامامية صاير صانف الشيعة فانه قال بعد كونهما بله وتشرهم الروافض اخرجهم على
ونفاهم من الذين المذكور في كتاب الملل والصل خاتمة كتاب الملل والصل الذين اخرجهم على ونفاهم كما لو اجماعه من الغلاة منهم عبد الله بن سينا
وغيرهم في كوفي الكاين ولعل الشيعة ان ارد ان يقدح على المحابلة فخط من انهم ما به الروافض قرن قلهم بقدح الروافض عبارة بهترة
الجلد لا يدفع به الجوف انه يخط على محبة من توقع من ذلك من المحابلة وسائر صاير اهل السنة هذا من ان يستبعد من ان يجوز في نحو
وكيف المحابلة ان يذكرهم حاصلة يقولون انهم كالحمر والرحم بلا ضرورة داعية له الى ذلك فالظاهر انه انما رضى بتلك الشناعة على نفسه على محابه
حتى صدقوا الناس بها وصف به الشيعة من انهم شر من المحابلة اللهم ان فينا نرا شهد على نفسه بالجماعة فلا يجد صدق تلك الجماعة
منها مثل ثم قال الناصب ففضله ثم يقول ان كل مذهب من المذاهب الاسلامية فانه حقيقة بلنا من اصول من وقوع والاصول
اما متعلقة بالعبادة الاسلامية واما متعلقة بالاصول لادليل الاحكام والاول في اصول الكلاية والثانية بالاصول الفقهية ولما
انظرنا الى مذهب الشيعة لينا ان اصولهم الكلاية كلها ما خوة من المعتزلة ومن الاصحاب كتاب ابن الطاهر يقول في كل مسألة من
مسائل اصول فقهنا الامامية من تابعهم من المعتزلة والحال ان تدب من المذهب يعرف من العلماء وقضاة فيهم وادى عالم وادى يقتضيت
للامامية في اصول احد المعتزلة واحد من مسئلة فتبعوه والى خصوصية الغريب من الراجح الذي يقررنا بعبية والمتبع يستكشف من عار
ناعبية للاعباء بناعبية لا بلطفنا اليه لا يتبعه جعله متبوعا ويجعل التبوع تابعا لغير هذا حال الشيعة مع المعتزلة فان المعتزلة لهم علماء
مشهورون وكتب متنفذة وسعوا في تدوين هذا في فصول الدلائل والبراهين على الدعيات فجا شرفه من الجملة مثل رضى الحلي وابن
الطاهر طائفة يتبرطوا لوائهم وقيلوا السائل ثم نظروا ما ونسبوا الى انفسهم ولم يكن في هذا الا تخال فاد التبع حتى جعلوا انفسهم متبوعين
والمعتزلة تابعين وهذا غاية لا خصوصية هذا حالهم في اصول الكلاية انتهى **والحق** لا يحتاج ان ما ذكره من ان اصول الامامية كلها ما خوة
من المعتزلة لا يحتاج ان المعتزلة كاذب مخرج فاعلم خلا فاجا الامن قول العلامة الدواني في شرحه للعقائد العشرة ان الشيعة يوافقون المعتزلة
في اكثر اصول الايمان الا في مسائل قليلة اذ وقع ان هذا كلام صلا عنه مبالغة وعدا كما سنبينه تفصيلا في محلي سابق من اصول الكلاية
وبالجملة الامامية خارجة عن المعتزلة اية في كثير من احوال المبدأ كما قبل الحال فتقو القويض مما كانت تقهقر والحرج عن طلبات الفلاسفة بل
اذا انما الجزء الذي يتخرج قولهم بالاصح بنظام الكل من حيث هو وكل بنا هذا لايمان وغيرها في اكثر احوال المعاد فتقو الاحباط والتكيد واثبات
عذاب القبر وانقطاع عذاب صاحب الكفرة وانه مؤمن وان العفو بزر وان يجلي بالبر المعروف والنهي عن المنكر ان الجنة والنار مخلوقا الا ان
الغير في حق عظم صاحب النبوات كاشاات العصمة الشامة وقضيل الانبياء على الملائكة وغير ذلك في الاصل الامانة التي لا يخفى من
المخالفة في الكفر والايان لقوله من فان لم يعرفنا ما من فانه مات ميتة جاهلية هذا وما اهل السنة قد هم موافقون للمعتزلة في
مسئلة الامانة التي هو اربعة في بناء الكفر والايان كما عرف قال صاحب الملل والصل ان اعظم خلاف بين الامم خلافا لاما ملة ما سلف
في الاسلام على اربعة دينية مثل ما سلف على الامانة في كل زمان اء وكذا موافقون لهم في مسئلة خلق الالهال فان اصلها كما يمكنه من
مذهبهم من صفوان المعتزلة الغايل بالجزء ثم اضيف اليه الكتب تخلصا عن شناعة الجبر قد عرفنا فيما مضى فلا اقول ذلك الا سافر
بل لا يحصل له وكذا اتفقوا مسئلة الوتيرة والكلام فقد قال صاحب كتاب الملل والصل وهو من اكابر الاشاعرة ان تراعي مع المعتزلة في الوتيرة
والكلام بلفظي عرف به خسر الدين الرازي يفتح في كتاب الاربعين وغيره وكذا في مسئلة الحسن البصري فان التحفة والمشارب بالدينهم
معظم اهل السنة في ثمانية اشياء الى ذلك من بافعال ابن همام المحقق في كتاب السائرة فالت التحفة فاطمة عتوت بحسن البصير العقليين
على الوجه الذي كانت المعتزلة تنه في كذا ذهب فخر الدين الرازي في كتاب المعالم وغيره من علماء السنة الى هذا من غير ان يشار بجعل النزاع
لغلبة كذا فالواقعية لافعال الله موافقا لهم حق قال صلا الشريعة البخاري في كتاب التوضيح من انكر التعليل فقد ذكر النبوة و
قال لفسا في الاشعر في شرح الشرح ان من قال بجحبه الغيا سلا به من القول بتعليل الافعال من الذين ان الغايل بجحبه جهه اهل

لا يحتاج ان المعتزلة كاذب مخرج فاعلم خلا فاجا الامن قول العلامة الدواني في شرحه للعقائد العشرة ان الشيعة يوافقون المعتزلة في اكثر اصول الايمان الا في مسائل قليلة اذ وقع ان هذا كلام صلا عنه مبالغة وعدا كما سنبينه تفصيلا في محلي سابق من اصول الكلاية

السنة والجماعة غير كونا فإلّا ليس بالتقليد البتة وقد افق المختل في ثبات الحال جماعة من كبار أهل السنة كما أن بعضا من أصحابنا وبكروا لما لم يبرهن ولم يوافق المختلة في هذا الحد من الأمامية كما عرفت ووافقت المختلة وأهل السنة في ثبات الجوهر المبرر وفي نفي العصمة عن الانبعاث وكل ما فيها بوجه إلى غير ذلك مما لا يخفى على المتبحر فابن من المسائل المحدث بها ما يصحح لأن يجعل مخالفة أهل السنة مع المختلة فيها دليلا على كثر مخالفتها وعدم متابعتها لحدتها والآخر وإن يجعل مخالفة الشيعة منهم فيها دليلا على ذلك كيف منبج علم الأشاعر هم المختلة لا لا يخفى لكن الظاهر أن مخالفة المختلة والتكلم بهم بالفتح والديم بما هو من قبل الشيعة بوجه بذكرهم فان اعترض بالبحر لا شرع عن شخص المختلة في طهارتها وخلافته بعض ظواهر قولها لمكان بحسب المنقذ والاستقلال بحضرة رياسته شرع من جهة كالأفان فثبت عن قول الأشاعر في مذهبه وإن كان كقولهم طاهر كإياد عبد الرحمن الجواليقي صاحب لا يقول إلا التقليد وقطعا ومقتضى التقييد بما ذكره من أن ذلك من قبله يصرف من العلماء ومضاهيهم في الغالب بل ما من العلماء بالجماع من صاحب المذهب من تصديقه في الاشكال كما في نفي تصديقه في الاشكال علماء مذهب على أنه يصنف شيئا من الأصول الفقهية في ذلك يظهر سقوط قول في عالم وفي تصديق للأمامية في الأصول أخذ المختلة واحدة من مسئلة آه على ما ذكرهم ودون صاحب كتاب الملل والنحل من علماء أهل السنة قد كرم قد ما علماء الأمامية ومصنفهم جماعة فقال الجليل الشيعي ومصنفوا الكثير من الحديث من الزيد بن فلان وفلان آه ومن الأمامية وسائر أصحاب الشيعة فلان وفلان وفلان آه ومن ثلثي كبرهم هشام بن الحكم وعلى بن منصور ويونس بن عبد الرحمن وشكال والفضل بن شاذان والحسين أسكاف غمد بن عبد الرحمن بن قبة السهل السومجني ومن المشايخ أبو جعفر الطوسي ذكر في موضع آخر هشام بن الحكم كان من عنكم في الشيعة وجرى بينه وبين أبي الحسن بن مطاير في الكلام انتهى بهذا بطلان اتحاد مذهب الأمامية والمختلة فإن باهتدال العلان كان من مشايخ المختلة فانهم ولما ما ذكرهم من متبوعه المختلة وأما الشيعة الأمامية لم يردوا بان تقدم الشيعة وتابعة المختلة لهم والأخذ عن أيهم أمر ظاهر مشهور فلا يخفى ما سبق في فروع ما عطفاء على مسئلة الادراك مؤيد الكلام الشهير في الاستشهاد بكتاب الملل والنحل فذكر في كتابه ثم قال النا صبحه بفضل الله وأما الأصول الفقهية فانهم طالعوا كتب أصول أهل السنة والجماعة ولم ينفروا ولم يتجرأوا فيها لانهم لم يروا على الأسانيد والتجريح في الأصول بل اكتفوا بالمطالع فلم يحصل لهم التجريح في الاطلاع على حقائق الأقوال فآخذوا من كل مذهب مسئلة كان الجاهل عند ظواهره قولهم وأخرج رد وأجابه من ذلك المسئلة بغير ما يدعيه صاحب تلك المسئلة من أن الأمامية مثلا طالعوا كتب الأصول للعقبة الأربعة من مذهب الشافعي شيئا يسيرا سب ظاهر عقولهم ويلايم فاعده من قواعد الفاسدة في الاستلحاق بمسابقة فهو ما فيها جعلوا ذلك الشيء مذهبها ورواها عن ذلك من مذهب أبي جعفر فلو مالكا واحدا وغيرهم من العلماء بما وجد صاحب تلك المذهب الحق في ذلك شيئا ليس من بدعتهم مما يتعلق بالأمامية وما يوجب طعننا في العقابرة فهو ذلك المختل في أصول فقه الشيعة هذا حالهم في الأصول انتهى وأقول قد اختلفنا وما ذكرنا صاحب ههنا بما ذكرناه سابقا من تقدم مصنف الأمامية ومضاهيهم في الأصول والفرع بقتلا عن الشهرستاني في الأشعر في كتاب الملل والنحل ببيان قضية الأخذ بالاختلاف معكثرة وقد قال في صريح ذلك بما شيد فابا وكان جميع ما ذكره النص من المسائل الأصولية وأدلتها ورواها على شبهات المخالفين وهفوات الناصب للعبين فيها وأيقه بكونه أن الأمامية على الوجه الذي اعتقد أهل السنة حجة القياس الاستحسان بما لم يثبتها الأمامية ودعا القوا فيها الفقهاء الأربعة من أهل السنة والجماعة مع ان يتفرع عليها جل ما اتوا به من المسائل المذكورة في كتبهم الفقهية وكذا أحاطوا بهم في مسئلة الحق القبح التي يتفرع عليها من المسائل فضلا عن المطالعات الناشئة من اتباع أحد هؤلاء البنية وعدم اتباع جل ما روى بطريق أهل السنة ثم ان قول الناصب أو لايم فاعده من قواعد الفاسدة في الاستلحاق مناقض لما قصد على بشارته في هذا المقام من أن الأمامية أخذوا ما ذهبوا إليه من مسائل أصول الفقه قواعدها عن غيرهم من أهل السنة فانه إذا عرفت بان لهم قواعد متفرقة في هذا الفن فقد ثبت ان أصولهم هي تلك القواعد التي تفرق ولما ابتدعها وظاهر كذب ما ذكرهم من أخذهم بقواعد أصول الفقه عن غيرهم **وقال** الناصب خضعة لله وأما علم الفرع الفقهي فكذلك حالهم مع فرع الأئمة ومن نظيره هذا الكتاب علم ما نقول حق لا أن يتأب فيه فان ابن المطهر نقل جميع ما نقل عنهم من كتب الأئمة وفي الآثار وافق الشافعي وبطلان قول باقي الأئمة بما بطلان إمامة الشافعية وليست كان بطله بالكتاب المتقدي بل بطله بالوجود المرجوع الضعيف كما ذكرنا في مواضعها وبينا وجوه الضعف فيها وفي بعض المسائل وافقنا باخضعة أو لا كما وعمل مثل هذا العلم ما خالف الأئمة الأربعة فما نابع أهل الظاهر مذهب سفيان واحدا من العلماء وكل ما خالفه الأربعة في قول ضعيقة يرجوع عنها بالعلماء كما لا يخفى على المتبحر الواقف على أقوال العلماء وذكر شيئا يسيرا من خواص بدعته مما لا يوافق أحد لهذه المعص من بعض علماء الشيعة من أن هؤلاء من باب الطهارة في بعض مصنفات ابن جميع ما خالف الشيعة علماء السنة والجماعة في الأصول والفرع سبعة عشر مسئلة والباقي موافق لقولهم من مذهبنا وذهب إليه جماعة البنية وهذا اعترف منه بأنه جرح قول أهل السنة وجعله مذهباً ومن تأمل بين الدين وأختار مذهب الحق إلى أصول مذهب الشيعة

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الخط المسمى بخط الشيخ
في نسخة بخط الشيخ
في نسخة بخط الشيخ

اقوال باقية لا تامة بالاطلاع لا تامة الشافعية اعمدهم ما كان كاذبة اخترها تصبوا وجميعا وليست مما يجزى عن الاتيان بمثلها في شان
اجتمهم فيقال معارضة بالمثل ان جميع ما اشتهر الشافعي مثلا من المسائل العقيدة اكثر مما ظاهري محمد بن الحسن ابو يوسف من اصحاب يمينه
انما هي من فتاوى فقهاء اهل السنة والشيعة الذين عاصروا ابا حنيفة ورواوا على فناء وبتفرق فجا الشافعي بعدهم وجميع تلك الاقوال الفوت
وابدا بها ما اخذها من اقوال يمينه ليجوز طبعها وقوة جدل الشافعي لم يقدر على هذا فغضبنا وسلبنا ما ذهب اليه وهو بعض المسائل
موافق لما كان في بعضها موافق لعقيدة الشيعة وفي بعضها نابع لاهل الظاهر وغيرهم من فقهاء التابعين كل ما هو من خواص بعبته مما لا
يوافق في احد من فقهاء الشيعة كسنة كسنة تروج بذكره لولادة من الزنا في قول فاسد كما لا يخفى واما ما نقله عن المصنف قدس سره
انه قال في بعض مقاييدنا جميع ما خالف علماء الشيعة في اصول الفروع سبعة عشر مسألة ففتره بلا مرتبة ولعله قدس سره حصر
المسائل لاصول فقط في تلك العدد وزاد عليه الناصب المسائل الفرعية فتره وجميع المرامه وكيف يقصود القول بما نقله عن المصنف
ما يتفرع على المسائل لاصول في قوله ناسبا بغير انكار الامامية لها جل المسائل الفرعية التي افاضها الفقهاء الاربعة وكيف يدعي
موافقة الامامية معهم فيما لا يخص من المسائل التي وقع الخلاف فيها في قولها لا وردا ومن المصنوعات اظهرها الناصب في هذا المقام وفيه
بعض علماء الشيعة الذي يرد بان يكذب بلسانهم على المصنف ويقر به عليه عن طريق الجمع في قول اهل السنة الذين ما بطل العتق والديانة
عن سيد العتق بل ما ذكر من ان الامامية ابطالوا قول البعض الفقهاء بما اطله به غيرهم منهم فغير ان القضية صنعت بل الذي خالف
في الشافعي لا يصفه بل كذا ما خالفه فيه صاحبنا محمد بن الحسن ابو يوسف ثلثي مذهبنا كما اننا وصل اليهم من كل امام امينة الكوفة
اصحاب الصادق والكاظم عليهم السلام وابطلوا ما خلفنا ويا يمينه ويحقينهم وترى فيهم مذهبهم قد نقل الدبر الشافعي في كتابه المسمى
بجودة الحيوان عن الصادق انه رد على يمينه في بعض المسائل ويحتمل على العمل بالاراء القياس هذه الى ما اخذ الاستنباط والفتا
طما خرج من مجلس الشريف استجب العبي على المذموم واشتغل بما كان عليه من الروي ثم ما ذكر من ان من نامل علم ان اكثر مذهب الشيعة
من غيرهم مشرو ودان للمثالي مما يتوهم هذا اذا جهل تقدم مذهب الشيعة على غير من المذهب كاجمله الناصب ما اذا علم بما مر من
نصريات اهل السنة بتقدم مذهبهم على غيرهم علم قطعا بطلان كون مذهب الشيعة ما خذوا عن غيرهم وجزء ما انفكس القضية واما ما ذكره
من ان الحرم للمعاقل الذين يخرج مذهبنا من كتاب صاحب رسول الله وتبديع العلماء وتقسيمهم غير مسلم بل الحرم والاحتياط في انهم
مخرجنا سبق صاحبنا كراهي ولا يتخلص من غلاة الوسايط بيننا وبين الرسول لا يتعلل بالرجح والتعديل الذي هو ثابت في نسخ الامور
حق في حق اعتياله القول ثم ما ذكره الناصب المصنف من الاضاحيك في ما كذب عليه حاكيه عن جهله وذلك ان المصنف قدس سره ما يجد
قول هو كذا الصانع دليل المذهب بل جعلوا رايهم عن النسخ دليل وانما كان ذلك بعد ملاحظة موافقة تلك الرواية بتلويحها في الرواية
من طريق اهل البيت عليهم السلام وغيرهم من الصحابة المرضيين غاية الامانة لا قصر على ذلك وما لا اختصار واكتفاء بما هو اقرب الى
تلقى المخالفين له بالقبول كما سبق نظيره في فسخ الكتاب عن صاحب كتاب كشف العتمة ووجه قصاره على النقل من كتاب الجوهري ولا نراها
مخالفة الجوهري للقرآن واحاديث سيد الامام سيما المرفوعة من طريق الملتزمين بخلفاء الاسلام الفخر في نظر الامام وبعدها يندفع قول الناصب
لو كان دليل من خصوص ائمة اهل البيت لكان ينبغي ان يذكر على سبيل التاييد ليكون نقل الصحابي حجة علينا وقول الامامية حجة له
وايقين هذا الكتاب اهل ما خالف في المصالح الاحتجاج على المذهب حتى يكون خلو الكتاب عنه دليل على عدم جحيمه ليعمل على مذهبنا في
في كتبه المبسوطة كذكر العقائد وكتاب منتهى المطلب نحوها من الحجج المرفوعة عن اهل البيت عليهم السلام كثيرا واذ ما خالف ذلك
رايت فيها ومكالكير او يوبله ما ذكرناه ما نقلنا سائبا بقا عن الفخر في المصنف من ان ابا حنيفة يفتان بن ثابت الكوفي الذي كان
يلحق بالكلام ولا يبرر للفتنة الضو ولا يبرر الاحاديث ولم يكن فقيها لنفس بل كان يتكاثرا في عمله على ما قصده من اخذ الاصول
انتهى الى حاله موضع اخر من ابا حنيفة قلب الشيعة ظهر البطن وشوش مسلكها وغير نظامها انتهى وكفى ذلك الدلالة على قلة فقهه
الرجل في تصور ما به في ما نقلنا شهر ساني في كتاب الملل والنحل حيث نقل قال ابو حنيفة علينا هذا راي هو حسن ما قد
عليه من قلة على غير ذلك فله ما ادى انتهى فلا شتم في شيعة الكوفة استظهره في ابي فاضل الكوفة وخرجوا ابا حنيفة منها
فشرعوا على القياس الاستحسان وقد اشد المناو والعرقي من فضلاء الامامية ومعارض يمينه يقرضنا عليه هذه الابيات
شهر كل من الدين قبل اليوم في معناه حق عليها اصحاب الفطائس فاما من الشرق فقلت مكاسبهم واستعملوا الراي بين
الفخر واليوس يا ايها الناس فوبوا من دنوبكم وناحوا الله في حقن لابلوس روي لنا ما وصلنا هذه الابيات الى يمينه
اوصل مذهبنا الى سائر الناس منه الصنف والاعراض عن حاله ومقاله وكفى ذنبا وعلى السراج المنير في فضل اهل البيت انهم
انا ما حنيفة لاجاب مسألة فقال له نوح بن دجاج وكان من اصحابه خطا فقال لهم وانشد شعرا شعره كان من خالق قول
ولا تدارك نوح بن دجاج انتهى ولا يخفى ان نوح هذا من اصحاب يمينه بل كان مخفيا كوفيا شيعيا من ثقات فقهاءهم ورواهم

قوله

عن ائمة الصريح استهزاء واستحقار ابواب ان يتفادوا بحكم الوحي الفصيح فحاجبا عندهم من العلم الذي لا ينفع عتوا واستكبارا فزارهم
جلوا الاشعار مثله والفخر فقلنا خلافا على رسول الله وردا ونكادا فقلنا في حيل سنة القاطل عليه عامر من انكسر الخمار بجمل
اسفار لظلموا انصهر من الرجز عن سلطنة الحقيقة فزها عن لاية الدين وشتموا عليها غارات لنا ويلات الباطلة فلا تزل من عجزها
منهم كمين اعدا لدفعها اصناف العدة خروبا لقوانين وقالوا لما حلت بساحتهم ما ان انكروا لظلمة لا يفيد ما شئنا من التبين
انكركم من الوحي ما يخالف مذاهبهم اظهروا له انكارا وجها واذا قيل لهم فقالوا له انزل الله والى الرسول وايت المنافقين يصدونك
عنك صدودا قد اشترى بالرجو الخنوم حربا ثم جاءوا كيمفون بالله ان اردنا الاحسانا فوقفنا شيب قوم الشبهة الشكوك فقلنا
فلا يجردون لها مسيغا اولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم فاعرض عنهم وعظمهم وقل لهم في انفسهم قولا بليغا تائب اليهم برزوا الى
البيداء مع ركب الايمان فلما راوا طول الطريق ثقلا برفقة الثقلين في مارج التحقيق فكسوا على اعقابهم ورجعوا وظنوا انهم يتقون
بطلب البعث لذة الرواية فمروا بنعيم من غلبه الهوى فقد الحكايات ونسأ لهم ما ابعدهم عن حقيقة الايمان وما بلغهم غرغ ويل
النص من يابض عن الدين الامان ما الكذب عوام للتحقيق العرفان فيم في شان وابشاع الرسول سنسنة في شان فالكثيرم وهم الانوار
وما اجرهم وهم الاذنون وما اجرهم وهم المعلومون وما اعزهم بالله اذ هم بعبثهم جاهلون اسرسل بر النفاق فاطهرها الله تعالى
صفحات الوجوه منهم واللسان ووسمهم لاجلها بيا لا يخفون بفعل اهل الايمان فاجري على لسان فاضهم ابن خلكان ما سخر
غير مكان من ان اجتماع محبة علي بن ابي طالب مع الشئ خارج عن جن الامكان لكنهم ظنوا انهم ادا اظهروا ايمانهم وكنوا اكثرهم رجوا
على النقاد صفرهم ولنا قد البصير يتبرح حالهم وشأنهم ويكشف عما القى اليهم الشيطان وفانهم احب الدين في قلوبهم مرض ان
لو يخرج الله اضغانهم حرما والله اوصول بعد علم من منج لا بزد وقضيتهم بل اصول فتسكوا باعجازا وليس ما صدره سلكوا سبيل
لا يقدرهم فينا رولا نور ومن لم يجعل الله نورا لم يفلح من نور فخذ الله على ما جعلنا لنا الى سلوك ما سجد لابر سبيل لا يتجر
ونصب لنا على لزوم مدارج الائمة الاطهار طاعة واضحة وجعل من يتنزل اليه وقف هم عليه مشاهدا لدواعي الحق التي نزل بها
الكون خلقا يستقذهم من السحق ويصممهم من بوار الفتنه وملاكم ازمته قلوبهم وقام شمع نفوسهم وانهم برأض تنبله فونهم
غوامضنا وويله وهذا هم الى كوابض النجاة والتمسك بحرفة الائمة الهداة ونشكر على الجبيرة من صفوة عباده الفرقة الناجية
الائمة وخصهم بمزايا اللطف من بين الفرق الاسلاميت فاض عليهم من نور هدايته ما كشف به حقايق الدين وانطق السنن بحجة
في التوقي بها المحدثين مصفا سرهم من سانس الشياطين وطهر ضمائرهم عن رغبات الزايعين وعرفا فقلنا ما باور اليعاقب حتى اقتدوا
به على السرا من اهل لسان نبيه وصفيق انتقل الى باب مدينة علمه وليه واطلعوا على جميع بين الشرع المنقول والاصل العقول
وعرفوا ان الدين غرلوا المعاد عن الحكم انما حكموا بذلك من قلة البصائر وضعفت العقول وقد اوضحنا لك بها المنقوش الى الاطلا
على قواعد الائمة الملقبة من شكاة النبوة والولاية لانه لم يستأثر بالتوفيق لذيلنا بالجمع التحقيق وزيق سوى هذا الفرق فاشكر الله
تعالى على افتقارهم لا تارهم واقبالك من جذوة ناره وانخرطك في سلكهم وعنادهم فذاك تحشر يوم القيمة فزرتهم وتواروا لاجنة
في جوارهم هذا الخواصة من ايضا مفاصل الكتاب المستطاب لاجل مسؤل الاجبة والاحباب من ارد على دناء ذوي الاديان
خصوصا الناصب الشقي المزاب الزايع عن طريق الصواب ذلك من جلال نعم الله الوهاب على عبده الابرار الجليل شجاع العيني المجاهد
بالسيف والفتوح الروح الرديف نور الله ابن شريف الرضوي الحبيبي كان الله لا يجري على حج الحق عمله والمسؤل من فضله العظيم وكرمه
العظيم ان يجعل مقاسنا في فرة هذا العشر فبقية خلفه نزل الحشر وسيله من رغبة الى سيد البشر والائمة الاثنى عشر وان يرتق
طلب ثارهم مع امام هكيد عوا الى اقفاء اثارهم وان يحشر في فرة احبايتهم وانصارهم ويهيون في دار الفراق في جوارهم ولما مول
من فاضل المؤمنين الذينهم في حب الدين امين ان يدعوني بدعاء الانظام في فرة الامنين اذا وقفوا على ما ناسية في نظم هذا الفصل
الذين من عروا بحسن وكذا الهين فانه سبحانه لا يضيع اجر المحسنين وان يصلحوا ما بينه من الفساد والنقص فمطان الواخذ
والتقيران قلة ضلقت لاجحة واخانة وفق في الشواغل الدينية واخترت مع ما نافية من غربة الوطن فحيثما لك في صيتوا بالبعارة اكل
والالا بعد ما ركب غاربه لا غرل في مبادي الشباب لتحصيل الحكم وتكيل الفيوض النعم من بطون وشوشن المحر سلك المشهد الوضوء
في الامور ما في في ما في الجند المخصوصة فامس تلك الشوفا الما بوسة الى زنا غنى هفت في عمل على اعدادهم حتى ظففت اها
في هذا الاذيكنه كبد عوى لكن الله سبحانه يبركان بحجة اهل البيت عليهم السلام احيى قلبى ليث واجرى بناني على سوال وما
وميت فوميت فانصرا للخصف للعلامه خاشرين ووسمنا على جاعرة الاشاعر الفاضل والناسية العائرة الخاسرين
فانتقمنا من الذين ابرموا وكان حقا على نصر المؤمنين والله الناصر والمعين وقد انفق نظم هذه الاثى التي وشتت
بنا على العالي في سبطه اشهر من غير الدنيا الى لما شرجت من كثرة مدلى وطعت القوى ونحو للبدن كاشن انبلا

وكان آخرها أربع أرباع الأول المنتظم في سلك شهر

سنة الف اربع عشر اكره بلاد اخذها

الكفر وكره و لم تعمل فيها الشيطان

مكره صاها الله المومنين

مكره ومجملد

اخره بمثل

سواد

الهند من زو نهل حتى

المقروا ضله

قد فرغت من اتمام هذا الكتاب المسمى بلحق تكملة الفتاوى لفاضل الفقهاء والبر
التما قاضي القضاة قاضي راجه الشريعة اعلى الله مقامه في يوم السبت التاسع عشر من
شهر رجب الثاني ثلث سبب ما به بعد الا لاف من الحجة النبوية في بلاد
الكاتب المحقق الفقير الى عفوق ربه الباري ابو القاسم الخواص في سنة الف



